الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم التجارية

أثر تدابير تيسير التجارة على توزيع الدخل في الدول النامية

– دراسة حالة مجموعة من الدول–

أطروحة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة دكتوراه الطور الثالث LMD في العلوم التجارية

تخصص: دراسات كمية في التجارة الدولية

إعداد الطالب: يامن فوحمة

إشراف: أ.د. حمزة بالي

مساعد مشرف: د. عبد القادر عبيدلي

لجنة المناقشة

د. محمد الأسود	أستاذ محاضر أ	جامعة الوادي	رئيسا
أ.د. حمزة بالي	أستاذ التعليم العالي	جامعة الوادي	مشرفا ومقررا
د. عبد القادر عبيدلي	أستاذ محاضر أ	جامعة الوادي	مشرفا مساعدا
أ.د. هشام غربي	أستاذ التعليم العالي	جامعة الوادي	ممتحنا
د. عبد الكامل بلحبيب	أستاذ محاضر أ	جامعة الوادي	ممتحنا
د. فارس قاطر	أستاذ محاضر أ	جامعة تبسة	ممتحنا
د. عصام جوادي	أستاذ محاضر أ	المدرسة الوطنية العليا للإحصاء والاقتصاد التطبيقي	ممتحنا

السنة الجامعية: 2023–2024

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم التجارية

أثر تدابير تيسير التجارة على توزيع الدخل في الدول النامية

– دراسة حالة مجموعة من الدول–

أطروحة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة دكتوراه الطور الثالث LMD في العلوم التجارية

تخصص: دراسات كمية في التجارة الدولية

إعداد الطالب: يامن فوحمة

إشراف: أ.د. حمزة بالي

مساعد مشرف: د. عبد القادر عبيدلي

لجنة المناقشة

د. محمد الأسود	أستاذ محاضر أ	جامعة الوادي	رئيسا
أ.د. حمزة بالي	أستاذ التعليم العالي	جامعة الوادي	مشرفا ومقررا
د. عبد القادر عبيدلي	أستاذ محاضر أ	جامعة الوادي	مشرفا مساعدا
أ.د. هشام غربي	أستاذ التعليم العالي	جامعة الوادي	ممتحنا
د. عبد الكامل بلحبيب	أستاذ محاضر أ	جامعة الوادي	ممتحنا
د. فارس قاطر	أستاذ محاضر أ	جامعة تبسة	ممتحنا
د. عصام جوادي	أستاذ محاضر أ	المدرسة الوطنية العليا للإحصاء والاقتصاد التطبيقي	ممتحنا

السنة الجامعية: 2023–2024

[وَاتَّقُواْ اللّهَ وَيُعَلِّمُكُمُ اللّهُ وَاللّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ]

[البقرة : 282]

إني رأيت أنه لا يكتب إنسان كتاباً في يومه إلا قال في غده لو غير هذا لكان أحسن ، ولو زيد لكان يستحسن ، ولو قدم هذا لكان أفضل ، ولو ترك هذا لكان أجمل ، وهذا من أعظم العبر ، وهو دليل على استيلاء النقص على جملة البشر.

عماد الدين الأصفهاني

كلمة شكر ...

الشكر ترجمان النية، ولسان الطوية، وشاهد الإخلاص، وعنوان الاختصاص. .

من إنعامه، وخاص برّه وعامه.. ما يستغرق منه الشكر، ويستنفد قوة النشر.

شكرٌ للمنعم الوهاب، كما ينبغي لجلال وجهه وعظيم سلطانه، شكر على كل ما أنعم علي وتفضل وجاد وتكرم..

والشكر موصول لــ :

الأستاذ المُشرف الأستاذ الدكتور حمزة بالي على توجيهاته.. ونصائحه..

الأستاذ المُشرف المساعد الدكتور عبد القادر عبيدلي على رحابة صدره.. ونصائحه..

كما أتوجه بجزيل الشكر والتقدير للأستاذ الدكتور عقبة عبد اللاوي على نصائحه القيمة وتوجيهاته الرشيدة جعلها الله في ميزان حسناته وأثابه الله عنا أحسن الجزاء

والشكر للأساتذة أعضاء لجنة المناقشة لتكرمهم بقبول مناقشة هذه الرسالة وإثرائها وتقييمها..

وإن كان الشكر الذي أعارني رداءه، وقلدني طوقه وسناءه، لا يعجز عندما يعجز البيان عن تبيانه

إهــداء

أهدي عملي هذا إلى

أبي العزيز

إلى أمي الغالية

زوجتي قرة عيني وأبنائي الأحباء

إخوتي وأخواتي

إلى أصدقائي وأحبابي كل بإسمه

الملخص

الملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى قياس وتحليل أثر تدابير تيسير التجارة على عدالة توزيع الدخل في الدول النامية، حيث تم التعبير عن تدابير تيسير التجارة من خلال مجموعة من المؤشرات تمثلت في مؤشر ربط الشحن البحري، ومؤشر حركة الحاويات في الميناء، وكذا مؤشر جودة البنية التحتية للموانئ ومؤشر عبء الإجراءات الجمركية. اما المتغيرات التابعة الدالة عن عدالة توزيع الدخل فتم استخدام معامل جيني، ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ونصيب الفرد العامل من الناتج المحلي الإجمالي. وقد شملت عينة الدراسة 26 دولة نامية مصنفة ضمن مجموعة البلدان متوسطة الدخل (الشريحة الدنيا والشريحة العليا) حسب تصنيف البنك الدولي، وذلك خلال الفترة الزمنية 2007–2017. وقد استخدمت الدراسة منهج بيانات البانل وتم تقدير النماذج الاقتصادية للظاهرة محل الدراسة بواسطة طريقة المربعات الصغرى المعممة الممكنة FGLS، وخلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها: إن للبنية التحتية للموانئ عالية الجودة تأثير إيجابي على التوزيع العادل للدخل، ولحركة الحاويات في الموانئ تأثير إيجابي كبير على توزيع الدخل من خلال خلق فرص عمل جديدة، وتعزيز الأعمال التجارية المحلية وتوليد المزيد من الإيرادات الضريبية للحكومة، وبشكل عام لتدابير تيسير التجارة أثر إيجابي على عدالة توزيع الدخل في الدول محل الدراسة.

الكلمات المفتاحية: تدابير تيسير التجارة، توزيع الدخل، الدول النامية متوسطة الدخل، معامل جيني، عدالة توزيع الدخل.

Abstract

This study aimed to measure and analyze the impact of trade facilitation measures on income distribution equity in developing countries. Trade facilitation measures were expressed through a set of indicators, including Liner shipping connectivity index, Container port traffic index, Quality of port infrastructure index, and Burden of customs procedure index. As for the dependent variables representing income distribution equity, the Gini coefficient, per capita GDP share, and per capita GDP share for the working population were used. The study sample included 26 developing countries classified as lower-middle-income and upper-middle-income countries according to the World Bank classification, during the time period 2007-2017. The study utilized panel data methodology and estimated the economic models of the phenomenon under study using the feasible generalized least squares (FGLS) method. The study concluded a set of results, the most important of which were: high-quality port infrastructure has a positive impact on fair income distribution, container port throughput has a significant positive impact on income distribution by creating new job opportunities, promoting local businesses, and generating additional tax revenues for the government. In general, trade facilitation measures have a positive impact on income distribution equity in the countries under study.

Keywords: Trade facilitation measures, income distribution, middle-income developing countries, Gini coefficient, income distribution equity.

الفهرس

الفهرس

الإهداء	
الشكر	
الملخص	
الفهرس	
قائمة الجداول	
قائمة الأشكال	
قائمة الرموز والاختصارات	
قائمة الملاحق	
مقدمة	أ. ح
الفصل الأول **الإطار المفاهيمي لتدابير تيسير التجارة وتوزيع الدخل**	
تمهيد الفصل الأول	02
المبحث الأول: مفاهيم أساسية حول تدابير تيسير التجارة.	03
أولا: مدخل لتيسير التجارة.	03
1- تعاريف تيسير التجارة:	03
2- المبادىء الأساسية لتيسير التجارة	05
3- الجهات المعنية بتيسير التجارة	06
ثانيا: تكاليف ومكاسب تيسير التجارة	07
1- تكاليف تيسير التجارة	07
2- مكاسب تيسير التجارة	09
ثالثا: مؤشرات تيسير التجارة	10
1. توليد مؤشرات تيسير التجارة	11
2. استخدام مؤشرات تيسير التجارة	13
3. بعض مؤشرات تيسير التجارة	14
رابعا: اتفاقية تيسير التجارة والنافذة الواحدة	22
1. اتفاقية تيسير التجارة لمنظمة التجارة العالمية	22
2. النافذة الواحدة	28
المبحث الثاني: مفاهيم أساسية حول توزيع الدخل.	35
أولا: مفاهيم عامة حول الدخل وتوزيعه	35
1- مفهوم الدخل	35

2- مفهوم توزيع الدخل القومي	35
3- مفهوم عدم المساواة	36
4- مفهوم الفقر	36
5- مفهوم التفاوت في توزيع الدخل	36
6- مفهوم إعادة توزيع الدخل الوطني	36
ثانيا: طرق توزيع الدخل	37
1- التوزيع الشخصي	37
2- التوزيع الوظيفي	38
3- الحصص التوزيعية	38
ثالثا: أسباب ومحددات التفاوت في توزيع الدخل	38
1- أسباب التفاوت في توزيع الدخل	38
2- محددات التفاوت في توزيع الدخل	40
رابعا: مؤشرات قياس التفاوت في توزيع الدخل	41
1. المدى(Range)	42
2. معامل الاختلاف (Coefficient of Variation) (C.V)	42
3. انحراف الوسط النسبي (The Relative Mean Deviation)	43
4. معامل جيني (Gini coefficient)	43
5. منحنى لورنز (Lorenz curve)	45
6. مؤشر هوفر (The Hoover Index)	47
7. مؤشر أتكينسون (Atkinson index)	48
8. مؤشر ثيل (Theil index)	49
9. معامل كوزنتز (Kuznets Coefficient)	50
خامسا: أنواع عدم المساواة	51
1- عدم المساواة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية	51
2- المتباينات الرأسية والأفقية والمكانية	51
3- عدم تكافؤ الفرص	52
4- عدم المساواة البيئية	52
5- عدم المساواة الثقافية	52
6- عدم المساواة المعرفية	52

7- عدم المساواة المكانية	53
سادسا: سياسات وأدوات إعادة التوزيع	53
1. السياسة المالية	53
2. السياسة الاجتماعية	57
خلاصة الفصل الأول	60
الفصل الثاني **العلاقة بين تيسير التجارة وتوزيع الدخل: الدراسات التجريبية السابقة.**	
تمهيد الفصل الثاني	62
المبحث الأول: علاقة تيسير التجارة بالأداء التجاري والنمو الاقتصادي.	63
1. دراسة Yeo et al (2020):الموسومة بـ "آثار تيسير التجارة على التجارة الدولية: أدلة من البلدان ذات الدخل المتوسط المنخفض والمتوسط الأعلى	63
2. دراسةSakyi&Afesorgbor(2019):الموسومة بـ"آثار تيسير التجارة على الأداء التجاري في أفريقيا	64
3. دراسة SetyariSanthi& (2019):الموسومة بـ "تأثير تيسير التجارة على أداء الصادرات في ستة بلدان من الآسيان الفترة 2005-2016	65
4. دراسة Munim&Schramm(2018): الموسومة بـ "آثار البنية التحتية للموانئ والأداء اللوجستي على النمو الاقتصادي: الدور الوسيط للتجارة المنقولة بحرا	66
5. دراسة Porto et alde Sá(2014):الموسومة بـ "آثار تدابير تيسير التجارة على تدفقات التجارة الدولية	68
6. دراسة Lee &Kim (2012):الموسومة بـ "تأثير تيسير التجارة على هوامش التجارة الواسعة والمكثفة: تطبيق للبلدان النامية	70
7. دراسة Milner et al(2008):الموسومة بـ "تيسير التجارة في الدول النامية	72
8. دراسة Dennis(2006):الموسومة بـ "تأثير اتفاقيات التجارة الإقليمية وتيسير التجارة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	74
9. دراسة Engman (2005):الموسومةبـ "الأثر الاقتصادي لتيسير التجارة	75
10.دراسة Wilson et al (2003):الموسومة بـ " تيسير التجارة والتنمية الاقتصادية: نهج جديد لقياس الأثر	77
المبحث الثاني: علاقة التحرير التجاري والانفتاح الاقتصادي بتوزيع الدخل.	79
1. دراسة LEE et al (2020):الموسومة بـ "عدم المساواة في الدخل ، والعولمة ، ومخاطر البلد:تحليل عبر البلاد	79

2. دراسة Goh &Law(2019):الموسومة بـ"تأثير الانفتاح التجاري على عدم المساواة في الدخل مع دور الجودة المؤسسية	80
3. دراسةKhemili&Belloumi(2018):الموسومة بـ "علاقة الاندماج بين النمو وعدم المساواة والفقر في تونس	81
4. دراسة Apergis&Cooray(2017):الموسومة بـ "الحرية الاقتصادية وعدم المساواة في الدخل: دليل من مجموعة من الاقتصادات العالمية – تحليل خطي وغير خطي طويل المدى	82
5. دراسةBarusman&Barusman(2017):الموسومة بـ "تأثير التجارة الدولية على عدم المساواة في الدخل في الولايات المتحدة منذ السبعينيات	84
6. دراسة Malvika(2016):الموسومة بـ "آثار الانفتاح التجاري على عدم المساواة في الدخل – أدلة من دول BRIC	85
7. دراسة Yay et al(2016):الموسومة بـ "العولمة والحرية الاقتصادية وعدم المساواة في الأجور: تحليل بيانات البانل	86
8. دراسة &AsonguEnowbiBatuo(2012):الموسومة بـ "تأثير سياسات التحرير على عدم المساواة في الدخل في البلدان الأفريقية	87
9. دراسة Atif et al (2012):الموسومة بـ "العولمة وعدم المساواة في الدخل: تحليل بيانات البانل من 68 دولة	89
10. دراسة Herzer(2009):الموسومة بـ "عدم التجانس عبر البلاد والعلاقة بين التجارة والدخل	90
11. دراسة Topalova(2005):الموسومة بـ "تحرير التجارة والفقر وعدم المساواة: أدلة من المناطق الهندية	91
12. دراسةHeshmati(2004)بعنوان "العلاقة بين عدم المساواة في الدخل والفقر والعولمة	93
المبحث الثالث: العلاقة بين تيسير التجارة وتوزيع الدخل.	96
1. دراسة Sukoco et al(2020): الموسومة بـ "آثار التحرير وتيسير التجارة على الأداء الاقتصادي والفقر وعدم المساواة في الدخل: دراسة تحليلية	96
2. دراسةSakyi et al (2018):الموسومة بـ "تيسير التجارة والرعاية الاجتماعية في أفريقيا	97
3. دراسة Subashini et al(2017):الموسومة بـ "تيسير التجارة والتنمية الاقتصادية والتخفيف من حدة الفقر: لمحة عن جنوب آسيا	99
4. دراسة Olubiyi(2015):الموسومة بـ "آثار تيسير التجارة على عدم المساواة: دراسة حالة جنوب صحراء أفريقيا	100
5. دراسة Viet(2014):الموسومة بـ "تأثير تيسير التجارة على الفقر وعدم المساواة: أدلة من البلدان منخفضة ومتوسطة الدخل	101
6. دراسةCheewatrakoolpong et al (2013):الموسومة بـ "تيسير التجارة والتمويل الصغير للحد	103

من الفقر في منطقة ميكونغ الكبرى دون الإقليمية: دراسة حالة لتايلاند	
7. دراسةDe &Raychaudhuri(2013): الموسومة بـ "تيسير التجارة والحد من الفقر في آسيا والمحيط الهادئ: دراسة حالة لممر اقتصادي في جنوب آسيا	105
8. دراسة Wu(2013):الموسومة بـ "تيسير التجارة والحد من الفقر: دراسة حالة منطقة الصين والآسيان	107
المبحث الرابع: مناقشة وتحليل الدراسات التجريبية السابقة.	109
أولا: الدراسات التي تناولت علاقة تيسير التجارة والأداء التجاري والنمو الاقتصادي.	109
1. من حيث الهدف	109
2. من حيث مجتمع الدراسة	109
3. من حيث المنهج	110
4. من حيث النتائج المتوصل لها	110
ثانيا: الدراسات التي تناولت علاقةالتحرير التجاري والانفتاح الاقتصادي وتوزيع الدخل.	111
1. من حيث الهدف	111
2. من حيث مجتمع الدراسة	111
3. من حيث المنهج	111
4. من حيث النتائج المتوصل لها	111
ثالثا: الدراسات التي تناولت العلاقة بين تيسير التجارة وتوزيع الدخل.	112
1. من حيث الهدف	112
2. من حيث مجتمع الدراسة	112
3. من حيث المنهج	113
4. من حيث النتائج المتوصل لها	113
رابعا: ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة.	114
1. من حيث الهدف	114
2. من حيث مجتمع الدراسة	115
3. من حيث المنهج	115
خلاصة الفصل الثاني	116
الفصل الثالث **أثر تدابير تيسير التجارة على عدالة توزيع الدخل في الدول النامية: دراسة قياسية**	
تمهيد الفصل الثالث	118
المبحث الأول: الطريقة والأدوات	119
أولا: متغيرات الدراسة	119

1. المتغيرات التابعة (Dependent Variables)	119
2. المتغيرات المستقلة (Independent Variables)	120
ثانيا: مجتمع الدراسة والمعطيات المجمعة	124
1. مجتمع الدراسة	124
2. المعطيات المجمعة	125
3. تحليل المعطيات المجمعة	126
ثالثا: الطريقة والأدوات	148
المبحث الثاني: النتائج والمناقشة.	146
أولا: تقدير النموذج الأول: معامل جيني (GINI).	150
1. أثر الانفتاح الاقتصادي على عدالة توزيع الدخل –الأثر على معامل جيني (GINI)	151
2. أثر تدابير تيسير التجارة على عدالة توزيع الدخل –الأثر على معامل جيني (GINI)	155
ثانيا: تقدير النموذج الثاني: نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي(GDPpc).	163
1. أثر تدابير تيسير التجارة على عدالة توزيع الدخل –الأثر على نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (GDPpc)	164
2. أثر الانفتاح الاقتصادي على عدالة توزيع الدخل –الأثر على نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي(GDPpc)	169
ثالثا: تقدير النموذج الثالث: نصيب الفرد العامل من الناتج المحلي الإجمالي(GDPppe).	171
1. أثر تدابير تيسير التجارة على عدالة توزيع الدخل –الأثر على نصيب الفرد العامل من الناتج المحلي الإجمالي (GDPppe)	172
2. أثر الانفتاح الاقتصادي على عدالة توزيع الدخل –الأثر على نصيب الفرد العامل من الناتج المحلي الإجمالي(GDPppe)	178
رابعا. نتائج الأطروحة ونتائج الدراسات التجريبية السابقة	179
خامسا. صياغة السياسات لتعظيم أثر تيسير التجارة في تحقيق عدالة توزيع الدخل	183
خلاصة الفصل الثالث	186
الخاتمة	**188**
قائمة المراجع	**196**
الملاحق	**204**

قائمة الجداول

الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
الجدول (1-01)	الهيكل العام لمؤشرات تيسير التجارة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية	15
الجدول (1-02)	الأحكام الأساسية لاتفاقية تيسير التجارة (TFA): 12 مادة	24
الجدول (3-01)	المتغيرات التابعة للدراسة ومصادر البيانات.	120
الجدول (3-02)	المتغيرات المستقلة للدراسة ومصادر البيانات	121
الجدول (3-03)	متغيرات المراقبة للدراسة ومصادر البيانات.	123
الجدول (3-04)	حدود شرائح الدخل حسب تصنيف البنك الدولي (2020).	124
الجدول (3-05)	مصادر البيانات للدراسة القياسية.	125
الجدول (3-06)	تقدير نموذج عدالة توزيع الدخل معامل جيني (GINI).	150
الجدول (3-07)	اختبارات صلاحية ومتانة النموذج المقدر عدالة توزيع الدخل–معامل جيني(GINI).	150
الجدول (3-08)	تقدير نموذج نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي(GDPpc)	163
الجدول (3-09)	اختبارات صلاحية ومتانة نموذج نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (GDPpc).	163
الجدول (3-10)	تقدير نموذج نصيب الفرد العامل من الناتج المحلي الإجمالي(GDPppe).	171
الجدول (3-11)	اختبارات صلاحيةومتانةنموذج نصيب الفرد العامل من الناتج المحلي الإجمالي(GDPppe)	171

قائمة الأشكال

الإشكال

رقم الاشكال	عنوان الشكل	الصفحة
الشكل (1–01)	ركائز تيسير التجارة	06
الشكل (1–02)	مؤشرات تيسير التجارة كأداة تقييم	14
الشكل (1–03)	ما الذي يتم قياسه في ممارسة الأعمال؟	16
الشكل (1–04)	نموذج السلطة الواحدة	31
الشكل (1–05)	نموذج النظام المتكامل	32
الشكل (1–06)	نموذج النظام الآلي المتفاعل اللامركزي	32
الشكل (1–07)	نموذج النظام الآلي لتبادل المعلومات	33
الشكل (1–08)	تعريف معامل جيني (معامل جيني = المنطقة المظللة OBA\ منطقة المثلث OXA).	44
الشكل (1–09)	منحنى لورنز(Lorenz curve).	46
الشكل (1–10)	منحنى لورنز(Lorenz curve).	47
الشكل (1–11)	منحنى لورنز ومؤشر هوفر لدول الاتحاد الأوروبي الـ 28 (2015).	48
الشكل (3–01)	معامل جيني للشريحة الدنيا من البلدان متوسطة الدخل محل الدراسة للفترة 2007–2017	127
الشكل (3–02)	معامل جيني للشريحة العليا من البلدان متوسطة الدخل محل الدراسة للفترة 2007–2017	128
الشكل (3–03)	مؤشر ربط الشحن البحري للشريحة الدنيا من البلدان متوسطة الدخل محل الدراسة للفترة 2007–2017	130
الشكل (3–04)	مؤشر ربط الشحن البحري للشريحة العليا من البلدان متوسطة الدخل محل الدراسة للفترة 2007–2017	132
الشكل (3–05)	مؤشر حركة ميناء الحاويات للشريحة الدنيا من البلدان متوسطة الدخل محل الدراسة للفترة 2007–2017	134
الشكل (3–06)	مؤشر حركة ميناء الحاويات للشريحة العليا من البلدان متوسطة الدخل محل الدراسة للفترة 2007–2017	136
الشكل (3–07)	مؤشر حركة ميناء الحاويات للصين للفترة 2007–2017	138
الشكل (3–08)	مؤشر جودة البنية التحتية للموانئ للشريحة الدنيا من البلدان متوسطة الدخل محل الدراسة للفترة 2007–2017	139
الشكل (3–09)	مؤشر جودة البنية التحتية للموانئ للشريحة العليا من البلدان متوسطة الدخل محل الدراسة للفترة 2007–2017	140
الشكل (3–10)	مؤشر عبء الإجراءات الجمركية للشريحة الدنيا من البلدان متوسطة الدخل محل الدراسة للفترة 2007–2017	143
الشكل (3–11)	مؤشر عبء الإجراءات الجمركية للشريحة العليا من البلدان متوسطة الدخل محل الدراسة للفترة 2007–2017	144

قائمة الرموز

والإختصارات

قائمة الرموز والاختصارات

الاختصار	الدلالة باللغة الانجليزية	التسمية باللغة العربية
WTO	World Trade Organization	المنظمة التجارة العالمية
ICC	International Chamber of Commerce	غرفة التجارة الدولية
OECD	Organization for Economic Co-operation and Development	منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية
UNCTAD	United Nations Conference on Trade and Development	مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية
EIF	Enhanced Integrated Framework	الإطار المتكامل المحسّن
ICT	Information and communication technology	تكنولوجيا المعلومات والاتصالات
APEC	Asia Pacific Economic Cooperation Area	منطقة التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادئ
TFIs	Trade Facilitation Indicators	مؤشرات تيسير التجارة
DB	Doing Business	مؤشرات ممارسة أنشطة الأعمال
LPI	Logistic Performance Index	مؤشر أداء الخدمات اللوجستية
LSBCI	Liner Shipping Bilateral Connectivity Index	مؤشر التوصيل الثنائي للشحن البحري
ETI	Enabling Trade Index	تمكين التجارة
TFA	Trade Facilitation Agreement	اتفاقية تيسير التجارة
GEA	The Global Express Association	رابطة التجارة العالمية لصناعة التوصيل مؤسسة السريع
SDT	Special and differential treatment	المعاملة الخاصة والتفاضلية
LDCs	least developed countries	أقل البلدان نمواً
OGA	other government agencies	الوكالات الحكومية الأخرى
GINI	Gini index	معامل جيني
UN/CEFACT	United Nations Center for Facilitation of Trade and E-Business	مركز الأمم المتحدة لتيسير التجارة والأعمال الإلكترونية
UNECE	United Nations Economic Commission for Europe	لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأوروبا
C.V	Coefficient of Variation	الاختلاف معامل
GDPpc	GDP per capita	نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي
GDPppe	GDP per person employed	نصيب الفرد العامل من الناتج المحلي الاجمالي
LSCI	Liner Shipping Connectivity Index	مؤشر ربط الشحن البحري
CPT	Container port traffic	مؤشر حركة ميناء الحاويات
QPI	Quality of port infrastructure	مؤشر جودة البنية التحتية للموانئ

BCP	**Burden of customs procedure**	**مؤشر عبء الإجراءات الجمركية**
IEF	**Index of Economic Freedom**	**مؤشر الحرية الاقتصادية**
GDPg	**GDP growth (annual %)**	**معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي**
GFCF	**Gross fixed capital formation (current US$)**	**إجمالي تكوين رأس المال الثابت**
WDI	**World Development Indicators**	**مؤشرات التنمية العالمية**
TEUs	**Twenty-foot equivalent unit**	**وحدة مكافئة لعشرين قدما**
GMM	**Generalized moments method system**	**نظام طريقة العزوم المعممة**
PCA	**Principal component analysis**	**تحليل المكونات الرئيسية**
SEM	**structural equation model**	**نموذج المعادلة الهيكلية**
EU	**Europe Union**	**دول الاتحاد الأوروبي**
SADC	**Southern African Development Community**	**مجموعة التنمية لأفريقيا الجنوبية**
Nafta	**North American Free Trade Agreement**	**اتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية**
Mercosur	**Southern Common Market**	**السوق المشتركة الجنوبية**
EPAs	**economic partnership agreements**	**اتفاقيات الشراكة الاقتصادية**
GTAP	**Global Trade Analysis Project**	**مشروع تحليل التجارة العالمية**
TF	**Trade facilitation**	**تيسير التجارة**
TBT	**Technical barriers to trade**	**الحواجز الفنية للتجارة**
SPS	**Sanitary and phytosanitary standards**	**معايير الصحة والصحة النباتية**
TTCs	**business transaction costs**	**تكاليف المعاملات التجارية**
EFW	**economic freedom in the world**	**مؤشر الحرية الاقتصادية في العالم**
OLS	**ordinary least squares**	**المربعات الصغرى العادية**
EM	**Emerging Markets**	**الأسواق الناشئة**
FDI	**Direct Foreign Investment**	**الاستثمار الاجنبي المباشر**

فهرس الملاحق

رقم الملحق	عنوان الملحق	الصفحة
	النموذج الأول: معامل جيني (GINI)	
01	نتائج تقدير النموذج المدمج	**204**
02	نتائج تقدير نموذج الأثار الثابتة	**204**
03	نتائج تقدير الأثار العشوائية	**205**
04	نتائج اختبار هوسمان	**205**
05	نتائج اختبار ارتباط البواقي على مستوى المقاطع العرضية	**205**
06	نتائج اختبار تجانس تباين البواقي.	**206**
07	نتائج اختبار الارتباط ذاتي للبواقي	**206**
08	نتائج تقدير النموذج بواسطة طريقة FGLS	**206**
	النموذج الثاني: نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (GDPpc).	
09	نتائج تقدير النموذج المدمج	**207**
10	نتائج تقدير نموذج الأثار الثابتة	**207**
11	نتائج تقدير الأثار العشوائية	**208**
12	نتائج اختبار هوسمان	**208**
13	نتائج اختبار ارتباط البواقي على مستوى المقاطع العرضية	**208**
14	نتائج اختبار تجانس تباين البواقي.	**209**
15	نتائج اختبار الارتباط ذاتي للبواقي	**209**
16	نتائج تقدير النموذج بواسطة طريقة FGLS	**209**
	النموذج الثالث: نصيب الفرد العامل من الناتج المحلي الإجمالي (GDPppe).	
17	نتائج تقدير النموذج المدمج	**210**
18	نتائج تقدير نموذج الأثار الثابتة	**210**
19	نتائج تقدير الأثار العشوائية	**211**
20	نتائج اختبار هوسمان	**211**
21	نتائج اختبار ارتباط البواقي على مستوى المقاطع العرضية	**211**
22	نتائج اختبار تجانس تباين البواقي.	**212**
23	نتائج اختبار الارتباط ذاتي للبواقي	**212**
24	نتائج تقدير النموذج بواسطة طريقة FGLS	**212**

المقدّمة

المقدّمة

نظرًا للدور الهام الذي تلعبه التجارة الدولية في الاقتصاد العالمي والتعاون بين الدول والعقبات العديدة التي تواجهها، فقد برز تيسير التجارة كعامل هام للتنمية الاقتصادية والتجارة الدولية للبلدان. يتزايد الاعتراف بها لتأثيرها على تكامل السوق، وجذب الاستثمار الأجنبي المباشر، وتعزيز كفاءة المعاملات التجارية. في السنوات الأخيرة، اكتسب تيسير التجارة أهمية أكبر في جداول أعمال السياسات الدولية، وأصبح مكونًا رئيسيًا للمفاوضات التجارية متعددة الأطراف وبرامج المساعدة التقنية واسعة النطاق للاقتصادات النامية والانتقالية.

خلال العقود القليلة الماضية، أحرزت البلدان تقدمًا ملحوظًا في تخفيض الرسوم الجمركية، وإلغاء أنظمة الحصص، وتوسيع التجارة العالمية. وقد أدى ذلك إلى زيادة حجم التجارة وزيادة مشاركة الاقتصادات النامية والاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية في سلاسل التوريد العالمية. أبرز ظهور شبكات الإنتاج العالمية، والتقدم في الخدمات اللوجستية، وظهور التجارة الإلكترونية الحاجة إلى إدارة أكثر كفاءة للمعاملات التجارية. ومع ذلك، فإن التحديات مثل الأنظمة واللوائح غير الشفافة وعمليات التخليص الطويلة والمعقدة ومتطلبات التوثيق المفرطة وعناصر البيانات المتنوعة قد ساهمت في ارتفاع التكاليف والتأخير في الأنشطة التجارية. لقد أصبحت هذه الحواجز غير الجمركية عوائق أمام التجارة أكثر من التعريفات الجمركية والحصص التقليدية، مما خلق حدود "كثيفة" بين البلدان.

لذلك، أصبح تحقيق تيسير التجارة أكثر أهمية من أي وقت مضى. إنه ينطوي على تحسين الفعالية والكفاءة الإدارية، وخفض التكاليف، وتقصير الوقت الذي تستغرقه السلع للوصول إلى الأسواق، وتعزيز القدرة على التنبؤ في التجارة العالمية. تهدف هذه الجهود إلى تعزيز حركة البضائع بطريقة فعالة وسريعة وموثوقة، مما يضمن معاملات أكثر سلاسة عبر الحدود .

كما يلعب تيسير التجارة دوراً هاماً في تعزيز النمو الاقتصادي والتنمية في البلدان النامية، من خلال خفض تكاليف التجارة، وتبسيط الإجراءات الجمركية، وتحسين البنية التحتية والخدمات اللوجستية، يمكن أن يؤدي تيسير التجارة إلى تعزيز القدرة التنافسية لأي بلد في السوق العالمية. ومن خلال تحسين الوصول إلى الأسواق الدولية، وتمكين المشاركة في سلاسل القيمة العالمية، وتعزيز الصناعات الموجهة للتصدير، يمكن أن يؤدي تيسير التجارة إلى خلق فرص عمل وتوليد الدخل للأفراد والمجتمعات. ويمكن أن يؤدي تعزيز التدفقات التجارية عبر الحدود وتنسيق الإجراءات التجارية إلى تعزيز التكامل الاقتصادي الإقليمي، وتعزيز التجارة البينية، وتقوية

الروابط الاقتصادية بين البلدان المجاورة. كما يمكن أن تؤثر تدابير تيسير التجارة بشكل كبير على جاذبية بلد ما للاستثمار الأجنبي المباشر (FDI)، فعندما تكون الإجراءات التجارية فعالة وشفافة ويمكن التنبؤ بها، فإنها تخلق مناخًا استثماريًا ملائمًا، مما يشجع الشركات متعددة الجنسيات على إنشاء عمليات في البلدان النامية.

غالبًا ما تواجه البلدان النامية مستويات عالية من الفقر وعدم المساواة في الدخل. يمكن أن يكون لتيسير التجارة تأثير على توزيع الدخل داخل البلد. كما يمكن أن يساعد تيسير التجارة بشكل أفضل في تعزيز النمو الاقتصادي وخلق فرص العمل، مما قد يقلل من عدم المساواة في الدخل.

1. السؤال الرئيسي:

بناءا على ما سبق، يمكن صياغة الإشكالية الرئيسية على النحو التالي:

إلى أي مدى يمكن أن تساهم تدابير تيسير التجارة في تحقيق عدالة توزيع الدخل في الدول النامية؟

2. الأسئلة الفرعية:

للإجابة عن الإشكالية الرئيسة، تم اعتماد المؤشرات الممثلة لتدابير تيسير التجارة كالآتي: مؤشر ربط الشحن البحري، مؤشر حركة ميناء الحاويات، مؤشر جودة البنية التحتية للموانئ ومؤشر عبء الإجراءات الجمركية، أما المؤشرات الممثلة لعدالة توزيع الدخل التي تم اعتمادها فهي: معامل جيني، نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ونصيب الفرد العامل من الناتج المحلي الإجمالي.

لتبسيط عملية معالجة الإشكالية الرئيسية، يمكننا إنشاء سلسلة من الأسئلة الجزئية النابعة من السؤال الرئيسي وهي:

- إلى أي مدى تؤثر تدابير تيسير التجارة على معامل جيني في الدول النامية؟
- ما مدى تأثير تدابير تيسير التجارة على نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الدول النامية؟
- إلى أي مدى تؤثر تدابير تيسير التجارة على نصيب الفرد العامل من الناتج المحلي الإجمالي في الدول النامية؟

3. فرضيات الدراسة:

انطلاقا من المشكلة الرئيسية والأسئلة الفرعية السابقة، نحاول في هذا البحث اعتماد الفرضيات الآتية:

- **الفرضية الأولى**: يُساعد تحسين الاتصال بشبكات الشحن البحري الدولية على الوصول إلى الأسواق، ما يُؤدي إلى زيادة حجم التجارة ويرفع من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، وعليه ترتبط تدابير تيسير التجارة المرتكزة على جودة ربط الشحن البحري بعلاقة عكسية مع معامل جيني.
- **الفرضية الثانية**: تتمكن الدول التي ترتبط بشكل جيد بشبكات الشحن العالمية من الاستفادة من زيادة التجارة والاستثمار، مما يؤدي إلى النمو الاقتصادي وخلق فرص العمل، يمكن أن يؤدي ذلك إلى زيادة فرص الأسر ذات الدخل المنخفض والمساهمة في توزيع أكثر إنصافًا للدخل. وعليه تُسهم جودة ربط الشحن البحري كأحد جوانب تيسر التجارة بعلاقة طردية مع كل من نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ونصيب الفرد العامل من الناتج المحلي الإجمالي.
- **الفرضية الثالثة**: تؤدي زيادة حركة الحاويات في الميناء إلى زيادة أنشطة الموانئ وزيادة النشاط الاقتصادي، مما يؤدي بدوره إلى زيادة الطلب على السلع والخدمات من الشركات المحلية، والقطاع العائلي، ويزيد من الدخول الناتجة عن العملية الإنتاجية، وعليه ترتبط تدابير تيسير التجارة معبرا عنها بمؤشر حركة ميناء الحاويات بعلاقة عكسية مع معامل جيني.
- **الفرضية الرابعة**: تُسهم زيادة حركة الحاويات في الميناء في زيادة النشاط الاقتصادي وخلق فرص عمل جديدة، وتنشيط القطاعات الاقتصادية المرتبطة بالموانئ، وهو ما يكون له أثر في زيادة النمو الاقتصادي ونمو الناتج المحلي الإجمالي نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ونصيب العامل من الناتج المحلي الإجمالي.
- **الفرضية الخامسة**: تؤثر جودة البنية التحتية للموانئ على القدرة التنافسية للشركات وفرص العمل والوصول إلى السلع والخدمات الأساسية. كما تساعد البنية التحتية للموانئ عالية الجودة في تقليل تكلفة ممارسة الأعمال التجارية، وعليه ترتبط تدابير تيسير التجارة ممثلة في مؤشر جودة البنية التحتية للموانئ بعلاقة عكسية مع معامل جيني.
- **الفرضية السادسة**: تُحسن البنية التحتية عالية الجودة للميناء كفاءة سلسلة التوريد عن طريق تقليل أوقات الانتظار وزيادة سرعة مناولة البضائع وتحسين دقة تتبع الشحنات، يساعد ذلك في تقليل التكاليف وزيادة سرعة التجارة، مما يساهم في زيادة الإنتاج. وعليه ترتبط تدابير تيسير التجارة معبرا عنها بجودة البنية

التحتية للموانئ بعلاقة طردية مع كل من نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ونصيب الفرد العامل من الناتج المحلي الإجمالي.

- **الفرضية السابعة:** تساعد الإجراءات الجمركية عالية الجودة في تقليل الحواجز التجارية، وخفض التكاليف، وتعزيز مشاركة اقتصادية أكبر، وهو ما يُسهم في عدالة توزيع الدخل، وعليه ترتبط جودة الإجراءات الجمركية بعلاقة عكسية مع معامل جيني.
- **الفرضية الثامنة:** ترتبط الإجراءات الجمركية الفعالة بزيادة التجارة، وانخفاض تكاليف المعاملات، وتحسين أداء سلسلة التوريد، وتعزيز الشفافية، وهي عوامل من شأنها أن تسهم في زيادة الإنتاج والنمو الاقتصادي. وعليه ترتبط تدابير تيسير التجارة معبرا عنها في مؤشر عبء الإجراءات الجمركية بعلاقة طردية مع كل من نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ونصيب الفرد العامل من الناتج المحلي الإجمالي.

4. مبررات اختيار موضوع الدراسة:

إن إختيار موضوع البحث له أسباب موضوعية وأخرى ذاتية وهي كالتالي :

- حداثة الموضوع، وهو من القضايا التي طور النقاش.
- الاهتمام المتزايد بموضوع الدراسة من قبل الاقتصاديين، كما أن موضوع البحث يتناسب ويخدم مجال التخصص (التجارة الدولية).
- قلة الدراسات والأبحاث المتعلقة بموضوع تيسير التجارة باللغة العربية.
- الميول الشخصي للبحث في هذا النوع من المواضيع بهدف التحكم في المفاهيم الخاصة بتيسير التجارة وفي مجال التجارة الدولية .

5. أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في أنها تُسلط الضوء على ثلاثة نقاط مهمة:

- تعتبر دراسة تيسير التجارة ذات أهمية كبيرة بسبب دورها في خفض تكاليف التجارة، وتعظيم الكفاءة التجارية، وتحسين الاتصال بشبكات الخدمات اللوجستية الدولية وتأثيرها على التنمية الاقتصادية. يساعد فهم آليات تيسير التجارة على تحديد التدابير والسياسات التي تعزز تجارة أكثر سلاسة وكفاءة وفائدة للاقتصاد العالمي.

- تعتبر دراسة توزيع الدخل مهمة لتقييم العدالة الاجتماعية، وفهم كيفية عمل الاقتصاد، ومحاربة الفقر، وتعزيز الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي. يساعد فهم توزيع الدخل على تصميم سياسات اقتصادية واجتماعية أكثر فعالية، وتعزيز مجتمع أكثر عدلاً وتوازناً وازدهاراً.
- دراسة مسألة تيسير التجارة وعلاقتها بتوزيع الدخل في البلدان النامية أمر بالغ الأهمية لتعزيز الحد من الفقر، التقليل من عدم المساواة، النمو الشامل، التنمية الإقليمية، والتنمية المستدامة، تمكن واضعي السياسات من تصميم سياسات فعالة لتيسير التجارة تساهم في تحقيق عدالة في توزيع الدخل ونتائج اقتصادية أكثر إنصافًا واستدامة.

6. أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف الآتية:

- الإلمام بأهم التطورات المرتبطة بالمفاهيم النظرية والتطبيقية الخاصة بتدابير تيسير التجارة.
- تحديد أهم المؤشرات التي تقيس تدابير تيسير التجارة والركائز الأساسية المحددة له.
- تحديد طبيعة العلاقة بين تيسير التجارة وتوزيع الدخل.
- قياس ماديات الأثر الذي يُساهم فيه تيسير التجارة في تحقيق العدالة في توزيع الدخل في الدول محل الدراسة.

7. حدود الدراسة:

- **الحدود المكانية:** تغطي الدراسة 26 دولة نامية تتمثل في: بلغاريا، كوستاريكا، جمهورية الدومينيكان، السلفادور، جورجيا، هندوراس، إندونيسيا، بيرو، الاتحاد الروسي، تايلاند، أوكرانيا، الأرجنتين، البرازيل، الاكوادور، باراغواي، كولومبيا، باكستان، الصين، فيتنام، المكسيك، جمهورية مصر العربية، ماليزيا، ألبانيا، الهند، الفلبين، جمهورية إيران الإسلامية. وتصنف هذه الدول ضمن مجموعة البلدان متوسطة الدخل (الشريحة الدنيا والشريحة العليا) حسب تصنيف البنك الدولي (2020).
- **الحدود الزمانية:** تنحصر الدراسة خلال الفترة الممتدة من العام 2007 إلى 2017، وارتبطت حدود الدراسة زمنيا بالفترة المشار إليها لوجد بيانات مؤشرات تدابير تيسير التجارة متاحة من سنة 2007، وكذلك هناك مؤشرات تدابير تيسير التجارة آخر بياناتها في سنة 2017.

8. مناهج البحث في الدراسة:

تحددت المناهج البحثية التي ستعتمد بناء على طبيعة وطريقة معالجة الإشكالية الرئيسية، وقد تم اعتماد طريقة IMRAD كأساس منهجي لهيكلة جوانب البحث بما يساعد على الإجابة عن إشكالية الدراسة الرئيسية والإشكاليات الفرعية ومن ثم اختبار فرضيات الدراسة واستخلاص الاستنتاجات. وتبعا لذلك تم الاعتماد على مجموعة مناهج بحثية.

فبحسب الخطوات والإجراءات المعتمدة والمتبعة في الأطروحة، فإن المناهج المعتمد عليها كانت كالآتي:

- **المنهج الوصفي**: حيث حاولنا من خلاله تحديد أهم التعاريف والمفاهيم الأساسية المتعلقة بتيسير التجارة وتوزيع الدخل وتوصيف المؤشرات والمتغيرات الاقتصادية المرتبطة بهما ومؤشرات قياسهما، كما يسهّل المنهج توصيف وضبط المتغيرات التابعة والمستقلة التي تُعتبر متغيرات مؤثرة في الظواهر المراد دراستها، استعانة بالأدبيات النظرية والدراسات السابقة في الموضوع.
- **المنهج التجريبي**: وبرز من خلال الدراسة التطبيقية، بهدف صياغة النماذج الاقتصادية المناسبة للإجابة عن إشكالية الدراسة، وقياس العلاقة بين المتغيرات التابعة والمستقلة ضمن هذه النماذج، مستعملين في ذات المنهج أدوات التحليل والقياس الاقتصادي ومقارباته المختلفة والاختبارات المناسبة لطبيعة كل نموذج.

9. صعوبات البحث:

- قصر السلاسل الزمنية لمؤشرات تدابير تيسير التجارة وقلة بيانات معامل جيني في كثير من الدول هما وراء تحديد الاطار الزماني والمكاني للدراسة.
- قلة المراجع فيما يخص موضوع تيسير التجارة باللغة العربية، والاعتماد شبه كلي على المصادر والمراجع باللغات الأجنبية، وهي في الغالب تقارير بعض الهيئات الدولية أو اوراق علمية منشورة.

10.محتوى الدراسة:

للإجابة على الإشكالية ولتحيق أهداف الدراسة، تم تقسيم الأطروحة إلى ثلاثة فصول:

- **الفصل الأول**: يحمل عنوان «الاطار المفاهيمي لتدابير تيسير التجارة وتوزيع الدخل» تم تقسيمه إلى مبحثين. المبحث الأول تناول مفاهيم أساسية حول تدابير تيسير التجارة. أما المبحث الثاني فتناول مفاهيم أساسية حول توزيع الدخل.

◆ **الفصل الثاني:** يحمل عنوان «العلاقة بين تيسير التجارة وتوزيع الدخل: الدراسات التجريبية السابقة» تم تقسيمه إلى أربعة مباحث. المبحث الأول تناول علاقة تيسير التجارة بالأداء التجاري والنمو الاقتصادي، وفي المبحث الثاني تطرق إلى علاقة التحرير التجاري والانفتاح الاقتصادي بتوزيع الدخل، وفي المبحث الثالث قدم العلاقة بين تيسير التجارة وتوزيع الدخل، أما المبحث الرابع فخصص لمناقشة وتحليل الدراسات التجريبية السابقة.

◆ **الفصل الثالث:** يحمل عنوان « أثر تدابير تيسير التجارة على عدالة توزيع الدخل في الدول النامية: دراسة قياسية» تم تقسيمه إلى مبحثين المبحث الأول تناول الطريقة والأدوات وفيه تحديد متغيرات ومجتمع الدراسة والمعطيات المجمعة، والأدوات المستخدمة في معالجة المعطيات. أما المبحث الثاني فقد خصص لعرض النتائج المتوصل إليها وإختبار الفرضيات، ومناقشة النتائج.

وفي الأخير ومن خلال الخاتمة تم استعراض ماتوصلنا إليه من نتائج، التوصيات وآفاق الدراسة.

الفصل الأول

الإطار المفاهيمي لتدابير تيسير التجارة وتوزيع الدخل

تمهيد الفصل الأول:

يعد تيسير التجارة مجالًا رئيسيًا للتجارة الدولية يهدف إلى تبسيط وتسريع ومواءمة الإجراءات الفنية والقانونية المتعلقة بالمنتجات التي تدخل أو تغادر بلدًا بغرض تسهيل تداولها دوليًا. وهذا يعني اعتماد تدابير محددة تهدف إلى تحسين كفاءة وشفافية العمليات التجارية، فضلاً عن تقليل العقبات والتكاليف المرتبطة بالمعاملات التجارية. حيث يأخذ تيسير التجارة منظور سلسلة التوريد الدولية، والذي يشمل جميع الأنشطة التي ينطوي عليها إنتاج السلع وتسليمها إلى المستهلك النهائي، فهو لا يشمل ذلك النقل المادي للبضائع فحسب، بل يشمل أيضًا الإجراءات الجمركية وإجراءات التخليص الجمركي والمعايير واللوائح وعمليات التفتيش والتوثيق والعمليات الأخرى المتعلقة بالتجارة الدولية.

يمكن أن يلعب تيسير التجارة دورًا مهمًا في تعزيز النمو الاقتصادي الشامل والحد من أوجه عدم المساواة في توزيع الدخل. فعندما يتم تبسيط الإجراءات الجمركية والأعمال الورقية، يمكن للشركات الوصول إلى الأسواق الدولية بسهولة أكبر، مما قد يؤدي إلى زيادة الصادرات والواردات. هذا التوسع في التجارة يمكن أن يحفز النمو الاقتصادي ويخلق فرص عمل جديدة، وبالتالي المساهمة في توليد دخل إضافي.

ومن خلال هذا الفصل، سنحاول تقديم الاطار المفاهيمي لتدابير تيسير التجارة وتوزيع الدخل، وذلك بتقسيم الفصل إلى مبحثين، المبحث الأول يتناول مفاهيم أساسية حول تدابير تيسير التجارة، أما المبحث الثاني فيتناول مفاهيم أساسية حول توزيع الدخل.

المبحث الأول: مفاهيم أساسية حول تدابير تيسير التجارة.

سيتم في هذا المبحث استعراض مجموعة من المفاهيم المتعلقة بتيسير التجارة ونستهلها بمدخل لتيسير التجارة، ثم الإشارة إلى تكاليف ومكاسب تيسير التجارة، ليتم بعد ذلك تقديم مؤشرات تيسير التجارة، وفي الأخير عرض لاتفاقية تيسير التجارة والنافذة الواحدة.

أولا: مدخل لتيسير التجارة.

1. تعاريف تيسير التجارة:

نظرا لأهمية موضوع تيسير التجارة على جميع المستويات الدولية والإقليمية، وردت العديد من التعاريف لتيسير التجارة، وكانت هذه التعاريف وفق وجهة نظر الجهة التي قدمته، وفي هذه الدارسة سنقدم مجموعة من التعاريف من وجهة نظر أكاديمي وأخرى من وجهة نظر منظمات دولية.

فقد قام مجموعة من الباحثين –وجهة نظر أكاديمية– بتقديم تعاريف مختلفة لتيسير التجارة نذكر منها:

تعريف Wilson et al (2004): يعرف تيسير التجارة بالمعنى الضيق بأنها " تعالج الخدمات اللوجستية لنقل البضائع عبر الموانئ أو نقل الوثائق المرتبطة بالتجارة عبر الحدود بكفاءة أكبر". ويشمل التعريف الواسع " البيئة التي تتم فيها المعاملات التجارية، والشفافية والكفاءة المهنية للجمارك والبيئات التنظيمية، فضلاً عن تنسيق المعايير ومطابقتها للوائح الدولية أو الإقليمية"[1].

تعريف أبو العلا (2009): "تعتبر تسهيل التجارة عملية أو مجموعة عمليات، تسعى إلى ترشيد الأنظمة المطبقة على حركة التجارة الدولية. بمعنى تبسيط وتنسيق إجراءات التجارة الدولية والمستندات المطلوبة لها والمقصود بالإجراءات التجارية (الأنشطة، العمليات، الاشتراطات التي تربط بالتحصيل، تقديم المستندات، الاتصال وتشغيل البيانات المطلوبة لحركة البضائع في التجارة الدولية)"[2].

تعريف Persson (2010): يعرف تيسير التجارة بأنه " تسهيل نقل البضائع عبر الحدود على التجار من خلال جعل الإجراءات التجارية المرهقة عبر الحدود أكثر كفاءة"[3].

---

[1] Wilson ; John S, Mann ; Catherine L, & Otsuki ; Tsunehiro,(2004), **"Assessing the Potential Benefit of Trade Facilitation: A Global Perspective"**, *World Bank Policy Research Working Paper 3224*, p 04. Available at SSRN: https://ssrn.com/abstract=610266

[2] محمود محمد ابو العلا، (2009)،" **آليات تسهيل التجارة الدولية" منظور جمركي**"، الدار المصرية للنشر والتوزيع، ص ص82-83.

[3] Persson ; Maria, (2010), **"Trade Facilitation and the Extensive Margin"**, *IFN Working Paper, No. 828, Research Institute of Industrial Economics (IFN), Stockholm*, p 04. http://hdl.handle.net/10419/81441

تعريف Grainger (2011): يعرف تيسير التجارة بأنه "كيفية تحسين الإجراءات والضوابط التي تحكم حركة البضائع عبر الحدود الوطنية لتقليل أعباء التكلفة المرتبطة بها وزيادة الكفاءة مع الحفاظ على الأهداف التنظيمية المشروعة"[1].

أما فيما يخص تعريف تيسير التجارة من وجهة نظر منظمات دولية فقد كان لكل منظمة تعريفها:

تعريف المنظمة التجارة العالمية (WTO): تعرف المنظمة العالمية للتجارة تيسير التجارة على أنه "تبسيط وتنسيق إجراءات التجارة الدولية " التي تغطي "الأنشطة والممارسات والإجراءات الشكلية المرتبطة بجمع وعرض وتوصيل ومعالجة البيانات المطلوبة لحركة البضائع في التجارة الدولية"[2].

تعريف المفوضية الأوروبية: تُعرِّف المفوضية تيسير التجارة على أنه " تبسيط ومواءمة إجراءات التجارة الدولية بما في ذلك إجراءات الاستيراد والتصدير، والتي تشير إلى حد كبير إلى الأنشطة (الممارسات والإجراءات الشكلية) التي ينطوي عليها جمع البيانات المطلوبة لعرضها وإبلاغها ومعالجتها من أجل حركة البضائع في التجارة الدولية"[3].

تعريف غرفة التجارة الدولية (ICC): يركز تعريف غرفة التجارة الدولية لتيسير التجارة على "التحسينات في كفاءة العمليات المرتبطة بالتجارة في السلع عبر الحدود الوطنية"[4].

تعريف منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD): تعرف منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية تيسير التجارة بأنه " يشمل كل الخطوات التي يمكن اتخاذها لتسهيل تدفق التجارة، وأن عبارة تسهيل التجارة تستخدم على نطاق واسع لتغطي كافة انواع الحواجز غير التعريفية للتجارة، بما في ذلك فحص المنتجات وعوائق انتقال العمالة "[5].

وانطلاقا من التعاريف السابقة يمكننا أن نقدم تعريفا شاملا لتيسير التجارة:

تيسير التجارة هو مجموعة التدابير التي تسعى إلى تسهيل إجراءات التجارة الدولية وتنظيمها، وذلك من خلال تبسيط الأنظمة المطبقة على الحركة الدولية للبضائع بما في ذلك الاستيراد والتصدير، وتحسين جودة اللوجستيات والنقل وحركة السلع عبر الحدود والموانئ الجوية والبحرية. كما يهتم بتحسين كفاءة الإجراءات الجمركية والمستندات والوثائق

[1] Grainger ; Andrew, (2011), **"Trade Facilitation: A Conceptual Review"**, *Journal of World Trade*, *Volume 45*, *Issue 1*, p 42.
[2] Margareta; Drzeniek Hanouz, Thierry ; Geiger, & Sean ; Doherty, (2014), "**The Global Enabling Trade Report 2014"**,*World Economic Forum*, p 05.
[3] WTO, World Trade Report 2015, (2015), **"Speeding up trade: benefits and challenges of implementing the WTO Trade Facilitation Agreement"** , *Geneva*, p 36.
https://www.wto.org/english/res_e/booksp_e/wtr15-2a_e.pdf
[4] International Chamber of Commerce (ICC), (2007), **"Updated ICC Recommendations for a WTO Agreement on Trade Facilitation"**, *Paris : International Chamber of Commerce* .
Web site: www.iccwbo.org.
[5] اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، (2005)، "**تسهيل التجارة بالإشارة إلى دول عربية**"، الأمم المتحدة، نيويورك، ص04.

والتراخيص وعمليات العبور بالترانزيت، والتمويل والتأمين، والمعلومات والتكنولوجيا. بالإضافة إلى ذلك، يهدف إلى تنسيق المعايير ومطابقتها للوائح الدولية أو الإقليمية، وذلك لرفع الكفاءة وتقليل التكاليف المتعلقة بالتجارة الدولية، وذلك بدون التأثير على الأهداف التنظيمية المشروعة.

2. المبادىء الأساسية لتيسير التجارة:

لتيسير التجارة أربعة مبادئ أساسية تتمثل في[1]:

1.2. الشفافية:

تعمل الشفافية داخل الحكومة على تعزيز الانفتاح والمساءلة عن الأفعال للحكومات والادارات، وذلك بالكشف عن المعلومات بشكل يمكن الجمهور من الاطلاع عليها بسهولة والاستفادة منها. وتشمل هذه المعلومات القوانين واللوائح والقرارات الإدارية ذات الصبغة العامة، بالإضافة إلى الميزانيات والقرارات المتعلقة بالمشتريات والاجتماعات. كما ينبغي نشر المعلومات القانونية وبثها قبل تطبيقها، إن أمكن، للسماح للأطراف المعنية بالاطلاع عليها واتخاذ التغييرات اللازمة بناءً عليها. وبالإضافة إلى ذلك، يجب دعوة أصحاب المصلحة المعنيين والجمهور للمشاركة في عملية صياغة القوانين المقترحة قبل تنفيذها، للحصول على آرائهم ووجهات نظرهم.

2.2. التبسيط :

يمثل التبسيط إزالة العناصر غير الضرورية والمكررة من الرسومات والعمليات وإجراءات التجارة، ويجب تنفيذ ذلك وفقًا للوضع الحالي والساري.

3.2. التناغم:

التناغم يعني جعل الإجراءات، والعمليات، والوثائق الوطنية متوافقة مع الأعراف والمعايير والممارسات الدولية، ويمكن تحقيق ذلك عن طريق تبني وتنفيذ نفس معايير الدول الشريكة، إما كجزء من عملية اندماج إقليمية، أو بناءً على قرارات تتخذها إدارة الأعمال.

[1] موقع مرشد تنفيذ تيسير التجارة، "**تيسير التجارة – المبادىء والمنافع**"، تاريخ الاطلاع: 2019/09/27، 9:47، https://tfig.unece.org/AR/details.html

4.2. توحيد المعايير:

يمثل توحيد المعايير عملية إنشاء مجموعة من الأنماط القياسية للممارسات، والإجراءات، والمستندات والمعلومات التي تم الاتفاق عليها بين الأطراف المختلفة. وتُستخدم هذه المعايير لجعل الممارسات والأساليب متسقة ومتناغمة في نهاية المطاف.

الشكل (1.1): ركائز تيسير التجارة

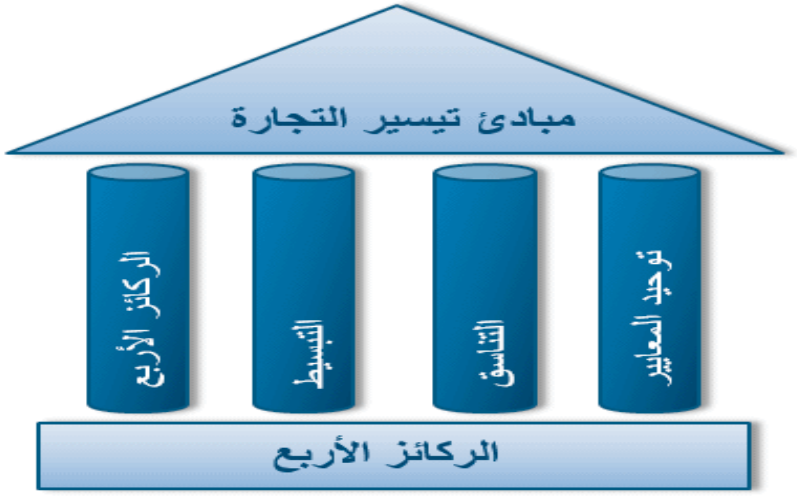

المصدر: موقع مرشد تنفيذ تيسير التجارة، تاريخ الاطلاع: 2019/09/27، 9:47،
https://tfig.unece.org/AR/details.html

3. الجهات المعنية بتيسير التجارة:

هيئات تيسير التجارة ينبغي أن تضم أصحاب المصلحة المعنيين من القطاعين العام والخاص على مختلف المستويات، من المتخصصين الفنيين إلى الإداريين. يمكن الإشارة إلى الفئات الثلاث التالية[1]:

1.3. الممثلون الحكوميون:

الوزارات، الوكالات والمسؤولون المعنيون في عمليات التصدير والاستيراد والعبور. وعلاوة على ذلك، لأغراض هذه الدراسة، يعتبر واضعو السياسات والمشرعون من اللاعبين الرئيسيين في تصميم وتنفيذ السياسات، القوانين واللوائح الوطنية لتأمين تدفق السلع والمعلومات في التجارة الدولية.

[1] مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية UNCTAD، (2014)، "**هيئات تيسير التجارة الوطنية في العالم**"، الأمم المتحدة، نيويورك وجنيف، ص21.

2.3. ممثلو القطاع الخاص:

– مستخدمو الخدمات التجارية التجار من الأفراد أو المجموعات العاملة ضمن غرفة التجارة أو جمعية رجال الأعمال وجميع الأطراف ذات– الصلة المشاركة في سلسلة التوريد التجاري.

– مقدمو الخدمات موردو الخدمات التجارية، بما في ذلك المخلصين الجمركيين، وكلاء الشحن، الناقلين، وسطاء الشحن، شركات الشحن– والتفريغ والتخزين، مشغلي المحطات، البنوك التجارية وشركات التأمين؛

– المجتمع المدني النقابات، جمعيات المستهلكين، المنظمات غير الحكومية، المجتمعات الأكاديمية وغيرهم من الداعمين لممثلي القطاعين– العام والخاص لتصميم وتنفيذ إصلاحات تيسير التجارة.

3.3. شركاء التنمية:

المؤسسات الوطنية، الإقليمية والدولية، بما في ذلك بنوك التنمية، منظمة التجارة العالمية، اللجان الإقليمية التابعة للأمم المتحدة و مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD) ووكالات الأمم المتحدة الأخرى، بما في ذلك قادة المهام، مديري ومسؤولي المشاريع.

ثانيا: تكاليف ومكاسب تيسير التجارة:

1. تكاليف تيسير التجارة:

يتطلب تنفيذ تيسير التجارة تكاليف وتحديات في إحدى أو أكثر من المجالات التالية[1]: اللوائح الجديدة والتغييرات المؤسسية والتدريب والمعدات والبنية التحتية بالإضافة إلى التشخيص ورفع الوعي وإدارة التغيير.

1.1. تكاليف التشخيص وإعادة الهندسة:

تتعرض الدول النامية التي لديها خبرة قليلة في التشخيص والإعادة هندسة لتحديد المناطق ذات الأولوية للإصلاح ووضع خطط العمل المناسبة. وفي سياق مفاوضات منظمة التجارة العالمية (WTO)، توفر المنظمة الدعم الفني، بدعم من منظمات وخبراء من الإدارات الوطنية للدول الأعضاء لمساعدة الدول النامية في تقييم احتياجاتها وأولوياتها في تيسير التجارة. يمكن أن تكون التشخيصات والتخطيط لإصلاحات التيسير التجاري جزءًا من

[1] Moïsé, E. (2013-05-15), **"The Costs and Challenges of Implementing Trade Facilitation Measures",** *OECD Trade Policy Papers, No. 157, OECD Publishing, Paris*, PP 09-12.
http://dx.doi.org/10.1787/5k46hzqxt8jh-en

مساعدات التنمية والقدرة البنائية، مثل دراسات التكامل التجاري التشخيصية (DTIS) للدول المستفيدة من الإطار المتكامل المحسّن(EIF) .

2.1. التكاليف التنظيمية:

تتطلب إجراءات تيسير التجارة في بعض الأحيان تشريعات جديدة أو تعديل التشريعات القائمة وفقًا للعملية التشريعية والتنظيمية الوطنية في كل بلد. وعمومًا، تتم هذه التغييرات التنظيمية في سياق أوسع لتحديث الجمارك ولا تقتصر ضيقًا على تيسير التجارة. ويتطلب ذلك الكثير من الوقت والموظفين المتخصصين في العمل التنظيمي في الوزارات ومركز الحكومة والبرلمان.

3.1. التكاليف المؤسسية:

تتطلب بعض إجراءات تيسير التجارة إنشاء وحدات جديدة، مثل فريق ما بعد التخليص الجمركي، أو فريق إدارة المخاطر، أو نقطة استفسار مركزية، والتي قد تتطلب موارد إضافية من العنصرين البشري والمالي. وتعتبر التدريبات هي الأكثر أهمية بين مكونات تيسير التجارة، ويمكن للدول اختيار إما توظيف موظفين جدد، أو تدريب الموظفين الحاليين في مركز تدريب، أو التدريب في العمل، أو استيراد الموظفين المدربين من خلال تبادل الأفراد مع وزارات/جهات أخرى.

4.1. تكاليف المعدات والبنية التحتية:

إن التجهيزات والبنية التحتية ليست دائماً ضرورية لتيسير التجارة، ولكن بعض التدابير تحتاج إلى تجهيزات وبنية تحتية مناسبة مثل الاستعلام والمعالجة المسبقة للبيانات وتقييم المخاطر. يطلب وكالات الحدود منتجات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (ICT) والمسح الضوئي بشكل أساسي لتعزيز فعالية وكفاءة العمليات الجمركية والرقابة وليس بشكل أساسي لدعم تيسير التجارة. إن عدم وجود التجهيزات والبنية التحتية الكافية سيجعل بعض التدابير أكثر صعوبة في التنفيذ.

5.1. رفع الوعي وتكاليف إدارة التغيير:

يشير النجاح في العديد من إجراءات تيسير التجارة إلى تفاعل الجهات الحدودية مع الجهات الاقتصادية وقدرتها أو استعدادها للتعاون مع أساليب التشغيل الجديدة. يتم تنفيذ أنشطة توعية لتعزيز التفاهم الأفضل وضمان المشاركة الإيجابية للقطاع الخاص، وذلك لتسهيل إدخال وتعزيز استدامة الإجراءات الجديدة. ويتم تضمين أصحاب المصلحة

الخاصة في عدد من أنشطة التدريب وبناء القدرات جنبًا إلى جنب مع المسؤولين الجمركيين والحكوميين الآخرين. ويعتبر تطوير استراتيجية اتصالات تستهدف كل من موظفي الجمارك وأصحاب المصلحة الآخرين وإنشاء معايير خدمة العملاء مكونات مهمة لمثل هذه المساعي في إدارة التغيير.

2. مكاسب تيسير التجارة:

شهدت التطورات في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، إلى جانب الجهود الكبيرة المبذولة لتحرير التجارة، تخفيضًا ملحوظًا في تكاليف المعاملات والسياسات. ومن خلال التطورات المستمرة في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وزيادة التجارة الإلكترونية، والجهود المبذولة لتعزيز كفاءة الإجراءات الجمركية، تم تحقيق تخفيضات إضافية في تكاليف التيسير. ومع ذلك، فإن هذا الانخفاض في تكاليف التيسير يمثل جزءًا صغيرًا من الانخفاض العام في تكاليف المعاملات والسياسات. ويتوقع أنه يمكن تحقيق مزيدًا من التخفيضات في تكاليف التيسير، مما يمكن أن يؤدي إلى تحسين كبير في بيئة التجارة العالمية.

المكاسب المتوقعة من تيسير التجارة هي كما يلي[1]:

– ستحقق الكيانات الحكومية العديد من الفوائد الاقتصادية والمالية من خلال تيسير التجارة، بما في ذلك زيادة حجم العوائد المالية من الضرائب التجارية والجمارك، وتحقيق الاستخدام الأمثل للموارد، والالتزام بالتشريعات التجارية والنظم. وبالإضافة إلى ذلك، يمكن أن يؤدي التيسير التجاري إلى تحسين كفاءة الحكومة في الإدارة والحفاظ على مستويات عالية من الأمن والرقابة الحكومية من خلال تعزيز الشفافية والفعالية في تقديم الخدمات العامة، وكذلك تقليل فرص الفساد.

– ستحقق الشركات والصناعات مزيدًا من المنافسة في الأسواق العالمية من خلال تسريع عمليات وخفض تكاليف المعاملات التجارية، ما يتيح لها زيادة حصصها في السوق وتحقيق أرباح أكبر.

[1] انظر المراجع:

– **تيسير التجارة– المبادئ والمنافع**، مرجع سابق، http://tfig.itcilo.org/AR/details.html تاريخ الاطلاع: 2019/09/27، 9:47.

– اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، (2017)، "**تنفيذ تدابير تسهيل التجارة في المنطقة العربية**"، المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة، ص04.

- Kim ; Sangkyom, Lee ; Hongshik, & Park ; Innwon, **"Measuring The Impact of APEC Trade Facilitation: A Gravity Analysis"**, *Trade Facilitation And Trade Liberalisation: From Shanghai To Bogor APEC Economic Committee 2004, Asia-Pacific Economic Cooperation*, p57.

– تتمثل مكاسب الدولة من خفض حالات التأخير غير الضروري وتقليل التكاليف في زيادة جاذبية البلد للاستثمارات الأجنبية المباشرة وسلاسل القيمة العالمية، وتعزيز النمو وتوفير فرص العمل للمواطنين. كما يساهم تيسير التجارة في تحقيق الأهداف القانونية بشكل أسرع وأكثر فعالية، والتخلص من الإجراءات والعمليات غير الضروري.

– تيسير التجارة يمكن أن يخفض تكلفة الفرصة البديلة للاختصاص الدولي، مما يزيد من الفرص للاستفادة من مصادر خارجية وتوسيع النشاط الإنتاجي عبر الحدود. هذا بدوره يمكن أن يحسن الرفاهية من خلال زيادة الاستفادة من الموارد العالمية. بالإضافة إلى ذلك، فإن التوسع في التعهيد ونقل التكنولوجيا عبر الحدود يمكن أن يساعد في تطوير اقتصادات الدول النامية في مجال التصنيع.

– تيسير التجارة سيقلل من احتمالية نشوب نزاعات دولية بين الاقتصاديات المتقدمة والنامية التي تنشأ نتيجة الاختلافات في الإجراءات الجمركية وأنظمة التشغيل، وهذا سيؤدي بدوره إلى تقليل تكاليف حل النزاعات وزيادة النشاط التجاري العالمي.

– سيساعد تسهيل التجارة الشركات الصغيرة والمتوسطة، خاصة في الاقتصاديات النامية، على الوصول إلى الأسواق العالمية بسرعة أكبر، مما سيؤدي إلى تحقيق مزيد من الفوائد التجارية، وبالتالي دفع نمو اقتصادي واعد في هذه الاقتصاديات. ويمكن تطوير تيسير التجارة بشكل سهل، لأنه يتوافق مع معايير الصالح العام ويمكن تطبيقه بشكل غير حصري، ويتوافق مع أهداف منظمة التجارة العالمية والإطار الإقليمي المفتوح لمنظمة التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادئ.

– يمكن للدول النامية أن تستفيد من تدابير تيسير التجارة، إذ تستغرق فترة أطول بثلاثة أضعاف لتصدير السلع مقارنة بالدول المتقدمة. كما أن إجراءات التصدير في الدول النامية تحتاج إلى عدد مضاعف من المستندات وستة أضعاف التوقيعات مقارنة بالدول المتقدمة.

ثالثا: مؤشرات تيسير التجارة:

تتكون مؤشرات تيسير التجارة من مجموعة من المتغيرات التي تقيس المدى الفعلي الذي أدخلت به البلدان ونفذت تدابير تيسير التجارة بالأرقام المطلقة، ولكن أيضًا أداءها بالنسبة للآخرين. مؤشرات تيسير التجارة هي أدوات وليست قواعد: فهي ليست مصممة لتقييم امتثال الدولة لأحكام اتفاقية تيسير التجارة المحددة، ولكن بدلاً من ذلك

لمساعدة صانعي السياسات في البلدان المتقدمة والنامية على حد سواء لتقييم حالة جهود تيسير التجارة، وتحديد التحديات، وتحديد فرص التقدم[1] .

1. توليد مؤشرات تيسير التجارة:

يتمثل التحدي الأكبر الذي يواجه البحث الجديد حول تيسير التجارة في إيجاد مقاييس مميزة من الناحية المفاهيمية لتيسير التجارة لتلبية احتياجات صانعي السياسات من الخصوصية. منهجية اتخاذ العديد من الوكلاء المختلفين لتيسير التجارة استخدامها في القياس الكمي وقياس حالة تيسير التجارة الحالية. وقد تم وضع مؤشرات تيسير التجارة بالتركيز على منطقة التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادئ (APEC) من جهة، وبالنظر إلى العالم بأسره من جهة أخرى.

1.1. مؤشرات تيسير التجارة تركز على منطقة التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادئ:

تم وضع مؤشرات تيسير التجارة باستخدام السلسلة التالية كمدخلات:

* **كفاءة المنفذ:** هو لكل عضو في منتدى التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادئ "J" متوسط ثلاثة مدخلات:

- مؤشر كفاءة الموانئ (1 = الأسوأ و7 = الأفضل).

- " مرافق الموانئ والممرات المائية الداخلية واسعة النطاق وفعالة" (1 = لا أوافق بشدة و7 = أوافق بشدة).

- "النقل الجوي واسع وفعال" (1 = لا أوافق بشدة و7 = موافق بشدة).

* **البيئة الجمركية:** هو لكل عضو في منظمة التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادئ "J" متوسط خمسة مدخلات:

-"المدفوعات الإضافية غير المنتظمة المرتبطة بتراخيص الاستيراد والتصدير أو تراخيص العمل أو ضوابط الصرف أو التقييمات الضريبية أو حماية الشرطة أو طلبات القروض نادرة جدًا" (1 = لا أوافق بشدة و7 = موافق بشدة).

- "رسوم الاستيراد مرتفعة" (1 = لا أوافق بشدة و7 = أوافق بشدة).

- "حواجز الاستيراد الخفية بخلاف التعريفات والحصص المنشورة هي: 1 = مشكلة مهمة و7 = ليست مشكلة مهمة".

- "الرشوة والفساد موجودان في الاقتصاد" (1 = موافق و10 = غير موافق)

- مؤشر مدركات الفساد

[1] OECD (2018), **"Trade Facilitation and the Global Economy"**, *OECD Publishing, Paris*, p 16. http://dx.doi.org/10.1787/9789264277571-en

* **تم إنشاء البيئة التنظيمية:** لكل عضو من أعضاء منتدى التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادئ "J" كمتوسط أربعة مدخلات:

– "اللوائح البيئية في اقتصادك هي 1 = مربكة ومتغيرة باستمرار و 7 = شفافة ومستقرة".

– "المعايير التنظيمية (المنتج ، الطاقة ، السلامة ، المعايير البيئية) من بين أكثر المعايير صرامة في العالم" (1 = لا أوافق بشدة و 7 = أوافق بشدة).

– "يمثل الامتثال للاتفاقيات البيئية الدولية أولوية عالية في حكومة اقتصادك" (1 = أوافق بشدة و7 = لا أوافق بشدة).

– "التنظيم البيئي في اقتصادك هو: 1 = غير مطبق أو مطبق بشكل متقطع و 7 = مطبق بشكل ثابت وعادل".

* **الأعمال التجارية الإلكترونية** لكل عضو في منتدى التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادئ "J":

– "النسبة المئوية للشركات التي تستخدم الإنترنت في التجارة الإلكترونية"[1].

2.1. مؤشرات تيسير التجارة للعالم بأسره:

تم وضع مؤشرات تيسير التجارة على النحو التالي:

* "**كفاءة الميناء**" هو لكل اقتصاد "J" متوسط مدخلين:

– مرافق الموانئ والممرات المائية الداخلية.

– النقل الجوي.

* "**البيئة الجمركية**" هو لكل اقتصاد "J" متوسط مدخلين:

– حواجز استيراد مخفية.

– دفعات ورشاوي إضافية غير منتظمة.

* "**البيئة التنظيمية**" يتم تكوينه لكل اقتصاد كمتوسط لمدخلين:

– شفافية سياسة الحكومة مرضية.

– مكافحة الفساد.

[1] Catherine ; L. Mann, (2004), **"Achieving The APEC Shanghai Objective: A Methodology to Benchmark and Quantify Trade Facilitation Efforts in Financial Terms"**, *Trade Facilitation And Trade Liberalisation: From Shanghai To Bogor APEC Economic Committee 2004, Asia-Pacific Economic Cooperation*, p18.

* "**البنى التحتية لقطاع الخدمات**" لكل اقتصاد "**J**" من المنتدى الاقتصادي العالمي:

- سرعة وتكلفة الوصول إلى الإنترنت.
- تأثير الإنترنت على الأعمال.

2. استخدام مؤشرات تيسير التجارة:

يتم استخدام مؤشرات تيسير التجارة المركبة من خلال كشف وفحص المدخلات المفهرسة التي تم حساب متوسطها لإنشاء كل من مؤشرات تيسير التجارة عن مجموعة متنوعة من المعلومات. أولاً، إحصائيات موجزة عن المدخلات المفهرسة والمؤشرات المجمعة تحدد مكان الاقتصاد في النطاق من أفضل الممارسات إلى الممارسات "الأسوأ". يمكن أن يوفر هذا معلومات مهمة لواضعي السياسات. ثانيًا، تساعد مصفوفات الارتباط الخاصة بالمدخلات المفهرسة التي تدخل في المتوسط والتي تشكل كل من مؤشرات تيسير التجارة في تحديد مدى نجاح أخذ العينات المفرط في تقليل الاعتماد على مصدر واحد.

كما يمكن أن توفر المدخلات المفهرسة أيضًا معلومات مفيدة للاقتصاديات الفردية حول تصنيف اقتصادها بالنسبة للآخرين. المدخلات المفهرسة التي تم حساب متوسطها لإنشاء مؤشر تيسير التجارة للجمارك[1].

يمكن أيضًا استخدام مؤشرات تيسير التجارة كأداة تقييم لتقييم الأثر الاقتصادي لإصلاحات تيسير التجارة ولا سيما تنفيذ مؤشر تيسير التجارة، أنظر الشكل (2.1). يمكن أن تتراوح هذه التحليلات من التحليل الكمي من أجل فصل القنوات التي يمكن من خلالها لإصلاح تيسير التجارة أن يفيد الاقتصاد العالمي ، وكذلك الاقتصادات الوطنية ، إلى تقديرات تأثير الإصلاحات المحددة على جوانب الطلب والعرض لنشاط سلاسل القيمة العالمية. كما يتيح اختبار مؤشرات تيسير التجارة مقابل المتغيرات الاقتصادية المختلفة تقدير التأثير على المستوى الكلي لإصلاحات معينة على إجراءات التجارة في بلدان معينة ، فضلاً عن توفير مؤشر على الفوائد الصافية للإصلاحات المحددة على المستوى الجزئي[2].

[1] Same as the previous reference, p19.
[2] OECD (2018), aforementioned reference, p18.

الشكل (2.1): مؤشرات تيسير التجارة كأداة تقييم

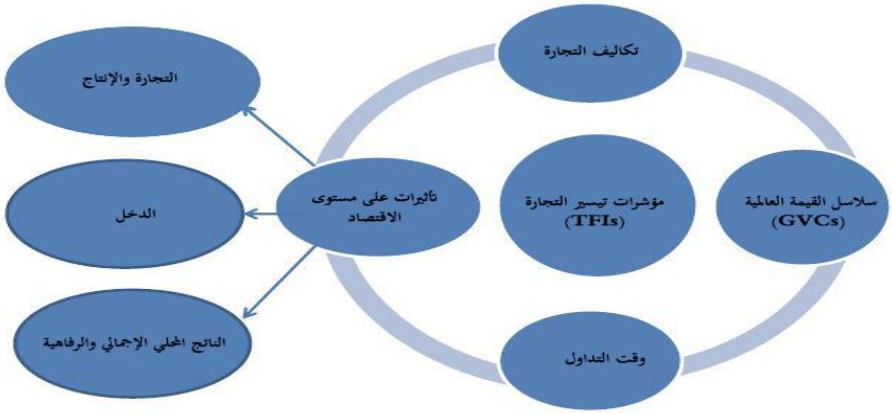

Source: OECD (2018), **"Trade Facilitation and the Global Economy"**, P19.

3. بعض مؤشرات تيسير التجارة:

يوجد العديد من المؤشرات الخاصة بتيسير التجارة، ولكن بسبب تعقيدها وكثرتها، سيتم التطرق إلى المؤشرات التي يتم استخدامها بشكل متكرر في الأبحاث، وهم: مؤشرات تيسير التجارة الصادرة عن منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (Trade Facilitation Indicators) (TFIs)، مؤشرات ممارسة أنشطة الأعمال (Doing Business) (DB) عبر الحدود (Trading across borders) الصادر عن البنك الدولي، مؤشر أداء الخدمات اللوجستية (Logistic Performance Index) (LPI) الصادر عن البنك الدولي، مؤشر ربط الشحن البحري (Liner Shipping Connectivity Index) (LSCI) ومؤشر التوصيل الثنائي للشحن البحري (Liner Shipping Bilateral Connectivity Index) (LSBCI) الصادران عن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، مؤشرات تمكين التجارة (Enabling Trade Index) (ETI) الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي.

1.3. مؤشرات تيسير التجارة الصادرة عن منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية:

تغطي مؤشرات تيسير التجارة التابعة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (Trade Facilitation Indicators) (TFIs) النطاق الكامل للجمارك وإجراءات التجارة التنظيمية الأخرى على الحدود المدرجة في اتفاقية تيسير التجارة لمنظمة التجارة العالمية(TFA).

تتكون من 133 متغيرًا، مرتبة حسب 11 بعدا سياسا: توافر المعلومات، استشارات، أحكام مسبقة، إجراءات الاستئناف، الرسوم والمصاريف، متطلبات التوثيق، أتمتة الإجراءات الحدودية، تبسيط العمليات الحدودية، تعاون وكالات الحدود المحلية، تعاون الوكالات عبر الحدود، الحوكمة والنزاهة.

تعكس مؤشرات تيسير التجارة الأحكام الموضوعية لاتفاقية تيسير التجارة. تمت إضافة مؤشر إضافي لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية يتجاوز نطاق اتفاقية تيسير التجارة لالتقاط عناصر الحكم الرشيد وحياد إدارات الحدود (الجدول (1.1))[1].

الجدول (1.1): الهيكل العام لمؤشرات تيسير التجارة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية[2].

المؤشر	الوصف
(أ) توافر المعلومات	نقاط الاستفسار نشر المعلومات التجارية، بما في ذلك على الإنترنت
(ب) إشراك المجتمع التجاري (المشاورات)	هياكل للمشاورات، المبادئ التوجيهية الموضوعة للمشاورات، منشورات المسودات، وجود أطر عمل للإشعار والتعليق
(ج) الأحكام المسبقة	بيانات مسبقة من الإدارة إلى التجار الطالبة فيما يتعلق بالتصنيف والمنشأ وطريقة التقييم وما إلى ذلك، المطبقة على سلع محددة وقت الاستيراد، القواعد والعملية المطبقة على مثل هذه البيانات
(د) إجراءات الاستئناف	إمكانية وطرق استئناف القرارات الإدارية من قبل وكالات الحدود
(هـ) الرسوم والمصاريف	ضوابط الرسوم والمبالغ المفروضة على الواردات والصادرات، الضوابط على العقوبات
(و) الإجراءات الشكلية – الوثائق	قبول النسخ وتبسيط المستندات التجارية، المواءمة وفقا للمعايير الدولية
(ز) الشكليات – الأتمتة	التبادل الإلكتروني للبيانات، استخدام إدارة المخاطر الآلية، الإجراءات الحدودية الآلية، المدفوعات الإلكترونية
(ح) الشكليات – الإجراءات	تبسيط إجراءات مراقبة الحدود، نقاط تقديم واحدة للجميع الوثائق المطلوبة (نافذة واحدة)، عمليات تدقيق ما بعد التخليص، المشغلين المعتمدين
(ط) التعاون الداخلي	تفويض الرقابة إلى سلطات الجمارك، التعاون بين وكالات الحدود المختلفة للبلاد
(ي) التعاون الخارجي	التعاون مع الدول المجاورة والثالثة
(ك) الحكم والنزاهة	الهياكل والوظائف الجمركية، مسئولية، سياسة الأخلاق

Source: OECD (2018), **"Trade Facilitation and the Global Economy"**, P17.

منهجية بناء المؤشر:

– يتم جمع البيانات الخاصة بمؤشرات تيسير التجارة التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي من خلال استبيان تم الرد عليه من قبل الإدارات ذات الصلة ومن قبل شركات النقل ذات التواجد العالمي، ومقارنتها بالمصادر المتاحة للجمهور.

– يتم التحقق منها بعد ذلك من خلال منظمة التجارة العالمية وإدارات الجمارك في كل دولة معنية.

[1] انظر المراجع:

- OECD (2018), aforementioned reference, p17.
- Yann; Duval, Roberto; Maeso and others, (2015), **"Indicators for Trade Facilitation: A Handbook (Version 1.0)"**, Workshop on Trade Facilitation Performance and Monitoring.
https://tfig.unece.org/pdf_files/Indicators-for-Trade-Facilitation-ESCAP-OECD-Handbook.pdf

[2] ملاحظة: مجال الحوكمة والنزاهة (المؤشر (ك)) خارج نطاق اتفاقية تيسير التجارة.

– تتبع المتغيرات درجة من 0 (أدنى أداء) إلى 2 (أعلى أداء) (يتم استخدام الترتيب المئوي حيث لا يمكن تحديد عتبات "طبيعية" ، أي عندما تكون المتغيرات ذات طبيعة رقمية).

– المؤشرات هي المتوسط البسيط للدرجات لكل متغير يتألف منها.

2.3. مؤشرات ممارسة أنشطة الأعمال عبر الحدود الصادر عن البنك الدولي:

مؤشر التجارة عبر الحدود هو أحد المجالات الـ 11 المختلفة المدرجة في مشروع ممارسة أنشطة الأعمال. فمشروع "ممارسة أنشطة الأعمال"، الذي أطلق في عام 2002، يوفر تدابير لأنظمة الأعمال وإنفاذها في 190 اقتصادًا.

يقيس مؤشر التجارة عبر الحدود الوقت والتكلفة المرتبطين بالعملية اللوجستية لتصدير واستيراد البضائع، وتغطي ثلاث مجموعات من الإجراءات: (1) الامتثال الوثائقي، (2) الامتثال للحدود، (3) النقل الداخلي.

وتشمل المؤشرات التالية: مؤشر ترتيب التجارة عبر الحدود، مؤشر الامتثال للحدود: الوقت والتكلفة للتصدير / الاستيراد، مؤشر الامتثال الوثائقي: الوقت والتكلفة للتصدير / الاستيراد، مؤشر النقل الداخلي: الوقت والتكلفة للتصدير / الاستيراد.

الشكل (3.1): ما الذي يتم قياسه في ممارسة الأعمال؟[1]

المصدر: البنك الدولي، **تقرير ممارسة أنشطة الأعمال2020**، ص03.

ملاحظة: لم يتم تضمين العاملين في التوظيف والتعاقد مع مجموعات المؤشرات الحكومية في تصنيف سهولة ممارسة الأعمال التجارية.

[1] World Bank, (2020), **"Doing Business 2020",** *Washington, DC: World Bank*. DOI:10.1596/978-1-4648-1440-2.

منهجية بناء المؤشر:

– يتم جمع البيانات المتعلقة بالتجارة عبر الحدود من خلال استبيان يتم توجيهه إلى وكلاء الشحن المحليين ووسطاء الجمارك والتجار.

– يتم التحقق من الردود على الاستبيان من خلال عدة جولات من اتصالات المتابعة مع المستجيبين وكذلك عن طريق الاتصال بأطراف ثالثة واستشارة المصادر العامة.

– يتم تأكيد بيانات الاستبيان من خلال المكالمات الهاتفية أو الزيارات الميدانية في جميع الاقتصادات[1].

3.3. مؤشر أداء الخدمات اللوجستية الصادر عن البنك الدولي:

مؤشر الأداء اللوجستي (LPI) هو أداة قياس مرجعية تفاعلية تم إنشاؤها لمساعدة البلدان على تحديد التحديات والفرص التي تواجهها في أدائها في مجال الخدمات اللوجستية التجارية وما يمكنهم القيام به لتحسين أدائهم.

يعتمد مؤشر الأداء اللوجستي على مكونين: أولاً، دراسة استقصائية عالمية لمشغلي الخدمات اللوجستية الدوليين على الأرض (وكلاء الشحن العالميون وشركات النقل السريع)، مما يوفر ملاحظات حول اللوجيستي للبلدان التي يتاجرون معها. يسمح مؤشر الأداء اللوجستي الدولي 2023 بإجراء مقارنات عبر 139 دولة. كما يعتمد المكون الثاني من مؤشر الأداء اللوجستي على معلومات عالية التردد حول الشحن البحري وتتبع الحاويات، وأنشطة الشحن البريدي والجوي التي تم جمعها وإتاحتها لمؤشر الأداء اللوجستي من قبل العديد من شركاء البيانات[2].

يقدم منظورين مختلفين: مؤشر الأداء اللوجستي الدولي ومؤشر الأداء اللوجستي المحلي.

منهجية بناء المؤشر:

1.3.3. مؤشر الأداء اللوجستي الدولي:

– قام كل مشارك في الاستطلاع بتقييم ثمانية أسواق خارجية على ستة مكونات أساسية للأداء اللوجستي.

– المؤشر هو المتوسط المرجح لدرجات الدولة على الأبعاد الرئيسية الستة.

المكونات الأساسية الستة للأداء اللوجستي مصنفة من "منخفض جدًا" (1) إلى "مرتفع جدًا" (5) وهي[3]:

– كفاءة إدارة التخليص الجمركي والحدود ("الجمارك").

---

[1] Yann; Duval, Roberto; Maeso and others, (2015), aforementioned reference.

[2] موقع البنك الدولي: https://lpi.worldbank.org/about تاريخ الاطلاع: 2023/04/23، الساعة: 20:26.

[3] لمزيد من المعلومات: http://lpi.worldbank.org/international .

– جودة البنية التحتية للتجارة والنقل ("البنية التحتية").

– سهولة ترتيب الشحنات بأسعار تنافسية ("سهولة ترتيب الشحنات").

– كفاءة وجودة الخدمات اللوجستية – النقل بالشاحنات والشحن والوساطة الجمركية ("جودة الخدمات اللوجستية").

– القدرة على تتبع وتعقب الشحنات ("التتبع والتعقب").

– معدل تكرار وصول الشحنات إلى المرسل إليهم خلال أوقات التسليم المقررة أو المتوقعة ("التوقيت").

2.3.3. مؤشر الأداء اللوجستي المحلي:

– تقديم المستجيبين معلومات نوعية وكمية عن البيئة اللوجستية في البلد الذي يعملون فيه.

– يتم احتساب درجات الدول بأخذ متوسط هندسي في المستويات بينما الدرجات الخاصة بالمناطق ومجموعات الدخل وخُمس مؤشر الأداء اللوجستي هي متوسطات بسيطة لدرجات الدولة ذات الصلة.

هناك مؤشر الأداء اللوجستي المحلي (البيئة والمؤسسات) ومؤشر الأداء اللوجستي المحلي (الأداء).

– مؤشر الأداء اللوجستي المحلي (البيئة والمؤسسات) ويشمل مستوى الرسوم والنفقات، جودة البنية التحتية، كفاءة وجودة الخدمات، كفاءة العمليات، مصادر التأخير الكبير، التغييرات في البيئات اللوجستية منذ عام 2013، توافر الكوادر المؤهلة.

– مؤشر الأداء اللوجستي المحلي (الأداء) ويشمل وقت التصدير والتكلفة / سلسلة التوريد في الميناء أو المطار، وقت التصدير والتكلفة / سلسلة توريد الأراضي، استيراد الوقت والتكلفة / ميناء أو سلسلة التوريد في المطارات، استيراد الوقت والتكلفة / سلسلة التوريد البرية، استيفاء الشحنات لمعايير الجودة (٪)، عدد الوكالات – الصادرات، عدد الوكالات – الواردات، عدد الوثائق – الصادرات، عدد الوثائق – الواردات، وقت التخليص بدون فحص مادي (أيام)، وقت التخليص مع الفحص المادي (أيام)، البحث الجسدي (٪)، التفتيش المتعدد (٪)، تقديم الإعلانات ومعالجتها إلكترونيًا وعبر الإنترنت (٪)، المستوردون الذين يستخدمون وسيط جمركي مرخص (٪)، قادر على اختيار موقع التخليص النهائي (٪)، البضائع المفرج عنها بانتظار التخليص الجمركي (٪)[1].

[1] لمزيد من المعلومات: https://wb-lpi-media.s3.amazonaws.com/LPI_Report_2016.pdf .

4.3. مؤشر ربط الشحن البحري ومؤشر التوصيل الثنائي للشحن البحري الصادران عن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية:

1.4.3. مؤشر ربط الشحن البحري (LSCI):

يوضح مؤشر ربط الشحن البحري (LSCI) مدى جودة اتصال البلدان بشبكات الشحن العالمية. يتم حسابها من قبل مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD) بناءً على خمسة مكونات لقطاع النقل البحري: عدد السفن، إجمالي القدرة الاستيعابية للحاويات لتلك السفن، الحد الأقصى لحجم السفينة، عدد الخدمات، عدد الشركات التي تنشر سفن الحاويات على الخدمات من وإلى موانئ الدولة.

منهجية بناء المؤشر:

- الخطوة 1: بالنسبة لكل مكون من المكونات الخمسة، يتم تقسيم قيمة الدولة على القيمة القصوى لهذا المكون في عام 2004، ويتم حساب متوسط المكونات الخمسة لكل دولة.
- الخطوة 2: ثم يتم قسمة هذا المتوسط على الحد الأقصى للمتوسط لعام 2004 وضربه في 100.

2.4.3. مؤشر التوصيل الثنائي للشحن البحري (LSBCI):

يستند هذا المؤشر إلى تحول ثنائي لمؤشر ربط الشحن البحري (LSCI). يتم إنشاء لمؤشر ربط الشحن البحري من خمسة مكونات: الشحنات، التوصيلات المباشرة المشتركة، الوسط الهندسي للوصلات المباشرة، مستوى المنافسة في خدمات الشحن، حجم السفن.

منهجية بناء المؤشر:

- الخطوة 1: تطبيع المكونات الخمسة باستخدام صيغة قياسية.
- الخطوة 2: أخذ المتوسط البسيط للمكونات الخمسة الطبيعية.

يمكن لمؤشر التوصيل الثنائي للشحن البحري أخذ القيم بين 0 (كحد أدنى) و 1 (كحد أقصى)[1].

5.3. مؤشرات تمكين التجارة الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي:

مؤشر تمكين التجارة (ETI) هو الذي يقيم مدى لدى الاقتصادات من مؤسسات وسياسات وبنى تحتية وخدمات تسهل التدفق الحر للسلع عبر الحدود ووجهتها.

[1] Yann; Duval, Roberto; Maeso and others, (2015), aforementioned reference.

نُشر التقرير العالمي لتمكين التجارة منذ عام 2008، في البداية على أساس سنوي، وكل سنتين منذ عام 2010. تم نشر قاعدة البيانات بالاشتراك مع المنتدى الاقتصادي العالمي والتحالف العالمي لتيسير التجارة، وتضم 136 اقتصادًا بناءً على القدرة على تسهيل تدفق البضائع عبر الحدود وإلى وجهتها.

تلتقط قاعدة البيانات الأبعاد المختلفة لتمكين التجارة، وتقسيمها إلى أربعة مجالات عامة، المؤشرات الفرعية[1]:

1.5.3. الوصول إلى الأسواق:

يقيس هذا المؤشر الفرعي مدى وتعقيد نظام التعريفة في بلد ما، فضلاً عن حواجز التعريفات التي يواجهها والتفضيلات التي يتمتع بها مصدرو الدولة في الأسواق الخارجية. هناك ركيزتان في هذا المؤشر الفرعي:

- الركيزة 1: الوصول إلى الأسواق المحلية (6 مؤشرات).

تقيّم هذه الركيزة مستوى وتعقيد حماية التعريفات في بلد ما نتيجة لسياستها التجارية. يشمل هذا المكون متوسط التعريفة التجارية المرجحة الفعالة التي يطبقها بلد ما، وحصة السلع المستوردة المعفاة من الرسوم الجمركية، وتعقيد نظام التعريفة الجمركية، المقاس من خلال تباين التعريفة، وانتشار الذروات التعريفية والتعريفات المحددة، وعدد التعريفات المتميزة .

- الركيزة 2: الوصول إلى الأسواق الأجنبية (مؤشران).

تقيّم هذه الركيزة حواجز التعريفات التي يواجهها مصدرو الدولة في أسواق الوجهة. وهي تشمل متوسط التعريفات الجمركية التي تواجهها الدولة بالإضافة إلى هامش التفضيل في أسواق الوجهة التي يتم التفاوض عليها من خلال اتفاقيات التجارة الثنائية أو الإقليمية، أو الممنوحة في شكل أفضليات تجارية.

2.5.3. إدارة الحدود:

يتكون هذا المؤشر الفرعي من ركيزة واحدة:

- الركيزة: الكفاءة والشفافية إدارة الحدود (13 مؤشرًا).

يقيم كفاءة وشفافية إدارة الحدود. وبشكل أكثر تحديدًا، فإنه يجسد الكفاءة والشفافية والتكاليف المرتبطة باستيراد وتصدير البضائع. ويتضمن تقييمًا لنطاق وجودة وشمولية الخدمات الرئيسية التي تقدمها الجمارك والوكالات ذات الصلة، ومتوسط الوقت والتكاليف وعدد المستندات المطلوبة، على التوالي، لاستيراد البضائع وتصديرها. تقوم

[1] World Economic Forum, & Global Alliance for Trade Facilitation, (2016), "**The Global Enabling Trade Report 2016**", *Geneva: World Economic Forum ; Global Alliance for Trade Facilitation*, PP. 13 -15.

الدعامة أيضًا بتقييم إمكانية التنبؤ بالوقت للإجراءات الحدودية، فضلاً عن شفافية العملية – كما تم قياسها من خلال توافر وجودة المعلومات المقدمة من قبل وكالات الحدود – وانتشار الفساد.

3.5.3. بنية تحتية:

يقوم هذا المؤشر الفرعي بتقييم مدى توفر وجودة البنية التحتية للنقل في بلد ما، والخدمات المرتبطة بها، والبنية التحتية للاتصالات الضرورية لتسهيل حركة البضائع داخل البلد وعبر الحدود. وتتكون من ثلاث ركائز:

– الركيزة 1: توافر وجودة البنية التحتية للنقل (7 مؤشرات).

تقيس هذه الركيزة مدى توافر وجودة البنية التحتية المحلية لكل من وسائط النقل الرئيسية الأربعة: البنى التحتية للطرق والجو والسكك الحديدية والموانئ البحرية. كما يتم تقييم اتصال الهواء وتوصيل خط البحر.

– الركيزة 2: توافر وجودة خدمات النقل (6 مؤشرات).

تقييم هذه الركيزة مدى توفر وجودة خدمات النقل، بما في ذلك وجود وكفاءات شركات الشحن والخدمات اللوجستية في الدولة، فضلاً عن سهولة الشحن وتكلفته وحسن توقيته. بالإضافة إلى ذلك، يتضمن هذا العمود مقياسًا للكفاءة البريدية.

– الركيزة 3: توافر واستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (7 مؤشرات).

تقيِّم هذه الركيزة مدى توافر وجودة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (ICT) في بلد ما، كما يقارب استخدام الهاتف المحمول والإنترنت من قبل السكان عمومًا، والشركات للمعاملات التجارية، والحكومة للتفاعل مع المواطنين. كما يأخذ في الاعتبار جودة الوصول إلى الإنترنت، حيث أصبح الوصول إلى النطاق العريض هو القاعدة، للاستفادة الكاملة من إمكانات الإنترنت.

4.5.3. بيئة التشغيل:

يتكون هذا المؤشر الفرعي من ركيزة واحدة:

– الركيزة: بيئة التشغيل (16 مؤشرًا).

تقيّم هذه الركيزة جودة بيئة التشغيل في البلد، مما يؤثر بشكل كبير على قدرة الشركات التي تصدر و / أو تستورد و / أو تتاجر و / أو تنقل البضائع للقيام بأعمال تجارية. يقيِّم مستوى حماية حقوق الملكية في الدولة، ونوعية

وحيادية مؤسساتها العامة، والكفاءة في إنفاذ العقود، وتوافر التمويل، والانفتاح على المشاركة الأجنبية من حيث الاستثمارات والعمالة الأجنبية، وكذلك مستوى الأمن الشخصي الذي يقارب حدوث الجريمة والإرهاب.

يتم حساب درجات الركيزة من خلال تجميع المؤشرات الفردية، والتي يتم تحويلها أولاً إلى مقياس مشترك يتراوح من 1 إلى 7، حيث تشير7 إلى أفضل نتيجة ممكنة. درجات المؤشر الفرعي هي بدورها نتيجة تجميع الركائز المكونة. وبالتالي، فإن الفهرس الفرعي ودرجات مؤشر تمكين التجارة الإجمالية تتراوح أيضًا من 1 إلى 7.

منهجية بناء المؤشر:

- خضع تقرير "تمكين التجارة" سنة 2014 لمراجعة رئيسية من أجل دمج البيانات المتاحة حديثًا وتبسيط الهيكل .

- يعتمد حساب مؤشر تمكين التجارة (ETI) على التجميعات المتتالية للنتائج من مستوى المؤشر وصولاً إلى مجموع نقاط.

-تم الحصول على 57 مؤشرًا مستخدمة في 2016 (ETI) من منظمات مختلفة بما في ذلك مؤسسة رابطة التجارة العالمية لصناعة التوصيل السريع (The Global Express Association) (GEA)، ومركز التجارة الدولية، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD)، والبنك الدولي، ومنظمة التجارة العالمية.

- 22 مؤشرًا، تمثل 36 بالمائة من مؤشر تمكين التجارة، مستمدة من استطلاع الرأي التنفيذي للمنتدى الاقتصادي العالمي (EOS)[1].

رابعا: اتفاقية تيسير التجارة والنافذة الواحدة:

إن تيسير التجارة واتفاقية تيسير التجارة ترتبطان بشكل وثيق بنظام النافذة الواحدة، حيث يساعد هذا النظام على تبسيط وتسريع العمليات التجارة الدولية وتقليل التكاليف والوقت المستغرقين في إنجاز المعاملات التجارية الحكومية.

1. اتفاقية تيسير التجارة لمنظمة التجارة العالمية:

اتفاقية تيسير التجارة (TFA) هي اتفاقية تجارية ملزمة متعددة الأطراف بين أعضاء منظمة التجارة العالمية. تم إبرام اتفاقية تيسير التجارة (TFA) في ديسمبر 2013 ودخلت حيز التنفيذ رسميًا في 22 فبراير 2017. وقد تم تصميم

[1] World Economic Forum, & Global Alliance for Trade Facilitation, (2016), aforementioned reference, P15.

الاتفاقية لمعالجة الحواجز أمام التجارة التي تفرضها المتطلبات الحدودية المرهقة. تجعل هذه الحواجز من الصعب على الشركات من جميع الأحجام التجارة الدولية ولكنها تضر أكثر من غيرها بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم.

بالمصادقة على الاتفاقية، تلتزم الدول بتقليل الروتين على الحدود – من تدابير لضمان الإفراج السريع عن البضائع وتخليصها إلى تعاون أفضل بين الوكالات الحدودية.

ستزيد هذه الإصلاحات من الشفافية والكفاءة، وتحد من البيروقراطية والفساد، وستجعل التجارة في نهاية المطاف أبسط وأسرع وأكثر فعالية من حيث التكلفة. مجتمعة، الإصلاحات لديها القدرة على خفض تكاليف التجارة بنسبة 14.3 ٪ في المتوسط وخلق حوالي 20 مليون فرصة عمل، معظمها في البلدان النامية. يُعد إجمالي فرص العمل فرصة فريدة لتعزيز أهداف التنمية مثل النمو المستدام، والحد من الفقر، والمساواة بين الجنسين[1].

1.1. الهدف من اتفاقية تيسير التجارة (TFA):

تهدف اتفاقية تيسير التجارة (TFA) إلى تقليل التأخيرات والتكاليف التي يتكبدها المستوردون والمصدرون على الحدود، بسبب إجراءات المراقبة والتخليص غير الفعالة، فضلاً عن الإجراءات الحدودية غير الضرورية. تم إجراء العديد من الدراسات منذ التوقيع على اتفاقية تيسير التجارة (TFA) في عام 2013، مع مجموعة متنوعة من الادعاءات حول ما قد يعنيه تطبيق اتفاقية تيسير التجارة (TFA) للنمو في التجارة والناتج المحلي الإجمالي في جميع أنحاء العالم. على الرغم من أنهم قد يختلفون حول القياس الكمي، إلا أن الرسالة العامة متسقة: تنفيذ اتفاقية تيسير التجارة (TFA) سيفيد جميع البلدان وجميع المستوردين والمصدرين. وهذا يجعلها أقل إثارة للجدل بكثير من اتفاقيات التجارة التفضيلية، التي يعتقد بشكل متزايد أنها تفيد البعض ولكنها تضر الآخرين. وبالتالي، ينبغي أن يكون تنفيذ التزامات اتفاقية تيسير التجارة (TFA) أقل حساسية من الناحية السياسية[2].

2.1. مضمون اتفاقية تيسير التجارة (TFA):

تحتوي اتفاقية تيسير التجارة (TFA) على أربعة وعشرون (24) مادة مقسمة إلى ثلاثة أقسام، حيث اثنتي عشرة (12) مادة تتعلق بتيسير التجارة والتعاون الجمركي في القسم الأول، وعشر (10) مواد حول المعاملة الخاصة

[1] Global Alliance for Trade Facilitation, (2019), "**The Trade Facilitation Agreement, A simple guide**", 26/04/2023, 6 :25. https://www.tradefacilitation.org/content/uploads/2019/07/2019-tfa-simple-guide-eng.pdf

[2] Summary of Asia Pacific countries, (2017),"**Implementation of the WTO Trade Facilitation Agreement**", 18/01/2021, 15 :12. http://www.pwccustoms.com/en/recent-developments/assets/sg-wto-trade-facilitation-agreement.pdf

والتفضيلية للبلدان النامية والبلدان الأقل نموًا في القسم الثاني، ومادتان (02) عن الترتيبات المؤسسية والأحكام النهائية في القسم الثالث.

1.2.1. القسم الأول: أحكام أساسية:

يحتوي القسم الأول على أحكام لتسريع حركة البضائع والإفراج عنها وتخليصها، بما في ذلك البضائع العابرة. ويوضح ويحسن المواد ذات الصلة (الخامس والثامن والعاشر) من الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة (GATT) 1994. كما أنه يحدد أحكام التعاون الجمركي.

الجدول (2.1): الأحكام الأساسية لاتفاقية تيسير التجارة (TFA): 12 مادة

المواد	المواد
1. نشر المعلومات وتوافرها	7. الإفراج عن البضائع وتخليصها
2. فرصة للتعليق والمعلومات قبل الدخول حيز التنفيذ والمشاورات	8. تعاون وكالات الحدود
3. الأحكام المسبقة	9. حركة البضائع المعدة للاستيراد تحت رقابة الجمارك
4. إجراءات الاستئناف أو المراجعة	10. الإجراءات المتعلقة بالاستيراد ، التصدير والعبور
5. تدابير أخرى لتعزيز الحياد .عدم التمييز والشفافية	11. حرية العبور
6. ضوابط الرسوم والمصاريف المفروضة على أو فيما يتعلق بالاستيراد والتصدير والعقوبات	12. التعاون الجمركي

Source: Yean ; Tham Siew, (2017), **"Trends towards reducing trade costs: Comparing multilateral and regional commitments in Trade Facilitation"**

2.2.1. القسم الثاني: المعاملة الخاصة والتفاضلية:

يحتوي القسم الثاني على أحكام المعاملة الخاصة والتفاضلية (SDT) التي تسمح للبلدان النامية وأقل البلدان نمواً (LDCs) بتحديد متى ستنفذ الأحكام الفردية للاتفاقية وتحديد الأحكام التي لن تكون قادرة على تنفيذها إلا عند استلامها التقنية. المساعدة والدعم لبناء القدرات. للاستفادة من المعاملة الخاصة والتفضيلية، يجب على العضو تصنيف كل حكم من أحكام الاتفاقية، على النحو المحدد أدناه، وإخطار أعضاء منظمة التجارة العالمية الآخرين بهذه التصنيفات وفقًا للجداول الزمنية المحددة الموضحة في الاتفاقية.

الفئة (أ): الأحكام التي سينفذها العضو في الوقت الذي تدخل فيه الاتفاقية حيز التنفيذ (أو في حالة البلدان الأقل نمواً في غضون عام واحد بعد دخول الاتفاقية حيز التنفيذ).

الفئة (ب): الأحكام التي سيطبقها العضو بعد فترة انتقالية بعد دخول الاتفاقية حيز التنفيذ.

الفئة (ج): الأحكام التي سينفذها العضو في تاريخ بعد فترة انتقالية بعد دخول الاتفاقية حيز التنفيذ وتتطلب الحصول على المساعدة والدعم لبناء القدرات.

بالنسبة للأحكام المصنفة ضمن الفئتين ب و ج، يجب على العضو تقديم تواريخ لتنفيذ الأحكام، على النحو المبين في صحائف الوقائع التالية:

– المعاملة الخاصة والتفاضلية لأقل البلدان نموا.

–المعاملة الخاصة والتفاضلية للدول النامية.

3.2.1. القسم الثالث: ترتيبات مؤسسية:

يحتوي القسم الثالث على أحكام تنشئ لجنة دائمة معنية بتيسير التجارة في منظمة التجارة العالمية، تتطلب من الأعضاء أن يكون لديهم لجنة وطنية لتسهيل التنسيق المحلي وتنفيذ أحكام الاتفاقية. كما أنه يحدد بعض الأحكام النهائية[1].

3.1. الميزات الخاصة لاتفاقية تيسير التجارة (TFA):

تميزت اتفاقية تيسير التجارة على غيرها من الاتفاقيات بمجموعة من الميزات منها[2]:

– الأحكام الأساسية – ملزمة وغير ملزمة (أي التشجيع بدلاً من ذلك من الأعضاء الملزمين)؛

– لأول مرة في تاريخ منظمة التجارة العالمية، ترتبط التزامات البلدان النامية والأقل نمواً بقدرتها على تنفيذ اتفاقية تيسير التجارة؛

– الاتفاق ينص على أنه ينبغي تقديم المساعدة والدعم لمساعدة البلدان على تحقيق تلك القدرة – مرفق اتفاقية تيسير التجارة لمنظمة التجارة العالمية.

– بموجب الاتفاقية، يوافق "الأعضاء المانحون" في منظمة التجارة العالمية على تسهيل تقديم المساعدة والدعم لبناء القدرات "بشروط متفق عليها بشكل متبادل إما بشكل ثنائي أو من خلال المنظمات الدولية المناسبة" .

– لا تفرض الاتفاقية على المانحين تقديم هذه المساعدة أو تحديد عملية لمطابقة المانحين مع الدول التي تطلب المساعدة، ولكنها تترك للأعضاء المعنيين العمل على هذه الترتيبات فيما بينهم.

[1] World Trade Organization, "**The Trade Facilitation Agreement: An overview**", 26/04/2023, 7 :05. https://www.wto.org/english/tratop_e/tradfa_e/tradfatheagreement_e.htm

[2] Yean ; Tham Siew, (2017), **"Trends towards reducing trade costs: Comparing multilateral and regional commitments in Trade Facilitation"**, *APEC STUDY CENTERS CONSORTIUM CONFERENCE 2017 PROCEEDINGS, Hanoi, Vietnam*, pp 04-07.

4.1. الفوائد المتوقعة من تنفيذ اتفاقية تيسير التجارة (TFA):

تمثل اتفاقية تيسير التجارة لمنظمة التجارة العالمية علامة فارقة مهمة من خلال إنشاء إطار دولي لخفض تكاليف التجارة. أشارت التقديرات المبكرة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) إلى أن تنفيذ اتفاقية تيسير التجارة (TFA) سيقلل من تكاليف التجارة بنسبة 10٪. وتشير تقديرات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) الأحدث إلى زيادة هذه النسبة إلى 14.5٪. بالطبع، يمكن تنفيذ تيسير التجارة من جانب واحد، لكن الاتفاقية متعددة الأطراف تجلب قيمة مضافة. أولاً، يوفر قدرًا أكبر من اليقين القانوني للتغييرات في السياسة. ثانيًا، يساعد إصلاح الحكومات في حشد الدعم من الناخبين المحليين. ثالثًا، يساعد في حل مشكلة التنسيق التي كانت ستنشأ من خلال مناهج مختلفة لتغيير الإجراءات الحدودية[1] .

من المتوقع زيادة التنويع من خلال خفض تكاليف التجارة ، حيث يتم تقليل التكاليف الثابتة التي تمنع المصدرين من تنويع نفس المنتج إلى المزيد من الأسواق، أو المنتجات الأخرى في نفس السوق. بالإضافة إلى ذلك، من المتوقع أن يكون المصدرون الذين لديهم سلال تصدير متنوعة أكثر مرونة في مواجهة الصدمات. الشركات التي لم تقم بالتصدير من قبل قد تكون قادرة على التصدير عندما تنخفض التكاليف الثابتة. وبالتالي، يمكن أن يؤدي تيسير التجارة إلى زيادة الصادرات الحالية (تأثير الهامش المكثف) وإنشاء تدفقات تجارية جديدة (تأثير هامش واسع النطاق). كما ينبغي أن ينتج التوسع في الصادرات الحالية وخلق صادرات جديدة عن الحد من عدم اليقين بشأن الصادرات. مع الأخذ في الاعتبار العوامل الأخرى التي تؤثر على التجارة الثنائية.

يعد تقليل وقت العبور هو المصدر الثاني لتحقيق وفورات في تكاليف التجارة التي يمكن توقعها من تنفيذ اتفاقية تيسير التجارة. ومن المتوقع أن تكون هذه المكاسب أكبر بالنسبة للبلدان التي لديها أعلى أوقات عبور في الجمارك. يقيس الوقت في الجمارك للبلدان غير الساحلية الوقت على حدود الدولة فقط، وليس الوقت على الحدود في بلدان العبور. بعد ذلك، والتحكم في العوامل الأخرى التي يمكن ملاحظتها، ينبغي أن يقترن تقليص الوقت في الجمارك بزيادة حجم التجارة كما هو موضح في العديد من الدراسات[2].

[1] David; Shark, (2015), "**Benefits Of The Wto's Trade Facilitation Agreement**", *Session 3: Implementation Of The Trade Tacilitation Agreement, WORLD TRADE ORGANIZATION*, P 02.
https://www.wto.org/english/thewto_e/acc_e/tjkddgsharktictfastatement.pdf

[2] de Melo J., Sorgho Z., Wagner L, (2021), "**Implementing the Trade Facilitation Agreement (TFA): estimates of reduction in time at customs for the United Nations' vulnerable economies**" *Ferdi Working paper P296, novembre*, PP 15-16.
https://ferdi.fr/dl/df-wCeNdTTncsda33oUQ9K56Wvr/ferdi-p296-implementing-the-trade-facilitation-agreement-estimates-of.pdf

هناك تقديرات متفاوتة لقيمة تنفيذ اتفاقية تيسير التجارة. يقدر أحد التقارير التي يُشار إليها كثيرًا من قبل معهد بيترسون أن إصلاحات تيسير التجارة ستوسع التجارة العالمية بما يصل إلى تريليون دولار سنويًا. وتقدر منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) أن ثلثي المكاسب من اتفاقية تيسير التجارة (TFA) ستعود على البلدان النامية. ولكن لا يقتصر الأمر على حصول البلدان النامية على نصيب كبير من التوسع التجاري؛ كما أنهم قادرون على تنويع صادراتهم، ودخول أسواق جديدة وبيع مجموعة واسعة من المنتجات. علاوة على ذلك، فإن الزيادة في النشاط الاقتصادي العالمي الناتجة عن تنفيذ اتفاقية تيسير التجارة ستوفر جرعة من الزخم التي تشتد الحاجة إليها في هذا الوقت من الضعف الاقتصادي العالمي.

سيؤدي تنفيذ اتفاقية تيسير التجارة (TFA) أيضًا إلى زيادة فرصة البلدان، والبلدان النامية على وجه الخصوص، للاندماج في سلاسل القيمة العالمية. نظرًا لأن الشركات الصغيرة والمتوسطة تعاني من الأعباء الإدارية أكثر من الشركات الكبيرة، فمن المتوقع أن تستفيد بشكل كبير من تنفيذ اتفاقية تيسير التجارة كما ستساعد الاتفاقية البلدان النامية على جذب المزيد من الاستثمار الأجنبي المباشر، وزيادة الإيرادات الجمركية، والحد من انتشار الفساد.

في حين أن فوائد اتفاقية تيسير التجارة تفوق بشكل كبير تكاليف التنفيذ، لا يزال التنفيذ يمثل تحديًا للبلدان النامية التي تفتقر إلى الموارد. يوفر برنامج المساعدة التقنية نفسه جزءًا حيويًا من الحل حيث تمنح أحكام المعاملة الخاصة والتطور الخاصة به البلدان النامية مجالًا واسعًا للتعهدات المتباينة التي تعتمد على مستوى قدرتها وتلقي المساعدة. إن توافر مساعدات المانحين الدوليين يساعد الحكومات في البلدان النامية على حشد الدعم المحلي للتنفيذ. لا يمكن التأكيد على هذا بشكل كافٍ لأن أكبر عامل نجاح تم تحديده من الحالات السابقة للإصلاح الناجح في البلدان هو الملكية الوطنية للعملية. إن منظمة التجارة العالمية WTO في وضع فريد يمكنها من التوفيق بين طلبات بناء القدرات من البلدان النامية والإمداد بالمساعدة في بناء القدرات من الجهات المانحة الثنائية والإقليمية والمتعددة الأطراف[1].

[1] David; Shark, (2015), aforementioned reference, PP 02-03.

2. النافذة الواحدة:

1.2. تعاريف النافذة الواحدة:

هنالك العديد من التعاريف للنافذة الواحدة نذكر منها:

تعريف الأول: النافذة الواحدة "تعني مرفقًا يسمح للأطراف المشاركة في صفقة تجارية بتقديم البيانات والمستندات إلكترونيًا بنقطة دخول واحدة للوفاء بجميع المتطلبات التنظيمية المتعلقة بالاستيراد والتصدير والعبور"[1].

التعريف الثاني: "هو مبدأ يقوم على توفير جميع الخدمات للمراجعين في مكان واحد وتقديم التسهيلات لهم من خلال جميع ممثلين عن المؤسسات المعنية بالخدمة تحت سقف واحد. بما يكفل سهولة وسرعة تقديم الخدمات وبالتالي تخفيض التكلفة وتقديم أفضل الخدمات، بحيث تكون نقطة مركزية بين جميع الجهات"[2].

التعريف الثالث: "هو الجزء الأساسي والأهم من مبادرات الجمارك الإلكترونية والذي يتيح للمتعاملين والمجتمع التجاري التعامل من خلال نافذة واحدة مع كافة الجهات التي لها صلة بالإفراج عن الواردات أو انهاء إجراءات التصدير[3]".

2.2. الغرض من النافذة الواحدة[4] :

تم تصميم نافذة واحدة للتغلب على هذا النظام المعقد لتقديم البيانات والتحكم التنظيمي. وهو مصمم ليجلس عند نقطة الالتقاء الوطنية لتبادل بيانات التجارة الوطنية والدولية، وبالتالي يقدم نقطة وصول واحدة إلى جميع أنظمة التجارة الأخرى ذات الصلة. في حين أن الهدف الأساسي هو التقديم الإلكتروني الوحيد للبيانات ، فإن إنشاء نافذة واحدة يستلزم ترشيدًا كبيرًا للنهج والمتطلبات الحالية لإدارة التجارة والعمليات، ولا سيما إعادة استخدام البيانات الموجودة والقضاء عليها حيثما أمكن ذلك، جنبًا إلى جنب مع انتشار البريد الإلكتروني. التطبيقات الحكومية وأنظمة الوزارات والمنظمات غير الحكومية المرتبطة بالتجار، الأنواع الرئيسية للمنظمات التي تنشط في تطبيقات النافذة الواحدة هي:

---

[1] Resolution adopted by the Economic and Social Commission for Asia and the Pacific, (2016), "**Framework Agreement on Facilitation of Cross-border Paperless Trade in Asia and the Pacific**", *Economic and Social Commission for Asia and the Pacific, United Nations Economic and Social Council, E/ESCAP/RES/72/4*, P 04.

[2] وزارة تطوير القطاع العام(2012)،" **الدليل الإرشادي لتطبيق النافذة الواحدة في الدوائر الحكومية**"، المملكة الأردنية، ص 03.

[3] محمد جلال محمد السيد خطاب، شيماء أمين بدوي،"**متطلبات تطبيق نظام النافذة الواحدة في الجمارك المصرية في ضوء التجارب الدولية**"، **مصر، ص** 07.

4 S. THIRUNAVAKKARASU, A. J. VERMA, S. CHANDRA MOHAN, N.J.KUMARESH, SUDHA; KOKA, SUGRIVE ;MEENA, "**Single Window In Customs Clearance: International Best Practices Nad Lessons Learnt Overseas**", *National Academy Of Customs, Excise And Customs, Faridabad*, P 05.
https://nacin.gov.in/resources/file/downloads/56977646e542a.pdf

-المستوردون والمصدرون (المرسلون والمرسل إليهم)؛

-المهنيين التجاريين (وكلاء الشحن ووسطاء الجمارك ووكلاء الشحن)؛

-شركات الشحن والخطوط الجوية والطرق والسكك الحديدية والممرات المائية الداخلية والمناطق الحرة والموانئ الجافة ومستودعات البضائع متعددة الوسائط والموانئ الجافة؛

-الموانئ والمطارات ومحطات الحاويات ومحطات البضائع السائبة وعمليات بوابات الموانئ والنقل البري المحلي والسكك الحديدية؛

-الجمارك والوكالات الحكومية الأخرى(OGA): تشمل هذه عادةً جميع الوكالات التي تتحمل مسؤولية الامتثال التجاري، والترخيص، وإصدار التصاريح و / أو مسؤوليات التفتيش، بما في ذلك بشكل أساسي:

* وزارة التجارة (والاقتصاد).
* وكالات الغذاء والدواء.
* وزارة الصحة.
* وزارة النقل
* وكالات الحجر الصحي.
* البنوك.

3.2. خصائص النافذة الواحدة:

– مفهوم مثالي لنافذة واحدة وطنية: النوافذ الواحدة هي عبارة عن أنظمة أساسية مفوضة من الحكومة وتسمح بتقديم المعلومات للوفاء بالمتطلبات التنظيمية بين المشغلين الاقتصاديين والسلطات الحكومية. النافذة الواحدة هي نقطة إدخال واحدة للبيانات، ويجب تقديم البيانات مرة واحدة فقط. في التصور والتصميم المثاليين لن يكون هناك سوى نافذة واحدة وطنية واحدة – للأغراض التجارية – تتوافق مع تعريف النافذة الواحدة على أنها نقطة الدخول الواحدة. لكن الحقيقة تبدو مختلفة.

– التعايش مع نظام النوافذ الواحدة في الاقتصادات الوطنية: غالبًا ما تدعم النوافذ الفردية الحالية جزءًا محددًا فقط من جميع الإجراءات ذات الصلة بالاستيراد والتصدير والعبور. في الواقع، غالبًا ما تتعايش العديد من النوافذ الفردية، كل منها يخدم وظائف تنظيمية مختلفة. تتضمن المصطلحات مثل النافذة الواحدة للجمارك، أو النافذة

الواحدة للخدمات اللوجستية، أو نظام مجتمع الميناء تغطية وظيفية محددة للنافذة الواحدة إما من منظور الوكالة، أو، إذا تمت الإشارة إليها باسم النافذة الواحدة لشركات النقل البحري أو المستوردين والمصدرين، من منظور المستخدم.

على الرغم من تعايش النوافذ الواحدة التي ظهرت في العديد من البلدان، يجب على الجهة التنظيمية التأكد من أن الخبراء الاقتصاديين يجب عليهم فقط التواصل مع نافذة واحدة واحدة وفقًا لدورهم التشغيلي مثل الناقل البحري أو المستورد.

– **منصات تعاونية أخرى:** توجد منصات تعاونية أخرى، لا سيما لتبادل البيانات بين B2B و G2G، ولكن من الأفضل عدم الإشارة إليها أو تسويقها على أنها نافذة واحدة، وفقًا لمذكرة مركز الأمم المتحدة لتيسير التجارة والأعمال الإلكترونية (UN/CEFACT) الفنية حول مصطلحات النافذة الواحدة والمنصات الإلكترونية الأخرى. تتضمن هذه المنصات أنظمة مجتمع الموانئ أو الشحن، أو بوابات المعلومات التجارية، أو المراكز الحدودية ذات المحطة الواحدة، بالإضافة إلى مبادرات مثل الاتفاقية الدولية لوقاية النباتات التي تقود تطوير بنية عالمية لتبادل شهادة الصحة النباتية الإلكترونية.

– **نوافذ واحدة وطنية واقليمية:** يُشار إلى النافذة الواحدة باسم النافذة الواحدة الوطنية إذا كانت الخدمات مقصورة على الإجراءات والسلطات على مستوى الدولة. يتم تبادل البيانات داخل مجال الإنترنت الوطني. يمكن أن تشير النافذة المنفردة الإقليمية إما إلى تبادل البيانات بين الأنظمة الوطنية المفردة، أو الأنظمة التي توفر الوظائف المتعلقة بالإجراءات التنظيمية الإقليمية، أو استبدال النافذة الواحدة الوطنية من خلال نافذة واحدة إقليمية.

كانت رابطة دول جنوب شرق آسيا أول مجتمع اقتصادي إقليمي يضع تصورًا لمشروع النافذة الواحدة الإقليمي. واتبع آخرون: مبادرة النافذة الواحدة الواسعة للاتحاد الأوروبي للمديرية العامة للضرائب والنافذة البحرية الموحدة للاتحاد الأوروبي التابعة للمديرية العامة للتنقل والنقل ؛ مبادرة النافذة الواحدة للجماعة الاقتصادية الأوروبية الآسيوية[1].

4.2. نماذج نظام النافذة الواحدة:

لقد أكد تقرير لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأوروبا (UNECE) باستمرار على أنه لا يوجد شيء من هذا القبيل، حتى الآن، كأفضل الممارسات النافذة الواحدة. يعتبر مفهوم النافذة الواحدة لتيسير التجارة مفهومًا مرنًا، كل

[1] Trade facilitation implementation guide, **"The characteristics of a Single Window"**, 27/04/2023, 4:30. https://tfig.unece.org/contents/single-window-concept.htm

بلد له عادات مختلفة ووكالات تنظيم حكومية. نظرًا لأن لكل حكومة أسلوب محلي فريد وإملاءات سياسية متغيرة، لا يمكن أن يكون هناك نموذج واحد "مقاس واحد يناسب الجميع". ومع ذلك، هناك مجموعة من أمثلة النافذة الواحدة الأكثر نضجًا وخبرة. عادة يجب أن تحاول مبادئ تصميم النافذة الواحدة لأفضل الممارسات ما يلي :

- نقطة وصول واحدة؛
- تسجيل دخول واحد؛
- إدخال واحد للبيانات؛
- نقطة واحدة لصنع القرار؛
- نقطة دفع واحدة.

على الرغم من وجود العديد من الأساليب الممكنة لتنسيق الإدارة عبر الحدود ، حدد فريق مركز الأمم المتحدة لتيسير التجارة والأعمال الإلكترونية (UN/CEFACT) ثلاثة نماذج أساسية، بعد مراجعة الأنظمة المختلفة الموجودة. النماذج الثلاثة هي:

النموذج الأول: تتمثل مهمة السلطة الواحدة في استلام المعلومات، سواء كانت بشكل ورقي أو إلكتروني، ونشرها وتوزيعها على كافة المؤسسات الحكومية ذات الصلة. كما تقوم بدور تنسيقي ورقابي لتجنب حدوث عوائق غير مبررة في سلسلة التوريد الدولية.

الشكل (4.1): نموذج السلطة الواحدة

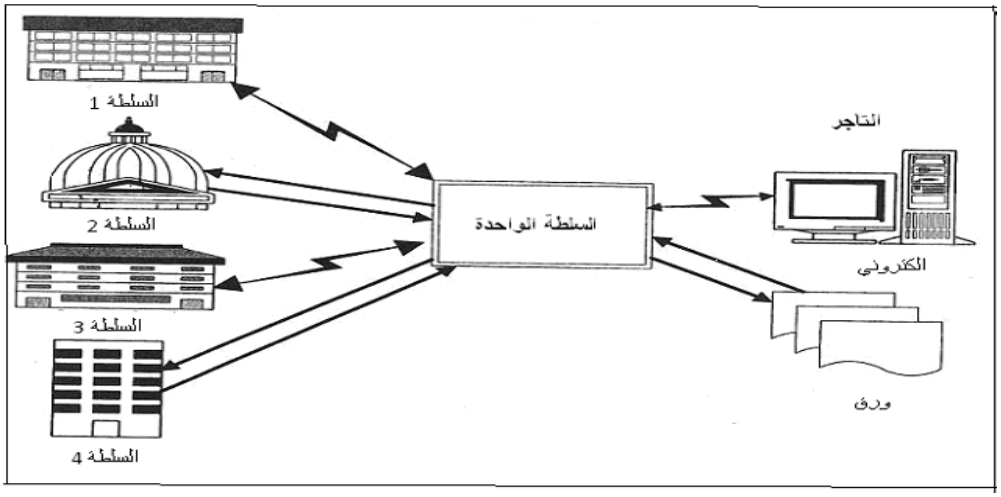

المصدر: اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا(الإسكوا)، (2012)، **"دراسة حول إنشاء النافذة الواحدة وتطبيقها لتسهيل التجارة في السودان"**، ص 03.

النموذج الثاني: هو نظام آلي موحّد لجمع ونشر المعلومات، يمكن استخدامه في القطاعين العام والخاص على حد سواء، ويقوم بجمع وتخزين البيانات المتعلقة بالتجارة العابرة للحدود ونشرها إلكترونياً، ويمكن أن يعمل عن طريق ثلاث آليات محتملة:

1. نظام متكامل: يتم معالجة جميع البيانات داخل هذا النظام؛
2. نظام آلي متفاعل لا مركزي: يعمل على إرسال البيانات إلى الجهة المختصة لمعالجتها؛
3. نظام مختلط يجمع بين النظام المتكامل والنظام المتفاعل لا مركزي في الوقت نفسه.

الشكل (5.1): نموذج النظام المتكامل

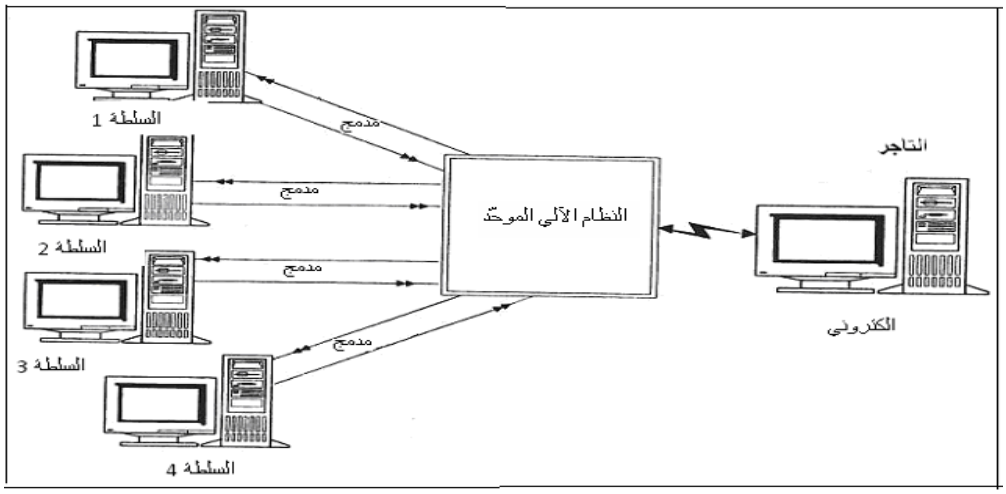

المصدر: اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا(الإسكوا)، (2012)، **"دراسة حول إنشاء النافذة الواحدة وتطبيقها لتسهيل التجارة في السودان"**، ص 04.

الشكل (6.1): نموذج النظام الآلي المتفاعل اللامركزي

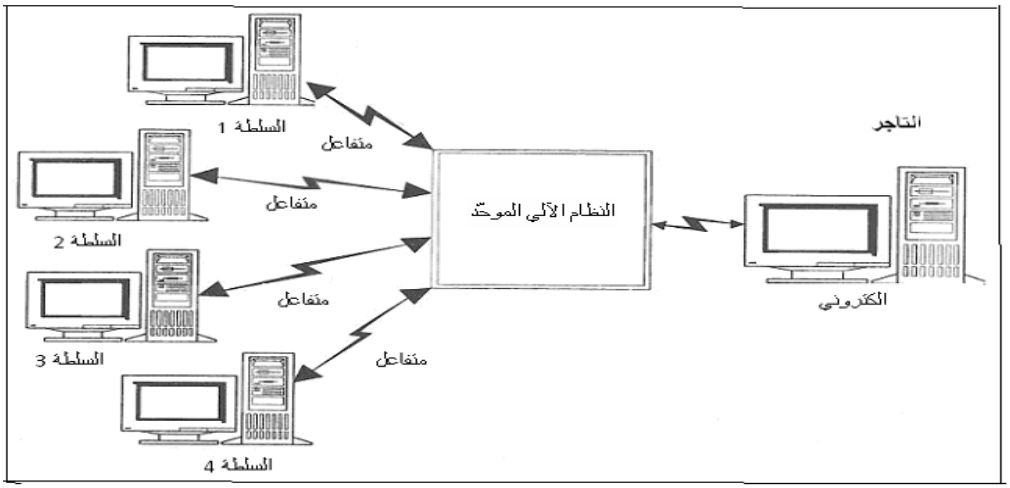

المصدر: اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا(الإسكوا)، (2012)، **"دراسة حول إنشاء النافذة الواحدة وتطبيقها لتسهيل التجارة في السودان"**، ص 04.

النموذج الثالث: هو نظام معالجة المعلومات الآلي، يمكن للمتداول من خلاله تقديم بيانات التجارة الإلكترونية إلى السلطات المختلفة لمعالجتها والموافقة عليها في طلب واحد.

في هذا النهج، يتم إرسال الموافقات إلكترونيًا من السلطات الحكومية إلى كمبيوتر المتداول. كما يتم احتساب الرسوم والضرائب والرسوم تلقائيًا وخصمها من حسابات التجار المصرفية. عند إنشاء مثل هذا النظام، يمكن النظر في استخدام مجموعة البيانات الرئيسية، والتي تتكون من هويات محددة، والتي تم تحديدها مسبقًا والتحقق منها مسبقًا لجميع المعاملات ذات الصلة[1].

الشكل (7.1): نموذج النظام الآلي لتبادل المعلومات

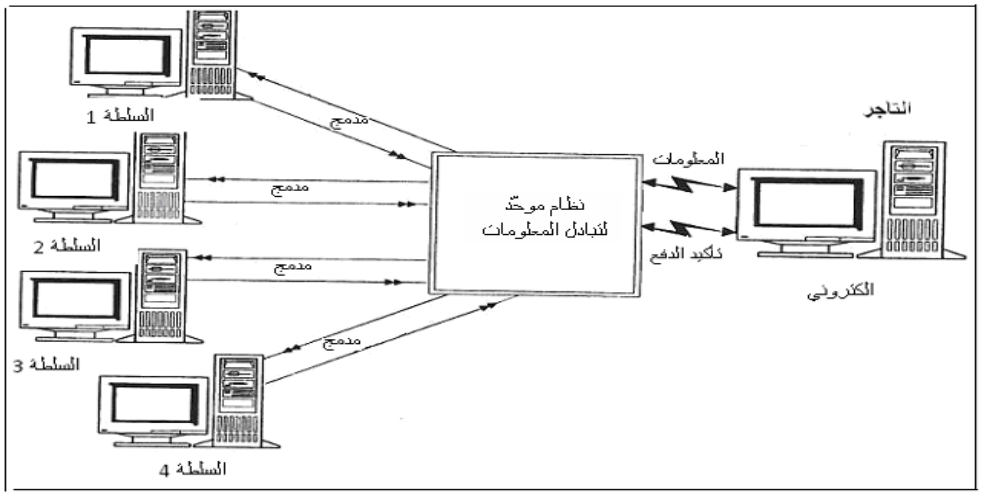

المصدر: اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا(الإسكوا)، (2012)، **"دراسة حول إنشاء النافذة الواحدة وتطبيقها لتسهيل التجارة في السودان"**، ص 05.

كما يوجد هناك نموذج رابع لنظام النافذة الواحدة.

النموذج الرابع: ويتمثل في جهة قيادية وطنية مسؤولة عن إنشاء نظام النافذة الواحدة وتطبيقه. وتوجد عدة عوامل تؤثر في تحديد هذه الجهة، بما في ذلك العوامل القانونية والسياسية. من المتوقع أن تتمتع هذه الجهة بوجود فعال ورؤية واضحة وسلطة قانونية ودعم سياسي، بالإضافة إلى موارد مالية وبشرية كافية. يمكن أن تكون مؤسسة الجمارك أو الموانئ هما الجهات المناسبة لأداء هذا الدور القيادي، حيث تعتبر هاتان المؤسستان نقطتين حيويتين لاستلام البيانات والمستندات التجارية عبر الحدود، وتنسيق تدفقها وتكملة جميع الطلبات التنظيمية.

[1] S. THIRUNAVAKKARASU, A. J. VERMA, S. CHANDRA MOHAN, N.J.KUMARESH, SUDHA; KOKA, SUGRIVE ;MEENA, aforementioned reference, PP 08-09.

ويمكن أن تكون الجهة المسؤولة عن إنشاء وتطبيق النافذة الواحدة جهة حكومية أو مؤسسة تابعة للقطاع الخاص، مثل غرفة التجارة أو مجلس التجارة. ومع ذلك، يفتقر القطاع الخاص عادة إلى السلطة القانونية اللازمة لإصدار وقبول المعلومات والمستندات، ولسن القوانين واللوائح، مما يجعل تعاون القطاع الخاص مع جهة حكومية ضروريًا. يمكن أن يتضمن ذلك إبرام شراكات مثل تلك التي حدثت في موريشيس بين القطاعين العام والخاص لإنشاء نظام النافذة الواحدة.

وقد تضمنت التوصية 33 خلاصة مراجعة أجراها مركز الأمم المتحدة لتسهيل التجارة والأعمال التجارية الإلكترونية، وتتعلق بـ 12 نظامًا للنافذة الواحدة للتجارة في بعض البلدان، وذلك لتحديد المؤسسة الوطنية المسؤولة عن إنشاء وتطبيق كل نظام. وأظهرت المراجعة أن 7 من هذه النظم تخضع لإدارة الجمارك ووزارة المالية، في حين يتم إدارة نظامين بواسطة هيئة الموانئ، ونظامين آخرين يتم إدارتهما بواسطة القطاعين الحكومي والخاص بموجب شراكة بينهما، ويتم إدارة نظام واحد من قبل مؤسسات حكومية أخرى[1].

[1] اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا(الإسكوا)، (2012)، **"دراسة حول إنشاء النافذة الواحدة وتطبيقها لتسهيل التجارة في السودان"**، E/ESCWA/EDGD/2012/WP.1 ، نيويورك، ص 05.

المبحث الثاني: مفاهيم أساسية حول توزيع الدخل.

سيتم في هذا المبحث استعراض مجموعة من المفاهيم المتعلقة بتوزيع الدخل ونستهلها بمفاهيم حول الدخل وتوزيعه، ثم الإشارة إلى طرق توزيع الدخل، ليتم بعد ذلك تقديم التفاوت في توزيع الدخل ومؤشرات قياسه، وفي الأخير عرض لأنواع عدم المساواة وسياسات وأدوات إعادة التوزيع.

أولا: مفاهيم عامة حول الدخل وتوزيعه.

1. مفهوم الدخل:

يُعرَّف الدخل بأنه تدفق الأجور، ومدفوعات الفوائد، وحصص الأرباح، وغيرها من الأصول القيمة التي تنشأ خلال فترة زمنية معينة (عادة ما تكون سنة واحدة). تعريف آخر للدخل يقول أن الدخل يصف تدفق الأموال المتدفقة إلى الأسر من أصحاب الأعمال، ومزايا الدولة، ودخل الإيجار، وأكثر من ذلك. وهذا يعني أن الدخل هو كمية متدفقة ويتكون من دخل الممتلكات، ودخل العمل، وأخيراً وليس آخراً، التحويلات الحكومية[1].

يعرف الاقتصاديون الدخل بانه "صافي التغير في الثروة"، ويعتمدون في ذلك على تعريف الاقتصادي هكس الذي عرف الدخل بأنه: "أقصى ما يمكن للفرد أن يستهلكه خلال فترة من الزمن دون التأثير على قيمة ثروته". وبناءا على هذا التعريف فإن الدخل للمشروعات هو القيمة التي يمكن التصرف فيها بالتوزيع على أصحاب المشروع (توزيعات الارباح) دون التأثير على رأس المال المستثمر، ويعرف هذا المفهوم بمفهوم المحافظة على رأس المال[2].

2. مفهوم توزيع الدخل القومي:

يقصد بتوزيع الدخل القومي" تحديد حصة كل عنصر انتاج ومساهمته في تكوين هذا الدخل" واسلوب هذا التوزيع يعكس طبيعة النظام الاقتصادي وآلية عمله. التوزيع هو حصيلة عمل الية النظام الاقتصادي لتوزيع ما تم انتاجه على العناصر التي ساهمت في خلقه، كل حسب وزن هذه المساهمة. ويتم التوزيع في كل نظام حسب مبدأ معين يقوم عليه النظام بالشكل الذي يعكس طبيعة العلاقات الاقتصادية والاجتماعية بين عناصر الانتاج ذاتها[3].

---

[1] Pavlína Hejduková, Lucie Kureková, (2017), **"Income Inequality And Selected Methods Of Its Measurement With The Use Of Practical Data For International Comparison",** *International Journal of Economic Sciences, Vol. VI(2),* pp. 68-81 . p70. DOI: 10.20472/ES.2017.6.2.004

[2] عبد الرحمن سيف سردار،(2015)، **"اقتصاد الفقر وتوزيع الدخل"**، دار الدراية للنشر والتوزيع، المملكلة الأردنية الهاشمية، الطبعة الأولى، ص 67.

[3] أحمد يونس علي، (2010)، **"تحليل و قياس الرفاهية و علاقتها بعدالة توزيع الدخل في مدينة كركوك لسنة 2009"**، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد 83، 278-307، ص 282.

3. مفهوم عدم المساواة:

يمكن تفسير مفهوم عدم المساواة من وجهة نظر رياضية على أنه تمييز بين حرفين محددين أو أكثر، بشرط أن تكون هذه الأحرف قابلة للقياس الكمي. من منظور بديل، ينظر الكثيرون إلى مفهوم عدم المساواة على أنه نقص في تكافؤ الفرص، وهو ما تحدده ظروف مختلفة لا يستطيع الناس التأثير فيها.

من وجهة نظر اقتصادية، عدم المساواة هو الاختلاف الموجود في مختلف مقاييس الرفاهية الاقتصادية بين الأفراد في مجموعة، بين مجموعات في السكان، أو بين البلدان[1].

4. مفهوم الفقر:

تعرف الأمم المتحدة والبنك الدولي الفقر بأنه: "الحرمان الشديد من الحياة الجيدة، والحرمان المادي من الدخل والصحة والتعليم، والمعاناة من التعرض للمخاطر كالمرض والبطالة والعنف والجريمة والكوارث والانتزاع من المدرسة، وعدم قدرة الشخص على إسماع صوته وانعدام حيلته، وانعدام أو نقص الحريات المدنية والسياسية"[2].

5. مفهوم التفاوت في توزيع الدخل:

يعد التفاوت في توزيع الدخل من أخطر الامراض الاقتصادية والاجتماعية على حد سواء، ذلك لأنها تهمش أو تشرد فئة ليست بالقليلة من المجتمع، مما يعني وقوع هذه المجموعة في دوائر التخلف والحرمان ومنها تتسرب تدريجا إلى دوائر الانحراف والجريمة. والتفاوت في توزيع الدخل معناه حصول نسبة كبيرة من السكان على نسبة قليلة من الدخل والعكس صحيح[3].

6. مفهوم إعادة توزيع الدخل الوطني:

تقوم الحكومة بعملية إعادة توزيع الدخل في المجتمع من خلال بعض الأليات التي تهدف إلى تحقيق العدالة في المجتمع وإشباع قدر أكبر من الحاجات البشرية. والمصدر الأساسي التي تعتمد عليه الحكومة في عملية إعادة توزيع الدخل هو تحصيل الضرائب وتحويلها إلى نفقات بأشكال متعددة، منها النفقات الاجتماعية، وهدف الدولة من هذه

[1] Pavlína Hejduková, Lucie Kureková, (2017), aforementioned reference. p70.

[2] سحر عبد الرؤف سليم، عبير شعبان عبده، (2014)، "**قضايا معاصرة في التنمية الاقتصادية**"، مكتبة الوفاء القانونية، الاسكندرية، الطبعة الأولى، ص 42.

[3] المرجع السابق، ص 70.

النفقات الاجتماعية هو توفير حد ادنى من الحاجات البشرية وإعادة توزيع الدخل القومي بما يحقق أكبر قدر من العدالة[1].

تعتبر إعادة توزيع الدخل مجموعة العمليات الثانوية والمتفرعة التي تساهم في اقتطاع جزء من دخول بعض الفئات الاجتماعية لإعادة دفعه لآخرين أو إنفاقه في مصلحتهم، وأحيانا ينفق القسم المقتطع بوساطة تقديم الخدمات الاجتماعية لمصلحة الفئات التي اقتطع منها، ويعدّ الشخص مستفيدا من إعادة توزيع الدخل إذا كان مجموع ما ينوبه من الخدمات أو الإعانات التي يتلقاها نتيجة إعادة التوزيع أكبر من مجموع المبالغ التي يدفعها عن مداخيله المكتسبة من عمله أو من ثرواته واستثماراته إلى الإدارات العامة المركزية أو المحلية، أو إلى الإدارات شبه العامة (الضمان الاجتماعي)، أو إلى المنظمات الخاصة التي لا تهدف للربح.

إن إعادة توزيع الدخل يمكن أن تتم عن طريق الاقتطاعات الإجبارية (الضرائب أو الاشتراكات في التأمينات الاجتماعية)، أو عن طريق إسهامات طوعية نقدية كانت أو عينية للتخفيف من الفروق في الدخول الناجمة عن التوزيع الأولي، أو المساهمة في حل بعض الاختلالات الاقتصادية التي تهدد بوقف النمو أو الاختلالات الاجتماعية السياسية التي تهدد الأمن الاجتماعي.

وقد ذكر بيجو (Bugeaud) أن إعادة توزيع الدخل الوطني من الغني إلى الفقير تؤدي إلى حصول الفقير على كثير من ضرورياته، مقابل ضياع الغني لقليل من حاجاته، وبالتالي زيادة إجمالي الرفاهية، شريطة أن يكون لكلا الشخصين الذوق أو المزاج نفسه، ولا تؤدي إعادة التوزيع هذه إلى تقليص الدخل الوطني بأي شكل من الأشكال[2].

ثانيا: طرق توزيع الدخل:

عند الحديث عن توزيع الدخل، يجري عادة الفصل بين ثلاث قضايا مهمة ذات اتصال بالموضوع وهي:

1. التوزيع الشخصي: التوزيع الشخصي يتعلق بالدخل الذي يحصل عليه. وفي العادة لا تهتم دارسات توزيع الدخل كثيرا بالخلفية التاريخية لحصول فرد ما على الثروة، بقدر اهتمامها بحجم الدخل الذي يملكه، وفي بعض الاحيان باهتمامها لمصدر هذا الدخل، ما اذا كان أجرا أو ريعا أو ربحا أو فائدة.

[1] عبد الرحمن سيف سردار،(2015)، مرجع سبق ذكره، ص 78.

[2] سعيدة ممو ، سمير آيت يحيى،(2019)، **"تشخيص التفاوت في توزيع الدخل الوطني في الجزائر خلال الفترة 2017–2000** "، مجلة الإستراتيجية والتنمية، المجلد09، العدد 03 : مكرر(الجزء الأول)، ص ص 512-533، ص 518.

2. التوزيع الوظيفي: أما "التوزيع الوظيفي" فهو لا يهتم بالأفراد ودخولهم الشخصية، وإنما بعوامل الانتاج وهي العمل ورأس المال والارض والتنظيم. ونظرية التوزيع هنا تبحث عن الكيفية التي يحصل فيها كل عامل من عوامل الانتاج على دخله، وهذا لا يتم عادة من دون التطرق لعوامل العرض والطلب التي تحدد الاسعار النسبية لعوامل الانتاج[1].

3. الحصص التوزيعية: ويقصد بمفهوم الحصص التوزيعية الحصص النسبية التي يحصل عليها كل عنصر من عناصر الانتاج من الدخل الوطني. ويستخدم في المقارنة، مثلا النسبة المئوية لدخل عنصر العمل ممثلة في الأجور ومقارنتها بالنسبة المئوية لإجمالي توزيع الدخل على عوامل الإنتاج، ولكن على الرغم من أن بعض الأفراد قد يستلمون الدخل من هذه المصادر مجتمعة، لكن ذلك لا يهم في شرح الدخل الحصصي للتوزيع[2].

ثالثا: أسباب ومحددات التفاوت في توزيع الدخل:

1. أسباب التفاوت في توزيع الدخل:

يمكن أن يُعزى التفاوت في الدخل إلى العديد من العوامل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، والتي حددها الاقتصاديون باعتبارها واحدة من أهم القضايا في مجال أبحاثهم. ولا يزال هذا السؤال هو الشغل الشاغل للاقتصاديين والباحثين، لما له من تأثير مباشر على النمو الاقتصادي ورفاهية الأفراد والمجتمعات. ومن بين أهم العوامل والاسباب:

1.1. الملكية أو الثروة:

تشير الملكية هنا إلى حيازة السلع والموارد التي تدر دخلاً بشكل مباشر في شكل أرباح أو إتاوات أو فوائد أو بشكل غير مباشر عن طريق تحقيق مكاسب رأسمالية. وبالتالي، فإن ما يميز توزيع الثروة عن التفاوت الملحوظ في الدخل له تأثير على توزيع الدخل. الملكية هي أحد الأسباب الرئيسية لعدم المساواة في توزيع الدخل، لا سيما في المجتمعات التي تسمح بنهج اقتصادي حر. تحتل مكانة مهمة في الاقتصاد لأنها أحد المتطلبات الأساسية للتبادلات، وبالتالي فهي المحور الذي تدور حوله عملية التوزيع بأكملها.

[1] أحمد يونس علي، (2010)، مرجع سبق ذكره. ص 283

[2] رنان مختار، (2018)، "**تأثير العولمة على توزيع الدخل في البلدان النامية، دراسة تطبيقية على مجموعة من البلدان النامية خلال الفترة: 1981–2015**"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم التسيير تخصص :التجارة الدولية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح – ورقلة، ص 63.

يتمتع أولئك الذين يمتلكون الأرض ورأس المال بفرصة أكبر للحصول على دخل أعلى عندما يعرضون سلعهم وخدماتهم في السوق، في حين أن أولئك الذين يمتلكون سواعدهم فقط من بين آلاف الحائزين الآخرين لديهم فرص أقل في التجارة بدخل أعلى، وبالتالي خلق عدم المساواة.

عندما تتركز الملكية في أيدي جزء صغير من المجتمع، فإن الادخار ونظام الارث يساعدان على زيادة هذه الملكية، وكذلك الأنظمة والقوانين المعمول بها في جميع المجتمعات فيما يتعلق بالإرث، وهو ما ينعكس في عدم المساواة لتوزيع الدخل.

2.1. المواهب الشخصية:

إن للاختلافات في القدرات العقلية والجسدية والعاطفية والوراثية بين الأفراد علاقة بمستويات الدخل. وعلى الرغم من أهمية هذه الاختلافات في مجالات مثل الرياضة أو الترفيه، إلا أنه من الصعب قياس المهارات في سوق العمل، مما يجعل النجاح غالبًا يعتمد على عوامل مثل المخاطرة والحظ والطموح واحترام الذات والتحفيز.

بعبارة أخرى، المهارات الفردية مهمة، لكنها ليست كافية لتفسير الفروق في الدخل بين الناس. كما قال مارك توين (Mark Twain)، (انك لست في حاجة الى ان تكون ذكياً لكي تحصل على المال ولكنك في حاجة الى معرفة كيفية الحصول عليه).

لذلك من المهم أن نفهم أن النجاح المالي يعتمد على العديد من العوامل وأن قياس المهارات قد يكون صعبًا. لذلك يجب على الأفراد إظهار الحافز والمخاطرة واحترام الذات والمثابرة للنجاح في سوق العمل[1].

3.1. الفرص:

إن الفرص التي توفرها البيئة الاجتماعية والاقتصادية يمكن أن تختلف اختلافًا كبيرًا اعتمادًا على الطبقة الاجتماعية للفرد ومكان إقامته. وغالبًا ما يكون لدى الأفراد المولودين في أسر ثرية فرص وصول أسهل إلى التعليم والتدريب، وكذا فرص للحصول على وظائف جيدة الأجر ومداخيل عالية. وقد يكون لدى الأشخاص الذين يعيشون في المناطق الريفية أو المحرومة فرص أقل من أولئك الذين يعيشون في المناطق الأكثر تقدمًا وتحضرا.

يمكن أن تؤدي هذه التفاوتات إلى فجوات في الدخل بين الطبقات الاجتماعية المختلفة وبين أماكن تواجد الأفراد، مما قد يساهم في ارتفاع مستويات الفقر والاختلالات الاقتصادية.

[1] عبد العظيم عبد الواحد الشكري، باسمة نياز محسن، (2017)، "**العلاقة بين التفاوت في توزيع الدخول ومتوسط انفاق الفرد(دراسة قياسية)**"، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 19، العدد 01، ص ص 135-147، ص 137.

4.1. الحروب والازمات:

إن الظروف التي تسببها الحروب والأزمات عامل مساهم في زيادة التفاوتات في توزيع الدخل. ويعتمد تأثير الأزمة على أفراد المجتمع على مستواهم الاقتصادي ومستوى معيشتهم، وهو ما ينعكس في مستويات دخلهم. فمن ناحية، كان لهذه الأزمات تأثير كبير على ذوي الدخل المنخفض، في حين أن تأثيرها على ذوي الدخل المرتفع أقل. ومن ناحية أخرى، فإن الحروب والأزمات تعزز إثراء الأغنياء بينما تزيد من بؤس وفقر الفقراء وذوي الدخل المحدود من خلال خلق ظروف مواتية لجني أرباح غير مشروعة لأصحاب الثروات والملكيات على حساب شرائح المجتمع الفقيرة. ويساهم ذلك في اتساع الفجوة بين هاتين الفئتين، بسبب الارتباط بين الحروب والأزمات والتضخم وتراجع الإنتاج، الأمر الذي يؤدي إلى تراجع المعروض من السلع والخدمات.

ونتيجة لذلك، أصبحت هذه الأزمات والحروب مزايا لأصحاب الثروة والممتلكات، مما يساهم في زيادة دخولهم وتعميق حالة اللامساواة، مما يؤدي إلى تفاقم عملية التوازن الاجتماعي بين طبقات المجتمع.

5.1. الاختلاف في عوائد المهنة والوظيفة:

ان الوظائف والمهن التي تتطلب مهارات إدارية ومؤهلات أكاديمية عالية بالإضافة إلى تدريب مكثف ومسؤولية كبيرة قليلة، لكنها توفر دخلاً مرتفعًا لحامليها. كما لا تتطلب غالبية المهن مهارات متخصصة أو تدريبًا متقدمًا أو مؤهلات أكاديمية، وهي في متناول الجميع. ومع ذلك، فإن هذه الوظائف غالبًا ما تجلب فقط دخلاً متواضعاً قد لا يكون كافياً لتلبية الاحتياجات الأساسية، مما يساهم في حالة من عدم المساواة في الدخل. ترجع معظم الفروق في الأجور بين المهن إلى عوامل العرض والطلب. ونتيجة لذلك، فإن الأشخاص ذوي المؤهلات والخبرة العالية قليلون، الأمر الذي لا يلبي الطلب الحقيقي، مما يدفع رواتب هؤلاء الأشخاص إلى الزيادة بشكل كبير. وعلى العكس من ذلك، يفوق عدد الأشخاص الذين ليس لديهم المؤهلات المطلوبة الطلب، مما يؤدي إلى انخفاض الأجور[1].

2. محددات التفاوت في توزيع الدخل:

يعتمد مدى التفاوت في توزيع الدخل على عدد من العوامل التي تحدد درجة العادلة في التوزيع للدخل والتي يمكن تلخيصها على النحو التالي[2]:

---

[1] نفس المرجع السابق، ص ص 138-139.

[2] قصي الجابري، راجي محيل الخفاجي، (2011) "**الفقر والتفاوت في توزيع الدخل في الأقتصاد العراقي (محاولة للقياس والتحليل)**"، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، المجلد 09، العدد 28، ص 26.

1.2. الدور المتوقع الذي يمارسه القطاع الخاص:

إن أهمية تنامي دور القطاع الخاص له الأثر الكبير في زيادة حجم الاستثمار والتخفيف من حدة البطالة وعدم الاستقرار، وانتعاش الاقتصاد الوطني من خلال إعادة تأهيل وهيكلة المشاريع الصناعية والزراعية بإعتبارها العامل الأساس في النمو الاقتصادي.

2.2. ارتفاع معدلات التضخم:

ان للتضخم دور في التأثير غير المرغوب فيه في معدلات الفقر ونسب التفاوت في توزيع الدخول، وذلك من خلال ما يحدث من اختلال للعلاقات والاوضاع الداخلية بين الطبقات والفئات المختلفة باتجاه دفعها نحو تعميق التفاوت في توزيع الدخل.

3.2. أدوات السياسة النقدية والسياسة المالية:

تعد أدوات السياسة النقدية من الأدوات المهمة في تحديد مستوى التفاوت في توزيع الدخل ضمن اطار السياسات الاقتصادية التي تهدف إلى تخفيض الفقر. كما أن السياسة المالية تمارس تأثيراتها في النمو الاقتصادي وفجوة توزيع الدخل عبر قنوات رئيسة تتمثل في طرق تمويل العجز الحاصل في الميزانية ومجالات انفاقها زيادة على تأثيراتها في تخصيص الموارد واستخدامها.

4.2. تطور معدلات الأجور:

يعد الدخل المتوقع الحصول عليه كنسبة من العمل والقيمة الحقيقية للأجور التي يحصل عليها العاملون أحد أهم المؤشرات المستخدمة لقياس الفقر للأسرة لأنه يعبر عن مستوى معيشتها أي قدرتها في الحصول على السلع والخدمات الاستهلاكية التي تلبي حاجاتها.

5.2. برامج التكييف الهيكلي وحزمة اجراءات الإصلاح الاقتصادي:

تسعى هذه الإجراءات إلى سيادة التوازن الاقتصادي العام في إطار استحداث وتسريع معدلات النمو الاقتصادي في القطاعات الإنتاجية المختلفة.

رابعا: مؤشرات قياس التفاوت في توزيع الدخل:

هناك العديد من المؤشرات التي تستخدم لقياس التفاوت في توزيع الدخل، وتتراوح هذه المؤشرات بين البساطة والتعقيد، وسنتطرق إلى أهم المؤشرات التي يتم استخدمها في الأبحاث.

1. المدى (Range):

أبسط المقاييس المقترحة لقياس ظاهرة التفاوت في توزيع الدخل هو المدى، وهو مصمم لقياس الفرق بين القيم المتطرفة، أي أكبر قيمة وأصغر قيمة، ويحسب بالعلاقة التالية:

$$R = (Max\ y_i - Min\ y_i) / u$$

حيث :

y_i: دخل الفرد i (i=1.....n)

u: متوسط الدخل

وإذا كان الدخل موزعا توزيعا متساويا فإن R=0 وبالعكس إذا كان الفرد الواحد يحصل على كل الدخل فإن R=n، ومن ثم فإن قيمة R تقع بين 0 و n . ويعاب على هذا المقياس تأثره بمتوسط التوزيع، فإذا ارتفعت كل الدخول بنفس النسبة ارتفع المدى رغم أن شكل التوزيع ثابت، وإذا كان من الممكن معالجة هذا القصور بقسمة الدخول على المتوسط، إلا أن المقياس يظل معيبا لأنه يتأثر فقط بالقيم المتطرفة[1].

2. معامل الاختلاف (Coefficient of Variation) (C.V):

يقصد بمعامل الاختلاف بأنه التباعد أو التقارب الموجود بين قيم المشاهدات التابعة لمتغير ما. ومعامل الاختلاف هو مقياس لمدى تشتت قيم المشاهدات عن وسطها الحسابي، ويعرف أيضاً هو النسبة بين الانحراف المعياري في توزيع معين إلى وسط ذلك التوزيع[2].

$$c.v = \frac{S}{\overline{x}} . 100$$

حيث ان:

$c.v$: معامل الاختلاف.

s: الانحراف المعياري.

$\overline{x}$: الوسط الحسابي لمجموعة القيم.

---

[1] البشير عبد الكريم، سراج وهيبة، (2013)، **"تحليل العلاقة بين توزيع الدخل، النمو الاقتصادي والفقر في الدول العربية"**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا – المجلد 09، العدد 11، ص ص 1-22. ص03.

[2] احمد ج. م &., عوده م. ح. (2017). **"دراسة وتحليل الرفاهية الاقتصادية وعلاقتها بمتوسط وعدالة توزيع الدخل في العراق للمدة (1975-2011)"**.مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية، كلية الادارة والاقتصاد، المجلد 13، العدد 38، ص ص 33-52، ص 40.
https://journal.uokufa.edu.iq/index.php/ghjec/article/view/5518

ويعد معامل الاختلاف بحق أفضل أنواع معاملات التشتت اذ يوضح هذا المعامل نسبة حصة كل وحدة من وحدات الوسط الحسابي من الانحراف المعياري. وعليه وعند اجراء مقارنة بين قيم مجموعتين تتم مقارنة معامل اختلاف الأولى مع معامل اختلاف الثانية وعندئذ يقال عن المجموعة بأنها أكثر تجانساً إذا كان معامل اختلافها أقل من الأخرى. وبالرغم من أن هذا المعامل يعد أفضل من الانواع الأخرى لمقاييس عدم عدالة التوزيع إلا أنه يصعب الحصول عليه من توزيعات تكرارية مفتوحة. كذلك فهو مقياس حساس في حالة وجود قيم شاذة أو متطرفة. وبشكل عام يمكن القول بأن العيوب التي تخص الوسط الحسابي تؤثر بشكل مباشر على قيمة هذا المعامل[1].

3. انحراف الوسط النسبي (The Relative Mean Deviation):

معظم مؤشرات التباين في توزيع الدخل تم بناؤها على أساس قياس الفرق بين توزيع معين وتوزيع مثالي متساو. وأبسط هذه المؤشرات يتم احتسابه من خلال أخذ متوسط الفروقات بين فئة دخل (X) والوسط لدخل السكان، وقسمة ذلك على الوسط، أو بتعبير آخر مقارنة مستوى الدخل لكل فرد مع متوسط الدخل، ثم أخذ مجموع القيم المطلقة لهذه الفروق ثم النظر لهذا المجموع كنسبة من الدخل الإجمالي :

$$M = \sum[\ \mu - Y_i]/n\,\mu$$

وفي حالة التوزيع المتساوي للدخل، فإن M=0، وإذا كان الدخل يذهب لفرد واحد فإن:

M=2(2-1)/n وعلى العكس من المدى (R) فإن هذا المؤشر يأخذ بالاعتبار التوزيع الكلي والمشكلة الأساسية لهذا المقياس هو أنه غير حساس للتحويل من شخص فقير إلى شخص غني إذا كان كلاهما يقع على الجهة ذاتها من متوسط الدخل[2].

4. معامل جيني (Gini coefficient):

معامل جيني هو المقياس الموجز الأكثر شهرة واستخدامًا لعدم المساواة في الدخل، ربما بسبب علاقته الهندسية البسيطة بمنحنى لورنز الذي يوضح العلاقة بين حصة الدخل التراكمية وحصة السكان. يُعرّف معامل جيني بأنه نسبة المساحة المحاطة بين خط المساواة (انظر الشكل (8.1)) ومنحنى لورنز إلى المنطقة المثلثية أسفل خط المساواة. هذا المقياس، المحدود بين 0 و1، له العديد من الخصائص المرغوبة، وهي عدم الكشف عن الهوية، والاستمرارية، واستقلالية الحجم، ويلبي مبدأ التحويل الذي يعني أن تحويل الدخل من الأغنياء إلى الأفقر يقلل دائمًا من حجم عدم المساواة.

[1] أحمد يونس علي، (2010)، مرجع سبق ذكره، ص 290.

[2] عبد الرزاق الفارس، (2001)،"**الفقر وتوزيع الدخل في الوطن العربي**"، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، ص 101.

عند الاقتراب من المساواة الكاملة في الدخل (الدخل الموحد للجميع)، يقترب معامل جيني من الصفر بينما في ظل عدم المساواة الكاملة، التي تُعرّف على أنها وحدة واحدة تتلقى كل الدخل والباقي لا شيء، ستكون قيمتها واحدة.

الشكل (8.1): تعريف معامل جيني (معامل جيني = المنطقة المظللة OBA \ منطقة المثلث OXA).

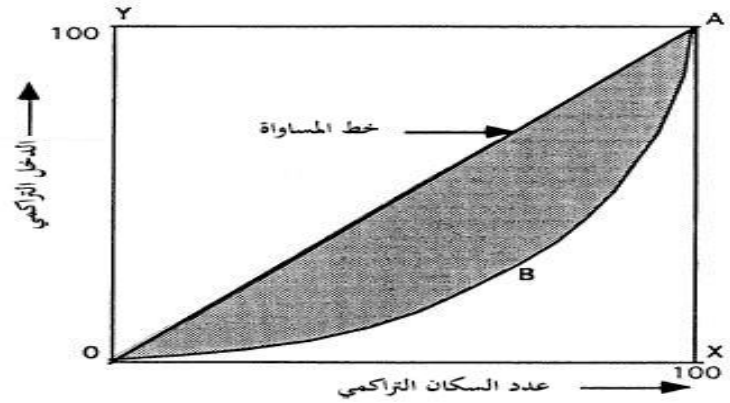

Source: Pandey, M. D., and J. S. Nathwani. "**Measurement of Socio-Economic Inequality Using the Life-Quality Index**.", P195.

أشار سين (1973) إلى أن معامل جيني G، يشير إلى دالة الرفاهية التي هي مجموع مرجح لمستويات الدخل المختلفة للأفراد. يتم تحديد الأوزان حسب ترتيب مستويات الدخل ذات الصلة عندما يتم ترتيب جميع المداخيل بترتيب تنازلي. وبالتالي، إذا كان N العدد الإجمالي للأشخاص و y يدل على مستوى دخلهم، إذن:

$$G = 1 + \frac{1}{N} - \frac{2}{N^2\bar{y}}[y_1 + 2y_2 + 3y_3 + \cdots Ny_N] \quad \text{المعادلة (01) .....}$$

حيث $(y_1 \geq y_2 \geq \ldots \geq y_N)$

إذا حددنا δy_k على أنه الفرق في دخل الناس، y_k، من متوسط الدخل، $\bar{y}$، (أي، $\delta yk = \bar{y} - yk$)، فيمكن عندئذٍ تفسير معامل جيني على أنه مجموع مرجح من فروق الدخل هذه مرتبة في ترتيب تنازلي:

$$G = \frac{2}{N^2\bar{y}} \sum_{k=1}^{N-1} (N-k)\,\delta y_k \quad \text{المعادلة (02) .....}$$

حيث $(\delta y_1 \leq \delta y_2 \leq \delta y_3 \leq \ldots \delta y_{N-1})$

يمكن تقدير الحد الأدنى لمعامل جيني من (01) أو (02). بافتراض أن توزيع الدخل داخل خُمس الدخل منتظم ويساوي المتوسط الخمسي. يمكن حساب قيمة الحد الأعلى لمعامل جيني تقريبًا على افتراض أن عدم المساواة داخل الخُمس هو الحد الأقصى[1].

[1] Pandey, M. D., and J. S. Nathwani. (1996), "**Measurement of Socio-Economic Inequality Using the Life-Quality Index**." *Social Indicators Research*, vol. 39, no. 2, pp. 187–202. *JSTOR*, http://www.jstor.org/stable/27522951. Accessed 30 Apr. 2023. PP 194-196. http://www.jstor.org/stable/27522951

المؤشر الأكثر تفضيلاً لقياس عدم المساواة هو معامل جيني أو G (يسمى بعد جيني الذي اخترعه في عام 1912) وهو نسبة منطقة OAB إلى منطقة OCA. وبالتالي ، يصنف معامل جيني وفقًا للمنطقة الواقعة بين منحنى لورنز والقطري وهو مقياس مباشر لاختلافات الدخل بين كل زوج من المداخيل. رمزيا، إذا كان y هو الدخل، m هو متوسط الدخل أو متوسطه، n هو عدد الأشخاص و i=1,2,… n، إذن:

$$\sum_{i=1}^{n} y_i = nm$$

ومعامل جيني G هو

$$G = \frac{1}{2} n^2 m \sum_{i=1}^{j} \sum_{j=2}^{n} |y_i - y_j|$$

حيث G=0، يحصل الجميع على نفس الدخل؛ حيث G=1، شخص واحد فقط يحصل على كل شيء. من الواضح، بالنسبة لمعظم البلدان، تقع القيمة الفعلية لـ G بين 0 و1. لاحظ أن G تظهر أيضًا حصة مجموعات مختلفة من السكان في الدخل[1].

5. منحنى لورنز (Lorenz curve):

منحنى لورنز هو رسم بياني بالمحور الأفقي يوضح النسبة التراكمية للأفراد في السكان مرتبة وفقًا لدخلهم ومع المحور الرأسي الذي يوضح النسبة التراكمية المقابلة لدخل الأسرة القابل للتصرف المكافئ. ثم يوضح الرسم البياني حصة الدخل لأي نسبة تراكمية مختارة من السكان. يمثل الخط المائل حالة من المساواة الكاملة، أي حيث يكون لدى جميع الأشخاص نفس دخل الأسرة المعادل المتاح. يوضح الشكل (8.1) "منحنيات لورنز" منحنيات لورنز للمجموعتين الموصوفين أعلاه.

[1] Subrata; Ghatak, (1995), "**Introduction to Development Economics**", *ROUTLEDGE, London and New York, 3rd edition*, p36. https://handoutset.com/wp-content/uploads/2022/05/Introduction-to-Development-Economics-Subrata-Ghatak.pdf

الشكل (9.1): منحنى لورنز (Lorenz curve).

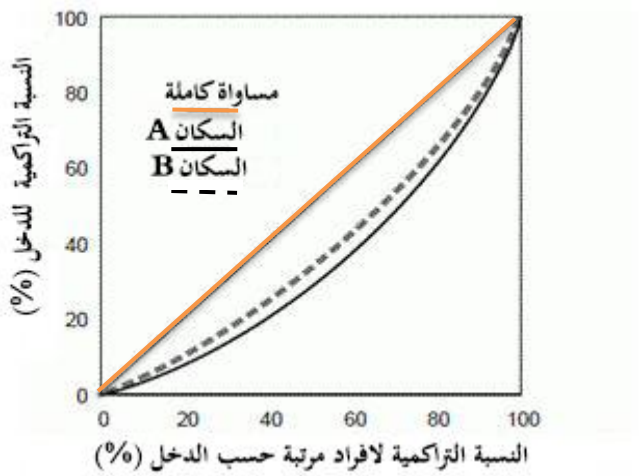

Source: Website Australian Bureau of Statistics, **"Summary Indicators Of Income And Wealth Distribution"**, 2019-20, 30/04/2023, 17:41.

نظرًا لأن توزيع دخل السكان B أقل انتشارًا بشكل موحد من السكان A، فإن جميع نقاط منحنى لورنز للسكان B أقرب إلى خط المساواة الكاملة من النقاط المقابلة لمنحنى لورنز للسكان A. في هذه الحالة، يقال إن السكان B في وضع هيمنة لورنز ويمكن اعتبارهم يتمتعون بتوزيع دخل أكثر مساواة من السكان A. ومع ذلك، إذا عبرت منحنيات لورنز من مجموعتين من السكان، فلا توجد هيمنة لورنز ولا توجد طريقة مقبولة بشكل عام لتحديد أي من الشعبين لديه توزيع دخل أكثر مساواة[1].

المؤشر الآخر الذي يستخدم بشكل متكرر لقياس عدم المساواة هو "منحنى لورنز" (يسمى بعد الإحصائي الأمريكي سي لورينز الذي ابتكره في عام 1905) والذي يظهر الارتباطات بين النسب المئوية لمستقبلي الدخل والنسب المئوية للدخل. في الشكل (10.1)، يظهر المحور الرأسي نسبًا مختلفة من الدخل بينما يقيس المحور الأفقي النسب المئوية التراكمية لمستقبلات الدخل. يُظهر الخط المائل OA خط المساواة الدقيقة لأنه في كل نقطة عليه تكون النسبة المئوية لمستقبلات الدخل مساوية للنسبة المئوية للدخل الذي تم الحصول عليه. يصور منحنى لورنز الارتباط الفعلي بين النسب المئوية لإجمالي الدخل والنسب المئوية لمستقبلات الدخل. في الحالة غير المرجحة إلى حد ما عندما يكون منحنى لورنز متطابقًا مع خط OA ، لا يوجد تفاوت. من ناحية أخرى ، كلما تحرك منحنى لورنز بعيدًا عن الخط

[1] Website: Australian Bureau of Statistics, **"Summary Indicators Of Income And Wealth Distribution"**, **Survey of Income and Housing, User Guide, Australia, 2019-20, 30/04/2023, 17:41.**
https://www.abs.gov.au/statistics/detailed-methodology-information/concepts-sources-methods/survey-income-and-housing-user-guide-australia/2019-20/summary-indicators-income-and-wealth-distribution

OA ، زادت عدم المساواة. لاحظ أنه إذا كان منحنى لورنز لبلد X يقع دائمًا خارج نطاق البلد Y ، فإن عدم المساواة في توزيع الدخل يكون أكبر في البلد X مقارنة بالدولة Y.

الشكل (10.1): منحنى لورنز (Lorenz curve).

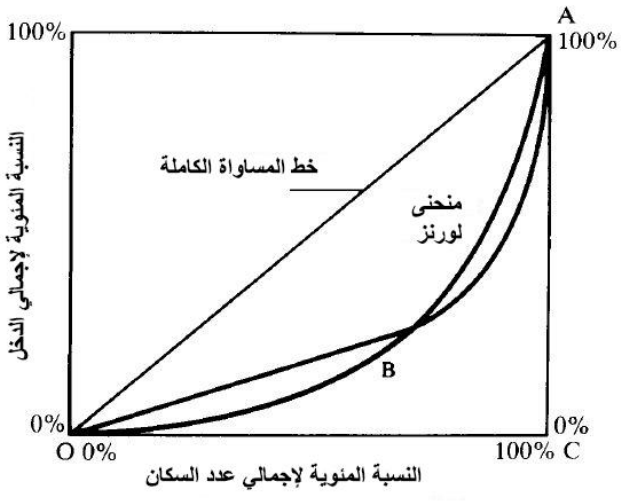

Source: Subrata; Ghatak, 1995, "**Introduction to Development Economics**", p 36.

ولكن إذا تقاطعوا مع بعضهم البعض، فمن الصعب معرفة أي بلد يعاني من عدم مساواة أكبر دون إصدار أحكام قيمة ذاتية[1].

6. مؤشر هوفر (The Hoover Index):

يرتبط هذا المؤشر ارتباطًا وثيقًا بمعامل جيني لأن منحنى لورنز يستخدم أيضًا في حسابه. تم إنشاؤه في الأصل كمقياس للتوطين الصناعي (**Hoover**، 1936)، وهو يمثل حصة الدخل التي يجب إعادة توزيعها للوصول إلى وضع افتراضي للمساواة الكاملة، ولهذا السبب يُشار إليه أيضًا باسم "مؤشر **Robin Hood** ".

يمكن تمثيلها بيانياً على أنها أقصى مسافة رأسية بين منحنى لورنز وخط 45 درجة للمساواة الكاملة (الشكل (11.1))، ولحسابها، يتعين علينا استخدام الصيغة التالية بعد تقسيم توزيع الدخل إلى كميات:

$$H = \frac{1}{2}\sum_{i=1}^{N}\left(\frac{E_i}{E_{total}} - \frac{A_i}{A_{total}}\right)$$

[1] Subrata; Ghatak, (1995), aforementioned reference, pp 35-36.
https://handoutset.com/wp-content/uploads/2022/05/Introduction-to-Development-Economics-Subrata-Ghatak.pdf

حيث **N** هو عدد الكميات، **A** هو عرض الكميات المذكورة، E_i هو مستوى الدخل للكميات السريعة، هو A_i عدد الأفراد في الكميات.

على الرغم من أنه يوفر القليل من المعلومات حول كيفية توزيع الدخل بين السكان، إلا أنه يمكن استخدامه لتوضيح مدى بعد السكان عن التوزيع المتساوي[1].

الشكل (11.1): منحنى لورنز ومؤشر هوفر لدول الاتحاد الأوروبي الـ 28 (2015).

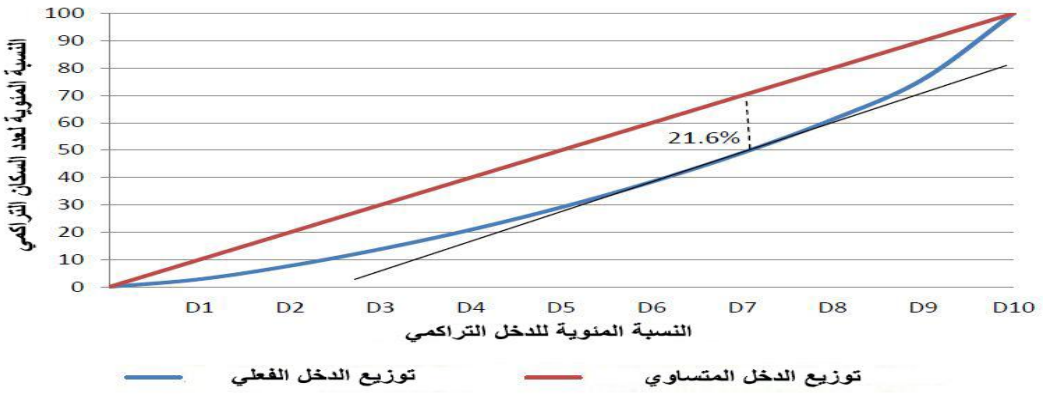

Source: Martín-Legendre, Juan. (2018). "**The challenge of measuring poverty and inequality: A comparative analysis of the main indicators**". P 36.

7. مؤشر أتكينسون (Atkinson index):

مؤشر أتكينسون هو مؤشر يستخدم لتقييم عدم المساواة في الدخل تم تطويره من قبل الاقتصادي البريطاني المعروف باسم أنتوني بارنز أتكينسون[2].

على غرار مقاييس الانتروبيا المعممة، تسمح هذه المجموعة من الإحصائيات للباحث بمعايرة حساسية المؤشر لعدم المساواة من خلال إعطاء قيم للثابت النظري ε الذي يقيس "مستوى النفور من عدم المساواة".

يمكن حسابها باستخدام الصيغة التالية:

$$A(\varepsilon) = 1 - [\frac{1}{N}\sum_{i=1}^{N}\left(\frac{x_i}{\overline{x}}\right)^{1-\varepsilon}]^{\frac{1}{1-\varepsilon}} \qquad (\varepsilon \geq 0)$$

حيث N هو عدد الأفراد في السكان، وx_i هو مستوى دخل فرد معين، و$\overline{x}$ هو متوسط دخل السكان، وε هو مستوى النفور من عدم المساواة، والمعروف أيضًا باسم ثابت أتكينسون.

[1] Martín-Legendre, Juan. (2018). "**The challenge of measuring poverty and inequality: A comparative analysis of the main indicators**". *European Journal of Government and Economics. 7(1)* . PP 24-43. DOI:10.17979/ejge.2018.7.1.4331 PP 35-36

[2] Tao, Y., Henry, K., Zou, Q. *et al.* (2014), "**Methods for measuring horizontal equity in health resource allocation: a comparative study**". *Health Econ Rev* **4**, 10, P 04. https://doi.org/10.1186/s13561-014-0010-x

للحصول على قيم أعلى بشكل متزايد للثابت، يصبح مؤشر أتكينسون أكثر حساسية للتغيرات في أدنى نهاية للتوزيع. من خلال القيام بذلك، إذا قمنا بحساب مؤشر أتكينسون لمستويات مختلفة من النفور من عدم المساواة، فيمكننا تحديد ما إذا كانت التغييرات في عدم المساواة في الدخل في مجموعة سكانية معينة مدفوعة أكثر بالتغيرات في الجزء العلوي أو السفلي من التوزيع[1].

8. مؤشر ثيل (Theil index):

مقياس ثيل هو جزء من فئة خاصة من مقاييس عدم المساواة المعروفة باسم إنتروبيا المعممة. مشتق من مفهوم نظرية المعلومات، يسعى مقياس ثيل إلى تحديد مستوى الاضطراب في توزيع الدخل. من الخصائص المهمة لمقياس Theil وفئة مقاييس عدم المساواة إنتروبيا المعممة هي خاصية التحلل الإضافي، والتي تعني أن مقياس عدم المساواة الكلي يمكن أن يتحلل إلى عدم المساواة داخل وبين أي مجموعات فرعية محددة بشكل تعسفي من السكان[2].

ومؤشر ثيل للتفاوتات في توزيع الدخل هو عبارة عن المعلومات المتوقعة للنتيجة التي تقوم بتحويل حصة السكان إلى حصة الدخل، وجبريا يمكن التعبير على المؤشر كالتالي:

$$T_1 = \frac{\sum q_i \; log \; q_i}{1/n}$$

حيث n هو عدد الافراد أو العائلات و q_i هو الدخل للمجموعة i من الأفراد، كما لاحظ ثيل، فإن المؤشر يساوي متوسط الدخل، واللوغاريتم التابع له، والميزة الأساسية لهذا المؤشر أنه يظهر المساهمات التي تقدمها المجموعات المختلفة للتفاوت الكلي: مثل مجموعة الأقاليم داخل قطر واحد، أو مجموعة السكان وفقا للتوزيع التعليمي أو العمري ... إلخ[3].

وللمقارنة بين سنة وأخرى، يمكن استعمال مؤشر ثيل المقارن، ويأخذ الصياغة التالية:

$$T_2 = \left[\sum_{i=1}^{k} qi \; \ln \frac{qi}{pi}\right] . 100$$

حيث إن:

qi: دخل المجموعة n في السنة الحديثة.

---

[1] Martín-Legendre, Juan. (2018), aforementioned reference, P 39.

[2] Nicholas Rohde, (2007), " **Derivation of Theil's Inequality Measure from Lorenz Curves**", *School of Economics, The University of Queensland, Brisbane, Australia*,P 02.
http://www.diw.de/documents/dokumentenarchiv/17/57489/paperrohde.pdf

[3] عبد الرزاق الفارس، (2001)، مرجع سبق ذكره، ص 104.

Pi: دخل المجموعة n في السنة السابقة.

$\ln \frac{q_i}{p_i}$: اللوغاريتم الطبيعي لناتج قيمة q_i على P_i[1].

9. معامل كوزنتز (Kuznets Coefficient):

اقترح كوزنتز عام (1957)، معاملاً لقياس التفاوت في توزيع الدخل. ويمكن احتسابه من البيانات العائلية والفردية بعد تقسيمها الى فئات دخلية متساوية من حيث نسبة العوائل والافراد في كل فئة دخلية. كتقسيم الفئات الى عشرة فئات متساوية. وتتراوح قيم معامل كوزنتز مابين الصفر الذي يمثل حالة العدالة المطلقة والواحد الصحيح، وهي الحالة القصوى من سوء توزيع الدخول.

ويمكن التعبير عنها بالصيغة الاتية:

$$K = \frac{\sum_{i=1}^{n=10} |d_i - 10|}{180}$$

حيث ان:

K: قيمة معامل كوزنتز.

d_i: النسبة المئوية للدخل الذي تتلقاها الفئة العشرية(i).

di-10: القيمة المطلقة للفروق بين النسبة المئوية للافراد والنسبة المئوية للدخل الفردي الذي تتلقاه الفئة الدخلية (i).

n: عدد الفئات الدخلية وتساوي (10).

يتبين من الصيغة اعلاه، انه عندما يكون توزيع الدخل متساويا تماما، فان كل فئة عشرية تحصل على (10%) من الدخل لأنها تتضمن (10%). وان قيمة معامل كوزنتز تنحصر بين الصفر والواحد الصحيح، وكلما كانت قيمته اكبر كان التفاوت في توزيع الدخل واسعاً.

قرر كوزنتز ان التباين في توزيع الدخل يزداد في المراحل الأولى من التنمية ثم يصل الى أقصى درجاته، ليعاود الارتفاع مرة أخرى، أي تبدأ درجة التفاوت بالانخفاض مع التقدم في التنمية. لاحظ ان درجة التفاوت في توزيع الدخل تزداد في البلدان النامية[2].

[1] رنان مختار،(2018) ، مرجع سبق ذكره، ص 79.

[2] أحمد يونس علي، (2010)، مرجع سبق ذكره، ص ص 290-291.

خامسا: أنواع عدم المساواة:

هناك أنواع عديدة من عدم المساواة، من عدم المساواة الاقتصادية إلى عدم المساواة الاجتماعية إلى عدم المساواة على أساس الهوية مثل الجنس أو العرق أو الطبقة. غالبًا ما تكون هذه التفاوتات مترابطة، وتصبح عاملاً محددًا لنوعية حياة الشخص وتؤثر على المجتمعات التي نعيش فيها. يمكن ملاحظة عدم المساواة وقياسها مباشرة، على سبيل المثال اختلاف مستويات الدخل أو نتائج صحية أو تعليمية مختلفة. قد يبدو أيضًا غير مرئي أو "طبيعي" أو لا مفر منه.

1. عدم المساواة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية:

يمكن تقسيم عدم المساواة إلى ثلاثة أنواع رئيسية: عدم المساواة الاقتصادية وعدم المساواة الاجتماعية وعدم المساواة السياسية. التفاوتات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية تعزز بعضها البعض. إنها في الأساس مشكلة دائرية، عدم المساواة المترابطة هي ذاتية الاستمرارية.

يشير عدم المساواة الاقتصادية إلى عدم المساواة في الدخل وعدم المساواة في الثروة. عدم المساواة الاجتماعية هي فئة واسعة تشير إلى الاختلاف في النتائج الاجتماعية بين المجموعات، مثل النتائج الصحية والتعليمية. ويُنظر إلى عدم المساواة السياسية بشكل عام على أنه تركيز للسلطة السياسية في أيدي قلة قليلة، ولكن يجب توسيعها لتشمل عدم المساواة في المشاركة، لمراعاة شمولية النظم السياسية وفرص المواطنة النشطة.

2. المتباينات الرأسية والأفقية والمكانية:

يمكن وصف التفاوتات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية بأنها عدم المساواة الرأسية، والتي تشير إلى الاختلافات القائمة على "المفاهيم الرأسية" للدخل والثروة. يتم استخدام كلمة عمودي لأنها تعني عدم المساواة التي تستند إلى القسمة بين تلك الموجودة في الأعلى وتلك الموجودة في الأسفل. بحكم طبيعته، فإن مفهوم عدم المساواة الرأسية لا يفرق بين هوية مجموعات من الناس، ولكنه ببساطة يقيس الاختلاف على أساس مستويات الدخل.

توجد عدم المساواة الأفقية بين المجموعات المختلفة وتستند إلى جوانب الهوية. يحتل عدم المساواة بين الجنسين الصدارة، في حين تشمل أوجه عدم المساواة الأفقية الأخرى تلك القائمة على العرق أو العرق أو الطبقة أو الدين أو التوجه الجنسي أو الإعاقة. تعتبر التفاوتات الأفقية مهمة أيضًا بسبب تأثيرها على التماسك الاجتماعي، تزيد من احتمالية الصراع في المجتمع.

عدم المساواة بين المواقع المختلفة (المناطق الجغرافية) هي أشكال من عدم المساواة الأفقية، ولكنها توصف أيضًا أحيانًا بأنها تفاوتات مكانية. وغالبًا ما يتم التركيز عليها بشدة نظرًا لأهمية هذا المفهوم في توجيه أنماط الاستثمار العام. البعد المكاني المشترك لعدم المساواة الذي يتم قياسه والإشارة إليه في البلدان النامية هو عدم المساواة بين المناطق الحضرية والريفية.

3. عدم تكافؤ الفرص:

يتعلق عدم تكافؤ الفرص بكيفية تأثير مختلف أنواع عدم المساواة على وصول الشخص إلى الفرص في الحياة. يمكن تقييم ذلك من خلال تقييم سياسات الإنفاق العام حول ما إذا كانت تهدف بشكل فعال إلى تكافؤ الفرص[1].

4. عدم المساواة البيئية :

تغطي عدم المساواة البيئية مجموعة كاملة من الفوارق والتباينات في نوعية البيئة التي يتسنى للأفراد والجماعات الوصول إليها، ومدى إمكانية الوصول إلى الموارد الطبيعية والفرص للاستفادة من استثمارها، والتعرض للتلوث ولمخاطر الكوارث الطبيعي، وتغطي عدم المساواة البيئية أيض أيضا القدرات على التكيف مع تغير المناخ واعتماد سبل معيشة أكثر استدامة للتأثير على صنع القرارات في ما يتعلق بالقضايا البيئية وتشكيلها.

5. عدم المساواة الثقافية:

تشير عدم المساواة الثقافية إلى الاختلافات في المكانة بين المجموعات القائمة على أساس الهوية، وتشمل أوجه التمييز والاستبعاد القائمة على أساس نوع الجنس، الأصل العرقي والانتماء الإثني، والدين والإعاقة وهويات المجموعات الأخرى المتجذرة في المبررات الثقافية والممارسات التاريخية.

6. عدم المساواة المعرفية:

تتضمن عدم المساواة المعرفية مجموعة من العوامل التي تؤثر على الوصول إلى المصادر والأنواع المختلفة للمعرفة، وتعني الفجوة في المقاييس المعيشية بين من يمكنهم العثور على المعلومات أو المعرفة وتكوينها ومعالجتها ونشرها وبين العاجزين عن القيام بكل ذلك، وتؤثر حالات عدم المساواة في المعرفة بين الأفراد والمجموعات من حيث القدرة على اتخاذ قرارات مدروسة، والحصول على الخدمات، والمشاركة في الحياة السياسية.

[1] OXFAM, (2020), "**Understanding And Measuring Inequalities"**, The Multidimensional Inequality Framework: The Oxfam Toolkit, Oxfam Intermón for Oxfam International, Barcelona (Spain), PP 2-3.
https://inequalitytoolkit.org/intermon/public/guides/understanding_and_measuring_inequalities_fv.pdf

7. عدم المساواة المكانية:

يستخدم هذا النوع من عدم المساواة لوصف تباينات النشاط الاقتصادي والدخل بين الأماكن، وبين المناطق الحضرية والمناطق الريفية، وبين المناطق ذات الموارد الأكثر تنوعاً أو الأقل تنوعاً، ويطلق عليه عادة بالتفاوت الجهوي أو الإقليمي، وينطوي ذلك في كثير من الأحيان على عدم التكافؤ في الحصول على الخدمات والمعرفة، وأشكال التمييز وعدم الإنصاف في النفوذ السياسي[1].

سادسا: سياسات وأدوات إعادة التوزيع:

لا تؤدي الأسواق بالضرورة إلى توزيع عادل ومنصف للدخل، لأن فشلها يمكن أن يؤدي إلى تباينات خطيرة وغير مقبولة في توزيع الدخل والاستهلاك. لمعالجة هذا الوضع، تتدخل الحكومات لتغيير نمط الدخل الناتج عن الأجور والإيجارات وتقاسم الفوائد والأرباح الموجودة في السوق، وتستخدم الحكومات الحديثة سياسات وأدوات مختلفة لإعادة توزيع الدخل وذلك بمعالجة التشوهات والفجوات التي تمس التوزيع الأولي للدخل والثروة من خلال تلبية الاحتياجات الأساسية للمجتمع والاحتياجات الخاصة للأفراد الذين لم تتكيف مواردهم الخاصة مع احتياجاتهم الأساسية[2]، وتشمل السياسة المالية والسياسة الاجتماعية.

1. السياسة المالية:

تستطيع الدولة أن تؤثر على التوزيع النهائي للدخل بواسطة السياسة الجبائية والإنفاق العام.

1.1. السياسة الجبائية:

هي عبارة عن اقتطاعات إجبارية، تكون في بعض الحالات جبائية مثل الضرائب المباشرة (كتلك المفروضة على الأجور والأرباح والممتلكات)، والضرائب الغير المباشرة (كالمفروضة على بعض السلع والخدمات الاستهلاكية المتنوعة)، وفي حالات أخرى تكون شبه جبائية مثل الاشتراكات الاجتماعية المفروضة على العمال وأرباب العمل[3].

---

[1] غرداين حسام، (2020)، "**اللامساواة، إعادة التوزيع و آلية الحماية الاجتماعية – دراسة تحليلية وقياسية لحالة الجزائر**–"، أطروحة التخرج لنيل شهادة الدكتوراه ل م د في العلوم الاقتصادية تخصص: اقتصاد عمومي واجتماعي، جامعة أبي بكر بلقايد – تلمسان، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، ص ص 39-40.

[2] المرجع السابق، ص 107.

[3] كبداني سيدي أحمد، (2013)، "**أثر النمو الاقتصادي على عدالة توزيع الدخل في الجزائر مقارنة بالدول العربية: دراسة تحليلية وقياسية.**"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص :اقتصاد، جامعة أبي بكر بلقايد – تلمسان، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية والتسيير، ص 163.

1.1.1. الضرائب:

ان الضرائب تلعب عدة أدوار هامة، فهي من جهة إحدى الآليات الأساسية لتحقيق العدالة الاجتماعية بين مختلف الفئات والشرائح الاجتماعية بحيث يتحمل الفرد ما يخصه من اعباء عامة بما يتناسب مع مقدرته التكليفية، دون اخلال بالتوازن الحتمي بين المصلحة الفردية والمصلحة العامة. كما إنها تعتبر، من جهة أخرى، من أهم العوامل المؤثرة على القدرات الاقتصادية والتنافسية للدولة، وذلك لما لها من تأثير واسع النطاق على أداء كافة القطاعات الفاعلة في المجتمع[1].

ان السياسة الضريبية تكتسب خصوصيتها من كونها إحدى أدوات السياسة المالية التي تمكن الدولة من تنفيذ سياساتها الاقتصادية والاجتماعية الهادفة إلى رفع مستوى معيشة ورفاهة المواطنين، كما أنها تعكس الموارد المالية المتاحة للحكومة والتي يمكن استخدامها في تمويل الخدمات العامة وتلك التي عادة لا يُ قبل على توفيرها القطاع الخاص (السلع العامة أو تلك التي لا يوفرها القطاع الخاص بشكل مقبول سياسيا) [2].

يتم تقسيم الضرائب من حيث التركيب الهيكلي إلى[3]:

- **الضرائب المباشرة:** وهي التي تفرض على الدخول مباشرة ولا يمكن نقل عبئها إلى الآخرين وتشمل الضريبة على الدخول والأرباح والمكاسب الرأسمالية.

- **الضرائب غير المباشرة:** وهي التي تفرض على التصرفات في الدخول ويتحملها المستهلك النهائي للسلعة أو الخدمة مثل ضريبة المبيعات والدمغة والجمارك وضرائب التضامن الاجتماعي.

ويمكن للضرائب أن تكون تصاعدية إذا اقتطعت نسبة اكبر من الدخل كلما ارتفع الدخل، وتكون نسبية إذا اقتطعت نسبة ثابتة من الدخل، وتكون تنازلية إذا فرضت عبئا أكبر نسبيا على العائلات الأدنى دخلا مما تفرضه على العائلات الأكبر دخلا[4].

وتقوم الضرائب بممارسة دورا فاعلا ومهما في إعادة توزيع الدخل لصالح الفئات الفقيرة في المجتمع من خلال فرض ضريبة مباشرة تصاعدية على أصحاب الدخول المرتفعة، أو ضرائب غير مباشرة على سلع الأغنياء وإعادة

---

[1] عبد الفتاح الجبالي، (2013) ، " **السياسة الضريبية والعدالة الاجتماعية في مصر**"، المركز المصري للحقوق الاقتصادية والاجتماعية، القاهرة، ص 02.

[2] نفس المرجع السابق ، ص 07.

[3] نفس المرجع السابق ، ص 19.

[4] بول أ.ساموبلسون، ويليام د.نوردهاوس، (2006)،" **الاقتصاد**"، ترجمة هشام عبد الله، مراجعة أسامة الدباغ، ترجمة الطبعة الخامسة عشر، الدار الأهلية للنشر والتوزيع، عمان-الأردن،ص 338.

تحويلها إلى أصحاب الدخول المنخفضة من خلال النفقات التحويلية أو من خلال تمويل الخدمات العامة التي تستفيد منها الفئات محدودة الدخل أو الفئات الفقيرة. كما أن توسيع نطاق الضرائب المباشرة سيكون له آثار توزيعية لصالح فئات الفقراء، في حين أن الضرائب الغير مباشرة على السلع والخدمات الاستهلاكية هي أبعد ما يكون عن تحقيق العدالة وذات تأثيرات توزيعية عكسية، ما لم يدخل عليها طابع التشخيص كالتمييز بين السلع الضرورية والسلع الكمالية، لتوليد تأثيرات توزيعية لصالح الفقراء[1].

إن النظام الضريبي الذي يعيد توزيع الدخول من خلال طريقة توزيع الأعباء الضريبية، كلما تعددت الشرائح الضريبية واتخذت منحنى تصاعدي يتناسب مع المقدرة التكليفية للممولين، فإن النظام الضريبي يتمتع حينها بدرجة أعلى من الكفاءة في تحسين الدخل وتحقيق العدالة الاجتماعية. وتستند فلسفة النظام الضريبي متعدد الشرائح والتصاعدي إلى أن الأعلى دخلاً، يكون أكثر استفادة من الإنفاق العام على البنية الأساسية وعلى الخدمات العامة الأساسية بما يستوجب عليه أن يسهم بمعدلات أعلى في الحصيلة الضريبية التي يتم من خلالها ذلك الإنفاق العام[2] .

2.1.1. الاشتراكات الاجتماعية:

تشمل الاشتراكات الاجتماعية الفعلية جميع المدفوعات التي يدفعها الأشخاص المؤمَّن عليهم أو أرباب عملهم للمؤسسات التي تمنح مزايا اجتماعية من أجل اكتساب الحق في هذه المزايا والحفاظ عليه. وهي مقسمة بين المساهمات المستحقة على أصحاب العمل، والاشتراكات المستحقة على الموظفين، والاشتراكات المستحقة على العاملين لحسابهم الخاص، والاشتراكات في المزايا والمساهمات الأخرى (المساهمات الطوعية، وما إلى ذلك) [3].

إن الاشتراكات الاجتماعية تفرض خصيصا لتمويل الحماية الاجتماعية للأصناف المتعددة، مثل البطالة والمرض والشيخوخة والتقاعد والمنح العائلية وحوادث العمل...إلخ، وحيث أن نسبتها تختلف من بلد لآخر حسب درجة تقدمه[4].

---

[1] بشار أحمد العراقي، (2013) ، "**السياسات المالية وتأثيرها في معدلات الفقر**"، جامعة الموصل مركز الدراسات الاقليمية، الموصل، العراق، المجد9، العدد 30، ص 181.

[2] عادل عامر، "**أين العدالة الاجتماعية من السياسات الحكومية**"، مقال منشور على الموقع الالكتروني لصحيفة رأي اليوم، بتاريخ 2015/11/13، تاريخ الاطلاع: 2023/05/05 الساعة: 18:07. https://www.raialyoum.com

[3] **Tableaux de l'économie française,** (2017), *INSEE Références, édition 2017,* P 207.

[4] كبداني سيدي أحمد، مرجع سابق، ص 166.

2.1. الانفاق العام:

في الوقت الذي تستخدم فيه الدول المتقدمة الضرائب المباشرة لتحقيق الأهداف التوزيعية فإن الدول النامية تستخدم عادة الإنفاق العام الموجه، وهو ما يجعل من الإنفاق العام أهم أدوات السياسة المالية المستخدمة لإعادة توزيع الدخل في الدول النامية، إلا أن التأثير المحتمل للإنفاق العام على تحقيق عدالة التوزيع يعتمد على مستوى وهيكل وكفاءة هذا الإنفاق. وتعد النفقات الاجتماعية من بين أهم الأدوات التي تستخدمها الحكومات لتحقيق العدالة في توزيع الدخل، ويتطلب تحقيق ذلك درجة أعلى من الإنفاق على السلع والخدمات العامة، ويمكن لهذا الإنفاق أن يأخذ عدة أشكال مثل دعم الخدمات العامة والحماية لاجتماعية (كالصحة والتعليم، ودعم السكن...)، وتحسين المستوى المعيشي للأسر الفقيرة (دعم الغذاء)، بالإضافة لمختلف التحويلات النقدية أو العينية، والمشروطة والغير مشروطة[1].

1.2.1. التحويلات الاجتماعية:

هي تحويل نقدي أو عيني من فئة من المجتمع إلى فئة أخرى ((من الفئات العمرية النشطة إلى الفئات المعالة(غير النشطة))، ويؤهل المتلقون للحصول على التحويلات لأنهم اكتسبوا حقوقاً من خلال الوفاء بواجبات(مثل تسديد الاشتراكات) أو لأنهم استوفوا بعض الشروط الاجتماعية أو السلوكية (مثل المرض، الفقر والاضطلاع بأشغال عامة)، واستخدم هذا المصطلح في السنوات الأخيرة ليصف الخطط التي تقدم إعانات لجميع المقيمين بموجب شرط الإقامة وحدها (التحويلات النقدية الشاملة) أو خطط المساعدة الاجتماعية التي تستلزم شروطاً سلوكية إضافية باعتبارها شروطاً مسبقة لتلقي التحويلات (التحويلات النقدية المشروطة) [2] .

وكذلك حصنت التحويلات الاجتماعية الأنظمة الحاكمة كواحدة من أهم الأسباب التاريخية في عملية التشريع الأولي لمثل هكذا إجراءات، ويتضمن إشارة واضحة إلى سياسة إعادة توزيع الدخل لصالح طبقة على حساب أخرى ومن الطبقات الفاعلة والنشطة اقتصاديا إلى الفئات غير الفاعلة لمختلف الأسباب الطبيعة منها كما هو الحال مع الفئات العمرية الصغيرة أو الشيوخ والمعاقين، أو لأسباب طارئة ينتج عنها أشخاص عاجزين عن العمل نتيجة إصابتهم

[1] غرداين حسام، مرجع سابق، ص 109.

[2] بخيت، حيدر نعمة وظاهر عمران موسى. (2015)، "**التحويلات الاجتماعية و دورها في إعادة توزيع الدخل في العراق**". مجلة الغري للعلوم الاقتصادية و الإدارية مج. 11، ع. 32 ، ص ص. 33-62، ص35 . https://search.emarefa.net/detail/BIM-580903

بحوادث أو أمراض معينة ليصبحوا غير قادرين على توفير مستلزمات الحياة لهم أو لمعيليهم على حد سواء، وهذا التوجه العام المتبع في دعم الطبقات والفئات المكونة للمجتمع[1].

2.2.1. الخدمات العامة:

الخدمات العامة هي مجموعة الأنشطة غير السوقية المجانية أو المدعمة، والمقدمة من قبل الإدارات العامة أو الجمعيات الخاصة، وهي وسيلة مهمة لمكافحة عدم المساواة والفقر من خلال تمكين أكبر عدد ممكن من الناس من الوصول إلى الخدمات الأساسية مثل: الصحة، التعليم، السكن،... إلخ[2].

إن توفير الخدمات العامة للجميع والحماية الاجتماعية هو أحد أهم الأمور التي يمكن للحكومات القيام بها لتقليص الفجوة بين الأغنياء والفقراء، كما يمكن للخدمات العامة والحماية الاجتماعية أن تكون محركا للمساواة وأن تعمل على تغيير حياة الناس وتحرير الطاقات وتماسك المجتمعات وتقليص الفجوة بين النساء والرجال، وتخفض من الفقر وانعدام المساواة[3].

قامت البلدان في مختلف أنحاء العالم بتجربة أنواع مختلفة من سياسات إعادة توزيع الدخل كوسيلة لمعالجة عدم المساواة. وترى دراسة خبراء صندوق النقد الدولي أن الاقتصادات المتقدمة استطاعت، في المتوسط، تخفيض عدم المساواة بحوالي الثلث عن طريق الجمع بين التحويلات الاجتماعية (مثل مساعدات الرعاية الاجتماعية ومعاشات التقاعد)، والضرائب الموجهة لإعادة توزيع الدخل (مثل ضرائب الدخل التصاعدية)، وثمة مزايا أخرى تساعد على زيادة الحد من عدم المساواة، مثل الإنفاق العام على الصحة والتعليم والإسكان[4].

2. السياسة الاجتماعية:

يتمثل في خلق نوع من الدخل يسمى الدخل الاجتماعي، والذي اكتسب أهمية كبيرة في الاقتصاد المعاصر، والذي يتجسد في أنظمة الحماية والضمان والإعانات الاجتماعية، والتي هي في الواقع تعويضات تستهدف مناطق معينة وفئات محددة من المجتمع، وهي نقدية بشكل طبيعي من خلال تبرير النفقات الإجراءات الملموسة التي يقوم بها الفرد، مثل تعويض المصاريف الطبية والصيدلانية وغياب المرأة الحامل عن العمل، أو تشجيع الأسرة على ولادة الطفل

[1] بخيت، حيدر نعمة وظاهر عمران موسى، مرجع سابق، ص 36.

[2] غرداين حسام، مرجع سابق، ص 110.

[3] ماركس لوسون وآخرون، (2019) ، **"الصالح العام أم الثروات الفردية"**، ورقة إحاطة من منظمة أوكسفام (OXFAM)، منظمة أوكسفام (OXFAM)، بريطانيا، يناير، ص16.

[4] صندوق النقد الدولي، (2014)، **"سياسة المالية العامة وعدم المساواة في الدخل– سلامة تصميم السياسات :الطريق الكفء للحد من عدم المساواة"**، نشرة صندوق النقد الدولي، 18 أكتوبر 2014، ص 02.

الثالث، على سبيل المثال، في المجتمعات التي تعاني من نقص الخصوبة ... إلخ ، لأن هدفها هو ملء فراغ مشوه في المجتمع، وهذا ليس أكثر من كونه وجهًا للإنفاق العام، ومنها:

1.2. الشيخوخة والتقاعد:

إنها عملية تحويل الموارد وتحريكها بمرور الوقت لتأكيد وجود التضامن الاجتماعي صوري. لا يعني تعويض الشيخوخة بالضرورة أن المستفيد قد قدم خدمات في الماضي، بينما تعويض التقاعد هو نتيجة لتحمل الأفراد أعباء معينة من خلال اشتراكاتهم الاجتماعية الإجبارية المفروضة (عن طريق الاقتطاع) على دخلهم الشخصي خلال فترات عملهم. تزيد هذه التعويضات العبء على الحكومة إذا كانت غير قادرة على تحفيز النمو الاقتصادي الذي يتطلب المزيد من عرض الوظائف، لأن اشتراكات العمال اليوم هي من تمول هذه التعويضات، خاصة في المجتمعات التي تكثر فيها الشيخوخة، وهو في الغالب ما يجبر الحكومة على اللجوء إلى سياسات التقشف وزيادة الضرائب على الطبقات العاملة، والتي لا تلقى استحسان من المجتمع، على الرغم من أنها وسيلة فعالة لإعادة توزيع الدخل بين الأجيال والأزمنة[1].

2.2. التعويضات الصحية والطبية:

مثل التعويض عن استهلاك السلع والخدمات الطبية وإصابات العمل والإجازات المرضية، وترتفع قيمتها في البلدان ذات الهياكل الصحية المتنوعة وانتشار الأمراض، التي تصيب في كثير من الأحيان كبار السن والأطفال والحوامل، والتي تتميز بضعف نظم التعليم والرعاية الصحية، حيث يعتبر الموطن الاولي لظهور أمراض غريبة وغير قابلة للشفاء أمراض مثل أمراض نقص المناعة، السمنة، ضغط الدم، السكر، الربو، وما إلى ذلك، والتي لا تقتصر على العلاج بالأدوية، ولكن بدلاً من ذلك، تتطلب سلسلة من الجهود الحكومية للحد من انتشارها والسيطرة عليها، مثل برامج المياه النظيفة، والتغذية المدرسية في المناطق الريفية والنائية، وتنظيم الولادة والأسرة وغيرها.

3.2. المنح العائلية:

يعرف موضوع التعويض عن المنح العائلية جدل واسع داخل الطبقة العاملة، بسبب الاختلاف في مدفوعاتها من نشاط إلى آخر. كما أن هذه التعويضات تحرم منها الأسر غير الشرعية، لأن استلامها يتطلب إبراز مستندات

[1] كبداني سيدي أحمد، "مرجع سابق، ص 167.

إدارية مثل تلك المتعلقة بتعليم الأطفال. ومع ذلك، في كثير من الأوقات، فإنها تساهم بشكل كبير في تحسين دخول الفئات ذات الدخل المنخفض، وخاصة أولئك الذين يقدمون خدمات العمل وليس لديهم مداخيل آخر.

4.2. تعويضات البطالة:

يزداد الضغط على ميزانية الدولة لتغطية احتياجات العاطلين عن العمل المنقطيعين لعدة ظروف إذا كانت سياسة التوظيف لديها غير فعالة، أو عندما لا يتحمل القطاع الخاص بعض مشقة التنمية. يؤدي إفلاس وفشل المؤسسات إلى توقيف العديد من العمال وإحالتهم إلى الفقر في ظل تواضع وانخفاض التعويضات المقدمة لهم، مما يؤدي إلى ضرورة إعادة النظر في صناديق تعويضات البطالة، وجعله مساهمًا في عملية النمو الاقتصادي من خلال رفع مساهمة مؤسسات القطاعين فيها، وليس فقط المخصصات الحكومية، لأن الأمر سيؤدي إلى تضخم في الموازنة الاجتماعية، والذي يتم غالبًا على حساب ميزانية التنمية التي تحول فيها موارد الدولة نحو الاستثمار[1].

[1] كبداني سيدي أحمد، "مرجع سابق، ص 168.

خلاصة الفصل الأول:

خلال هذا الفصل استعرضنا الإطار المفاهيمي للمتغيرين الرئيسيين للأطروحة (تيسير التجارة وتوزيع الدخل)، وذلك لضبط المفاهيم الخاصة بكليهما وعلى ضوئها القيام بالدراسة القياسية لموضوع الأطروحة. وقد توصلت الدراسة في هذا الفصل إلى:

- يهدف تيسير التجارة إلى تبسيط ومواءمة الإجراءات المتعلقة بالتجارة الدولية. ويشمل ذلك تقليل تكاليف التجارة، والتي تشمل جميع التكاليف المتعلقة بالعمليات التجارية، باستثناء تكاليف الإنتاج، ويشمل ذلك التكاليف اللوجستية والرسوم الجمركية والتكاليف الإدارية والتكاليف المتعلقة بالامتثال للوائح التجارة .
- تركز تعريفات تيسير التجارة على تبسيط ومواءمة وتبسيط العمليات المتضمنة في إرسال واستلام ومعالجة بيانات التجارة، فضلاً عن خفض التكاليف المرتبطة بالتجارة الدولية.
- يساهم تيسير التجارة في تسريع تخليص البضائع، وتحسين إمكانية التنبؤ بالإجراءات، وتعزيز الشفافية في التجارة الدولية. هذا يعزز القدرة التنافسية للأعمال، ويحفز التجارة، ويشجع الاستثمار ويسهل اندماج الاقتصادات في نظام التجارة العالمي.
- اتفاقية تيسير التجارة لمنظمة التجارة العالمية هو الاتفاق الرئيسي في مجال تيسير التجارة. تهدف هذه الاتفاقية إلى وضع معايير وإرشادات دولية لتسهيل التجارة. ومن ميزات هذه الاتفاقية هو أنها تشمل أحكاما تفاضلية للبلدان النامية والبلدان الأقل نمواً.
- تتعدد أسباب ومحددات عدم المساواة في توزيع الدخل. وهي تشمل عوامل مثل التعليم والمهارات والتمييز والوصول إلى الموارد والفرص والسياسات الحكومية والعولمة الاقتصادية والعوامل الاجتماعية والاقتصادية الأخرى. يمكن أن يتأثر عدم المساواة أيضًا بالاختلافات الهيكلية مثل توزيع الدخل بين رأس المال والعمل، فضلاً عن ظواهر مثل تركز الثروة والقوة الاقتصادية.
- تهدف سياسات وأدوات إعادة توزيع الدخل إلى الحد من عدم المساواة من خلال إعادة توزيع الدخل بشكل أكثر إنصافًا. هناك العديد من المناهج المختلفة للحد من عدم المساواة في توزيع الدخل، مثل فرض سياسات ضريبية تصاعدية، واستخدام برامج الحماية الاجتماعية للتخفيف من أوجه عدم المساواة. بالإضافة إلى ذلك، يمكن أن تساعد الاستثمارات في التعليم والتدريب المهني والوصول إلى البنية التحتية في تقليل الفوارق الاقتصادية والاجتماعية.

الفصل الثاني

العلاقة بين تيسير التجارة وتوزيع الدخل:

الدراسات التجريبية السابقة.

تمهيد الفصل الثاني:

إن الاهتمام بدراسة تيسير التجارة في ظل التغيرات التي مست التجارة الدولية وما ترتب عليها من آثار جعلتنا نخوض ونتطرق إلى بعض الأبحاث التي ساهمت في إثراء موضوع تيسير التجارة، ومعرفة الجوانب المختلفة من قبل المراكز الدولية المتخصصة ومراكز البحث والباحثين لموضوع تيسير التجارة وأثره على توزيع الدخل.

ونظرًا لأن البحث العلمي يعتمد على الجهود السابقة لذا تم تخصيص هذا الفصل لدراسة وتحليل الدراسات السابقة والأبحاث ذات الصلة بموضوع الدراسة. وسنتناول عدد من الدراسات التي تناولت متغيري الدراسة أو على الأقل أحد متغيرات الدراسة، حيث تم تقسيم هذا الفصل إلى أربعة مباحث، ففي المبحث الأول تم التطرق فيه إلى الدراسات التي تناولت علاقة تيسير التجارة بالأداء التجاري والنمو الاقتصادي، بينما المبحث الثاني فقد تناول الدراسات المتعلقة بعلاقة التحرير التجاري والانفتاح الاقتصادي بتوزيع الدخل، وفي المبحث الثالث فقد تم تقديم الدراسات التي تطرقت إلى العلاقة بين تيسير التجارة وتوزيع الدخل، أما المبحث الرابع فخصص لمناقشة وتحليل الدراسات التجريبية السابقة.

المبحث الأول: علاقة تيسير التجارة بالأداء التجاري والنمو الاقتصادي.

سيتم في هذا المبحث استعراض مجموعة من الدراسات السابقة التي اهتمت بموضوع علاقة تيسير التجارة بالأداء التجاري والنمو الاقتصادي.

1. دراسة Yeo et al (2020): الموسومة بـ " آثار تيسير التجارة على التجارة الدولية: أدلة من البلدان ذات الدخل المتوسط المنخفض والمتوسط الأعلى "[1].

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل جميع جوانب تيسير التجارة، بما في ذلك البنية التحتية الصلبة وغير المادية وتأثيراتها على التجارة الدولية. تم استخدام 18 متغيرًا أساسيًا وقاموا ببناء أربعة مؤشرات لتيسير التجارة، وتم جمع البيانات لـ30 دولة ذات دخل متوسط منخفض و33 دولة ذات دخل متوسط أعلى خلال الفترة من 2011 إلى 2017. استخدم نظام طريقة العزوم المعممة (GMM) للتعامل مع مشكلات التجانس في بيانات البانل.

وخلصت الدراسة إلى النتائج التالية:

أ. إن تحسين البنية التحتية المادية يؤدي إلى زيادة الصادرات أكثر من أي إجراء آخر لتيسير التجارة. تلعب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والمؤسسات أيضًا دورًا مهمًا في الصادرات، وإن لم يكن بالمعنى المتوقع. من ناحية أخرى تظل تحسيناتهم ميزة ممتازة للتجارة.

ب. كانت نتيجة التقدير جودة الهواء والموانئ والسكك الحديدية والطرق (الذين استخدموا كبديل للبنية التحتية المادية) إيجابية وذات مغزى بالنسبة لجودة الموانئ والطرق.

ج. بالنسبة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، فإن توافر أحدث التقنيات واستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الأعمال التجارية، واشتراكات الهاتف المحمول/100 pop، وامتصاص التكنولوجيا على مستوى الشركة والأفراد الذين يستخدمون الإنترنت كانت سلبية وكبيرة.

د. بالنسبة للبنية التحتية اللينة حددت هذه الدراسة الحواجز التجارية وكذلك عدم كفاءة الحكومة كعقبات رئيسية أمام التصدير.

[1] Yeo ; Alassane D., Deng ; Aimin, & Nadiedjoa ; TodineY., (2020),**"Trade Facilitation Effects on International Trade: Evidence From Lower-Middle and Upper-Middle Income Countries",** *International Journal of Financial Research, Vol. 11,* No. 5, pp 254-266. https://doi.org/10.5430/ijfr.v11n5p254

هـ. تشير تقديرات الدراسة إلى أن التخفيض في التكلفة والوقت وإجراءات المستندات يؤدي إلى زيادة الصادرات، والهدف الرئيسي لتيسير التجارة هو تقليل جميع أنواع التكاليف المتعلقة بالتصدير.

و. تعاني البلدان ذات الدخل المتوسط المنخفض مثل معظم بلدان إفريقيا جنوب الصحراء بشكل كبير من نقص البنية التحتية والتكنولوجيا المتقدمة. بالإضافة إلى ذلك فإن ضعف الإدارة والمؤسسات هو عامل خطر اقتصادي ويرتبط بالعديد من عوامل الخطر الأخرى مثل الفقر وعدم المساواة والتنمية الحضرية المخطط لها.

ز. حققت بلدان آسيا والمحيط الهادئ تقدمًا هائلاً في تطوير البنية التحتية والتكنولوجيا. في السنوات الأخيرة قاموا أيضًا بزيادة الإجراءات الإدارية والتعريفات لحماية أنفسهم من المنافسة وتشجيع الصناعة المحلية.

ح. إن جميع مؤشرات تيسير التجارة لها تأثير كبير على الصادرات. ومع ذلك، من المرجح أن تؤدي التحسينات في البنية التحتية المادية إلى زيادة الصادرات أكثر من كفاءة الحدود والنقل وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات (والمؤسسات من الأكثر أهمية إلى الأقل أهمية).

ط. وجد أن تأثير البنية التحتية الصلبة على الصادرات هي تقريبا نفس تأثير البنية التحتية اللينة. لذلك يجب النظر إلى البنية التحتية الصلبة وغير المادية على نفس المستوى، حيث تعتمد فعالية التجارة الدولية على كليهما.

2. دراسة Sakyi & Afesorgbor (2019): الموسومة بـ " آثار تيسير التجارة على الأداء التجاري في أفريقيا"[1].

هدفت هذه الدراسة إلى دراسة آثار تدابير تيسير التجارة وتأثيرها المشترك على أداء التجارة، وتمثلت عينتها في 52 دولة أفريقية، تم استخدام البيانات السنوية التي تغطي الفترة من 2006 إلى 2015.

استخدم تحليل المكونات الرئيسية (PCA) لإنشاء مؤشرات مركبة لمتغيرات تيسير التجارة المتغيرة، واستخدم نموذج الجاذبية القياسي لتحليل تأثير تيسير التجارة على التدفقات التجارية في إفريقيا.

يتم استخدام العديد من مؤشرات تيسير التجارة التي ترتبط ارتباطًا مباشرًا بكفاءة الحدود والنقل وهي: وقت التصدير، تكلفة التصدير، عدد المستندات المطلوبة للتصدير، وقت الاستيراد، تكلفة الاستيراد، عدد المستندات المطلوبة للاستيراد، المسافة المقابلة لها عن المؤشرات الحدودية والمؤشرات المركبة الأخرى التي تم إنشاؤها من هذه المؤشرات باستخدام PCA.

[1] Sakyi ; Daniel, & Afesorgbor ; Sylvanus Kwaku,(2019), **"The Effects of Trade Facilitation on Trade Performance in Africa",** *Journal of African Trade, Volume 6*, Issue 1-2, pp 1- 15. https://doi.org/10.2991/jat.k.191129.001

وخلصت الدراسة إلى النتائج التالية:

أ. إن التحسينات في تيسير التجارة تعزز أداء التجارة في أفريقيا.

ب. كلما كان مدى تيسير التجارة أفضل، زاد تأثير تدفق التجارة من بلد المنشأ إلى الوجهة.

ج. إن متغيرات تيسير التجارة الثلاثة المستخدمة وما يرتبط بها من مؤشرات المسافة إلى الحدود، يلاحظ أن التخفيضات في التكلفة الحقيقية للتصدير والاستيراد عبر الحدود تظل المحرك الرئيسي لأداء التجارة بين البلدان الأفريقية.

د. فيما يتعلق بمتغيرات التحكم التي تم أخذها في الاعتبار في نموذج الجاذبية، نجد أن الناتج المحلي الإجمالي والديمقراطية السياسية والصراعات لها تأثيرات كبيرة على الأداء التجاري في أفريقيا، في حين أن السكان ليسوا كذلك.

هـ. سيكون من الحكمة أن يستهدف صانعو السياسات السياسات التي من شأنها تحسين تيسير التجارة بشكل كبير في إفريقيا. هذا مهم بسبب المستويات المنخفضة لمؤشرات تيسير التجارة في المنطقة بالمقارنة مع المناطق الأخرى في العالم.

و. من منظور السياسات، يظل خفض تكاليف التجارة عبر الحدود أمرًا أساسيًا لتحسين الأداء التجاري في إفريقيا.

3. دراسة Santhi & Setyari (2019): الموسومة بـ " تأثير تيسير التجارة على أداء الصادرات في ستة بلدان من الآسيان الفترة 2005–2016"[1].

هدفت هذه الدراسة إلى دراسة تأثير تيسير التجارة على أداء الصادرات في ستة من دول الآسيان، وهي تايلاند وإندونيسيا وماليزيا وكمبوديا وفيتنام والفلبين للفترة من 2005 إلى 2016. تُستخدم كفاءة الموانئ، وعبء الإجراءات الجمركية والنطاق العريض الثابت لإنشاء مؤشرات لقياس تيسير التجارة. استخدمت هذه الدراسة 72 عينة بطريقة أخذ العينات المشبعة (saturated sampling method). تقنيات جمع البيانات تستخدم غير المشاركين وتقنية التحليل المستخدمة هي نموذج انحدار بيانات البانل (panel data regression model).

[1] Santhi ; Luh Putu Gita, & Setyari ; Ni Putu Wiwin,(2019), **"The Impact of Trade Facilitation on Export Performance in Six ASEAN Countries Period 2005- 2016"**, *International Journal of Applied Economics, Finance and Accounting*, Online Academic Press, *Volume 5*, Issue 2, pp 89-100. DOI: 10.33094/8.2017.2019.52.89.100

وخلصت الدراسة إلى النتائج التالية:

أ. إن تيسير التجارة المقاسة بكفاءة الميناء والإجراءات الجمركية والنطاق العريض الثابت كان له تأثير متزامن على أداء التصدير، قيمة معامل التحديد (R-squared) تساوي 0.6766 أي 67.66٪. وتعني قيمته أن أداء الصادرات يتأثر بنسبة 66.77٪ بكفاءة الموانئ والإجراءات الجمركية والنطاق العريض الثابت وأن النسبة المتبقية البالغة 33.23٪ تتأثر بمتغيرات أخرى لم يتم توضيحها في هذه الدراسة.

ب. يكون لكفاءة الموانئ والنطاق العريض الثابت تأثير إيجابي كبير على أداء التصدير، ومعامل كل متغير على الترتيب 0.528 و0.078. وهذا يعني أنه إذا افترضنا أن كفاءة الموانئ وزيادة النطاق العريض الثابت بمقدار وحدة واحدة ستؤدي إلى زيادة أداء الصادرات في ستة بلدان من الآسيان بنسبة 0.528٪ و 0.078٪ بافتراض ثبات المتغيرات الأخرى.

ت. تظهر الإجراءات الجمركية أثر سلبي معنوي على أداء الصادرات بقيمة معامل 0.024- ،مما يعني أنه إذا افترضنا أن عبء الإجراءات الجمركية يزيد بمقدار وحدة واحدة فإنه سيقلل 0.024٪ من أداء التصدير. وترجع هذه النتيجة السلبية إلى جهل المصدرين بإجراءات التصدير الجمركية عبر الإنترنت، وهذ الجهل ناتج من نقص التنشئة الاجتماعية الحكومية في هذا الشأن من قبل الجمارك للمصدرين فيما يتعلق بإجراءات التصدير عبر الإنترنت. إن الافتقار إلى التنشئة الاجتماعية يجعل المصدرين يعتبرون إجراء الصادرات عبر الإنترنت أكثر تعقيدًا، مما يجعل تقييم الإجراءات الجمركية ضعيفا.

ث. إن توفير تيسير تجاري جيد هو رأس المال الأولي للسيطرة على السوق الدولية ويؤدي إلى زيادة الصادرات.

4. دراسة Munim & Schramm (2018): الموسومة بـ " آثار البنية التحتية للموانئ والأداء اللوجستي على النمو الاقتصادي: الدور الوسيط للتجارة المنقولة بحرا"[1].

هدفت هذه الدراسة إلى فحص الارتباطات بين جودة البنية التحتية للموانئ، الأداء اللوجستي والتجارة المنقولة بحراً وقياس تأثيرها على الاقتصاد الوطني. وقد تمت هذه الدراسة على91 دولة بها موانئ بحرية، تم تجميع البيانات من ثلاث سنوات (2010، 2012 و2014).

[1] Munim ; Ziaul Haque, & Schramm ; Hans-Joachim,(2018), **"The impacts of port infrastructure and logistics performance on economic growth: the mediating role of seaborne trade",** *Journal of Shipping and Trade, 3*, 1. https://doi.org/10.1186/s41072-018-0027-0

وقد استخدم نموذج المعادلة الهيكلية (SEM) لتقديم دليل تجريبي على الآثار الاقتصادية الكبيرة لجودة البنية التحتية للميناء والأداء اللوجستي. كما تم إجراء تحليل نموذج المعادلة الهيكلية (SEM) متعدد المجموعات عن طريق تقسيم البلدان إلى مجموعات اقتصادية متقدمة ونامية.

وخلصت الدراسة إلى النتائج التالية:

أ. إن التحسين في جودة البنية التحتية للموانئ والأداء اللوجستي من شأنه أن يجلب أكبر الفوائد لاقتصاد أي بلد.

ب. إن جودة البنية التحتية للموانئ لها تأثير إيجابي كبير على الاقتصاد الوطني.

ج. لم نجد أي ارتباط بين التجارة المنقولة بحراً (أي طلب الموانئ) والاقتصاد الوطني.

د. إن جودة البنية التحتية للموانئ تؤثر بشكل كبير على الأداء اللوجستي للبلد.

هـ. إن أداء الخدمات اللوجستية يؤثر على التجارة البحرية للبلد، لذلك إذا لم يتم تحسين جودة البنية التحتية للموانئ بشكل مستمر، فقد يكون لها تأثير سلبي كبير على اقتصاد بلد ما.

و. يكشف التوسع في التحليل متعدد المجموعات عن نتائج مهمة، خاصة بالنسبة للاقتصادات النامية. تتوسط التجارة المنقولة بحراً جزئياً تأثير جودة البنية التحتية للموانئ والأداء اللوجستي على النمو الاقتصادي في البلدان النامية.

ز. إن أداء الخدمات اللوجستية له تأثير أكبر على التجارة المنقولة بحراً في الاقتصادات النامية مقارنة بالاقتصادات المتقدمة.

ح. بالنسبة للاقتصادات النامية، وجدنا أيضًا أن جودة البنية التحتية للموانئ تؤثر بشكل إيجابي على الأداء اللوجستي، يؤدي الأداء اللوجستي الأفضل إلى زيادة التجارة المنقولة بحراً، كما يؤدي ارتفاع التجارة البحرية إلى نمو اقتصادي. لذلك يجب على صانعي السياسات في البلدان النامية النظر في الاستثمار في تحسين جودة البنية التحتية للموانئ والأداء اللوجستي.

ط. يجب على صانعي السياسات في البلدان المتقدمة النظر أيضًا في الحفاظ على بنية تحتية عالية الجودة للموانئ ، لأن هذا له تأثير إيجابي على الأداء اللوجستي والاقتصاد الوطني.

ي. عدم وجود أي ارتباط مهم بين التجارة البحرية والاقتصاد الوطني للاقتصادات المتقدمة وذلك لأسباب يمكن أن تكون: – معدلات نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي مقارنةً بالتجارة المنقولة بحراً في البلدان المتقدمة أقل من نظيرتها في البلدان النامية بشكل عام. – البلدان المتقدمة هي اقتصادات قائمة على الخدمات ودور التجارة البحرية غالبًا ما يكون في اتجاه واحد (الواردات)، بينما تميل البلدان النامية إلى أن تكون أكثر اعتمادًا على الصناعة وتلعب التجارة دورًا ثنائي الاتجاه (كل من الواردات والصادرات).

5. دراسة de Sá Porto et al (2014): الموسومة بـ " آثار تدابير تيسير التجارة على تدفقات التجارة الدولية"[1].

هدفت هذه الدراسة إلى تحلل آثار تدابير تيسير التجارة المختارة على تدفقات التجارة الدولية. استخدم نموذج الجاذبية لتقدير أربع معادلات: نموذج المقطع العرضي المجمع (pooled cross-section model)، نموذج التأثيرات الثابتة (fixed-effects model)، نموذج التأثيرات العشوائية (random effects model)، ومقدر أقصى احتمال لبواسون (Poisson maximum likelihood estimator).

مساهمة الدراسة ذات شقين. أولاً يستخدم التحليل مجموعة بيانات بانل تتضمن بيانات التجارة من 2011 و2012 لـ72 دولة. ثانيًا لقياس آثار تدابير تيسير التجارة على تدفقات التجارة الدولية يتضمن التحليل ثلاثة متغيرات وهمية كوكيل لإجراءات تيسير التجارة وهي وجود برنامج مشغل اقتصادي معتمد، وجود برنامج النافذة الواحدة في بلدان العينة ووجود ترتيب اعتراف متبادل بين أزواج من البلدان في العينة. كما استخدم المتغير التابع المتمثل في قيمة الصادرات من الدولة أ إلى الدولة ب كمؤشر لتدفقات التجارة الدولية بالإضافة إلى متغيرات مستقلة أخرى وهي القيمة الاسمية للناتج المحلي الاجمالي للدولة أ، القيمة الاسمية للناتج المحلي الاجمالي للدولة ب، عدد سكان الدولة أ، عدد سكان الدولة ب، المسافة بين المراكز التجارية للدولة أ والدولة ب، المجاورة هو متغير وهمي يساوي 1 إذا كان كلا البلدين متجاورين (حدود مشتركة)، اللغات (الإنجليزية والفرنسية والإسبانية والعربية والصينية والألمانية والبرتغالية والروسية) متغيرات وهمية تساوي 1 إذا كان كلا البلدين يتحدثان تلك اللغة وصفر بخلاف ذلك، التكامل الاقتصادي

[1] de Sá Porto ; Paulo C., Canuto ; Otaviano, & Morini ; Cristiano, (2015), **"The Impacts of Trade Facilitation Measures on International Trade Flows"**, *Policy Research Working Paper,N°. 7367. World Bank*, Washington, DC. © World Bank. https://openknowledge.worldbank.org/handle/10986/22451 License: CC BY 3.0 IGO.

الإقليمي (Asean، APEC، FTAA ، Nafta ، LAIA، AUNZ ، Comesa ، Mercosul ، EU وSADC) متغيرات وهمية يساوي 1 إذا كان كلا البلدين ينتمي إلى تلك الكتلة وصفر بخلاف ذلك.

وخلصت الدراسة إلى النتائج التالية:

أ. وجد أن معاملات الناتج المحلي الإجمالي والمسافة لهما العلامات المتوقعة وهي مهمة للنماذج الأربعة، باستثناء الناتج المحلي الإجمالي للمستورد في نموذج التأثيرات الثابتة. معاملات السكان مهمة فقط في حالة واحدة (في نموذج التأثيرات الثابتة) ، ولكن كانت لها علامة خاطئة (كان ينبغي أن تكون إيجابية). وبالتالي فإن الناتج المحلي الإجمالي والمسافة مهمان لتفسير التجارة بين البلدان في عينة الدراسة.

ب. وجد أن المتغير الوهمي المجاورة مهم وإيجابي في جميع النماذج (باستثناء نموذج التأثيرات الثابتة، الذي لم يتم تعريفه فيه)، مما يشير إلى أنه حتى عندما نتحكم في المسافة، تميل البلدان إلى التجارة أكثر مع البلدان المجاورة. أما بالنسبة للمتغير الوهمي اللغات، فإن اللغات الوحيدة التي كانت مهمة ولديها الإشارة الصحيحة للمعامل في جميع النماذج هي الإنجليزية والإسبانية والروسية، مما يشير إلى أنه مع ثبات العوامل الأخرى تميل البلدان التي يتم فيها التحدث بهذه اللغات إلى التجارة أكثر من باقي الدول في العينة محل الدراسة.

ت. بالنسبة للمتغير الوهمي التكامل الاقتصادي الإقليمي، فإن الكتل الوحيدة التي كانت مهمة ولديها العلامة الصحيحة للمعامل في جميع النماذج هي APEC، LAIA وSADC. وهذا يعني أنه مع افتراض ثبات باقي المتغيرات تميل الدول التي تشارك في هذه الكتل إلى التجارة أكثر من باقي الدول في العينة. لاحظ أن معاملات الاتحاد الأوروبي و Nafta (باستثناء نموذج واحد) كانت مهمة في جميع النماذج ولكن لها علامة خاطئة (علامة سالبة)، والتي كانت نتائج غير متوقعة. لاحظ أيضًا أن معامل Mercosur لم يكن كبيرًا، مما يدل على أن التجارة داخل تلك الكتلة فقدت أهميتها بمرور الوقت.

ث. وجد أن المتغيرين برنامج المشغل الاقتصادي المعتمد ووجود برنامج النافذة الواحدة لهما الإشارات المتوقعة وهما ايجابيا، لذا يعتبر دور برنامج المشغل الاقتصادي المعتمد ودور برنامج النافذة الواحدة إيجابيًا للتجارة العالمية. أي أن وجود برنامج المشغل الاقتصادي المعتمد ووجود برنامج النافذة الواحدة سيحسن الأداء التجاري للبلد.

ج. وجد أن المتغير وجود ترتيب الاعتراف المتبادل معامله سالبًا، بينما توقع معاملًا إيجابيًا (كان من المفترض أن يؤدي وجود ترتيب الاعتراف المتبادل إلى تحسين التجارة الدولية). وهذا يدل على أنه مع افتراض ثبات باقي المتغيرات فإن وجود ترتيب الاعتراف المتبادل لن يؤدي إلى تحسين الأداء التجاري للدول.

ح. إن تدابير تيسير التجارة بشكل عام ستساعد البلدان على تحسين أدائها التجاري.

6. دراسة Lee & Kim (2012): الموسومة بـ " تأثير تيسير التجارة على هوامش التجارة الواسعة والمكثفة: تطبيق للبلدان النامية"[1].

هدفت هذه الدراسة إلى دراسة تأثير تيسير التجارة على التجارة الإجمالية، وتحليل نمو التجارة باستخدام هوامش واسعة ومكثفة. تم استخدام بيانات تصدير 150 دولة نامية ومتقدمة إلى 26 دولة في الاتحاد الأوروبي في عام 2007،

استخدم في هذه الدراسة نموذج الجاذبية العرضي التقليدي (Traditional Cross-Section Gravity Model) ، والذي يستخدم بشكل عام لالتقاط تأثير تكاليف التجارة على التجارة من خلال تضمين عدة متغيرات ثابتة تعوق التجارة مثل المسافة، اللغة الشائعة، التاريخ الاستعماري وعدم السواحل. تمت إضافة متغير وهمي الإقليمية الخاصة بالاتحاد الأوروبي، جنوب شرق آسيا، إفريقيا، أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي للتحكم في الاختلافات الإقليمية في مستويات التصدير ولمراعاة خفض تكاليف التجارة في التجارة داخل الاتحاد الأوروبي. يتم تسجيل تكاليف التجارة من خلال مؤشرات تيسير التجارة التي يتم تمثيلها بواسطة درجات مؤشر أداء الخدمات اللوجستية (LPI).

وخلصت الدراسة إلى النتائج التالية:

أ. إن مستويات تيسير التجارة لها تأثير كبير على التجارة، وإن كان ذلك بأحجام مختلفة من التأثير على البلدان النامية على مستويات الدخل المختلفة وقطاعات التصدير المختلفة.

ب. إن تيسير التجارة له تأثير أكبر على زيادة التجارة على الهامش الواسع (زيادة تنوع الصادرات) بدلاً من الهامش المكثف (زيادة الحصة السوقية للسلع الموجودة). ومع ذلك فإن مستويات تيسير التجارة الأكثر تقدمًا

[1] Lee ; Hyo-young, & Kim ; Chong-Sup,(2012), **"The Impact of Trade Facilitation on the Extensive and Intensive Margins of Trade: An Application for Developing Countries",** *Journal of East Asian Economic Integration*, *Vol. 16*, No. 1, pp 67-96. Available at SSRN: https://ssrn.com/abstract=2318224 or http://dx.doi.org/10.2139/ssrn.2318224

-والتي يتم قياسها من خلال مستويات الأداء اللوجستي الدولي والمحلي لكل بلد- لها تأثيرات متنوعة اعتمادًا على قطاع التصدير ومستوى دخل البلدان.

ج. تظهر نتائج تحليل الانحدار أن الإجراءات التجارية الأكثر كفاءة كانت لها أكبر الفوائد للبلدان منخفضة الدخل والبلدان ذات الدخل المتوسط المنخفض في تصدير السلع الأولية على كل من الهوامش الواسعة والمكثفة، وأكبر الفوائد بالنسبة للبلدان ذات الدخل المتوسط الأعلى في تصدير السلع التصنيعية بهوامش الربح الواسعة والمكثفة. وبشكل أكثر تحديدًا ، في القطاع الأولي كان تأثير الكفاءة اللوجيستية الأعلى كبيرًا بالنسبة لجميع البلدان النامية في تداول المزيد من الأصناف (الهامش الواسع) من المنتجات الأولية. ومع ذلك من أجل تأمين حصص أكبر في السوق (هامش مكثف) في الصادرات الأولية كان لتيسير التجارة التأثير الأكبر على البلدان ذات الدخل المتوسط المنخفض والبلدان منخفضة الدخل.

د. في قطاع التصنيع كان تأثير تيسير التجارة المتقدم هو الأكبر بالنسبة للبلدان ذات الدخل المتوسط الأعلى والبلدان ذات الدخل المرتفع على الهوامش الواسعة والمكثفة.

هـ. إن البلدان النامية لا تتاجر فقط بهامش واسع أكثر من نظيراتها الأكثر تقدمًا، بل تتاجر في السلع الأولية أكثر من السلع المصنعة.

و. إن البلدان منخفضة الدخل والبلدان ذات الدخل المتوسط المنخفض ستستفيد بشكل كبير من إصلاحات سياسة تيسير التجارة، لا سيما فيما يتعلق بزيادة أنواع الصادرات الأولية (تقريبًا بنسبة 15٪ و13٪ على التوالي). يمكن أن تتوقع البلدان ذات الدخل المتوسط المنخفض والبلدان منخفضة الدخل زيادة حصص السوق لصادراتهما الأولية (بنسبة 6.1٪ و5.3٪) من خلال إصلاحات تيسير التجارة. والأهم من ذلك أن مثل هذه الإصلاحات السياسية ستمكن البلدان النامية ككل من الاستفادة من زيادة التجارة في السلع المصنعة بهامش واسع (13.3٪ للبلدان منخفضة الدخل ، و14.9٪ للبلدان ذات الدخل المتوسط المنخفض، و17٪ في البلدان ذات الدخل المتوسط الأعلى.

ز. إن نتائج هذه الدراسة تثبت الدليل على أن التحسين في تيسير التجارة يساعد البلدان النامية ليس فقط على زيادة التجارة فيما هم بالفعل جيدون في التصدير ولكن أيضًا لزيادة تنويع المنتجات في صادرات الصناعات

التحويلية، تذكيرًا واقعيًا لواضعي السياسات التجارية في البلدان النامية لإثبات الحاجة إلى الاستثمار في إصلاحات تيسير التجارة.

7. دراسة Milner et al (2008): الموسومة بـ " تيسير التجارة في الدول النامية "[1]:

هدفت هذه الدراسة إلى القيام بمراجعة واسعة لأنواع التكاليف التي تتم معالجتها في إطار تيسير التجارة وكيف ترتبط هذه بالتجارة. والنظر في الأدلة على آثار التحسينات في تيسير التجارة (على سبيل المثال على التدفقات التجارية أو كفاءة الإيرادات).

سيتم التطرق لبعض الأمثلة على تدابير معينة لتحسين تيسير التجارة، مع توضيح مدى فعالية مثل هذه الإصلاحات، وزيادة كفاءة الإيرادات والتحصيل وتقليل أوقات التخليص الجمركي. دراسة علاقة تكاليف النقل بتيسير التجارة. النظر في الكيفية التي يمكن بها دمج تدابير تيسير التجارة في اتفاقيات التكامل الإقليمي، وعلى وجه الخصوص اتفاقيات الشراكة الاقتصادية (EPAs) التي يتم التفاوض عليها بين الاتحاد الأوروبي والمجموعات الإقليمية لدول أفريقيا والكاريبي والمحيط الهادئ .

وخلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها:

أ. ثبت أن هناك مجموعة من الأدلة تظهر أن تحسين تيسير التجارة يمكن أن: – يجعل تكاليف التجارة أقل بكثير وخاصة تقليل الوقت، – يؤدي إلى تحقيق زيادات كبيرة في حجم التجارة (الواردات والصادرات)، والتي قد تكون أكبر من المكاسب المباشرة من إصلاح السياسة التجارية، – يسمح بزيادة الإيرادات الحكومية وكفاءة التحصيل، – يساهم تحسين تيسير التجارة بشكل عام في تحسين الرفاه والنمو الاقتصادي.

ب. يجب النظر إلى هذه الفوائد مقابل تكاليف تنفيذ ترقية المؤسسات والبنية التحتية والبشرية والموارد اللازمة لتحقيق المستوى المناسب من الإصلاح. يوجد هنا أيضًا دليل تجريبي ودراسة حالة على أن الفوائد من المحتمل أن تتجاوز التكاليف بشكل كبير (على الرغم من أن البلدان النامية المقيدة مالياً قد لا تزال بحاجة إلى مساعدة ومساعدة خارجية لتغطية التكاليف).

[1] Milner ; Chris, Morrissey ; Oliver, & Zgovu ; Evious, (2008)," **Trade facilitation in developing countries"**, *CREDIT Research Paper, N°. 08/05*, The University of Nottingham, Centre for Research in Economic Development and International Trade (CREDIT), Nottingham. http://hdl.handle.net/10419/65454

ت. تعتمد هذه المراجعة على مجموعة من الأدلة التجريبية ودراسات الحالة التي توضح خصائص برامج تيسير التجارة الأكثر فاعلية وكفاءة. لذلك هناك أدلة وخبرات يمكن الاستفادة منها لدمج تيسير التجارة في اتفاقيات التكامل الإقليمي حيث توجد فوائد واضحة من التعاون والتنسيق الإقليميين (على سبيل المثال في إجراءات الجمارك والموانئ ، والاستثمار في البنية التحتية).

ث. هناك عدد من الطرق التي يكون لتيسير التجارة صلة بها في سياق التكامل الإقليمي، وخاصة مفاوضات اتفاقيات الشراكة الاقتصادية EPA. نذكر منها: أولا بشكل عام فإن تخفيض تكاليف التجارة يميل إلى تحفيز زيادة التجارة، قد يكون لهذا التأثير الأكثر إلحاحًا على الواردات ولكن ينبغي أن يستفيد منه المصدرون أيضًا (مثل تحسين التخليص الجمركي أو المناولة الميناء يقلل من التأخير، وهو أمر مفيد بشكل خاص للصادرات سريعة التلف، وغالبا ما يقوم المصدرون باستيراد مدخلات وسيطة) خاصة في البلدان غير الساحلية. ثانياً يدعم التكامل الإقليمي لأن العديد من التدابير تتعلق بإجراءات الحدود و/أو ستكون أكثر فعالية في التنسيق والتعاون الإقليميين. وبهذه الطريقة يدعم تحسين تيسير التجارة في سياق التكامل الإقليمي تدابير الاستثمار في وكالات حماية البيئة. ثالثًا تميل التدابير المتعلقة بالإجراءات الجمركية إلى زيادة كفاءة تحصيل الإيرادات، وبالتالي ترتبط عادةً بالزيادات في الإيرادات.

ج. قد يبدو أن تيسير التجارة من المرجح أن يكون له تأثيرات غير متكافئة في سياق وكالة حماية البيئة، أي أن التأثيرات الفورية والأكبر ستكون على واردات دول أفريقيا والكاريبي والمحيط الهادئ بدلاً من الصادرات. يمكن تجنب ذلك إلى حد كبير إلى الحد الذي يتم فيه دمج تدابير تيسير التجارة في اتفاقيات التكامل الإقليمي بين دول أفريقيا والكاريبي والمحيط الهادي التي تسبق اتفاقيات الشراكة الاقتصادية نفسها. بلدان أفريقيا والكاريبي والمحيط الهادئ هي البلدان النامية التي لديها أكبر حاجة ونطاق لتحسين تيسير التجارة (على نطاق ضيق وعلى نطاق واسع). حتى لو كانت الآثار المباشرة الأكثر مباشرة على الاستيراد (وتحصيل الإيرادات)، فهناك أيضًا فوائد كبيرة محتملة من جانب التصدير يمكن أن تتحقق لبلدان أفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادئ. ويرتبط أهمها بتخليص سلع التصدير عبر الجمارك والحدود والموانئ (في وقت أقل وبتكلفة أقل)، من المرجح أن تتحقق هذه الفوائد بتكلفة أقل نسبيًا إذا تم دمج تدابير تيسير التجارة في الاتفاقيات الإقليمية.

8. دراسة Dennis (2006): الموسومة بـ " تأثير اتفاقيات التجارة الإقليمية وتيسير التجارة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا"[1].

هدفت هذه الدراسة إلى البحث في المساهمة المحتملة لاتفاقيات التجارة الإقليمية، فضلاً عن تحسينات تيسير التجارة في تعزيز آفاق التنمية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. تم في هذه الدراسة استخدام نموذج وقاعدة بيانات مشروع تحليل التجارة العالمية (GTAP)، النموذج المستخدم لهذه الدراسة يستمد البيانات من قاعدة بيانات GTAP الاصدار6. استخدم بيانات منفصلة للمغرب وتونس، بينما يتم تجميع باقي منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في "بقية شمال إفريقيا" (RONAF) و "بقية الشرق الأوسط" (ROMIDE). تستخدم الدراسة الحالية 13 منطقة في 16 تجميعًا للسلع الأساسية، والتي تشمل جميع مناطق الشرق الأوسط وشمال إفريقيا الفرعية والشركاء التجاريين الرئيسيين والسلع الأساسية.

تم إجراء نوعين من المحاكاة، الأول يأخذ في الاعتبار تأثير المنطقة من خلال إلغاء جميع التعريفات الجمركية على الواردات القائمة بين البلدان بدون تحسينات تيسير التجارة (TF). وتنظر المحاكاة الثانية في تأثير المنطقة من خلال إلغاء جميع التعريفات الجمركية على الواردات القائمة بين البلدان مع تحسينات تيسير التجارة (TF).

وخلصت الدراسة إلى النتائج التالية:

أ. إن كلا من التكامل الإقليمي والتكامل مع الاتحاد الأوروبي لهما تأثير إيجابي على التجارة والنمو والرفاهية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

ب. إن مكاسب الرفاهية التي تم الحصول عليها من الاندماج مع الاتحاد الأوروبي تبلغ ضعف مكاسبها على الأقل من الاندماج مع منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، مما يشير إلى أهمية تعزيز التجارة مع الاتحاد الأوروبي. ومع ذلك فإن توزيع مكاسب الرفاهية يميل لصالح دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا التي لديها بالفعل نسبة عالية من التجارة مع الاتحاد الأوروبي. هذه الزيادة الكبيرة في الرفاهية الناتجة عن المزيد من التكامل مع الاتحاد الأوروبي تدعو إلى الحاجة إلى معالجة القيود التي تعيق تحقيق الفوائد الكاملة للتجارة مع الاتحاد الأوروبي. وتشمل هذه الصعوبات في تلبية المعايير واللوائح الفنية وقواعد المنشأ والجمود في الأسواق

[1] Dennis ; Allen,(2006), **"The Impact of Regional Trade Agreements and Trade Facilitation in the Middle East North Africa Region",** *World Bank Policy Research Working Paper 3837*, Available at SSRN: https://ssrn.com/abstract=922963

المحلية. تعتبر المكاسب الثابتة من التجارة البينية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا إيجابية أيضًا ، وإن كانت أقل من مكاسب التكامل مع الاتحاد الأوروبي.

ج. يتوقع أن تكون المكاسب الديناميكية الناتجة عن زيادة تدفقات الاستثمار إلى منطقة التجارة الحرة بين دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا أكبر من المكاسب الثابتة، ولتعزيز التكامل الأعمق مع الاتحاد الأوروبي. مما يؤكد أهمية معالجة مختلف القيود التي تفرضها السياسات على التجارة البينية.

د. إن دمج تحسينات تيسير التجارة يؤدي إلى مضاعفة مكاسب الرفاهية بمقدار ثلاثة أضعاف على الأقل مقارنة بالسيناريو بدون تيسير التجارة، مما يشير إلى المكاسب الكبيرة التي يجب أن تحققها بلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في معالجة أوجه القصور الحالية في تيسير التجارة، ولا سيما تلك الناشئة عن ارتفاع غير مباشر لتكاليف المعاملات التجارية.

هـ. بالنظر إلى الأدلة الحالية على حالة تيسير التجارة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، يبدو أنه يمكن جني مكاسب كبيرة من تبسيط الإجراءات الجمركية المرهقة بما في ذلك التقييم الجمركي ومتطلبات الاستيراد على المعايير واللوائح الفنية. قد يكون تحديث الجمارك والالتزام بضوابط منظمة التجارة العالمية بشأن التقييم الجمركي، وتراخيص الاستيراد، والحواجز الفنية للتجارة (TBT)، ومعايير الصحة والصحة النباتية (SPS) خطوة أولى في هذا الاتجاه. علاوة على ذلك، فإن معالجة ازدحام الموانئ وتحسين تنظيم إعادة الشحن بما في ذلك تسهيل نظام النقل متعدد الوسائط المتكامل بسلاسة يجب أن يؤدي إلى أرباح عالية.

9. دراسة Engman (2005): الموسومة بـ " الأثر الاقتصادي لتيسير التجارة "[1].

هدفت هذه الدراسة إلى دراسة التأثير الذي قد يحدثه تيسير التجارة والتخفيضات ذات الصلة في تكاليف المعاملات التجارية (TTCs) على: التدفقات التجارية، الإيرادات الحكومية، الاستثمار الأجنبي المباشر. وفحص الأدلة المتاحة حول كيفية تأثير كفاءة الإجراءات الحدودية على الأداء الاقتصادي. وتقديم نظرة فاحصة على الأدلة التجريبية والكمية للروابط بين كفاءة الجمارك والتدفقات التجارية والإيرادات الحكومية والاستثمار الأجنبي المباشر.

ويعتمد التحليل على بيانات تجريبية من تجارب الدول والتقديرات الكمية الحديثة للتأثير الاقتصادي للتحسينات في الإجراءات الحدودية. ويستعرض بعض الدراسات والأدلة التجريبية حول تكاليف المعاملات التجارية،

[1] Engman ; Michael, (2005), **"The Economic Impact of Trade Facilitation"**, *OECD Trade Policy Papers, N°. 21*, OECD, Publishing, Paris. http://dx.doi.org/10.1787/861403066656

مع محاولة تمييز العوامل التي تؤثر على أداء الجمارك. كما يستعرض بعض الدراسات الاستقصائية الخاصة بالدول التي فحصت آراء التجار حول تأثير الجمارك على أداء الأعمال وتشير إلى بعض تقديرات آثار الرفاهية العالمية من اعتماد تدابير تيسير التجارة.

وخلصت الدراسة إلى النتائج التالية:

العديد من البلدان لديها إجراءات حدودية غير فعالة تجعل التجار يعانون من تأخر التسليم وغير الموثوق به والتخليص الجمركي المكلف وفرص العمل الضائعة. قد تؤدي برامج تيسير التجارة التي تم تنفيذها بنجاح إلى تقليل تكاليف المعاملات التجارية وزيادة الإنتاجية الجمركية وتحسين تحصيل الضرائب التجارية.

تشير مراجعة الدراسات الاستقصائية للأعمال والتقديرات الكمية بشكل موحد إلى وجود صلة مهمة وإيجابية بين تيسير التجارة والتدفقات التجارية. وقد ثبت أن التخفيضات المتواضعة إلى حد ما في تكاليف المعاملات التجارية لها تأثير إيجابي على التجارة في كل من البلدان المتقدمة والنامية. يعتبر تأثير التجارة أكثر وضوحًا بالنسبة للبلدان النامية منه في البلدان المتقدمة، مما يعكس جزئيًا إجراءاتها الحدودية الأقل كفاءة بشكل عام. تقسم الأدبيات الكمية عادةً كفاءة تعزيز الإجراءات الحدودية إلى تحسينات في الإجراءات الجمركية ومعايير الموانئ. تشير التقديرات المتاحة إلى أن المكاسب المحتملة من زيادة كفاءة الموانئ أكبر نسبيًا من المكاسب المحسنة للإجراءات الجمركية.

تظهر اثنتا عشرة دراسة حالة قصيرة لتجارب البلدان أن برامج تحديث الجمارك يمكن أن يكون لها تأثير إيجابي ملحوظ على تحصيل الضرائب التجارية إذا تم تنفيذها بشكل فعال. وقد ضاعف عدد من البلدان إيراداتها الجمركية بأكثر من الضعف بعد إدخال برامج إصلاح شاملة. تشير تجارب البلدان أيضًا إلى أن برامج التحديث المتواضعة نسبيًا أدت إلى زيادات قابلة للقياس في الإيرادات الجمركية. ومع ذلك قد يستغرق العائد المالي بعض الوقت لأن برامج التحديث عادة ما يتم تنفيذها على مدى فترة زمنية طويلة.

تظهر الدراسة أيضًا أن هناك تأثيرًا إيجابيًا لتيسير التجارة على جاذبية الاستثمار. توضح دراسات الحالة الخاصة بالشركات كيف تؤدي الإجراءات الحدودية غير الفعالة إلى ارتفاع تكاليف المعاملات التجارية (TTCs). يتم تضمين تكاليف المعاملات التجارية في حسابات التكلفة والعائد عندما تقوم الشركات بتقييم جاذبية المواقع المختلفة. تعتبر الإجراءات الحدودية ذات أهمية خاصة في جذب الاستثمار في الصناعات التي تنتج سلعًا حساسة للوقت أو قابلة

للتلف. لقد ثبت أن تقليل وقت التخليص الجمركي وتحسين الأنظمة اللوجستية لهما دور حاسم في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر وإنشاء أنواع معينة من الأعمال التجارية الجديدة في البلدان النامية.

10. دراسة Wilson et al (2003): الموسومة بـ " تيسير التجارة والتنمية الاقتصادية: نهج جديد لقياس الأثر"[1].

هدفت هذه الدراسة إلى تحلل العلاقة بين تيسير التجارة وتدفقات التجارة وتمثلت عينتها في منطقة آسيا والمحيط الهادئ في الفترة من 1989 إلى 2000. بيانات التجارة المستخدمة هي تدفقات التجارة الثنائية للسلع المصنعة بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادئ، كما تم استخدم البيانات الخاصة بكل بلد لكفاءة الموانئ، البيئة الجمركية، البيئة التنظيمية واستخدام الأعمال الإلكترونية لإنشاء مؤشرات لقياس تسهيل التجارة. يتم تقدير العلاقة بين هذه المؤشرات والتدفقات التجارية باستخدام نموذج الجاذبية بالإضافة إلى التعريفات والمتغيرات القياسية الأخرى.

وخلصت الدراسة إلى النتائج التالية:

أ. إن كفاءة الموانئ المعززة لها تأثير كبير وإيجابي على التدفقات التجارية، والحواجز التنظيمية تعيق التجارة.

ب. تؤدي التحسينات في الجمارك وزيادة استخدام الأعمال الإلكترونية إلى توسيع التجارة بشكل كبير ولكن بدرجة أقل من التحسينات في الموانئ أو اللوائح.

ج. يركز الابتكار الرئيسي في نهج البحث المذكور هنا على النظر في مجموعة متنوعة من مؤشرات تيسير التجارة والمحاكاة العملية المناسبة لصنع السياسات. وبشكل جماعي تتبنى مؤشرات تيسير التجارة الخاصة بكل بلد الأساليب المتعددة لتيسير التجارة المنعكسة في التجارة الدولية الحديثة. ويأخذ تحليل المحاكاة في الاعتبار أيضًا أهمية التركيز على أفضل الممارسات وتحقيق معايير مرتبطة بما هو معروف من التجربة في أفضل الممارسات في تيسير التجارة.

د. تعتبر هذه المجموعة من المؤشرات منفصلة تمامًا عن أي تقدير نموذجي لتأثيرها على التجارة، وتساعد صانعي السياسات في الحكم على وضع اقتصادهم بالنسبة إلى أقرانهم في كل من هذه المقاييس. في سياق القياس

[1] Wilson ; John S., Mann ; Catherine L., & Otsuki ; Tsunehiro, (2003), "**Trade Facilitation and Economic Development: A New Approach to Quantifying the Impact",** *THE WORLD BANK ECONOMIC REVIEW*, *Volume 17*, Issue 3, pp 367–389.

الكمي لفوائد جهود تيسير التجارة قد يؤدي هذا النهج متعدد المؤشرات وتصميم المحاكاة الواقعي جنبًا إلى جنب مع تحليل تأثير المؤشرات المختلفة على التجارة إلى تمكين صناع القرار من اتخاذ قرارات أكثر استهدافًا.

هـ. يقدم نهج المحاكاة وجهات نظر عديدة حول الفوائد المحتملة للتحسينات في تيسير التجارة. يسمح بتحليل الآثار المترتبة على التجارة البينية لمنظمة التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادئ ككل. كما يسمح بفحص صادرات العضو الفردي إلى أعضاء آخرين في منتدى التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادئ واستخدام النتائج كبديل للتكاليف التي يتحملها أحد أعضاء منتدى التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادئ الذي تكون مؤشرات تيسير التجارة فيه أقل من أفضل الممارسات.

و. يوفر استخدام هذه المجموعة من المؤشرات ونهج النمذجة لواضعي السياسات مزيدًا من المعلومات حول نوع جهود تيسير التجارة التي قد توفر أكبر المكاسب من حيث زيادة التدفقات التجارية. في حين أنه لا يزال من الصحيح أن الجهد الشامل يؤدي إلى أكبر زيادة في التجارة ، فإن دراسة الأنواع المختلفة من تيسير التجارة والتدفقات التجارية المصنفة يمكن أن تكون مفيدة في استهداف جهود السياسات وإطلاق مشاريع تجريبية في مجال بناء القدرات.

المبحث الثاني: علاقة التحرير التجاري والانفتاح الاقتصادي بتوزيع الدخل.

سيتم في هذا المبحث تقديم مجموعة من الدراسات السابقة التي عنيت بموضوع علاقة التحرير التجاري والانفتاح الاقتصادي بتوزيع الدخل.

1. دراسة LEE et al (2020): الموسومة بـ " عدم المساواة في الدخل ، والعولمة ، ومخاطر البلد: تحليل عبر البلاد "[1].

هدفت هذه الدراسة إلى دراسة تأثير العولمة من حيث الجانب البارز من الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية على عدم المساواة في الدخل، والتحقق فيما إذا تختلف الارتباطات بين العولمة وعدم المساواة باختلاف المؤشرات الاقتصادية والمالية والسياسية لمخاطر الدولة. تم استخدام مجموعة بيانات أكثر شمولاً من 121 دولة في الفترة من 1984 إلى 2014. واستخدمت الدراسة نظام GMM الديناميكي.

متغيرات الدراسة: مؤشر عدم المساواة في الدخل (معامل Gini) ومؤشر العولمة (مؤشر KOF)، مقياس مخاطر الدولة ICRG، تم تضمين متغيرات التحكم الأخرى، بما في ذلك التضخم ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي والإنفاق الحكومي والائتمان المقدم للقطاع الخاص والسكان والتعليم ومتوسط العمر المتوقع في تحليل الدراسة.

لإجراء مقارنات صحيحة لتأثير مخاطر الدولة المختلفة، تم تقييم الآثار المنفصلة لـ 22 عاملًا فرعيًا لمخاطر الدولة، من بينها 5 مخاطر اقتصادية و 5 مخاطر مالية و 12 مخاطر سياسية. وللكشف عن التأثير المنفصل لمجموعات البلدان المختلفة، تم تقسيم عينات البلدان إلى مجموعات ذات دخل مرتفع ومنخفض بالإضافة إلى منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي وغير الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بناءً على مستوى الدخل وحالة التنمية.

وخلصت الدراسة إلى النتائج التالية:

أ. وجود أثر هام للعولمة والمخاطر القطرية على عدم المساواة في الدخل.

ب. تشير الدلائل إلى أن البلدان ذات المستوى الأعلى من العولمة يُنظر إليها على أنها ذات مستوى مرتفع من عدم المساواة، لكن تأثير اتساع عدم المساواة يتضاءل مع الاستقرار الاقتصادي أو المالي.

[1] LEE ; Chi-Chuan, LEE ; Chien-Chiang, & LIEN ; Donald, (2020), " **Income Inequality**, **Globalization**, **and Country Risk**: **A Cross-Country Analysis** ", *Technological and Economic Development of Economy*, *Volume 26*, Issue 2, pp 379–404. https://doi.org/10.3846/tede.2019.11414

ت. قد يتم التغلب جزئيًا على عدم المساواة في الدخل عن طريق القضاء على التقلبات الاقتصادية وتعزيز الاستقرار المالي.

ث. فيما يتعلق بتأثير كل مؤشر فرعي للمخاطر القطرية، تظهر الأدلة أيضًا أن معظم المؤشرات الفرعية للمخاطر الاقتصادية والمالية لها آثار سلبية على تفاوت الدخل.

ج. عندما تكون تأثيرات العولمة مشروطة بمؤشرات فرعية مختلفة للمخاطر السياسية، فإن تأثيرات العولمة تصبح غير مهمة أو حتى سلبية. وبدلاً من ذلك، فإن التأثير التفاعلي للعولمة والمخاطر السياسية إيجابي بشكل ملحوظ في معظم الحالات.

ح. فيما يتعلق بنتائج اللجان الفرعية للدخل والتنمية المختلفة، نجد أن تأثيرات العولمة والمخاطر القطرية تختلف مع مجموعات العينات الفرعية هذه. تميل البلدان منخفضة الدخل أو البلدان الأقل نمواً إلى وجود فجوة دخل أعلى بسبب نفس المستوى من العولمة. من المرجح أن يؤدي استقرار أي بلد في الجوانب المالية إلى التخفيف من تأثير عدم المساواة الآخذ في الاتساع في البلدان المنخفضة الدخل أو غير الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي.

خ. يجب على صانعي السياسات أن يكونوا حساسين للتغيرات في مخاطر البلد وأن يركزوا أكثر على الحد من المخاطر من أجل تحسين توزيع الدخل.

2. دراسة Goh & Law (2019): الموسومة بـ "تأثير الانفتاح التجاري على عدم المساواة في الدخل مع دور الجودة المؤسسية"[1].

هدفت هذه الدراسة إلى دراسة تأثير الانفتاح التجاري على عدم المساواة في الدخل، ودور الجودة المؤسسية في التأثير على علاقة الانفتاح التجاري بعدم المساواة في الدخل. تتكون بلدان العينة من 65 دولة متقدمة ونامية وتغطي الفترة الزمنية من 1984 إلى 2012. تم استخدام طريقة العزوم المعممة لنظام البانل (GMM).

متغيرات الدراسة: عدم المساواة (معامل Gini) كمتغير تابع، والمتغيرات المستقلة التالية: الانفتاح التجاري (مجموع الصادرات والواردات من السلع بالنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي)، الجودة المؤسسية، التضخم، التعليم، مؤشر البلدان والوقت.

[1] Goh ; Lim Thye, & Law ; Siong Hook, (2019), **"The Effect of Trade Openness on Income Inequality with the Role of Institutional Quality"**, *Indonesian Journal of Economics, Social, and Humanities*, *Volume 1*, Issue 2, pp 65-76. https://doi.org/10.31258/ijesh.1.2.65-76

استخدم متغير الجودة المؤسسية كمصطلح تفاعلي لشرح تأثيره على العلاقة بين الانفتاح التجاري والتفاوت في الدخل.

وخلصت الدراسة إلى النتائج التالية:

أ. إن الانفتاح التجاري يزيد بشكل كبير من عدم المساواة في الدخل.

ب. إن متغير الجودة المؤسسية سلبي ومرتبط بشكل كبير إحصائيًا بانخفاض مستوى عدم المساواة في الدخل. لذا ينبغي أن يكون سياسات تحسين مستوى الجودة المؤسسية من الأولويات.

ج. إن مؤشر التعليم سلبي ويرتبط بشكل كبير من الناحية الإحصائية بعدم المساواة في الدخل، مما يشير إلى أن تنمية رأس المال البشري تقلل من التفاوتات في توزيع الدخل من خلال تقليص فجوة الدخل بين العمال المهرة وذوي المهارات المنخفضة. لذا يجب طرح سياسات لزيادة جودة التعليم لزيادة المعروض من العمالة الماهرة.

د. إن التأثير الهامشي للجودة المؤسسية هو محدد ذو دلالة إحصائية للعلاقة بين الانفتاح التجاري – عدم المساواة في الدخل.

هـ. إن متغير الجودة المؤسسية له تأثير تصحيحي على علاقة الانفتاح التجاري بعدم المساواة، ولكن فقط عندما يتم بلوغ مستوى عتبة تطوير الجودة المؤسسية، حيث يرتبط تحرير التجارة بمستوى أقل من عدم المساواة في الدخل على مستوى جودة مؤسسي أعلى.

و. إن المزيد من التحسين للجودة المؤسسية فوق العتبة سيقلل من التكافؤ في توزيع الدخل. لذا يجب على صانعي السياسات باتباع سياسات لتحسين مستوى الجودة المؤسسية قبل أي مفاوضات للانفتاح التجاري.

ز. إن معامل التضخم إيجابي ومحدد ذو دلالة إحصائية لعدم المساواة في الدخل.

3. دراسة Khemili & Belloumi (2018): الموسومة بـ " علاقة الاندماج بين النمو وعدم المساواة والفقر في تونس"[1].

هدفت هذه الدراسة إلى دراسة اتجاه العلاقة السببية بين الفقر وعدم المساواة والنمو الاقتصادي، وتمثلت عينتها في دولة تونس. تم استخدام بيانات السلاسل الزمنية التي تغطي الفترة من 1970 إلى 2013.

استخدم في هذه الدراسة اختبار الحدود للتكامل المشترك ARDL (ARDL Bounds Testing to Cointegration) لاكتشاف العلاقة طويلة المدى والتفاعلات قصيرة المدى بين المتغيرات، واختبار السببية Toda

[1] Khemili ; Hasna, &Belloumi ; Mounir, (2018), **"Cointegration Relationship between Growth, Inequality and Poverty in Tunisi",** *International Journal of Applied Economics, Finance and Accounting*, *Vol. 2*, N°. 1, pp. 8-18. https://doi.org/10.33094/8.2017.2018.21.8.18

Toda and Yamamoto Causality Test) and Yamamoto) لتحديد العلاقات السببية بين النمو الاقتصادي والفقر وعدم المساواة في الدخل.

متغيرات الدراسة: معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي للفرد كبديل للنمو الاقتصادي، معامل Gini لقياس عدم المساواة في الدخل، استهلاك الفرد كمؤشر لقياس الفقر.

وخلصت الدراسة إلى النتائج التالية:

أ. نتيجة اختبار الحدود للتكامل المشترك ARDL:

- ✓ وجود علاقة طويلة المدى بين المتغيرات.
- ✓ وجود علاقة إيجابية بين عدم المساواة في الدخل والفقر على المدى الطويل.
- ✓ هناك علاقة إيجابية على المدى القصير بين عدم المساواة والنمو والفقر.
- ✓ إن النمو الاقتصادي لا يبدو أنه يؤثر على الفقر على المدى الطويل.

ب. نتيجة اختبار السببية Toda and Yamamoto:

- ✓ هناك علاقة سببية أحادية الاتجاه تمتد من النمو الاقتصادي إلى الفقر.
- ✓ وجدنا علاقة سببية أحادية الاتجاه بين الفقر وعدم المساواة في الدخل.
- ✓ وجد علاقة سببية ثنائية الاتجاه بين عدم المساواة والنمو الاقتصادي.

ج. إن تراجع الفقر يعتمد في المقام الأول على النمو الاقتصادي القوي ، ويجب على البلدان اتباع السياسات المناسبة لتوزيع الدخل. ومع ذلك ، إذا لم تكن نتائج الدراسات التجريبية هي نفسها دائمًا، فمن الممكن القول أن النمو وحده لا يكفي للحد من الفقر.

4. دراسة Apergis & Cooray (2017): الموسومة بـ " الحرية الاقتصادية وعدم المساواة في الدخل: دليل من مجموعة من الاقتصادات العالمية – تحليل خطي وغير خطي طويل المدى"[1].

هدفت هذه الدراسة إلى التحقيق في العلاقة بين الحرية الاقتصادية وعدم المساواة في الدخل. تستخدم هذه الدراسة بيانات بانل من 138 دولة (ذات أطر زمنية غير متوازنة)، تُستخدم كل من منهجيات التكامل المشترك الخطية وغير الخطية لتحديد علاقة التوازن طويلة المدى بين الحرية الاقتصادية الشاملة للمؤشر العالمي وعدم المساواة في الدخل وتأثير المجالات الرئيسية لمؤشر الحرية الاقتصادية على عدم المساواة في الدخل.

[1] Apergis ; Nicholas, & Cooray ; Arusha, (2017), **" Economic Freedom and Income Inequality: Evidence from A Panel of Global Economies-A Linear and A Non-Linear Long-Run Analysis"**, *The Manchester School*, *85*(1), pp 88-105. http://hdl.handle.net/10545/623370

المجالات الرئيسية لمؤشر الحرية الاقتصادية هي: حجم الحكومة، النظام القانوني، أمن حقوق الملكية، المال السليم، حرية التجارة الدولية والتنظيم (تنظيم الأعمال والائتمان والعمل).

تستخدم مؤشر الحرية الاقتصادية في العالم (EFW) ومعامل Gini لقياس عدم المساواة في الدخل. بالإضافة إلى المتغيرات المستقلة التالية: دخل الفرد لالتقاط مستوى التنمية في بلد ما، ومعدل البطالة، ومعدلات التحصيل الجامعي لقياس معرفة القراءة والكتابة، وحصة القوى العاملة في قطاع التصنيع، نسبة التبعية، نسبة النساء في القوى العاملة (النساء) والكثافة السكانية.

وخلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها:

أ. تشير تقديرات المعلمة الخطية طويلة المدى إلى أن الارتباط قيد الدراسة كان سالبًا.

ب. توضح تقديرات المعلمة غير الخطية طويلة المدى أنه فوق نقطة حدية يكون الارتباط بين الحرية الاقتصادية وعدم المساواة في الدخل سالبًا، بينما أقل من نقطة العتبة هذه تتحول الرابطة لتكون ايجابية.

ج. من المحتمل أن يفسر وجود التجانس في النتائج تمايز النتائج بسبب عدم وجود تباين عبر البلدان في المؤسسات الاقتصادية على المستوى الكلي والتي يمكن استكشافها في أماكن البحث المستقبلية.

د. ينتج عن مؤشر الحرية الاقتصادية تأثير سلبي ذي دلالة إحصائية على عدم المساواة في الدخل مع مؤشر جيني لصافي الدخل.

هـ. إن كلاً من دخل الفرد ومعدل البطالة يعطي تأثيراً إيجابياً ذا دلالة إحصائية على عدم المساواة في الدخل.

و. إن معدل التحصيل الجامعي يعطي تأثيراً سلبياً ذا دلالة إحصائية على عدم المساواة في الدخل، مما يعني أن زيادة السكان المتعلمين بشكل أفضل يؤدي إلى انخفاض عدم المساواة في الدخل.

ز. وجود ارتباط سلبي بين عدم المساواة في الدخل وحصة القوى العاملة في التصنيع ونسبة الإعالة ونسبة النساء في القوى العاملة.

ح. توجد علاقة إيجابية بين عدم المساواة في الدخل ونسبة الكثافة.

ط. يؤدي زيادة الإشراف التنظيمي على الاقتصاد إلى انخفاض عدم المساواة في الدخل، بالنظر إلى أن هذه الأنشطة التنظيمية ذات صلة بلوائح سوق العمل واللوائح المصرفية والنشاط القانوني وأنظمة الأنشطة الحكومية.

5. دراسة Barusman & Barusman (2017): الموسومة بـ " تأثير التجارة الدولية على عدم المساواة في الدخل في الولايات المتحدة منذ السبعينيات "[1].

هدفت هذه الدراسة إلى دراسة تأثير الانفتاح على التجارة على مستوى عدم المساواة في الدخل في الولايات المتحدة. باستخدام بيانات السلاسل الزمنية للفترات بين 1970 و2014. تم استخدام نوعين من المتغيرات التابعة لقياس عدم المساواة في الدخل وهما معامل GINI و أعلى 10٪ حصة الدخل.

طريقة التقدير المستخدمة في الدراسة هي طريقة المربعات الصغرى العادية OLS.

وخلصت الدراسة إلى النتائج التالية:

أ. وجدت هذه الدراسة أن هناك تأثيرًا كبيرًا لحجم التجارة على زيادة عدم المساواة في الدخل عند قياسه من خلال معامل GINI وحصة الدخل لأعلى 10٪. هذه النتائج قوية أيضًا لإضافة متغيرات التحكم.

ب. عندما يتم تحديد تدابير الانفتاح على التجارة من خلال الصادرات/الناتج المحلي الإجمالي والواردات/الناتج المحلي الإجمالي، لوحظت نتائج مختلفة قليلاً بين استخدام GINI واستخدام أعلى حصة دخل 10٪ كمقياس لعدم المساواة في الدخل:

- ✓ عند استخدام GINI لتعريف عدم المساواة في الدخل، يتضح أن كلاً من التصدير والاستيراد لهما تأثير إيجابي على عدم المساواة في الدخل، مع تأثير أكبر للتصدير.
- ✓ عند استخدام أعلى حصة دخل 10٪ كمتغير تابع تم العثور على نتائج مختلفة، لقد وجد أن جانب الاستيراد فقط هو الذي يعطي تأثيراً معنوياً على زيادة حصة أعلى 10٪ من الدخل.

ج. عندما يتم إدراج صافي تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI) في النموذج الذي يستخدم GINI لتعريف عدم المساواة في الدخل:

- ✓ يتضح أن حجم التجارة لا يزال يزيد بشكل كبير من عدم المساواة في الدخل، حيث يؤدي كل من جانب التصدير وجانب الاستيراد الآن بشكل كبير إلى زيادة التفاوت في الدخل .
- ✓ وعلاوة على ذلك ترتبط الزيادة في صافي تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر بانخفاض طفيف في تفاوت الدخل.
- ✓ تظهر نتائج مماثلة لتأثير الإنفاق الحكومي والتضخم قبل وبعد إدراج الاستثمار الأجنبي المباشر.

[1] Barusman ; Andoni Fornio, & Barusman ; M. Yusuf Sulfarano, (2017), **"The Impact of International Trade on Income Inequality in the United States since 1970's"**, *European Research Studies Journal*, *Volume XX* , Issue 4A, pp35-50. DOI: 10.35808/ersj/818

د. عندما يتم إدراج صافي تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI) في النموذج الذي يستخدم حصة الدخل لأعلى 10٪ كمقياس لعدم المساواة في الدخل:

- ✓ يتبين أن ارتفاع صافي تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر يرتبط بارتفاع حصة الدخل لأعلى 10٪، مما يعني ارتفاع تفاوت الدخل. ومع لا تزال المعاملات تعتبر صغيرة جدًا.
- ✓ يقلل الإنفاق الحكومي بشكل كبير من حصة الدخل التي تصل إلى أعلى 10٪ عندما يتم استبعاد الاستثمار الأجنبي المباشر من الانحدار. ولكن عندما يؤخذ صافي تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في الاعتبار لالتقاط جانب آخر من انفتاح البلد، فإن الإنفاق الحكومي لم يعد مهمًا.
- ✓ يظهر أن للتضخم تأثير أقوى على حصة الدخل من الثروات. في جميع النماذج التي تتضمن التضخم، تظهر جميعها معاملًا شديد الأهمية في خفض حصة الدخل لأعلى 10٪.

هـ. إن الزيادة في التجارة مرتبطة بزيادة عدم المساواة في الدخل في الولايات المتحدة.

و. إن الزيادة في حجم التجارة تؤدي إلى فجوة دخل أوسع حيث يذهب المزيد من الدخل إلى أغنى 10٪ من الأشخاص الأكثر ثراءً في الولايات المتحدة.

6. دراسة Malvika (2016): الموسومة بـ " آثار الانفتاح التجاري على عدم المساواة في الدخل – أدلة من دول BRIC "[1].

هدفت هذه الدراسة إلى دراسة تأثير الانفتاح التجاري على عدم المساواة في الدخل، وتمثلت عينتها في بلدان BRIC (وهي البرازيل والاتحاد الروسي والهند والصين) في الفترة من 1991 إلى 2013. تم استخدام نظام طريقة العزوم المعممة (GMM). النموذج هو نسخة معدلة من Calderon and Chong (2001).

تم استخدام في الدراسة معامل Gini كمؤشر لعدم المساواة وهو يمثل المتغير التابع، والتجارة كمؤشر للانفتاح التجاري، والمتغيرات المستقلة التالية: شروط تعديل التجارة، سعر الصرف الفعلي الحقيقي، التعليم، نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي.

وخلصت الدراسة إلى النتائج التالية:

أ. وجد أن هناك علاقة إيجابية وهامة بين الانفتاح التجاري وعدم المساواة في الدخل.

[1] Malvika ; Mahesh, (2016), **"The effects of trade openness on income inequality - evidence from BRIC countries"**, Economics Bulletin, Volume 36, Issue 3, pp 1751-1761.

أدت الزيادة في الانفتاح التجاري إلى زيادة كبيرة في عدم المساواة في الدخل في دول BRIC في الفترة من 1991 إلى 2013.

ب. عند اختبر بشكل منفصل تأثيرات الواردات والصادرات، تظل العلاقة إيجابية وذات مغزى كبير. قد يكون هذا الاختلاف في عينة البلدان المستخدمة مسؤولاً عن اختلاف النتائج.

ج. كان للمتغيرات الأخرى تأثيرات متنوعة على عدم المساواة في الدخل.

د. ترتبط شروط تعديل التجارة كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي ارتباطًا سلبيًا ولكن غير ذي صلة بمعامل جيني.

هـ. لقد وجدت أن الزيادة في سعر الصرف الفعلي الحقيقي قد أدت إلى زيادة في معامل جيني في ثلاثة من الانحدارات الستة.

و. إن الزيادة في دخل الفرد تقلل من عدم المساواة في الدخل.

ز. العلاقة بين مستويات التعليم وعدم المساواة غير ذات أهمية.

ح. على عكس النظرية الاقتصادية، يبدو أن الأزمة الاقتصادية أدت إلى تحسين توزيع الدخل.

ط. استنتج أن الانفتاح التجاري المتزايد قد أدى إلى تفاقم توزيع الدخل في دول مجموعة BRIC. ويمكن أن يُعزى ذلك إلى عوامل متعددة مثل العوامل النسبية الممنوحة ومستويات الحماية السائدة قبل التحرير.

ي. يمكن أن تتنوع العلاقة بين تحرير التجارة وعدم المساواة في الدخل. لذلك لا ينبغي رفض تحرير التجارة على الفور باعتباره سياسة ضارة، لا سيما بالنسبة للبلدان النامية.

7. دراسة Yay et al (2016): الموسومة بـ " العولمة والحرية الاقتصادية وعدم المساواة في الأجور: تحليل بيانات البانل "[1].

هدفت هذه الدراسة إلى دراسة تأثير العولمة والتحرير على عدم المساواة في الأجور. باستخدام مؤشر العولمة KOF، ومؤشر الحرية الاقتصادية (EFI) لمعهد فريزر وإحصائية ثيل لعدم المساواة في الأجور الصناعية التي تم تجميعها بواسطة مشروع عدم المساواة بجامعة تكساس (UTIP). يتم تقدير كل من نماذج التأثيرات الثابتة الساكنة

[1] Yay; Gülsün, Taştan; Hüseyin, & Oktayer; Asuman, (2016), "**Globalization, Economic Freedom, and Wage Inequality: A Panel Data Analysis"**, PANOECONOMICUS, Savez ekonomista Vojvodine, Novi Sad, Serbia, Volume 63, Issue 5, pp. 581-601. http://dx.doi.org/10.2298/PAN130515024Y

والديناميكية باستخدام مجموعة بيانات بانل مدتها 5 سنوات تتكون من حوالي 90 دولة متقدمة ونامية للفترة 1970-2005.

وخلصت الدراسة إلى النتائج التالية:

أ. إن نتائج تقدير GMM الديناميكي يشير إلى أن عدم المساواة في الأجور له عنصر مهم ومتغير ببطء.

ب. إن نتائج تقدير بيانات البانل الساكنة تشير إلى أن عدم المساواة في الأجور يزداد مع العولمة السياسية، والحكومة الأصغر، والمزيد من التحرير.

ج. تم العثور على مؤشرات KOF و EFI الإجمالية غير ذات دلالة إحصائية في العينة الكاملة، لكن النتائج تظهر أن الحرية الاقتصادية مرتبطة بمزيد من عدم المساواة في الأجور، خاصة في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD).

د. إن المكون الفرعي لمؤشر EFI (درجة الحرية الاقتصادية في أسواق الائتمان والعمالة والسلع والخدمات) له تأثير إيجابي على عدم المساواة في الأجور في دول منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، مما يعني أن المزيد من تحرير القيود مرتبط المزيد من عدم المساواة في الأجور.

هـ. إن المكون الفرعي لمؤشر EFI (الوصول إلى المال السليم) يشير إلى أن له تأثير سلبي على عدم المساواة في الأجور. أي يقلل من عدم المساواة في الأجور في الأسواق الناشئة والبلدان غير الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ودول الاتحاد الأوروبي.

و. إن نظام الأسعار الأكثر استقرارًا يعني عدم مساواة أقل في الأجور في الأسواق الناشئة (EM) والدول غير الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) ودول الاتحاد الأوروبي(EU). تشير هذه النتائج إلى أن البلدان الأقل تقدمًا يجب أن تنتهج سياسات لتحقيق أموال أكثر سلامة ونظام أسعار مستقرًا لتقليل عدم المساواة في الأرباح داخل البلد.

ز. إن المكون الفرعي لمؤشر EFI (جودة النظام القانوني) له تأثير إيجابي وهام على عدم المساواة في الأجور في بلدان منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية.

8. دراسة Enowbi Batuo & Asongu (2012): الموسومة بـ " تأثير سياسات التحرير على عدم المساواة في الدخل في البلدان الأفريقية "[1].

[1] Enowbi Batuo ; Michael, & Asongu ; Simplice A., (2012),**" The impact of liberalisation policies on income inequality in african countries"**, *MPRA Paper No. 43344,* University Library of Munich, Germany. https://mpra.ub.uni-muenchen.de/43344/

هدفت هذه الدراسة إلى دراسة تأثير سياسات التحرير على وجه التحديد التحرر المالي والتجاري والمؤسسي والاقتصادي، وتأثيرها على عدم المساواة في الدخل، باستخدام مجموعة بيانات لعينة تتكون من 26 دولة أفريقية تغطي الفترة من 1996 إلى 2010.

تم استخدام طريقتين في الدراسة: طريقة "قبل وبعد" وطريقة الاقتصاد القياسي للبانل الديناميكية. استخدمت طريقة المقارنة قبل وبعد لفحص استجابة مستوى عدم المساواة في الدخل وتقلب عدم المساواة في الدخل من وقت حدوث التحرير المالي أو التجاري في كل بلد. واستخدمت نموذج تقنيات بيانات البانل للتحقيق في تأثير سياسات التحرير على توزيع الدخل.

وخلصت الدراسة إلى النتائج التالية:

أ. نتيجة التحليل "قبل وبعد"

- ✓ إن التحرير المالي قد أحرز تقدمًا كبيرًا نحو تقليل التفاوت في الدخل خاصة على المدى القصير بينما كان تأثير تحرير التجارة أقل أهمية.

ب. نتائج استخدام نموذج تقنيات بيانات البانل:

- ✓ إن التحرر المالي من منظور انفتاح رأس المال القانوني والفعلي يخفف من عدم المساواة في الدخل.
- ✓ إن التحرير المالي له تأثير محسوب على إعادة توزيع الدخل مع حجم المقياس القانوني (KAOPEN) أعلى من المقياس الفعلي (الاستثمار الاجنبي المباشر FDI).
- ✓ وجد لحرية التجارة معاملًا سلبيًا وذو دلالة إحصائية، أي لها تأثير سلبي في إعادة توزيع الدخل.
- ✓ يظهر التصدير والانفتاح التجاري نتائج متباينة.
- ✓ إن التحرير المؤسسي والسياسي له تأثير سلبي، أي يؤدي التحرير السياسي والمؤسسي إلى زيادة عدم المساواة.
- ✓ إن الحرية الاقتصادية لها تأثير سلبي في إعادة توزيع الدخل.

ج. بشكل عام تميل النتائج إلى الإشارة إلى:

- ✓ إن الإصلاحات بشكل عام أدت إلى زيادة عدم المساواة في الدخل في البلدان الأفريقية. قد يكون من الخطورة وضع سياسة عامة بسبب تنوع البلد.
- ✓ يمكن أن يُعزى الأداء الأفضل للبلدان الأفريقية إلى مجموعة من السياسات. على سبيل المثال تجنب مزيج أسعار ماركو المتمثل في ارتفاع سعر الصرف الحقيقي وارتفاع أسعار الفائدة المحلية، وجود ضوابط على

رأس المال وأنظمة مالية احترازية تمكنها من احتواء النتائج السلبية لتدفقات رأس المال، وضع نظام للتصدير المباشر بين الدول الأفريقية وتشجيع اتفاقية التكامل الإقليمي الفرعي.

✓ يجب على الحكومة أن تضع سياسات اجتماعية تعويضية من أجل مقاومة التماسك الاجتماعي وتسهيل الانتقال العكسي لسياسات التحرير.

9. دراسة Atif et al (2012): الموسومة بـ " العولمة وعدم المساواة في الدخل: تحليل بيانات البانل من 68 دولة "[1].

هدفت هذه الدراسة إلى تحديد طبيعة تأثير العولمة على توزيع الدخل. وتمثلت عينتها في 68 دولة نامية للفترة من 1990 إلى 2010.

تم افترض أن تؤدي العولمة المتزايدة إلى تفاقم توزيع الدخل في البلدان النامية. تم التحقيق في هذه الفرضية باستخدام تقنيات نمذجة بيانات البانل الاقتصادية لفحص مؤشر عدم المساواة في الدخل (معامل Gini) ومؤشر العولمة (مؤشر KOF)، كما استخدم متغيرين مستقلين وهما مستوى التعليم ومستوى التحضر، من خلال تقدير: النموذج الخطي الأساسي (OLS المجمعة)، نموذج التأثيرات الثابتة، نموذج التأثيرات العشوائية والنموذج الديناميكي.

وخلصت الدراسة إلى النتائج التالية:

أ. نلاحظ أن معامل مؤشر KOF (مؤشر العولمة)، ليس فقط مرتبطًا بشكل إيجابي بمعامل Gini في جميع النماذج الأربعة، ولكنه أيضًا مهم للغاية في كل نموذج. تؤيد هذه النتيجة فرضية هذه الدراسة التي تشير إلى أن الزيادة في العولمة، مع افتراض ثبات باقي المتغيرات، تؤدي إلى ارتفاع معين في عدم المساواة في مجموعة البلدان المستهدفة.

ب. هناك علاقة عكسية بين مؤشر التعليم وعدم المساواة. على الرغم من استخدام التعليم كمتغير تحكم، إلا أن تقديره يوفر بعض النتائج البديهية للغاية. ويشير إلى أنه خلال الفترة التاريخية بالنسبة لمجموعة البلدان المستهدفة كان هناك علاقة سببية سلبية بين التعليم وعدم المساواة في الدخل، مما يعني أن الزيادة في مستوى التعليم لا بد أن تقلل من فجوة الدخل بين الأغنياء والفقراء. ومع ذلك يشير مقدر الآثار الثابتة إلى أن التعليم هو مؤشر غير مهم لتوزيع الدخل.

[1] Atif ; Syed Muhammad, Srivastav ; Mudit , Sauytbekova ; Moldir, & Arachchige ; Udeni Kathri,(2012), "**Globalization and Income Inequality: A Panel Data Analysis of 68 Countries**", *MPRA Paper N° 42385*, University Library of Munich, Germany. https://mpra.ub.uni-muenchen.de/42385/

ج. على عكس العولمة والتعليم، لا يبدو أن التحضر له تأثير كبير على عدم المساواة في الدخل، ويعتبر غير مهم في جميع النماذج باستثناء OLS المجمعة ، وبالتالي فإن مقادير وإشارات هذا المعامل غير ذات صلة بالمناقشة.

د. تتوافق النتائج مع التوقعات المسبقة ويقترح أن تؤدي زيادة العولمة في البلدان النامية إلى زيادة مستوى عدم المساواة في الدخل. ومع ذلك فإن هذا التحليل يعاني من قيود معينة، مما يؤدي إلى استنتاج مفاده أنه ربما لا توجد علاقة بسيطة وشاملة في الموضوع. بدلاً من ذلك من الممكن أن يختلف تأثير العولمة على توزيع الدخل بين الدول ، اعتمادًا على الهياكل والمؤسسات الموجودة في كل بلد.

10. دراسة Herzer (2009): الموسومة بـ " عدم التجانس عبر البلاد والعلاقة بين التجارة والدخل"[1].

هدفت هذه الدراسة إلى قياس تأثير التجارة على الدخل وتحديد المحددات المهمة لتأثير التجارة على الدخل حيث تم استخدام بيانات 81 دولة متقدمة ونامية خلال الفترة من 1960 إلى 2003.

لتقدير تأثير التجارة على الدخل استخدم تقنيات الدمج المشترك (panel cointegration techniques) المصممة خصيصًا للتعامل مع المشكلة الرئيسية التي ابتليت بها الدراسات السابقة للعلاقة بين التجارة والدخل: أي عدم القدرة على استيعاب التباين في العلاقة بين التجارة والدخل عبر البلدان، استخدم تقنيات تكامل مشترك غير متجانسة (heterogeneous panel cointegration techniques) التي تتميز بالقوة للمتغيرات المحذوفة والارتدادات الداخلية، سواء بالنسبة للعينة ككل أو لكل بلد على حدة.

ولتحديد المحددات المهمة لتأثير التجارة على الدخل الخاصة بكل بلد لشرح الاختلافات بين البلدان استخدم نهج اختيار المتغير العام إلى الخاص (general-to-specific variable). نهج اختيار نموذج عام إلى خاص (general-to-specific model).

توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها:

أ. إن زيادة بنسبة 1٪ في حصة التجارة من عائدات إجمالي الناتج المحلي في المتوسط، زيادة ذات دلالة إحصائية في الدخل لكل عامل بنحو 0.16٪. تتناقض هذه النتيجة مع الدراسات السابقة، التي تميل إلى إنتاج تقديرات كبيرة بشكل غير معقول أو غير مهمة إحصائيًا لتأثير التجارة على الدخل. هذا التقدير أصغر من

[1] Herzer ; Dierk,(2009), **"Cross-country heterogeneity and the trade-income relationship"**, *FIW Working Paper, N°. 26*, FIW - Research Centre International Economics, Vienna. http://hdl.handle.net/10419/121027

النتائج التي أبلغت عنها معظم الدراسات الأخرى ، ويشير إلى أن الفشل في حساب عدم التجانس عبر البلدان يمكن أن يؤدي إلى استنتاجات مضللة حول متوسط تأثير التجارة على الدخل.

ب. توجد اختلافات كبيرة بين البلدان في تأثيرات الدخل على التجارة، ولا سيما بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية. بالنسبة للبلدان المتقدمة فإن تأثير الدخل الناتج عن التجارة إيجابي، في حين أن التجارة لها في المتوسط تأثير سلبي على الدخل في البلدان النامية.

ت. يمكن تفسير عدم التجانس عبر البلدان في تأثير التجارة على الدخل بشكل أساسي من خلال الاختلافات بين البلدان في الاعتماد الأساسي على الصادرات، تنظيم سوق العمل وحماية حقوق الملكية. حيث يرتبط مستوى حماية حقوق الملكية ارتباطًا إيجابيًا بتأثر الدخل من التجارة، بينما يرتبط مستوى الاعتماد الأساسي على الصادرات وتنظيم سوق العمل ارتباطًا سلبيًا.

ث. ترتبط عدة عوامل مثل دخل الفرد، حرية العمل، البيروقراطية، الظروف الاجتماعية والاقتصادية والمساءلة الديمقراطية، بمستوى حماية حقوق الملكية، مستوى تنظيم العمل ومستوى الاعتماد الأساسي على الصادرات، مما يشير إلى أن هذه العوامل تلعب دورًا مهمًا غير مباشر في علاقة التجارة بالدخل.

ج. إن التأثير السلبي للتجارة الذي وجد في العديد من البلدان النامية لن يظل سلبياً بالضرورة إلى الأبد. وتهدف الإصلاحات (تحسين الجودة المؤسسية، زيادة مرونة سوق العمل وإزالة الاعتماد الأساسي على الصادرات من خلال تنويع الاقتصاد) إلى حماية البلدان من العواقب السلبية المحتملة للتجارة وتساعد أيضًا في استغلال المكاسب من التجارة على المدى الطويل.

11. دراسة Topalova (2005): الموسومة بـ " تحرير التجارة والفقر وعدم المساواة: أدلة من المناطق الهندية"[1].

هدفت هذه الدراسة إلى قياس الأثر السببي لتحرير التجارة على الفقر وعدم المساواة في المناطق الهندية. وتأثير الإصلاحات التجارية على الفقر وعدم المساواة في المقاطعات الهندية.

تم استخلاص بيانات هذا التحليل من ثلاثة مصادر رئيسية. تتوفر بيانات مسح الأسر المعيشية من جولات 1983-1984، 1987-1988، 1993-1994 و 1999-2000 ("سميكة") من مسح العينة الوطني الهندي

[1] Topalova ; Petia,(2005), **"Trade Liberalization, Poverty, and Inequality: Evidence from Indian Districts"**, *NBER Working Paper N°. w11614*. Available at SSRN: https://ssrn.com/abstract=804260

(NSS). تغطي المسوحات عادةً جميع الولايات في الهند وتجمع معلومات حول 75000 أسرة ريفية و45000 أسرة حضرية .

وخلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها:

أ. في المناطق الريفية حيث تركزت الصناعات الأكثر تعرضًا للتحرير، انخفض معدل انتشار الفقر وعمقه بنسبة أقل نتيجة لتحرير التجارة، هو انتكاسة بنحو 15 في المائة من التقدم الذي أحرزته الهند في الحد من الفقر خلال التسعينيات.

ب. النتائج قوية لاتجاهات ما قبل الإصلاح والتقارب والآثار المتغيرة بمرور الوقت للخصائص الأولية المحددة للمنطقة. لم يتأثر عدم المساواة في عينة جميع الولايات الهندية في كل من المناطق الحضرية والريفية. ترتبط النتائج بالحركة المحدودة للغاية للعوامل عبر المناطق والصناعات في الهند. تشير النتائج، المتوافقة مع نموذج العوامل المحددة للتجارة، إلى أنه لتقليل التكاليف الاجتماعية لعدم المساواة قد تكون هناك حاجة إلى سياسات إضافية لإعادة توزيع بعض مكاسب التحرير من الفائزين إلى أولئك الذين لا يستفيدون بنفس القدر.

ج. إن تحرير التجارة أدى إلى زيادة في فجوة الفقر والفقر في المناطق الريفية حيث تركزت الصناعات الأكثر تعرضًا للتحرير. التأثير كبير جدا. وفقًا للتقديرات الأكثر تحفظًا، مقارنة بالمنطقة الريفية التي لم تشهد أي تغيير في التعريفات، شهدت المنطقة التي شهدت المستوى المتوسط للتغييرات الجمركية زيادة بنسبة 2 في المائة في حدوث الفقر وزيادة بنسبة 0.6 في المائة في عمق الفقر.

د. إن آثار التحرير التجارة لم تكن متساوية في جميع أنحاء البلاد، وأن مناطق معينة وشرائح معينة من المجتمع استفادت أقل (أو عانت المزيد) من التحرير.

هـ. بغض النظر عن الآثار المترتبة على تحرير التجارة على مستوى الهند، فإن المناطق الريفية ذات التركيز العالي للصناعات التي تأثرت بشكل غير متناسب بتخفيض الرسوم الجمركية، شهدت تقدمًا أبطأ في الحد من الفقر. ومع ذلك بالنسبة لهذه المناطق لم يكن هناك تأثير ملحوظ على عدم المساواة. الآثار المتفاوتة إقليميا للتحرير لا تتفق مع نظرية التجارة القياسية.

و. نموذج عامل محدد للتجارة يكون فيه العمل هو العامل المحدد على المدى القصير. حالت أسواق العمل الجامدة التي تعززها أنظمة سوق العمل في أجزاء من الهند دون إعادة تخصيص العوامل في مواجهة تحرير التجارة في تلك المناطق.

ز. أدت التغيرات في أسعار الإنتاج النسبية إلى تغييرات في عائدات القطاع النسبية إلى عوامل محددة. وبما أن العاملين في الصناعات التجارية لم يكونوا في صدارة توزيع الدخل عشية الإصلاح التجاري، فقد ساهم الانخفاض النسبي في الأجور في الحد من الفقر بشكل أبطأ. وقد تفاقم هذا التأثير بسبب تباطؤ النمو الإجمالي في العمالة الصناعية المسجلة في المناطق التي لديها قوانين عمل غير مرنة، مما أدى إلى تأخير انسحاب أفقر مزارعي الكفاف من الفقر. في المقابل كانت المناطق التي كانت فيها إعادة التخصيص أسهل وكان النمو أسرع (بسبب قوانين العمل) محمية من تأثير تحرير التجارة.

ح. كان هناك انخفاض كبير في معدلات الفقر في الهند خلال التسعينيات ، وهو ما ربما تكون الإصلاحات التجارية قد عززته من تباطؤ.

ط. شهدت مناطق مختلفة داخل الهند تأثيرات متباينة لتحرير التجارة. والمناطق الأكثر تعرضاً للمنافسة الأجنبية المحتملة لم تجني نفس القدر من الفوائد (أو تحملت نصيباً غير متناسب من العبء) للتحرير من حيث الحد من الفقر.

ي. كان تأثير التجارة على الفقر النسبي في الهند أكثر وضوحًا في المناطق ذات قوانين العمل غير المرنة، حيث تم إعاقة حركة العمالة.

ك. إذا كانت بعض أسباب جمود العمالة مدفوعة مؤسسياً، فإن الإجراءات التكميلية للانفتاح التجاري مثل إصلاح سوق العمل يمكن أن تخفف من صدمة التحرير وتقلل آثاره غير المتكافئة.

12. دراسة Heshmati (2004) بعنوان " العلاقة بين عدم المساواة في الدخل والفقر والعولمة "[1].

هدفت هذه الدراسة إلى التحقيق في فائدة مؤشرين للعولمة (Kearney والتحليل الأساسي للمكون القائم) لمقارنة عينة كبيرة من البلدان الصناعية والبلدان التي تمر بمرحلة انتقالية والبلدان النامية من خلال اندماجها في الاقتصاد العالمي. ودراسة العلاقات السببية بين عدم المساواة في الدخل والفقر والعولمة.

[1] Heshmati ; Almas, (2004), **"The Relationship between Income Inequality, Poverty and Globalisation"**, *IZA Discussion Papers 1277*, Institute of Labor Economics (IZA).

تتكون المؤشرات من أربعة مكونات: التكامل الاقتصادي، الاتصال الشخصي، التكنولوجيا والمشاركة السياسية (كل منها ناتج عن عدد من المؤشرات). يوفر تقسيم المؤشر إلى مكونات رئيسية إمكانيات لتحديد مصادر العولمة على مستوى الدولة وربطها بإجراءات السياسة الاقتصادية. كما تم استخدام المؤشرات في تحليل الانحدار لدراسة العلاقات السببية بين عدم المساواة في الدخل والفقر والعولمة.

تم استخدام قاعدة البيانات التي أنشأتها مجلة Kearney / Foreign Policy (2002،2003) لحساب مؤشر العولمة. هذه البيانات عبارة عن بانل صغيرة متوازنة تغطي 62 دولة تمت ملاحظتها في الفترة 1995-2000.

وخلصت الدراسة إلى النتائج التالية:

أ. أن الصراعات الداخلية والخارجية يبدو أنها تقلل بشكل فعال من آفاق عولمة البلدان.

ب. غالبًا ما يرتبط التصنيف المتدني للبلدان بعوامل سياسية وشخصية لا تستطيع العديد من البلدان النامية معالجتها.

ج. تشترك البلدان ذات التصنيف العالي في أنماط متشابهة في توزيعات المكونات المختلفة.

د. يظهر متوسط العولمة حسب المنطقة أن عوامل التكنولوجيا تلعب دورًا مهمًا في ترتيب المناطق.

هـ. يوفر هذا التقسيم للمؤشر إلى مكونات رئيسية إمكانيات لتحديد مصادر العولمة وربطها بتدابير السياسة الاقتصادية لإحداث تغييرات مرغوبة في السياسات الوطنية والدولية.

و. عند النظر إلى الارتباط البسيط بين مؤشرات عدم المساواة في الدخل والفقر والعولمة، نجد أن معاملات جيني مرتبطة سلبًا بالمكونات الشخصية والتكنولوجية والسياسية المصنفة، ولكنها غير مرتبطة بالمكون الاقتصادي.

ز. وجود علاقة سلبية بين عدم المساواة في الدخل ومؤشرات العولمة الإجمالية.

ح. لا نجد ارتباطًا بين نصيب الفقراء وعدم المساواة، لكن نصيبهم من الدخل يرتبط ارتباطًا سلبيًا بعدم المساواة في الدخل. يتم تفسير هذا على أنه زيادة عدم المساواة كونها أكثر ضرراً لأفقر السكان.

ط. فيما يتعلق بالارتباط بين مؤشرات الفقر والعولمة، تظهر النتائج أن العولمة تقلل من الفقر وتزيد من نصيب الدخل الأشد فقرا، وبالتالي تحد من عدم المساواة، أي تحد العولمة من الفقر.

ي. يرتبط الحد من الفقر في الغالب بالمكون التكنولوجي للعولمة.

ك. تظهر نتائج تحليل الانحدار لدراسة العلاقة بين عدم المساواة والفقر والعولمة:

- ✓ أن مؤشر العولمة يفسر فقط 7-11 في المائة من الاختلافات في عدم المساواة في الدخل، و 9 في المائة من الفقر بين البلدان.

- ✓ من خلال تحليل مؤشر العولمة الكلي إلى أربعة مكونات ، تُظهر النتائج أن الاتصالات الشخصية وعمليات نقل التكنولوجيا تقلل من عدم المساواة، بينما يزيد التكامل الاقتصادي من عدم المساواة.
- ✓ وجد أن المشاركة السياسية ليس لها آثار كبيرة على عدم المساواة في الدخل.
- ✓ يزيد مكون العولمة الاقتصادية من الفقر، بينما يقلل الاتصال الشخصي من الفقر.

المبحث الثالث: العلاقة بين تيسير التجارة وتوزيع الدخل.

سيتم في هذا المبحث استعراض مجموعة من الدراسات السابقة التي تناولت موضوع العلاقة بين تيسير التجارة وتوزيع الدخل.

1. دراسة Sukoco et al (2020): الموسومة بـ " آثار التحرير وتيسير التجارة على الأداء الاقتصادي والفقر وعدم المساواة في الدخل: دراسة تحليلية "[1].

هدفت هذه الدراسة إلى دراسة آثار تخفيضات رسوم الاستيراد وتكاليف المعاملات التجارية على الأداء الاقتصادي والفقر وعدم المساواة في توزيع الدخل. وتمثلت عينتها في دولة إندونيسيا. استخدم التحليل في هذه الدراسة نهج التوازن العام (CGE) القابل للحساب من أعلى إلى أسفل. تم تحليل الفقر باستخدام نهج Foster-Greer-Thorbecke (FGT)، وتم تحليل توزيع الدخل باستخدام معامل Gini.

وخلصت الدراسة إلى النتائج التالية:

أ. أدى تخفيض رسوم الاستيراد في الأداء الاقتصادي الزراعي إلى تحسين (زيادة الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي والاستهلاك والاستثمار وفائض الميزان التجاري). انخفض معدل انتشار الفقر في المناطق الحضرية ولكنه زاد في المناطق الريفية وعلى المستوى الوطني. ازداد عدم المساواة في توزيع الدخل على جميع المستويات – الحضرية والريفية والوطنية. استفادت الأسر ذات الدخل المرتفع، لكن الأسر ذات الدخل المنخفض عانت من خسارة الدخل.

ب. كما أدى تخفيض رسوم الاستيراد في الصناعة الزراعية إلى تحسين الأداء الاقتصادي. انخفض معدل انتشار الفقر على المستوى الوطني وفي المناطق الحضرية ولكنه كان محايدًا في المناطق الريفية. زاد عدم المساواة في توزيع الدخل في المناطق الريفية، على المستوى الوطني، لكنه كان محايدًا في المناطق الحضرية. اكتسبت الأسر الحضرية الفقيرة دخلًا متزايدًا، لكن تلك التي تعيش في المناطق الريفية لم تستفد من التحرير في القطاعات الزراعية. شهدت الأسر ذات الدخل المرتفع زيادة أكبر في الدخل من الأسر ذات الدخل المنخفض.

[1] Sukoco ; Sukoco, Djoni ; Hartono, & Arianto ; A. Patunru, (2020), **"The impacts of liberalization and trade facilitation on economic performance, poverty and income inequality: An analytical study",** *Economic Journal of Emerging Markets*, *Volume 12*, Issue 1, pp 67-79. https://doi.org/10.20885/ejem.vol12.iss1.art6

ج. أدى خفض تكلفة المعاملات التجارية إلى تصعيد الأداء الاقتصادي الإندونيسي. انخفض معدل انتشار الفقر على جميع المستويات. انخفض التفاوت في توزيع الدخل في المناطق الريفية وعلى المستوى الوطني ولكنه كان محايدًا في المناطق الحضرية.

د. أدت السياسات المشتركة لخفض رسوم الاستيراد في تكاليف المعاملات الزراعية والتجارية إلى زيادة الأداء الاقتصادي. انخفض معدل انتشار الفقر على جميع المستويات – الحضرية والريفية والوطنية. ارتفع التفاوت في توزيع الدخل في المناطق الحضرية ولكنه كان محايدًا في المناطق الريفية وعلى المستوى الوطني. وفي الوقت نفسه أدت السياسات المجمعة في الصناعة الزراعية إلى زيادة الأداء الاقتصادي. أدت السياسات المجمعة إلى خفض انتشار الفقر على جميع المستويات. زاد عدم المساواة في توزيع الدخل في المناطق الحضرية ولكنه انخفض في المناطق الريفية وعلى المستوى الوطني. إن تخفيض تكاليف المعاملات التجارية أفضل من تحرير التجارة. ومع ذلك فإن تطبيق كلا السياستين أدى إلى القضاء على الآثار السلبية وزيادة الآثار الإيجابية لكل سياسة.

2. دراسة Sakyi et al (2018): الموسومة بـ " تيسير التجارة والرعاية الاجتماعية في أفريقيا "[1].

هدف هذه الدراسة إلى ايجاد مدى مساهمة تيسير التجارة في تحسين الرفاه الاجتماعي في أفريقيا. للقيام بذلك تم استخدام بيانات عن 40 دولة أفريقية خلال الفترة من 2010 إلى 2015، حيث قام ببناء ثلاثة مؤشرات لقياس تيسير التجارة تلتقط البنية التحتية والمؤسسات وكفاءة السوق من عدة مؤشرات أولية، بالإضافة إلى ذلك أنشأ مقياسًا مركبًا لتيسير التجارة من هذه المؤشرات الأولية. أما فيما يتعلق بالرفاه الاجتماعي، استخدم التعليم (صافي معدل الالتحاق بالمدارس الابتدائية)، وصحة الطفل (معدل وفيات الأطفال دون الخامسة)، وصحة السكان (متوسط العمر المتوقع)، والتنمية البشرية (مؤشر التنمية البشرية). وقام باستخدام تقنية تقدير طريقة العزوم المعممة (GMM) من أجل معالجة مشكلة الاستدامة.

وخلصت الدراسة إلى النتائج التالية:

أ. إن التحسين في جودة البنية التحتية للنقل يحمل إمكانات كبيرة لتعزيز الرعاية الاجتماعية في أفريقيا. يشير حجم المعامِلات إلى أنه لكل تحسن بنسبة 1٪ في جودة البنية التحتية يزداد صافي الالتحاق بالمدارس

[1] Sakyi ; Daniel, Bonuedi ; Isaac, & Opoku ; Eric Evans Osei,(2018), "**Trade facilitation and social welfare in Africa**", *Journal of African Trade*, ISSN 2214-8515, Elsevier, Amsterdam, *Volume 5*, Issue 1/2, pp 35-53. http://dx.doi.org/10.1016/j.joat.2018.08.001

الابتدائية بنسبة 6.4٪، ويزيد متوسط العمر المتوقع عند الولادة بنسبة 0.7٪، ومعدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة ينخفض بنسبة 2.8٪.

ب. إن التحسين في المؤسسات مفيد لتعزيز الرفاهية الاجتماعية. وهذا يعني أنه مع تحسن المؤسسات (السيطرة على الرشوة والفساد، وشفافية صنع السياسات الحكومية والجودة التنظيمية لسيادة القانون من بين أمور أخرى) ، فإن التعليم ومتوسط العمر المتوقع وصحة الطفل والتنمية البشرية تتحسن في أفريقيا.

ت. يُظهر تأثير كفاءة السوق على صحة الطفل ومتوسط العمر المتوقع والتنمية البشرية أنه كلما زادت سهولة التجارة عبر الحدود، تحسنت حالة صحة الطفل ومتوسط العمر المتوقع والتنمية البشرية. يسهل الحد من الحواجز التجارية وعبء الإجراءات الجمركية الحركة الهائلة للسلع والخدمات بين البلدان.

ث. بتضمين جميع مؤشرات تيسير التجارة الثلاثة – البنية التحتية والمؤسسات وكفاءة السوق – في نفس المعادلة. في هذه التقديرات وجد أن تأثير البنية التحتية على التعليم، والمؤسسات على صحة الطفل والتنمية البشرية، وكفاءة السوق على متوسط العمر المتوقع مرتبطة بشكل ثابت وقوي بتحسين الرفاهية الاجتماعية. هذه النتيجة على الرغم من أنه يجب تفسيرها بحذر بسبب المستوى المعتدل للارتباط بين البنية التحتية والمؤسسات وتدابير كفاءة السوق لتيسير التجارة، فإنها توفر دعمًا إضافيًا لسبب أهمية تيسير التجارة في تحسين الرفاهية الاجتماعية في إفريقيا.

ج. من شأن تيسير التجارة وزيادة التجارة أن يمكنا الحكومة من الحصول على المزيد من الموارد المالية المطلوبة لتحسين رفاهية شعبها.

ح. إن الإصلاحات الفعالة لتيسير التجارة، والتي تستهدف بشكل خاص تحسين البنية التحتية والمؤسسات وكفاءة السوق، من المرجح أن ترتبط بتحسينات الرفاه الاجتماعي في أفريقيا.

خ. وجد أن تيسير التجارة مرتبط بتحسين الرفاهية الاجتماعية في إفريقيا. حيث أن تحسين تيسير التجارة يؤدي إلى تحسين نتائج الرعاية الاجتماعية.

د. إن تحسين تيسير التجارة في إفريقيا لتحويل البيئة التجارية هو وسيلة واعدة لتعزيز الرفاهية الاجتماعية.

3. دراسة Subashini et al (2017): الموسومة بـ " تيسير التجارة والتنمية الاقتصادية والتخفيف من حدة الفقر: لمحة عن جنوب آسيا "[1].

هدفت هذه الدراسة إلى دراسة الآثار الاقتصادية لتيسير التجارة على التدفقات التجارية والنمو الاقتصادي، وتمثلت عينتها في منطقة جنوب آسيا. بناءً على الإحصائيات التي تم جمعها من قواعد البيانات للفترة من 2000 إلى 2015، تم تحليل العلاقات بين تيسير التجارة والنمو الاقتصادي. ومناقشة تأثير تيسير التجارة على التنمية الاقتصادية على أساس التقديرات الكمية المتاحة وبرامج التنفيذ المطبقة في منطقة جنوب آسيا. لغرض هذا التحليل، تم استخدام مؤشر ممارسة الأعمال (DB) المتعلقة بالتجارة عبر الحدود، ومؤشر الأداء اللوجستي للبنك الدولي (LPI) لقياس تيسير التجارة.

وخلصت الدراسة إلى النتائج التالية:

أ. إن نظام التجارة الميسر هو مفتاح لتوسيع التجارة. التجارة عامل رئيسي في تحقيق النمو الاقتصادي. وبالتالي فإن تدابير تيسير التجارة الفعالة لديها القدرة على تعزيز الاقتصاد. تعرقل التجارة في جنوب آسيا بسبب قضايا تيسير التجارة الخطيرة.

ب. إن تكاليف المعاملات التجارية لجنوب آسيا (TTCs) المباشرة وغير المباشرة مرتفعة نسبيًا. من الواضح أن التجار متضايقون من التأخيرات الحدودية التي تضيف المزيد من التكاليف فوق الرسوم المباشرة للحصول على المعلومات وتكاليف التوثيق ورسوم الخدمات اللوجستية ووسطاء الجمارك ورسوم التخليص الجمركي التي تزداد مع الاستعانة بمصادر خارجية لمقدمي الخدمات، تزداد هذه الرسوم عندما تكون التسهيلات على الحدود غير كافية ومعقدة.

ج. أدت الإجراءات التجارية الإقليمية المعقدة والحواجز الإدارية إلى جعل الوثائق شاقة لمعالجة المعاملات التجارية.

د. تعد الإجراءات الجمركية غير الكافية والتعامل مع الموانئ والاستخدام غير الفعال لتكنولوجيا المعلومات وحواجز العبور من أهم قضايا تيسير التجارة التي تواجه جنوب آسيا. تؤثر هذه الحواجز أمام التجارة على البلدان غير الساحلية بشكل أكثر سلبية، حيث تواجه التجارة من قبل هذه البلدان إجراءات روتينية إضافية

[1] Subashini ; Perera, Mahinda ; Siriwardana , & Stuart ; Mounter, (2017), "**Trade Facilitation, Economic Development and Poverty Alleviation: South Asia at a Glance**", Chapters, in: Gabriel Staicu (ed.), *Poverty, Inequality and Policy*, IntechOpen, pp 121-157. http://dx.doi.org/10.5772/intechopen.69948

تفرضها حكومات العبور. تظهر البلدان غير الساحلية نموا اقتصاديا هشا، مما يجعل فقراءها من بين أفقر البلدان في المنطقة. وقد أدى ذلك إلى تفاوتات إقليمية كبيرة.

هـ. على العكس من ذلك إن الهند على الرغم من موقعها كرائد إقليمي في التنمية الاقتصادية هي موطن غالبية الفقراء في المنطقة.

و. إذا تمكنت المنطقة من تقديم السلع والخدمات التجارية عبر حدودها في الوقت المحدد وبأقل تكلفة، فإن ذلك سيزيد من تنافسية الصادرات ويعزز الواردات. لذلك من الضروري أن تتمكن جنوب آسيا من تحفيز المزيد من النمو في التجارة، من أجل زيادة التنمية الاقتصادية وتقليل معدلات الفقر بين اقتصادات المنطقة.

ز. إن تيسير التجارة هو أحد مفاتيح تحسين التجارة الإقليمية وتقوية الاقتصادات. وهناك العديد من مبادرات تيسير التجارة التي تم تنفيذها لتعزيز التجارة الإقليمية. اتفاق التجارة الحرة (TFA) التي تنفذها منظمة التجارة العالمية هي أحد برامج التنفيذ الضخمة التي يتم تنفيذها حاليًا. بالإضافة إلى ذلك هناك العديد من برامج تيسير التجارة الإقليمية النشطة. ومع ذلك فإن إجراء مزيد من البحث ضروري لتحديد تدابير تيسير التجارة الأكثر كفاءة لتعزيز التجارة في جميع أنحاء المنطقة.

4. دراسة Olubiyi (2015): الموسومة بـ " آثار تيسير التجارة على عدم المساواة: دراسة حالة جنوب صحراء أفريقيا "[1].

هدفت هذه الدراسة إلى دراسة تأثير تيسير التجارة الدولية على عدم المساواة. وتمثلت عينتها في مجموعة من 38 دولة من بلدان جنوب صحراء أفريقيا خلال الفترة من 2005 إلى 2012.

تم استخدام نموذج بيانات البانل الصريح (panel data model explicit) لدراسة الحالة، واستخدام انحدار بواسون ذي الحدين السالب (negative binomial Poisson regression)، ويحتوي نموذج الانحدار على عدم المساواة (معامل Gini) كمتغير تابع بينما يتم تضمين مؤشرات تيسير التجارة (وهم: مؤشر الأداء اللوجستي، الوقت اللازم لإنفاذ العقد، الوقت المطلوب للتصدير، الوقت اللازم للاستيراد الوقت المستغرق لإنشاء مشروع تجاري جديد) جنبًا إلى جنب مع متغيرات التحكم الأخرى مثل الإنفاق الحكومي ودرجة الانفتاح والنمو كمتغيرات مستقلة.

[1] OLUBIYI ; Ebenezer A.,(2015), **"Effects of Trade Facilitation on Inequality: A Case Study of Sub-Sahara Africa"**,*Turkish Economic Review*, KSP Journals, *Volume 2*, Issue 3, pp 169-185.

وخلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها:

أ. إن التجارة هي القناة التي يؤثر من خلالها تيسير التجارة على عدم المساواة، إلى الحد الذي لا تكون فيه فعالية التجارة في عدم المساواة تلقائية.

ب. قد لا يكون في جميع الحالات أن تحسين تيسير التجارة يمكن أن يقلل من عدم المساواة.

ج. إن التحسن في تيسير التجارة يؤثر على عدم المساواة سلبًا أو إيجابيًا يعتمد ذلك على طبيعة ونمط المنتجات التي يتم تداولها ، وهيكل الواردات بالنسبة للمنتجات المحلية التي يستخدمها الدخل المنخفض وكذلك نمط الاستهلاك.

د. أثبتت الدراسة أيضًا حقيقة أنه في عائلة أولئك الذين يؤثرون بشكل كبير على عدم المساواة، فإنهم يفعلون ذلك في اتجاه مختلف. أي أن البعض أثر بشكل إيجابي على عدم المساواة بينما أثر البعض سلبًا عليه.

هـ. أنه ليست كل متغيرات تيسير التجارة تساهم في الحد من عدم المساواة.

و. إن تقليص الوقت اللازم للتصدير يقلل بشكل كبير من عدم المساواة.

ز. إن الوقت اللازم للاستيراد والوقت اللازم لبدء عمل تجاري جديد تأثير قوي على عدم المساواة.

ح. إن كفاءة الجمارك فعالة ولها تأثير إيجابي على عدم المساواة، أي كلما كانت الجمارك أكثر كفاءة فإن عدم المساواة يقل.

ط. العلاقة بين وقت إنفاذ العقد في الميناء، مؤشر الأداء اللوجستي وعدم المساواة كلها عوامل سلبية. مما يشير إلى أن المزيد من الوقت في كل حالة يعني تقلص عدم المساواة.

ي. يرتبط الإنفاق الحكومي والتضخم ودرجة الانفتاح بشكل إيجابي بعدم المساواة.

ك. بعد هذه النتائج ستعمل السلطات في المنطقة بشكل جيد في معالجة قضايا عدم المساواة من خلال إيلاء المزيد من الاهتمام لتحديات المعاملات التي تواجه الصادرات والكفاءات الجمركية.

5. دراسة Viet (2014): الموسومة بـ "تأثير تيسير التجارة على الفقر وعدم المساواة: أدلة من البلدان منخفضة ومتوسطة الدخل"[1].

[1] Viet ; Cuong Nguyen (2014): **"The impact of trade facilitation on poverty and inequality: Evidence from low- and middle-income countries"**, *The Journal of International Trade & Economic Development: An International and Comparative Review*, *Volume 24*, Issue 3, pp 315-340. DOI: 10.1080/09638199.2014.898315

هدفت هذه الدراسة إلى قياس تأثير تيسير التجارة على الفقر وعدم المساواة، وتمثلت عينتها في البلدان منخفضة ومتوسطة الدخل في الفترة من 2005 إلى 2012. استخدمت هذه الدراسة نماذج الاقتصاد القياسي لقياس تأثير تيسير التجارة على الفقر والناتج المحلي الإجمالي وعدم المساواة، حيث تمت عمليات الانحدار وفقًا لمؤشرات الفقر ونصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي ومؤشر جيني لمؤشرات تيسير التجارة (يقاس تيسير التجارة بعدد الوثائق وعدد الأيام اللازمة للصادرات والواردات) والمتغيرات التوضيحية الأخرى حيث تم استخدام طريقة العزوم المعممة لانحدار المتغير الفعال.

وخلصت الدراسة إلى النتائج التالية:

أ. تلعب التجارة الدولية دورًا مهمًا في النمو الاقتصادي والفقر وعدم المساواة.

ب. يمكن أن يؤدي خفض تكاليف المعاملات التجارية إلى زيادة التجارة الدولية.

ج. تميل التعريفات الجمركية جنبًا إلى جنب مع العولمة الاقتصادية إلى الانخفاض بمرور الوقت.

د. يحظى تخفيض الحواجز التجارية غير الجمركية باهتمام أكبر من الحكومات والوكالات الدولية.

هـ. وجد عدد كبير من الدراسات تأثيرًا إيجابيًا لتيسير التجارة على التجارة الدولية والنمو الاقتصادي.

و. بما أن تيسير التجارة يمكن أن يساعد في تعزيز النمو الاقتصادي، فإنه يمكن أن يساعد في الحد من الفقر وعدم المساواة.

ز. لقد وجد أن التحسين في تيسير التجارة يمكن أن يزيد نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ويحد من الفقر وعدم المساواة، وبشكل أكثر تحديدًا يمكن أن يؤدي التدهور في تيسير التجارة –والذي يتم قياسه من خلال زيادة عدد الوثائق والأيام الخاصة بالصادرات والواردات– إلى خفض نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، وإن كان ذلك بحجم صغير. تميل البلدان التي تتطلب عددًا أكبر من المستندات والمزيد من الوقت للواردات والصادرات إلى أن يكون لديها فقر أعلى (يقاس بعدد الموظفين ومؤشر فجوة الفقر) وتفاوتات أعلى (تقاس بمؤشر جيني) من البلدان الأخرى.

ح. وتجدر الإشارة إلى أنه على الرغم من أن الدراسة تهدف إلى تقدير التأثير السببي لتيسير التجارة على الناتج المحلي الإجمالي والفقر في البلدان النامية باستخدام الانحدار المتغير الفعال، فإن تفسير التأثير السببي يجب أن يكون حذرًا. تجانس الأدوات من نوع GMM غير مقنع تمامًا. قيد آخر هو قلة عدد الملاحظات المستخدمة

في هذه الدراسة وفترة التحليل تحتوي على الأزمة المالية العالمية، لا يسمح العدد القليل من الملاحظات بتقدير التأثيرات غير المتجانسة لتيسير التجارة.

ط. يعتمد مدى تأثير تيسير التجارة على الناتج المحلي الإجمالي والفقر وعدم المساواة في بلد ما على هيكل الاقتصاد، ويمكن أن يختلف باختلاف البلدان. إن تقدير الآثار غير المتجانسة لتيسير التجارة خارج نطاق هذه الدراسة، ولكنه بالتأكيد مهم للدراسات المستقبلية.

6. دراسة Cheewatrakoolpong et al (2013): الموسومة بـ " تيسير التجارة والتمويل الصغير للحد من الفقر في منطقة ميكونغ الكبرى دون الإقليمية: دراسة حالة لتايلاند"[1].

تهدف هذه الدراسة إلى دراسة تأثير تدابير تيسير التجارة على الفقراء والمؤسسات الصغيرة في المقاطعات الحدودية. كما يستكشف دور التمويل الأصغر في دعم استخدام مبادرات تيسير التجارة. وتمثلت عينتها في دولة تايلاندا، وعلى وجه الخصوص في جسر الصداقة التايلاندي الثاني والثالث والممر الاقتصادي بين الشرق والغرب ومشاريع تيسير التجارة ذات الصلة، وتقع المناطق قيد النظر داخل مقاطعتي موكدهان وناخون فانوم في شمال شرق تايلاند للفترة من 2006 إلى 2012.

تناولت هذه الدراسة تأثير تدابير تيسير التجارة في مقاطعتي موكداهان وناخون فانوم على الفقراء من خلال تقسيم هذه الآثار إلى التأثير على النمو الاقتصادي العام ودخل الفقراء، وتدفق الهجرة، والآثار الاجتماعية. وكذلك تناولت التمويل الأصغر من حيث خصائصه ودوره في استكمال تدابير تيسير التجارة من أجل السماح للفقراء بالاستفادة من فرص الوصول إلى الأسواق الجديدة أو الفرص التجارية الناتجة عن تيسير التجارة في منطقة الدراسة.

وخلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها:

أ. تكشف الدراسة الحالية عن وجود العديد من الفرص للفقراء والمشاريع الصغيرة للاستفادة من تدابير تيسير التجارة في مقاطعتي موكداهان وناخون فانوم، خاصة في قطاعات الزراعة والخدمات والاستثمار.

ب. في قطاع الخدمات زادت الوظائف وفرص الأعمال، لا سيما في الفنادق والمطاعم وغيرها من الخدمات المتعلقة بالسياحة، الخدمات اللوجستية، الخدمات التعليمية وخدمات الرعاية الصحية.

[1] Cheewatrakoolpong ; Kornkarum, Sothitorn ; Mallikamas, & Kawin ; Phupoxsakul**,** (2013), **"Trade facilitation and microfinance for poverty reduction in the Greater Mekong Subregion: A case study for Thailand",** *ARTNeT Working Paper Series, N°. 132*, Asia-Pacific Research and Training Network on Trade (ARTNeT), Bangkok. http://hdl.handle.net/10419/103858

ت. كما زادت الفرص أيضًا في الأعمال التجارية المتعلقة بتصدير المنتجات المحلية ومنتجات OTOP مثل الحرير والقماش الطيني المخمر والقماش المصبوغ باللون النيلي وسلال الخيزران إلى فيتنام والصين.

ث. أدت تدابير تيسير التجارة إلى تحسينات كبيرة في النقل بين تايلند والبلدان المجاورة لها، مثل جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية وفيتنام وجنوب الصين. وقد ساعد ذلك بشكل كبير في تعزيز السياحة وأنشطة التصدير وحركة العمالة والأنشطة الاستثمارية.

ج. وكشف المسح أن محدودية وصول الفقراء والمشاريع الصغرى إلى الخدمات المالية في المحافظتين كانت العقبة الرئيسية أمام الاستفادة من تدابير تيسير التجارة. تواجه المشروعات متناهية الصغر صعوبات في الحصول على قروض من المؤسسات المالية بسبب عدم وجود ضمانات أو ضامنين مطلوبين، ومتطلبات توثيق التعقيد، .....إلخ

ح. يستكشف تحليل أصحاب المصلحة حقيقة أن مؤسسات التمويل الأصغر في المقاطعتين لا تركز على أنشطة الإقراض الأصغر. بعض أصحاب المصلحة المهمين مثل الوكالات الحكومية الإقليمية، بالإضافة إلى مكاتب التنمية الإقليمية وبعض الغرف التجارية يفتقرون إلى الاهتمام بتعزيز مشاركة الفقراء والمشاريع الصغيرة في تدابير تيسير التجارة للحد من الفقر.

خ. المجتمعات المحلية هي أصحاب المصلحة الأكثر تأثراً بتنفيذ تدابير تيسير التجارة. على الجانب الإيجابي فإنهم يواجهون المزيد من فرص العمل، وقيمة أعلى لمنتجاتهم الزراعية والمحلية الأخرى، وتحسين النقل بين المقاطعات والدول المجاورة. وفي المقابل عانت بعض المجتمعات المحلية من آثار سلبية من تدابير تيسير التجارة، مثل مصادرة الأراضي والمضاربة، القمار، تجارة المخدرات وغيرها من الجرائم، وإثقال كاهل خدمات الرعاية الصحية والتعليم ، والزيادات المنخفضة في معدلات الأجور بسبب سرعة الزيادات في توافر العمالة الأجنبية.

د. يجب أن تتعاون مؤسسات التمويل الأصغر مع مكاتب التنمية الإقليمية، والغرف التجارية الإقليمية والمؤسسات الأكاديمية الأخرى مثل المدارس المهنية أو الجامعات من أجل توفير المهارات والمعارف اللازمة للفقراء والمشاريع الصغيرة ، وتقديم تسهيلات لتمويل الفقراء والمؤسسات الصغرى لتتمكن من الحصول بنجاح على فوائد من تدابير تيسير التجارة.

7. دراسة De & Raychaudhuri (2013): الموسومة بـ "تيسير التجارة والحد من الفقر في آسيا والمحيط الهادئ: دراسة حالة لممر اقتصادي في جنوب آسيا"[1].

تهدف هذه الدراسة إلى تقيّم التأثير المحتمل لتيسير التجارة على الحد من الفقر وتمثلت عينتها في المنطقة التي تقع تحت ممر رابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي1، وهو أحد الممرات الرائدة في جنوب آسيا التي تتعامل مع قدر كبير جدًا من التجارة البرية بين ثلاثة البلدان الرئيسية من جنوب آسيا، وهي بنغلاديش والهند وباكستان وكذلك تجارتها العالمية.

تم استخدام طرق الاقتصاد القياسي لتحديد وجود حواجز محددة أمام التيسير ولإجراء تقييم كمي لأثر تيسير التجارة على تخفيض الفقر. اعتمد التحليل على بيانات المسح الميداني، التي تم جمعها في أماكن مختارة على الجانب الهندي من رابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي1. تمت تغطية كل من الشركات والأفراد من خلال المسح الأولي. وتم إجراء المسح الميداني من خلال استبيان منظم على نطاق صغير (حجم عينة 179) في شكل مسح تجريبي. كان الهدف الأساسي هو الحصول بسرعة على معلومات حول العلاقة التجريبية بين تيسير التجارة والحد من الفقر وكذلك تحسين كفاءة المسح الرئيسي إذا تم إجراؤه في المستقبل.

وخلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها:

أ. أشار غالبية المستجيبين الأفراد إلى أن جودة البنية التحتية للتجارة مثل الجمارك والنقل قد تحسنت بمرور الوقت. وأشار المستطلعون إلى أن أداء البنوك والفنادق والمطاعم ومرافق الخدمة ومرافق الاتصالات كان أقل بكثير من المتوسط مقارنة بالجمارك والنقل. كما أشاروا إلى وجود مجال إضافي للتحسين في تيسير التجارة.

ب. فيما يتعلق بجودة حوكمة التجارة، كانت ردود أفعال المشاركين متباينة. وأشاروا إلى أن التجارة على طول ممر رابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي 1 لم تزعجها المافيا المحلية أو الغش والاحتيال أو التوتر الديني. لذلك لا يمكن وصف هذه القضايا بأنها حواجز أمام التجارة في السياق الحالي. على الرغم من حدوث الإضرابات والإغلاق، إلا أنها ليست مشكلة رئيسية. ومع ذلك تواجه التجارة مشكلة أمنية مشددة.

[1] De ; Prabir, & Raychaudhuri ; Ajitava, (2013), "**Trade facilitation and poverty reduction in Asia and the Pacific: A case study of a South Asian economic corridor"** , *ARTNeT Working Paper Series, N°. 131*, Asia-Pacific Research and Training Network on Trade (ARTNeT), Bangkok. http://hdl.handle.net/10419/103868

ج. فيما يتعلق بحواجز البنية التحتية أمام التجارة، من المدهش أن أيا من المتغيرات المستقلة لم تؤثر بشكل كبير على احتمالات النتائج باستثناء الدخل والذي أثرت على الجمارك والفنادق، والخبرة التي أثرت على الاتصالات.

د. فيما يتعلق بالقضايا المتعلقة بالحوكمة، وجد أن متغيرات المهارات والخبرة والوظيفة هم الأكثر أهمية في تكوين التصورات حول الحواجز، فيما يخص هيمنة المافيا والغش والافتقار إلى المعلومات والشفافة والإضرابات من قبل العمال تمثل مشكلة تعيق التجارة.

هـ. كان للفقراء والأثرياء وجهات نظر متماثلة بشأن الحواجز التجارية المرتبطة بالتجارة في المناطق الحدودية، يعتقدون بإن الحد من الفقر يعتمد على تقليل الحواجز التجارية من خلال تيسير التجارة بشكل أفضل. حيث أن تيسير التجارة قلل من الفقر من خلال خلق المزيد من الوظائف والمهارات وزيادة الإنتاج المحلي.

و. وفيما يتعلق بمسألة ما إذا كانت التجارة هي أحد العوامل المسؤولة عن الحد من الفقر، قدم 59٪ من المجيبين رداً إيجابياً. ومع ذلك شعر 41٪ الآخرون أن التجارة لم تنجح في الحد من الفقر حتى الآن. تظهر هذه الدراسة أنه من منظور الأفراد إن أربعة متغيرات فقط من الحواجز التجارية (أو التيسير) تؤثر على الحد من الفقر ، أي البنوك ومرافق الخدمة والمزيد من الشفافية في المعلومات وتقليل الغش في المعاملات. هذه كلها ذات دلالة إحصائية. من ناحية أخرى لا يبدو أن التيسير الأفضل من حيث متغيرات البنية التحتية (مثل الجمارك والنقل) ومتغيرات الحكم (مثل المافيا المحلية أو الأمن العالي) مهم في زيادة احتمال الاستجابة الإيجابية فيما يتعلق بالحد من الفقر.

ز. كشفت عملية أجريت مع الشركات أن 86٪ يعتقدون أن الفقر قد انخفض، وأن 72٪ يرون أن التجارة هي العامل المحفز الرئيسي لهذه النتيجة. بشكل عام من وجهة نظر الشركات كان يُنظر إلى البنية التحتية الأفضل التي تشجع المزيد من التجارة على أنها تسهل انخفاض الفقر. ومع ذلك لم يكن الشيء نفسه صحيحًا مع تصور بعض متغيرات الحوكمة، مثل الغش أو متطلبات الأعمال الورقية الواسعة.

8. دراسة Wu (2013): الموسومة بـ " تيسير التجارة والحد من الفقر: دراسة حالة منطقة الصين والآسيان"[1].

تهدف هذه الورقة إلى دراسة العلاقة بين تيسير التجارة والحد من الفقر وتمثلت عينتها في الصين ومنطقة الآسيان. ويناقش تأثير ممارسات تيسير التجارة في الصين والتعاون بين الصين والآسيان على التجارة بين الصين ودول الآسيان. لتحديد آثار تيسير التجارة على الفقر قام الباحث باختبارين. الاختبار الأول تأثير التجارة على الفقر من خلال دمج التجارة في هذه الدراسة في نموذج بناء نظام ودراسة مساهمة التجارة في الحد من الفقر باستخدام بيانات بانل للصين في الفترة من 2000 إلى 2008 لتحديد تأثير الواردات الزراعية والصادرات الزراعية وتيسير التجارة على الفقر، وتحليل العوامل التي تؤثر على الحد من الفقر الريفي في النماذج. الاختبار الثاني آثار تيسير التجارة على الفقر ونظرًا لصعوبة قياس تيسير التجارة خاصة فيما يتعلق بالإجراءات الجمركية واللوائح والتجارة الإلكترونية فإن دراسة الحالة هنا تعلق بشكل أساسي بكفاءة الموانئ مع استخدام نتائج الصناعة التحويلية لتحليل آثار تحسين الموانئ على تخفيض من الفقر.

وخلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها:

أ. آثار تيسير التجارة على الحد من الفقر: باستخدام تأثير بناء الموانئ على الحد من الفقر في هذه الدراسة. تظهر النتائج أن زيادة بنسبة 1٪ في كفاءة الموانئ تؤدي إلى انخفاض بنسبة 1.051٪ في مؤشر الفقر. بالنسبة للمنطقة الوسطى من الصين، تبلغ المرونة 2.116٪، ولكنها أقل في المنطقتين الشرقية والغربية.

ب. تعزيز إصلاح الإجراءات الجمركية لتيسير التجارة: في سلسلة التوريد العالمية، يعتبر التخليص الجمركي هو الرابط الأكثر أهمية. تؤدي إجراءات التخليص الجمركي المرهقة وغير الفعالة والبنية التحتية السيئة إلى ارتفاع التكاليف وتسهيل الفساد. لذلك فإن إصلاح الإجراءات الجمركية وتدويل القواعد الجمركية سوف يؤدي إلى تطوير تيسير التجارة.

ج. تعزيز بناء البنية التحتية لتيسير التجارة والاستثمار: يعد تحسين البنية التحتية المادية مكونًا مهمًا في تيسير التجارة والاستثمار. من بين أعضاء الآسيان فقط في سنغافورة وماليزيا وصلت البنية التحتية للموانئ إلى

[1] Wu ; Laping, (2013), "**Trade Facilitation and Poverty Reduction: China-ASEAN Region Case Study"**. *ARTNeT Working Paper Series, N°. 135*, Asia-Pacific Research and Training Network on Trade (ARTNeT), Bangkok. http://hdl.handle.net/10419/103859

المستوى الدولي المتقدم، لذلك يجب على الصين ورابطة دول جنوب شرق آسيا التركيز على الاستثمار في البنية التحتية – خاصة الموانئ والمطارات وغيرها من المجالات ذات الصلة – وإنشاء أنظمة نقل متوافقة مع التنمية الاقتصادية.

د. تحسين تطوير الأعمال الإلكترونية لتيسير التجارة: تطور التجارة الإلكترونية في أعضاء الآسيان غير متكافئ. تحتاج هذه البلدان إلى تعزيز مستوى توفير المعلومات وإعطاء أهمية أكبر لتطوير التجارة الإلكترونية وتطبيقها في تيسير التجارة. يجب إعطاء أولوية أعلى للتطوير النشط وزيادة الاستثمار في البنية التحتية للشبكة. في الوقت نفسه يجب تحسين القوانين واللوائح المتعلقة بالتجارة الإلكترونية.

هـ. تحسين البيئة المؤسسية لتيسير التجارة: ينبغي زيادة تحسين شفافية السياسات ويجب أن تكون السياسات مستقرة ومتسقة. فمن ناحية يجب على إدارة التجارة والاستثمار زيادة شفافية سياسات التجارة والاستثمار. ينبغي إتاحة القوانين واللوائح المتعلقة بالتجارة والاستثمار في المطبوعات الرسمية أو على المواقع الإلكترونية الحكومية ولا يمكن تنفيذه قبل النشر. ومن ناحية أخرى يجب تبسيط إجراءات الموافقة وتوحيدها. ينبغي تعزيز إنفاذ القوانين. وأخيرًا ينبغي إنشاء آلية تنسيق لتيسير التجارة والاستثمار.

و. تعزيز التنسيق بين الصين والآسيان في تيسير التجارة والاستثمار: من خلال تعزيز المعايير الموحدة حيث يعد اعتماد المعايير الدولية الطريقة الأبسط والأكثر فاعلية لتحقيق تيسير التجارة داخل الصين وأعضاء الآسيان. مع التطور السريع للتكامل الاقتصادي في منطقة التجارة الحرة بين الصين والآسيان، ستلعب المعايير الموحدة دورًا متزايد الأهمية في تعزيز التجارة الدولية ووضع تدابير التجارة الفنية.

ز. إنشاء لجان تيسير التجارة في الصين وأعضاء الآسيان لتعزيز التنسيق في تيسير التجارة والاستثمار: يشمل تيسير التجارة مجالات واسعة وقطاعات متعددة. يجب على كل دولة إنشاء معهد للتنسيق بين مختلف القطاعات. من ناحية أخرى يجب أيضًا إدخال آلية تنسيق سريعة وفعالة بين البلدان.

المبحث الرابع: مناقشة وتحليل الدراسات التجريبية السابقة.

لقد تم التطرق في الدراسات التجريبية السابقة إلى مجموعة من الدراسات موزعة بين الدراسات التي اهتمت بعلاقة تيسير التجارة بالأداء التجاري والنمو الاقتصادي، الدراسات التي عنيت بعلاقة التحرير التجاري والانفتاح الاقتصادي بتوزيع الدخل وأخرى تناولت العلاقة بين تيسير التجارة وتوزيع الدخل، وقد اختلفت هاته الدراسات أو تشابهة (من حيث الهدف، من حيث مجتمع الدراسة، من حيث المنهج المتبع في الدراسة ومن حيث النتائج المتوصل لها) فيمايلي:

أولا: الدراسات التي تناولت علاقة تيسير التجارة والأداء التجاري والنمو الاقتصادي.

1. من حيث الهدف: هدفت أغلب الدراسات إلى دراسة أثر أو تأثير تدابير تيسير التجارة على الأداء التجاري والنمو الاقتصادي، على غرار دراسة **(**Sakyi & Afesorgbor, 2019**)** التي هدفت إلى دراسة آثار تدابير تيسير التجارة وتأثيرها المشترك على أداء التجارة، أما دراسة (Santhi & Setyari, 2019) فهدفت إلى دراسة تأثير تيسير التجارة على أداء الصادرات، كما تأتي دراسة **(**de Sá Porto et al, 2014**)** لتحلل آثار تدابير تيسير التجارة المختارة على تدفقات التجارة الدولية، في حين أن دراسة (Milner et al, 2008) هدفت إلى النظر في الأدلة على آثار التحسينات في تيسير التجارة (على سبيل المثال على التدفقات التجارية أو كفاءة الإيرادات). ومنهم من حاول دراسة أثرها على النمو الاقتصادي، على غرار دراسة **(**Munim & Schramm, 2018**)** والتي هدفت إلى فحص الارتباطات بين جودة البنية التحتية للموانئ، الأداء اللوجستي والتجارة المنقولة بحراً وقياس تأثيرها على الاقتصاد الوطني، ودراسة **(**Dennis, 2006**)** التي هدفت إلى البحث في المساهمة المحتملة لاتفاقيات التجارة الإقليمية، فضلاً عن تحسينات تيسير التجارة في تعزيز آفاق التنمية.

2. من حيث مجتمع الدراسة: اختلفت حجم العينة ونوعها من دراسة إلى أخرى، ففي دراسة (Yeo et al, 2020) تكونت العينة من 63 دولة تشمل 30 دولة ذات دخل متوسط منخفض و33 دولة ذات دخل متوسط أعلى، في حين **(**Munim & Schramm, 2018**)** فاعتمدا في دراستهما على عينة تشمل 91 دولة بها موانئ بحرية، أما دراسة **(**Dennis, 2006**)** فشملت منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وفي دراسة (Wilson et al., 2003) تغطي العينة منطقة آسيا والمحيط الهادئ.

3. من حيث المنهج: استخدمت أغلب الدراسات السابقة المنهج القياسي في تحديد أثر المتغيرات المستقلة على المتغيرات التابعة، إلا أنها اختلفت في طرق ونماذج القياس بما يخدم الهدف من كل دراسة، حيث استخدمت مجموعة من الدراسات نموذج الجاذبية مثل دراسة **(**de Sá Porto et al**,** 2014**)** و(Wilson et al., 2003) ، استخدم نموذج المعادلة الهيكلية (SEM) مثل دراسة **(**Munim & Schramm**,** 2018**)**، نظام طريقة العزوم المعممة (GMM) مثل (Yeo et al, 2020)، ونموذج انحدار بيانات البانل مثل (Santhi & Setyari, 2019).

4. من حيث النتائج المتوصل لها: كان من أهم النتائج المتوصل لها إن التحسنات في تدابير تيسير التجارة لها تأثير كبير وإيجابي على التدفقات التجارية، فهي تحسن الأداء التجاري للبلدان، وهو ما توصلت إليه أغلب الدراسات التي قمنا بتحليلها على غرار دراسة كل من **(**Sakyi & Afesorgbor**,** 2019**)**، **(**de Sá Porto et al**,** 2014**)**، (Wilson et al., 2003)، (Milner et al, 2008). كما خلصت دراسة **(**Munim & Schramm**,** 2018**)** إلى أن لجودة البنية التحتية للموانئ تأثير إيجابي كبير على الاقتصاد الوطني، وتتوسط التجارة المنقولة بحراً جزئياً تأثير جودة البنية التحتية للموانئ والأداء اللوجستي على النمو الاقتصادي في البلدان النامية، وهو يدعم دراسة (Yeo et al, 2020) التي توصلت إلى أن تحسين البنية التحتية المادية يؤدي إلى زيادة الصادرات. وتوصلت دراسة (Lee & Kim, 2012) إلى أن التحسين في تيسير التجارة يساعد البلدان النامية ليس فقط على زيادة التجارة ولكن أيضًا لزيادة تنويع المنتجات في صادرات الصناعات التحويلية. كما توصلت دراسة (Setyari, Santhi &2019) إلى أن لكفاءة الموانئ والنطاق العريض الثابت تأثير إيجابي كبير على أداء التصدير، بينما تظهر الإجراءات الجمركية أثر سلبي معنوي على أداء الصادرات، وترجع هذه النتيجة السلبية إلى جهل المصدرين بإجراءات التصدير الجمركية عبر الإنترنت، وهذ الجهل ناتج من نقص التنشئة الاجتماعية الحكومية في هذا الشأن من قبل الجمارك للمصدرين فيما يتعلق بإجراءات التصدير عبر الإنترنت، إذ أن الافتقار إلى التنشئة الاجتماعية يجعل المصدرين يعتبرون إجراء الصادرات عبر الإنترنت أكثر تعقيدًا، مما يجعل تقييم الإجراءات الجمركية ضعيفا.

وفيما يخص دراسة (Milner et al, 2008) فتوصلت إلى أن تحسين تيسير التجارة يمكن أن يجعل تكاليف التجارة أقل بكثير وخاصة تقليل الوقت، ويساهم تحسين تيسير التجارة بشكل عام في تحسين الرفاه والنمو الاقتصادي. كما توصلت دراسة (Engman, 2005) إلى أن برامج تحديث الجمارك يمكن أن يكون لها تأثير إيجابي ملحوظ على تحصيل الضرائب التجارية، ووجود تأثير إيجابي لتيسير التجارة على جاذبية الاستثمار.

ثانيا: الدراسات التي تناولت علاقة التحرير التجاري والانفتاح الاقتصادي وتوزيع الدخل.

1. من حيث الهدف: هدفت أغلب الدراسات إلى تحديد أثر التحرير التجاري والانفتاح الاقتصادي على توزيع الدخل، على غرار دراسة (Goh & Law, 2019) التي هدفت إلى دراسة تأثير الانفتاح التجاري على عدم المساواة في الدخل، ودور الجودة المؤسسية في التأثير على علاقة الانفتاح التجاري بعدم المساواة في الدخل، أما دراسة (Enowbi Batuo & Asongu, 2012) فهدفت إلى دراسة تأثير سياسات التحرير على وجه التحديد التحرر المالي والتجاري والمؤسسي والاقتصادي، وتأثيرها على عدم المساواة في الدخل، كما تأتي دراسة (Topalova, 2005) لقياس الأثر السببي لتحرير التجارة على الفقر وعدم المساواة في المناطق الهندية. وتأثير الإصلاحات التجارية على الفقر وعدم المساواة في المقاطعات الهندية، في حين أن دراسة (Apergis & Cooray, 2017) هدفت إلى التحقيق في العلاقة بين الحرية الاقتصادية وعدم المساواة في الدخل، كما هدفت دراسة (Yay et al.,2016) إلى دراسة تأثير العولمة والحرية الاقتصادية على عدم المساواة في الأجور.

2. من حيث مجتمع الدراسة: اختلفت حجم العينة ونوعها من دراسة إلى أخرى، ففي دراسة (LEE et al., 2020) تكونت العينة من 121 دولة، في حين (Barusman & Barusman, 2017) فاعتمدا في دراستها على دولة واحدة، أما دراسة (Malvika, 2016) فشملت بلدان BRIC (وهي البرازيل والاتحاد الروسي والهند والصين)، وفي دراسة (Atif et al., 2012) تغطي العينة 68 دولة نامية.

3. من حيث المنهج: استخدمت أغلب الدراسات السابقة المنهج القياسي في تحديد أثر المتغيرات المستقلة على المتغيرات التابعة، إلا أنها اختلفت في طرق ونماذج القياس بما يخدم الهدف من كل دراسة، حيث استخدمت مجموعة من الدراسات نظام طريقة العزوم المعممة (GMM) مثل دراسة (Goh & Law, 2019) و(Malvika, 2016)، استخدم تقنيات الدمج المشترك مثل دراسة (Herzer, 2009)، اختبار الحدود للتكامل المشترك ARDL مثل دراسة (Khemili & Belloumi, 2018)، وطريقة المربعات الصغرى العادية OLS مثل (Barusman & Barusman, 2017).

4. من حيث النتائج المتوصل لها: توصلت الدراسات التجريبية السابقة محل التحليل إلى مجموعة من النتائج أهمها: للعولمة أثر هام على عدم المساواة في الدخل، حيث أن البلدان ذات المستوى الأعلى من العولمة يُنظر إليها على أنها ذات مستوى مرتفع من عدم المساواة، لكن تأثير اتساع عدم المساواة يتضاءل مع الاستقرار الاقتصادي أو المالي، وهو

نتيجة دراسة (LEE et al., 2020)، كما هو تأكيد لدراسة **(**Atif et al., 2012**)** التي توصلت إلى أن زيادة العولمة في البلدان النامية تؤدي إلى زيادة مستوى عدم المساواة في الدخل. وتوصلت دراسة (Heshmati, 2004) إلى وجود علاقة سلبية بين عدم المساواة في الدخل ومؤشرات العولمة الإجمالية. كما توصلت دراسة (Apergis & Cooray, 2017) إلى أن لمؤشر الحرية الاقتصادية تأثير سلبي ذي دلالة إحصائية على عدم المساواة في الدخل مع مؤشر جيني لصافي الدخل.

وخلصت دراسة كل من (Goh & Law, 2019) و**(**Malvika, 2016**)** إلى وجود علاقة إيجابية وهامة بين الانفتاح التجاري وعدم المساواة في الدخل. وتوصلت دراسة (Enowbi Batuo & Asongu, 2012) إلى أن التحرير المالي قد أحرز تقدمًا كبيرًا نحو تقليل التفاوت في الدخل خاصة على المدى القصير بينما كان تأثير تحرير التجارة أقل أهمية، وأن الحرية الاقتصادية لها تأثير سلبي في إعادة توزيع الدخل. كما توصلت دراسة (Topalova, 2005) إلى أن تحرير التجارة أدى إلى زيادة في فجوة الفقر والفقر في المناطق الريفية حيث تركزت الصناعات الأكثر تعرضًا للتحرير.

ثالثا: الدراسات التي تناولت العلاقة بين تيسير التجارة وتوزيع الدخل.

1. من حيث الهدف: هدفت أغلب الدراسات إلى دراسة أثر أو تأثير تدابير تيسير التجارة على توزيع الدخل، على غرار دراسة (Sukoco et al., 2020) التي هدفت إلى دراسة آثار تخفيضات رسوم الاستيراد وتكاليف المعاملات التجارية على الأداء الاقتصادي والفقر وعدم المساواة في توزيع الدخل، أما دراسة (Olubiyi, 2015) فهدفت إلى دراسة تأثير تيسير التجارة الدولية على عدم المساواة، كما تأتي دراسة (Viet, 2014) لقياس تأثير تيسير التجارة على الفقر وعدم المساواة، في حين أن دراسة (Cheewatrakoolpong et al., 2013) هدفت إلى دراسة تأثير تدابير تيسير التجارة على الفقراء والمؤسسات الصغيرة في المقاطعات الحدودية. كما يستكشف دور التمويل الأصغر في دعم استخدام مبادرات تيسير التجارة. كما هدفت دراسة (De & Raychaudhuri, 2013) إلى تقيّم التأثير المحتمل لتيسير التجارة على الحد من الفقر، وهدفت دراسة (Wu, 2013) إلى دراسة العلاقة بين تيسير التجارة والحد من الفقر.

2. من حيث مجتمع الدراسة: اختلفت حجم العينة ونوعها من دراسة إلى أخرى، ففي دراسة (Sakyi et al., 2018) تكونت العينة من 40 دولة أفريقية، في حين دراسة (Subashini et al., 2017) اعتمد منطقة جنوب

آسيا كعينة، أما دراسة (Sukoco et al., 2020) فاستخدمت دولة إندونيسيا كعينة، وفي دراسة (Olubiyi, 2015) تغطي العينة 38 دولة من بلدان جنوب صحراء إفريقيا.

3. من حيث المنهج: استخدمت أغلب الدراسات السابقة المنهج القياسي في تحديد أثر المتغيرات المستقلة على المتغيرات التابعة، إلا أنها اختلفت في طرق ونماذج القياس بما يخدم الهدف من كل دراسة، حيث استخدمت مجموعة من الدراسات نظام طريقة العزوم المعممة (GMM) مثل دراسة (Sakyi et al., 2018) و(Viet, 2014)، واستخدام نموذج بيانات البانل الصريح مثل دراسة (Olubiyi, 2015). كما تم استخدام منهج التحليل في دراسة (Sukoco et al., 2020) وذلك باستخدم نهج التوازن العام (CGE) القابل للحساب من أعلى إلى أسفل.

4. من حيث النتائج المتوصل لها: إن دراسة (Sukoco et al., 2020) توصلت إلى أنه ازداد عدم المساواة في توزيع الدخل الريفي والوطني بسبب تخفيضات رسوم الاستيراد في الصناعة الزراعية والزراعة. ومع ذلك، فقد تراجعت بسبب انخفاض تكاليف المعاملات، وتكلفة المعاملات المشتركة مع رسوم الاستيراد في الصناعة الزراعية أو الزراعة. وتوصلت دراسة (Sakyi et al., 2018) إلى أن تيسير التجارة يؤدي إلى تحسين الرعاية الاجتماعية. وأن إصلاحات تيسير التجارة الفعالة التي تستهدف بشكل خاص تحسين البنية التحتية والمؤسسات وكفاءة السوق، من المرجح أن ترتبط بتحسينات الرفاهية الاجتماعية في إفريقيا. وكشف تحليل دراسة (Subashini et al., 2017) أن ضعف تيسير التجارة يقيد التجارة بين البلدان لأنه يزيد من تكاليف المعاملات التجارية (TTCs)، وتعتبر التأخيرات التجارية عالية نسبيًا، وتؤثر بشكل سلبي على البلدان غير الساحلية في المنطقة.

أما دراسة (Olubiyi, 2015) فتوصلت إلى أنه قد لا يكون في جميع الحالات أن تحسين تيسير التجارة يمكن أن يقلل من عدم المساواة، وأنه ليست كل متغيرات تيسير التجارة تساهم في الحد من عدم المساواة، وإن تقليص الوقت اللازم للتصدير يقلل بشكل كبير من عدم المساواة، كما أن الوقت اللازم للاستيراد والوقت اللازم لبدء عمل تجاري جديد لهما تأثير قوي على عدم المساواة، وإن كفاءة الجمارك فعالة، ولها تأثير إيجابي على عدم المساواة، أي كلما كانت الجمارك أكثر كفاءة فإن عدم المساواة يقل. ووجدت دراسة (Viet, 2014) أن تيسير التجارة يساعد البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل على تقليل الفقر وعدم المساواة وزيادة نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي. وتوصلت دراسة (Cheewatrakoolpong et al., 2013) إلى أن تدابير تيسير التجارة أدت إلى تحسينات كبيرة في النقل بين تايلند والبلدان المجاورة لها، مثل جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية وفيتنام وجنوب الصين. وقد ساعد ذلك

بشكل كبير في تعزيز السياحة وأنشطة التصدير وحركة العمالة والأنشطة الاستثمارية. وأن المجتمعات المحلية هي أصحاب المصلحة الأكثر تأثراً بتنفيذ تدابير تيسير التجارة. على الجانب الإيجابي فإنهم يواجهون المزيد من فرص العمل، وقيمة أعلى لمنتجاتهم الزراعية والمحلية الأخرى، وتحسين النقل بين المقاطعات والدول المجاورة. وفي المقابل عانت بعض المجتمعات المحلية من آثار سلبية من تدابير تيسير التجارة، مثل مصادرة الأراضي والمضاربة، القمار، تجارة المخدرات وغيرها من الجرائم، وإثقال كاهل خدمات الرعاية الصحية والتعليم، والزيادات المنخفضة في معدلات الأجور بسبب سرعة الزيادات في توافر العمالة الأجنبية. كما توصلت دراسة **(Wu, 2013)** لآثار تيسير التجارة على الحد من الفقر، وذلك باستخدام تأثير بناء الموانئ على الحد من الفقر، فأظهرت النتائج أن زيادة بنسبة 1 في المائة في كفاءة الموانئ تؤدي إلى انخفاض بنسبة 1.051 في المائة في مؤشر الفقر.

رابعا: ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة.

بعد استعراضنا وتحليلنا للدراسات السابقة التي تم إجراؤها في موضوع الدراسة نجد أن هناك أوجه تشابه وأوجه اختلاف في عدة جوانب بين هاته الدراسات والدراسة التي قمنا بإعدادها ويتمثل أهمها فيمايلي:

1- من حيث الهدف: لقد اشتركت الدراسات التجريبية السابقة مع دراستنا الحالية فكونها قد تطرقت إما إلى أحد المتغيرين، المستقل (تيسير التجارة) أو التابع (توزيع الدخل)، أو للمتغيرين معا.

وقد تطرقت الدراسات السابقة إلى العلاقة التي تربط بين تيسير التجارة وتوزيع الدخل من ناحية أثر تيسير التجارة على عدم المساواة مثل دراسة (Olubiyi, 2015)، أو أثره على الفقر مثل دراسة (Subashini et al., 2017)، أو من ناحية أثر تيسير التجارة على عدم المساواة والفقر معاً مثل دراسة (Sukoco et al., 2020) ودراسة (Viet, 2014)، أما الدراسة الحالية فتركز على بيان أثر تدابير تيسير التجارة على عدالة توزيع الدخل في الدول النامية.

ولقد اختلف تمثيل متغيرات تيسير التجارة من دراسة إلى أخرى مثل عبء الإجراءات الجمركية، كفاءة الاجراءات الحدودية ووجود برنامج النافذة الواحدة، إلا أن هناك بعض المؤشرات التي اشترك فيها بعض الدراسات مثل مؤشر جودة البنية التحتية للموانئ ومؤشر الأداء اللوجستي. وفي الدراسة الحالية تم اعتماد المؤشرات التالية: مؤشر ربط الشحن البحري، مؤشر حركة ميناء الحاويات، مؤشر جودة البنية التحتية للموانئ ومؤشر عبء الإجراءات الجمركية

كمتغيرات ممثلة لتدابير تيسير التجارة. أما المتغيرات الممثلة لعدالة توزيع الدخل التي اعتمدها هي: معامل جيني، نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ونصيب الفرد العامل من الناتج المحلي الإجمالي.

2- من حيث عينة الدراسة: بالنسبة لعينة الدراسة وجدنا تنوع بين الدراسات، حيث اعتمدت بعض الدراسات على عينة لدولة واحدة، وبعض الدراسات اعتمدت على عينة لعدة دول أو منطقة جغرافية معينة أو إقليم اقتصادي معين، وفي الدراسة الحالية تم استخدام عينة تغطي 26 دولة نامية (تتمثل في: بلغاريا، كوستاريكا، جمهورية الدومينيكان، السلفادور، جورجيا، هندوراس، إندونيسيا، بيرو، الاتحاد الروسي، تايلاند، أوكرانيا، الأرجنتين، البرازيل، الاكوادور، باراغواي، كولومبيا، باكستان، الصين، فيتنام، المكسيك، جمهورية مصر العربية، ماليزيا، ألبانيا، الهند، الفلبين، جمهورية إيران الإسلامية)، وتصنف هذه الدول ضمن مجموعة البلدان متوسطة الدخل (الشريحة الدنيا والشريحة العليا) حسب تصنيف البنك الدولي (2020).

3- من حيث المنهج: هناك تنوع وتعدد في المناهج المستخدمة في الدراسات السابقة، فهناك من استخدم المنهج التحليلي مثل دراسة (Sukoco et al., 2020)، واستخدمت أغلب الدراسات السابقة المنهج القياسي في تحديد أثر المتغيرات المستقلة على المتغيرات التابعة، إلا أنها اختلفت في طرق ونماذج القياس بما يخدم الهدف من كل دراسة، حيث استخدمت مجموعة من الدراسات نظام طريقة العزوم المعممة (GMM) مثل دراسة (Sakyi et al., 2018) و(Viet, 2014)، واستخدام نموذج بيانات البانل الصريح مثل دراسة (Olubiyi, 2015). وفي الدراسة الحالية تم استخدام المنهج القياسي، حيث تم بناء ثلاثة نماذج قياسية وهي: نموذج معامل جيني (GINI)، نموذج نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (GDPpc) ونموذج نصيب الفرد العامل من الناتج المحلي الإجمالي (GDPppe)، كما تم استخدام طريقة المربعات الصغرى المعممة الممكنة FGLS في تقدير هذه النماذج.

مع كل هاته التوفقات والاختلافات لكل الدراسات السابقة إلا انها اجمعت غالبا على استنتاج واحد هو أن تيسير التجارة يمكن أن يساعد البلدان على تقليل الفقر وعدم المساواة.

خلاصة الفصل الثاني:

ألقت الدراسات السابقة الضوء على تيسير التجارة وتوزيع الدخل، من خلال دراسة علاقة تيسير التجارة بالأداء التجاري والنمو الاقتصادي، ودراسة علاقة التحرير التجاري والانفتاح الاقتصادي بتوزيع الدخل، كما تناولت العلاقة بين تيسير التجارة وتوزيع الدخل، وكانت أهم النتائج المتحصل عليها هو لتدابير تيسير التجارة تأثير إيجابي على الأداء التجاري والنمو الاقتصادي، وأن تيسير التجارة يمكن أن يساعد البلدان على تقليل الفقر وعدم المساواة. كما كانت هناك بعض الدراسات التي حملت بعض التشابه مع الدراسة الحالية، سواء على مستوى المتغيرات المستعملة في تمثيل تيسير التجارة، أو المتغيرات الممثلة لتوزيع الدخل، أو من حيث التحليل التجريبي واعتمادها على التحليل القياسي.

الفصل الثالث

أثر تدابير تيسير التجارة على عدالة توزيع الدخل في الدول النامية: دراسة قياسية

تمهيد الفصل الثالث:

في هذا الفصل سيتم تقديم الدراسة القياسية التي تحاول بيان مدى أثر تدابير تيسير التجارة على عدالة توزيع الدخل في الدول النامية، وبالعودة إلى ما توصلت إليه الدراسات التجريبية السابقة. اعتمدت هذه الدراسة على عدة متغيرات، حيث تمثلت مؤشرات تيسير التجارة بمؤشر ربط الشحن البحري، مؤشر حركة ميناء الحاويات، مؤشر جودة البنية التحتية للموانئ ومؤشر عبء الإجراءات الجمركية، أما توزيع الدخل فقد تمثلت بمعامل جيني، نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي ونصيب الفرد العامل من الناتج المحلي الاجمالي. والتزاما بطريقة (IMRAD) فقد جُزء هذا الفصل إلى مبحثين، تناولنا في المبحث الأول الطريقة والأدوات التي وظفتها الدراسة خلال جمعها للبيانات وتصميمها للمقاربات القياسية، أما المبحث الثاني فخصص لتقدير النماذج القياسية وتحليل النتائج ومناقشتها.

تجدر الإشارة إلى أن الفترة الزمنية للدراسة القياسية قد حدّدت بالمدة الزمنية بين 2007 و2017، وذلك لوجد بيانات مؤشرات تدابير تيسير التجارة متاحة من سنة 2007، وكذلك هناك مؤشرات تدابير تيسير التجارة آخر بياناتها في سنة 2017.

المبحث الأول: الطريقة والأدوات.

سنتناول في هذا المبحث تحديد المتغيرات والمؤشرات التي سنعتمد عليها في بناء النماذج القياسية، مجتمع الدراسة والمعطيات المجمعة ثم تحليل هذه المعطيات في جزئه الأول. أما في الجزء الأخير سنتطرق إلى تحديد الأدوات المستخدمة من الطرق والأدوات الاحصائية والقياسية المعتمدة في هذه الدراسة.

أولا: متغيرات الدراسة.

حاولنا في هذه الدراسة قياس أثر تدابير تيسير التجارة على عدالة توزيع الدخل في مجموعة من الدول النامية للفترة 2007-2017، ولهذا قمنا بحصر أهم المتغيرات المتعلقة بتدابير تيسير التجارة والمتغيرات المتعلقة بتوزيع الدخل من أجل بناء النماذج وكذا متغيرات المراقبة. والمتغيرات مقسمة كالآتي:

1. المتغيرات التابعة (Dependent Variables):

المتغيرات التابعة هي المتغيرات التي يخضعها الباحث للتجريب والدراسة، والتي تعتمد في توقع كيفية سلوكها على العوامل الأخرى (المتغيرات المستقلة) التي يتم قياسها، لذا فمن المتوقع أن يتغير سلوك هذه المتغيرات نتيجة للمعالجة التجريبية للعوامل الأخرى، وهذا هو التأثير المفترض، بمعنى، يعتمد التباين في المتغير التابع على التباين في المتغير المستقل.

اعتمدنا في هذه الدراسة على ثلاثة متغيرات لتمثيل توزيع الدخل هم:

* معامل جيني (Gini index) (GINI)؛
* نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي (GDP per capita) (GDPpc)؛
* نصيب الفرد العامل من الناتج المحلي الاجمالي (GDP per person employed) (GDPppe).

وقد اعتمادنا هذه المتغيرات لاعتبارين، وهما:

* المتغيرات المختارة هي من أهم المؤشرات التي يمكن أن تعطينا فكرة عامة عن توزيع الدخل في أي البلد.
* توفر البيانات التاريخية للمتغيرات خلال فترة الدراسة.

الجدول (1.3): المتغيرات التابعة للدراسة ومصادر البيانات.

اسم المؤشر	المختصر	التعريف	المصدر
معامل جيني Gini index	**GINI**	يقيس مؤشر جيني مدى انحراف توزيع الدخل (أو، في بعض الحالات، الإنفاق الاستهلاكي) بين الأفراد أو الأسر داخل الاقتصاد عن التوزيع المتساوي تمامًا. يرسم منحنى لورنز النسب المئوية التراكمية لإجمالي الدخل المستلم مقابل العدد التراكمي للمستفيدين، بدءًا من أفقر فرد أو أسرة. يقيس مؤشر جيني المنطقة الواقعة بين منحنى لورنز والخط الافتراضي للمساواة المطلقة، معبرًا عنه كنسبة مئوية من أقصى مساحة تحت الخط. وبالتالي، فإن مؤشر جيني 0 يمثل مساواة تامة، بينما يشير مؤشر 100 إلى عدم مساواة كاملة.	World Bank, Poverty and Inequality Platform. Data are based on primary household survey data obtained from government statistical agencies and World Bank country departments. Data for high-income economies are mostly from the Luxembourg Income Study database.
نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي GDP per capita	**GDPpc**	نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي على أساس تعادل القوة الشرائية. الناتج المحلي الإجمالي على أساس تعادل القوة الشرائية هو الناتج المحلي الإجمالي المحول إلى دولارات دولية باستخدام معدلات تعادل القوة الشرائية. الدولار الدولي له نفس القوة الشرائية على الناتج المحلي الإجمالي مثل الدولار الأمريكي في الولايات المتحدة. إجمالي الناتج المحلي بأسعار المشتري هو مجموع إجمالي القيمة المضافة من قبل جميع المنتجين المقيمين في الدولة بالإضافة إلى أي ضرائب على المنتجات ناقصًا أي إعانات غير مشمولة في قيمة المنتجات. يتم احتسابها دون خصم لاستهلاك الأصول المصنعة أو لاستنفاد الموارد الطبيعية وتدهورها. البيانات بالدولار الدولي الثابت لعام 2017.	International Comparison Program, World Bank | World Development Indicators database, World Bank | Eurostat-OECD PPP Programme.
نصيب الفرد العامل من الناتج المحلي الاجمالي GDP per person employed	**GDPppe**	نصيب الفرد العامل من الناتج المحلي الإجمالي هو إجمالي الناتج المحلي مقسومًا على إجمالي العمالة في الاقتصاد. الناتج المحلي الإجمالي لتعادل القوة الشرائية (PPP) هو الناتج المحلي الإجمالي المحول إلى الدولار الدولي الثابت لعام 2017 باستخدام معدلات تعادل القوة الشرائية. يتمتع الدولار الدولي بنفس القوة الشرائية على الناتج المحلي الإجمالي التي يتمتع بها الدولار الأمريكي في الولايات المتحدة.	World Bank, World Development Indicators database. Estimates are based on employment, population, GDP, and PPP data obtained from International Labour Organization, United Nations Population Division, Eurostat, OECD, and World Bank.

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على بيانات البنك الدولي، موقع indexmundi وموقع the heritage foundation.

2. المتغيرات المستقلة (Independent Variables):

تنقسم المتغيرات المستقلة إلى نوعين هما: المتغيرات المستقلة الرئيسية والمتغيرات المستقلة الأخرى، أو ما يطلق عليها بمتغيرات المراقبة (متغيرات الضبط المعيارية).

1.2. المتغيرات المستقلة الرئيسية:

المتغيرات المستقلة الرئيسية هي تلك المتغيرات التي يعتمدها الباحث للتنبؤ بسلوك المتغيرات التابعة وتكون تحت سيطرته (أي عكس المتغيرات التابعة). يتم اختيار هذا المتغيرات وقياسها وتجريبها من قبل الباحثين الذين يهدفون إلى معرفة العلاقة بينها وبين المتغيرات التابعة، ويتوقع أنها سيكون لها بعض التأثير في (أو العلاقة مع) المتغيرات التابعة.

في دراستنا هذه، المتغيرات المستقلة الرئيسية هي تلك المؤشرات المتعلقة بتدابير تيسير التجارة، والتي نسعى للتعرف على مدى تأثيرها في متغيرنا التابع «توزيع الدخل»، وتتمثل هذه المتغيرات في المؤشرات التالية:

* مؤشر ربط الشحن البحري (Liner shipping connectivity index) (LSCI)؛

* مؤشر حركة ميناء الحاويات (Container port traffic) (CPT)؛

* مؤشر جودة البنية التحتية للموانئ (Quality of port infrastructure) (QPI)؛

* مؤشر عبء الإجراءات الجمركية (Burden of customs procedure) (BCP).

وقد اعتمادنا هذه المؤشرات لعدة اعتبارات:

* هي المؤشرات الأكثر تمثيلا لتدابير تيسير التجارة، فبعض المؤشرات التي اعتمدت في بعض الدراسات قد لا تعكس حقيقة موضوع تيسير التجارة مثل: مؤشر الأفراد الذين يستخدمون الإنترنت أو مؤشر سيادة القانون وغيرهما، وقد يكون تأثيرها في التدفقات التجارية غير مباشر عبر قنوات مختلفة؛

* إن المؤشرات التي قمنا باختيارها لتمثيل تدابير تيسير التجارة هي مؤشرات تختص بالتجارة البحرية، وهذا لأنها تمثل القسط الأكبر من حجم التجارة العالمية، حيث يمثل الشحن البحري جزءًا كبيرًا من التجارة الدولية، وفقًا لتقرير النقل البحري الصادر عن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD)، يتم نقل أكثر من 80٪ من حجم التجارة الدولية في البضائع عن طريق البحر، وهذه النسبة أعلى في معظم البلدان النامية[1]. في عام 2021، كانت الاقتصادات النامية لا تزال تمثل الحصة الأكبر من التجارة البحرية العالمية. قاموا بتحميل 55٪ وتفريغ 61٪ من الإجمالي العالمي[2].

* توفر البيانات التاريخية للمتغيرات خلال فترة الدراسة.

الجدول (2.3): المتغيرات المستقلة للدراسة ومصادر البيانات.

اسم المؤشر	المختصر	التعريف	المصدر
مؤشر ربط الشحن البحري Liner shipping connectivity index	**LSCI**	يوضح مؤشر ربط الشحن البحري مدى جودة اتصال الدول بشبكات الشحن العالمية. يتم حسابها من قبل مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD) بناءًا على خمسة مكونات لقطاع النقل البحري: عدد السفن، وقدرتها على نقل الحاويات، والحد الأقصى لحجم السفينة، وعدد الخدمات، وعدد الشركات التي تنشر الحاويات. السفن في موانئ الدولة.	United Nations Conference on Trade and Development, Review of Maritime Transport 2010.

[1] UNCTAD, **"Review of Maritime Transport 2021"**, 10/05/2023, 6:41. https://unctad.org/publication/review-maritime-transport-2021

[2] UNCTAD, **"World seaborne trade"**, 10/05/2023, 22:08. https://hbs.unctad.org/world-seaborne-trade/

	بالنسبة لكل مكون، يتم تقسيم قيمة البلد على القيمة القصوى لكل مكون في عام 2004، ويتم حساب متوسط المكونات الخمسة لكل بلد، ويتم تقسيم المتوسط على الحد الأقصى للمتوسط لعام 2004 وضربه في 100. يولد المؤشر قيمة 100 للبلد مع أعلى متوسط مؤشر في عام 2004.		
حركة ميناء الحاويات **Container port traffic**	تقيس حركة حاويات الموانئ تدفق الحاويات من وسائط النقل البري إلى البحري، والعكس بالعكس، بوحدات مكافئة عشرين قدمًا (TEUs) ، وهي حاوية ذات حجم قياسي. تشير البيانات إلى الشحن الساحلي وكذلك الرحلات الدولية. يتم احتساب حركة النقل العابر على أنها مصعدين في الميناء الوسيط (مرة لتفريغ الحمولة ومرة أخرى كرافعة للخارج) وتشمل الوحدات الفارغة.	**CPT**	UNCTAD (http://unctad.org/en/Pages/statistics.aspx)
جودة البنية التحتية للموانئ **Quality of port infrastructure**	تقيس جودة البنية التحتية للموانئ تصور مديري الأعمال لمرافق الموانئ في بلادهم. البيانات مأخوذة من استطلاع الرأي التنفيذي للمنتدى الاقتصادي العالمي، والذي تم إجراؤه لمدة 30 عامًا بالتعاون مع 150 معهدًا شريكة. ضمت جولة عام 2009 أكثر من 13000 مشارك من 133 دولة. يتبع أخذ العينات تصنيفًا طبقيًا مزدوجًا بناءً على حجم الشركة وقطاع النشاط. يتم جمع البيانات عبر الإنترنت أو من خلال المقابلات الشخصية. يتم تجميع الردود باستخدام المتوسط المرجح حسب القطاع. يتم دمج بيانات العام الأخير مع بيانات العام السابق لإنشاء متوسط متحرك لمدة عامين. تتراوح الدرجات من 1 (تعتبر البنية التحتية للميناء متخلفة للغاية) إلى 7 (تعتبر البنية التحتية للموانئ فعالة وفقًا للمعايير الدولية). سُئل المستجيبون في البلدان غير الساحلية عن مدى سهولة الوصول إلى مرافق الموانئ (1 = يتعذر الوصول إليها ؛ 7 = سهل الوصول للغاية). متوسط غير مرجح. على الرغم من جمع البيانات لما يقرب من 150 اقتصادًا في عام 2012، إلا أنه بعد عملية التحرير تم استخدام بيانات 140 اقتصادًا فقط.	**QPI**	World Economic Forum Global Competitiveness Report
عبء الإجراءات الجمركية **Burden of customs procedure**	يقيس عبء الإجراءات الجمركية تصورات مديري الأعمال عن كفاءة الإجراءات الجمركية في بلادهم. يتراوح التصنيف من 1 إلى 7 ، مع وجود درجة أعلى تشير إلى كفاءة أكبر. البيانات مأخوذة من استطلاع الرأي التنفيذي للمنتدى الاقتصادي العالمي، والذي تم إجراؤه لمدة 30 عامًا بالتعاون مع 150 معهدًا شريكة. ضمت جولة عام 2009 أكثر من 13000 مشارك من 133 دولة. يتبع أخذ العينات تصنيفًا طبقيًا مزدوجًا بناءً على حجم الشركة وقطاع النشاط. يتم جمع البيانات عبر الإنترنت أو من خلال المقابلات الشخصية. يتم تجميع الردود باستخدام المتوسط المرجح حسب القطاع. يتم دمج بيانات العام الأخير مع بيانات العام السابق لإنشاء متوسط متحرك لمدة عامين. قام المستطلعون بتقييم كفاءة الإجراءات الجمركية في بلادهم. أدنى درجة (1) تصنف الإجراء الجمركي بأنه غير فعال للغاية ، وأعلى درجة (7) تعتبر فعالة للغاية. متوسط غير مرجح. على الرغم من جمع البيانات لما يقرب من 150 اقتصادًا في عام 2012، إلا أنه بعد عملية التحرير تم استخدام بيانات 140 اقتصادًا فقط.	**BCP**	World Economic Forum Global Competitiveness Report

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على بيانات البنك الدولي، موقع indexmundi وموقع the heritage foundation.

2.2. المتغيرات المستقلة الأخرى (متغيرات المراقبة) (Control Variables):

المتغيرات المستقلة الأخرى هي المتغيرات المستقلة التي تستعمل للمراقبة والتفسير، فهي كل العوامل المؤثرة أو تتداخل مع المتغيرات المستقلة المقصودة (التي يختبرها الباحث) في تأثيرها في المتغير التابع، فهي لا تُعد جزءا مقصودا في التجربة، لكنها مهمة لأنها يمكن أن يكون لها تأثير على النتائج.

في تقدير النماذج التي اقترحتها الدراسة، استخدمنا مجموعة من متغيرات المراقبة، وهي:

* مؤشر الحرية الاقتصادية (Index of Economic Freedom) (IEF)؛
* معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي ((GDP growth (annual %)) (GDPg)؛
* إجمالي تكوين رأس المال الثابت ((Gross fixed capital formation (current US$)) (GFCF).

الجدول (3.3): متغيرات المراقبة للدراسة ومصادر البيانات.

اسم المؤشر	المختصر	التعريف	المصدر
مؤشر الحرية الاقتصادية Index of Economic Freedom	**IEF**	المؤشر الحالي للحرية الاقتصادية، تعتمد الدرجات بشكل عام على بيانات الفترة التي تغطي النصف الثاني من عام 2019 حتى النصف الأول من عام 2020. إلى حد من الممكن أن المعلومات التي تم أخذها في الاعتبار لكل متغير كانت حديثة اعتبارًا من 30 يونيو 2020. من المهم أن نفهم، مع ذلك، أن بعض درجات المكونات تستند إلى معلومات تاريخية. على سبيل المثال، يستخدم مكون الحرية النقدية متوسط معدل مرجح لمدة ثلاث سنوات التضخم من 1 يناير 2017 حتى 31 ديسمبر 2019. وزن متساوي في مؤشر الحرية الاقتصادية، 12 مكونًا للحرية الاقتصادية.	Heritage Foundation https://www.heritage.org/index/country/unitedarabemirates
معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي GDP growth (annual %)	**GDPg**	معدل النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق على أساس العملة المحلية الثابتة. تستند المجاميع إلى الأسعار الثابتة لعام 2015، معبرًا عنها بالدولار الأمريكي. إجمالي الناتج المحلي هو مجموع إجمالي القيمة المضافة من قبل جميع المنتجين المقيمين في الاقتصاد بالإضافة إلى أي ضرائب على المنتجات وناقصًا أي إعانات غير مدرجة في قيمة المنتجات. يتم احتسابها دون خصم لاستهلاك الأصول المصنعة أو لاستنفاد الموارد الطبيعية وتدهورها.	World Bank national accounts data, and OECD National Accounts data files.
إجمالي تكوين رأس المال الثابت Gross fixed capital formation (current US$)	**GFCF**	إجمالي تكوين رأس المال الثابت (سابقًا إجمالي الاستثمار المحلي الثابت) يشمل تحسينات الأراضي (الأسوار ، الخنادق ، المصارف ، وما إلى ذلك)، شراء المنشآت والآلات والمعدات، وإنشاء الطرق والسكك الحديدية ونحوها بما في ذلك المدارس والمكاتب والمستشفيات والمساكن الخاصة والمباني التجارية والصناعية. وفقًا لنظام الحسابات القومية لعام 1993، تعتبر المقتنيات الصافية للأشياء الثمينة أيضًا من تكوين رأس المال. البيانات بالدولار الأمريكي الحالي.	World Bank national accounts data, and OECD National Accounts data files.

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على بيانات البنك الدولي، موقع indexmundi وموقع the heritage foundation.

ثانيا: مجتمع الدراسة والمعطيات المجمعة.

1. مجتمع الدراسة:

يتشكل مجتمع الدراسة من 26 دولة نامية تتمثل في: بلغاريا، كوستاريكا، جمهورية الدومينيكان، السلفادور، جورجيا، هندوراس، إندونيسيا، بيرو، الاتحاد الروسي، تايلاند، أوكرانيا، الأرجنتين، البرازيل، الاكوادور، باراغواي، كولومبيا، باكستان، الصين، فيتنام، المكسيك، جمهورية مصر العربية، ماليزيا، ألبانيا، الهند، الفلبين وجمهورية إيران الإسلامية.

تنقسم دول العينة إلى اثنين: – بلدان متوسطة الدخل (الشريحة الدنيا) وتضم 10 دول: السلفادور، هندوراس، إندونيسيا، أوكرانيا، باكستان، فيتنام، جمهورية مصر العربية، الهند، الفلبين، جمهورية إيران الإسلامية. – بلدان متوسطة الدخل (الشريحة العليا) وتضم 16 دولة: بلغاريا، كوستاريكا، جمهورية الدومينيكان، جورجيا، بيرو، الاتحاد الروسي، تايلاند، الأرجنتين، البرازيل، الاكوادور، باراغواي، كولومبيا، الصين، المكسيك، ماليزيا، ألبانيا.

لقد تم اختيار هذه العينة بناءاً على ثلاثة اعتبارات هي:

* مستوى الدخل: حيث تصنف جميع هذه الدول بأنها دول نامية، من الشريحة الدنيا للدخل المتوسط أو من الشريحة العليا للدخل المتوسط حسب تصنيف البنك الدولي. والجدول (4.3) يوضح حدود الشرائح المختلفة للدخل حسب تصنيف البنك الدولي تحديث 01 جويلية 2020.

الجدول (4.3): حدود شرائح الدخل حسب تصنيف البنك الدولي (2020).

الشريحة	الحدود
البلدان منخفضة الدخل	أقل من 1,036 دولار أمريكي
البلدان متوسطة الدخل (الشريحة الدنيا)	بين 1,036 و4,045 دولار أمريكي
البلدان متوسطة الدخل (الشريحة العليا)	بين 4,046 و12,535 دولار أمريكي
البلدان مرتفعة الدخل	أكبر من 12,535 دولار أمريكي

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على بيانات البنك الدولي.

* تمثل هذه البلدان فئة كبيرة ومتنوعة من حيث الحجم والسكان ومستوى الدخل.

* توفر البيانات التاريخية للمتغيرات المقترحة خلال فترة الدراسة.

2. المعطيات المجمعة:

اعتمدنا في جمع البيانات المتعلقة بمتغيرات الدراسة القياسية للنماذج الثلاثة على قواعد البيانات التالية:

*** قاعدة بيانات مؤشرات التنمية العالمية (World Development Indicators) (WDI) :**

هي التجميع الأول للبنك الدولي لبيانات قابلة للمقارنة عبر البلدان حول التنمية، التي تستقي بياناتها من مصادر دولية معترف بها رسميا، وتقدم أحدث وأدق بيانات التنمية العالمية المتاحة، وتتضمن تقديرات وطنية وإقليمية وعالمية، وهي متاحة على الرابط التالي:

https://datatopics.worldbank.org/world-development-indicators/

*** قاعدة بيانات مؤسسة التراث (Heritage Foundation):**

مؤسسة التراث هي منظمة أمريكية تتمثل مهمتها في صياغة وتعزيز السياسات العامة المحافظة على مبادئ المشاريع الحرة والحكومة المحدودة والحرية الفردية. وفرت هذه القاعدة للدراسة البيانات الإحصائية لمؤشر الحرية الاقتصادية، وهي متاحة على الرابط التالي:

https://www.heritage.org/index/explore?view=by-region-country-year&u=637328905916949916

*** قاعدة بيانات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (the United Nations Conference on Trade and Development):**

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD) هو منظمة دولية تساعد على إيجاد بيئة ملائمة تسمح باندماج الدول النامية في الاقتصاد العالمي، وتنشط في مجال التجارة والقضايا المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة، تقدم بيانات موثوقة، وهي متاحة على الرابط التالي:

https://unctadstat.unctad.org/wds/ReportFolders/reportFolders.aspx?sCS_ChosenLang=en

والجدول أدناه يلخص مصادر البيانات لمتغيرات الدراسة القياسية:

الجدول (5.3): مصادر البيانات للدراسة القياسية.

	اسم المتغير (المؤشر)	المصدر
المتغيرات التابعة	معامل جيني (GINI)	قاعدة بيانات مؤشرات التنمية العالمية للبنك الدولي.
	نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي (GDPpc)	
	نصيب الفرد العامل من الناتج المحلي الاجمالي (GDPppe)	
المتغيرات	مؤشر ربط الشحن البحري (LSCI)	قاعدة بيانات مؤشرات التنمية العالمية للبنك الدولي،
	حركة ميناء الحاويات (CPT)	قاعدة بيانات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية.

المستقلة	جودة البنية التحتية للموانئ (QPI)	قاعدة بيانات مؤشرات التنمية العالمية للبنك الدولي.
	عبء الإجراءات الجمركية (BCP)	
متغيرات المراقبة	مؤشر الحرية الاقتصادية (IEF)	قاعدة بيانات مؤسسة التراث.
	معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي (GDPg)	قاعدة بيانات مؤشرات التنمية العالمية للبنك الدولي.
	إجمالي تكوين رأس المال الثابت (GFCF)	

المصدر: من إعداد الطالب

إن متغيرات الدراسة عبارة على بيانات بانل (Panel data)، وهي عبارة عن بيانات ثنائية بُعدها الأول هو المقاطع العرضية (cross-section) وتتمثل في 26 دولة نامية، وبُعدها الثاني هو السلاسل الزمنية (time series) وتتمثل في الفترة الزمنية بالسنوات 2007-2017.

3. تحليل المعطيات المجمعة:

بعد تجميعنا لبيانات متغيرات الدراسة قمنا بإعداد تمثيلات بيانية توضيحية للمتغيرات وسنقوم بتحليل هذه المعطيات.

1.3. معامل جيني (GINI):

يقوم مؤشر جيني بقياس الانحراف في توزيع الدخل بين الأفراد أو الأسر المعيشية داخل البلد انطلاقاً من توزيع متساوٍ. ويمثّل الصفر المساواة المطلقة فيما تمثّل المئة انعدام المساواة المطلق[1].

بالاعتماد على البيانات التي تم الحصول عليها لمعامل جيني قمنا بتقديم تمثيلان بيانيان، التمثيل البياني الأول يمثل معامل جيني للشريحة الدنيا من البلدان متوسطة الدخل محل الدراسة والتمثيل البياني الثاني يمثل معامل جيني للشريحة العليا من البلدان متوسطة الدخل محل الدراسة.

[1] موقع الأمم المتحدة الإسكوا (ESCWA)، تاريخ الاطلاع: 2023/05/13، الساعة: 9:58.
https://www.unescwa.org/ar/sd-glossary/%D9%85%D8%A4%D8%B4%D8%B1-%D8%AC%D9%8A%D9%86%D9%8A

الشكل (1.3): معامل جيني للشريحة الدنيا من البلدان متوسطة الدخل محل الدراسة للفترة 2007-2017:

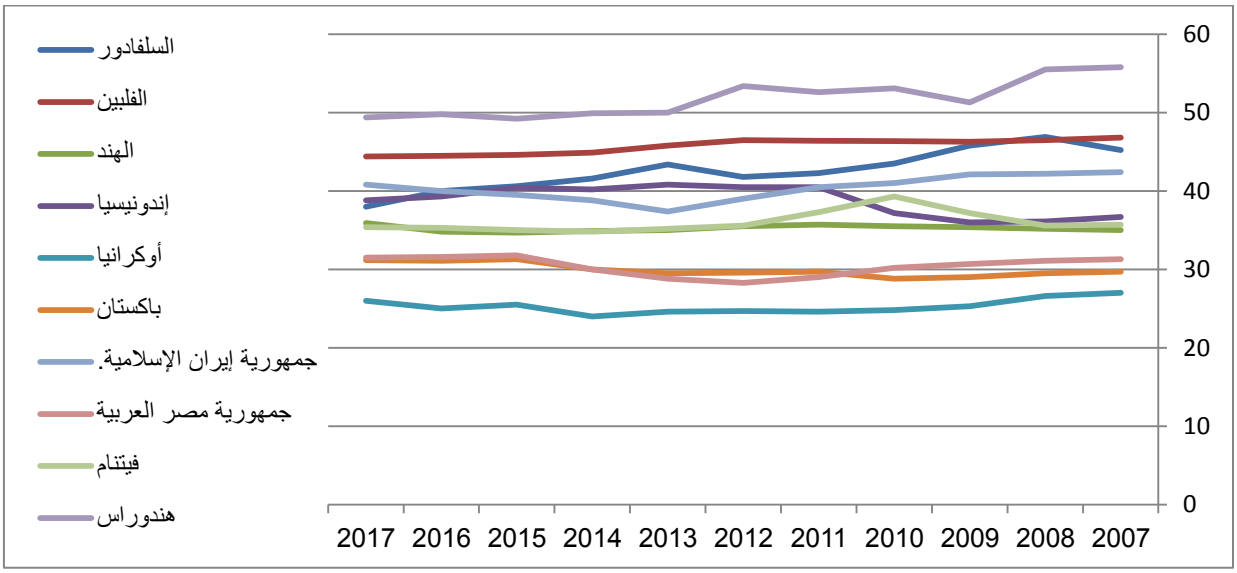

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على البيانات المجمعة.

من التمثيل البياني أظهر مُعامل جيني في السلفادور اتجاهاً تنازلياً خلال الفترة من 45.2 في عام 2007 إلى 38 في عام 2017، وهذا يشير إلى تحسن في توزيع الدخل في البلاد.

أما الفلبين يمكن ملاحظة اختلاف طفيف في مُعامل جيني بقيمة 46.3 في عام 2009 و44.6 في عام 2015. وتشير هذه الأرقام إلى استقرار معين في توزيع الدخل خلال هذه الفترة المحدودة.

وفيما يخص الهند فقد أظهر مُعامل جيني تذبذبا طفيفًا من 35.4 في عام 2009 إلى 34.8 في عام 2016، ثم ليرتفع إلى 35.9 في عام 2017، وتشير هذه الأرقام إلى أن توزيع الدخل ظل مستقرًا نسبيًا في الهند.

كما شهدت إندونيسيا تغيرًا طفيفًا في مُعامل جيني خلال هذه الفترة، حيث انخفض من 36.7 في عام 2007 إلى أدنى مستوى له عند 38.8 في عام 2017، بعد أن بلغ ذروته عند 40.8 في عام 2013. تشير هذه الأرقام إلى بعض التحسن في توزيع الدخل في إندونيسيا على مدار فترة الدراسة.

وكان مُعامل جيني في أوكرانيا منخفضًا ومستقرًا نسبيًا خلال هذه الفترة، حيث تراوحت القيم بين 24 و27، ويشير هذا إلى توزيع متساوٍ نسبيًا للدخل في البلاد.

أما باكستان يمكن ملاحظة اختلاف طفيف في مُعامل جيني، ففي عام 2007 كان المؤشر 29.7، ثم انخفض إلى 28.8 في عام 2010، ثم ارتفع إلى 31.3 في عام 2017. وتشير هذه الأرقام إلى تدهور توزيع الدخل في باكستان خلال هذه الفترة.

وفيما يخص جمهورية إيران الإسلامية لوحظ انخفاضًا في مُعامل جيني من 42.1 في عام 2009 إلى 37.4 في عام 2013، ثم ارتفع ليصل إلى 40.8 في عام 2017، وهذا يشير إلى تحسن في توزيع الدخل خلال هذه الفترة.

وأظهر مُعامل جيني في جمهورية مصر العربية انخفاضًا من 31.1 في عام 2008 إلى 28.3 في عام 2012، ثم تذبذبًا طفيف ليصل إلى 31.5 في عام 2017 وهذا يشير إلى تدهور طفيف في توزيع الدخل في البلاد.

أما فيتنام فيظهر تباينًا طفيفًا في مُعامل جيني، بقيمة 35.6 في عام 2008 و35.3 في عام 2016، وهذا يشير إلى استقرار نسبي في توزيع الدخل في فيتنام خلال فترة الدراسة.

كما شهد مُعامل جيني في هندوراس تذبذبًا بين 49.2 و55.8 خلال الفترة من 2007 إلى 2017، ليصل إلى 49.4 في عام 2017، لكن هذا الاختلاف في معامل جيني ظل مرتفعًا نسبيًا، مما يشير إلى تفاوت كبير في توزيع الدخل.

الشكل (2.3): معامل جيني للشريحة العليا من البلدان متوسطة الدخل محل الدراسة للفترة 2007–2017:

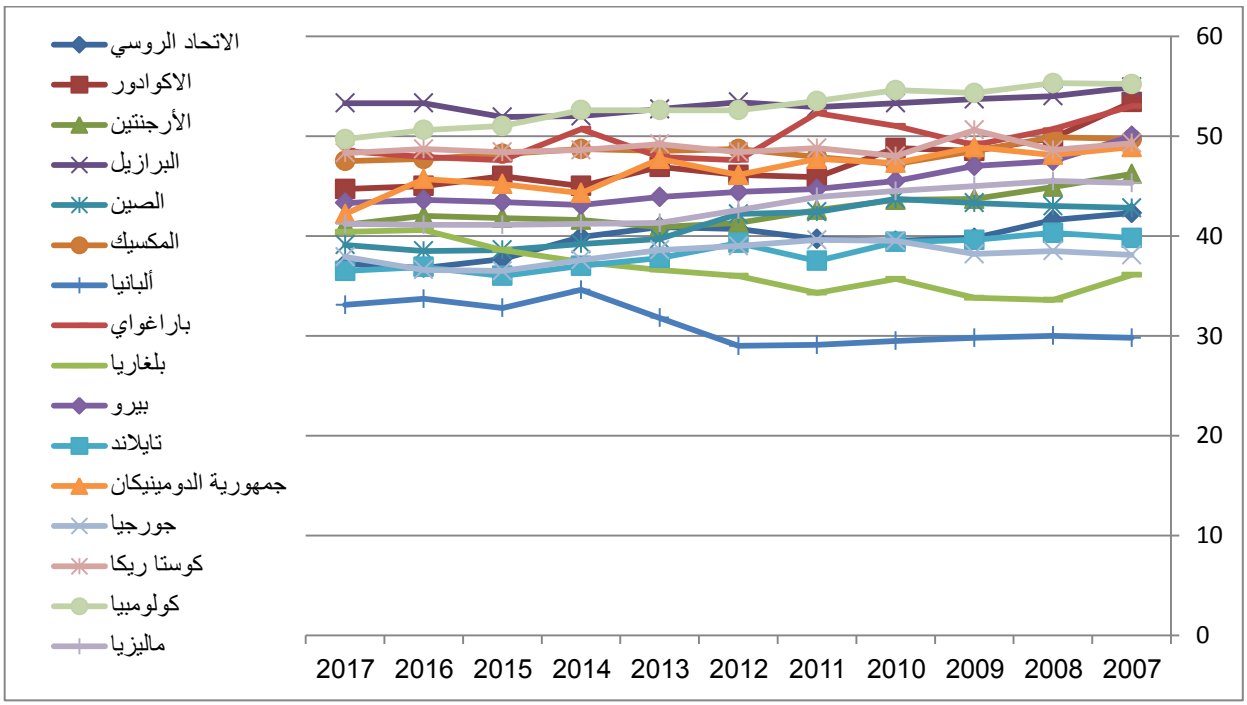

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على البيانات المجمعة.

من التمثيل البياني نلاحظ انخفض مُعامل جيني في روسيا من 42.3 في عام 2007 إلى 37.2 في عام 2017، يشير هذا إلى تحسن طفيف في عدم المساواة في الدخل خلال هذه الفترة.

أما في الإكوادور فسجل معامل جيني انخفاضاً من 53.4 في عام 2007 إلى 44.7 في عام 2017، هناك تراجع في التفاوت في توزيع الدخل في البلد خلال فترة الدراسة.

وشهدت الأرجنتين انخفاضًا في معامل جيني من 46.2 في عام 2007 إلى 41.1 في عام 2017، ويشير هذا الانخفاض إلى تحسن في توزيع الدخل خلال هذه الفترة.

ولقد ظل معامل جيني في البرازيل مرتفعًا ومستقرًا نسبيًا، حيث كانت أغلب قيمه تحوم حول 53 و55 خلال فترة الدراسة، وهذا يشير إلى استمرار عدم المساواة في الدخل في البلاد.

كما شهدت الصين تحسنًا في معامل جيني من 43 في 2007 إلى 39.1 في 2017، يشير هذا الاتجاه إلى انخفاض في عدم المساواة في الدخل في الصين خلال هذه الفترة.

أما المكسيك فقد لوحظ تذبذب طفيف في معامل جيني وتراوحت قيمه بين 47.2 و49.9 خلال فترة الدراسة، ويشير إلى استقرار نسبي في توزيع الدخل واستمرار عدم المساواة في الدخل في البلاد.

وفيما يخص ألبانيا فقد تراوحت قيم معامل جيني بين 29 و34.6 خلال فترة الدراسة، حيث انخفض مُعامل جيني ليصل إلى 33.1 عام 2017، ويشير هذا إلى زيادة طفيفة في عدم المساواة في الدخل خلال هذه الفترة.

كما شهدت باراغواي تقلباً في معامل جيني خلال فترة الدراسة، حيث بلغت القيمة القصوى له 53 في عام 2007 وقيمة الحد الأدنى له 47.6 في عام 2013، وتشير هذه الاختلافات إلى تغييرات في توزيع الدخل، لكن التفاوت لا يزال مرتفعاً.

أما بلغاريا فسجل مُعامل جيني انخفض وتذبذب في قيمه من 36.1 عام 2007 إلى 40.4 عام 2017، يشير هذا الاتجاه إلى زيادة في عدم المساواة في الدخل خلال الفترة المدروسة.

وشهدت بيرو انخفاضاً في معامل جيني من 50 في عام 2007 إلى 43.3 في عام 2017، ويشير هذا إلى التقليل في التفاوت في توزيع الدخل مع استمرار عدم المساواة في الدخل في البلاد.

أما تايلاند فشهدت انخفاضًا في معامل جيني بين عامي 2007 و2017، من 39.8 إلى 36.5، ويشير هذا الاتجاه إلى تحسن في توزيع الدخل خلال هذه الفترة.

أما جمهورية الدومينيكان فسجلت انخفاضاً في مُعامل جيني بشكل ملحوظ من 48.9 في عام 2007 إلى 42.2 في عام 2017، ويشير هذا إلى التقليل في التفاوت في توزيع الدخل خلال هذه الفترة.

كما ظل معامل جيني في جورجيا مستقرًا نسبيًا، مع انخفاض طفيف بين عامي 2007 و 2017 ، من 38.1 إلى 37.9، ويشير هذا إلى استقرار توزيع الدخل في البلاد.

أما كوستاريكا فظل معامل جيني مستقرًا نسبيًا خلال الفترة المدروسة، حيث تراوحت قيمه بين 48.3 و50.6، وهذا يشير إلى استمرار عدم المساواة في الدخل في البلاد.

كما شهدت كولومبيا انخفاضًا مع تذبذب في معامل جيني من 55.3 في عام 2008 إلى 49.7 في عام 2017، ويشير هذا إلى استمرار عدم المساواة في الدخل في البلاد.

وكذلك ماليزيا فقد شهدت انخفاضًا في معامل جيني من 45.5 في عام 2008 إلى 41.1 في عام 2015، ويشير هذا إلى التقليل من التفاوت في توزيع الدخل مع استمرار عدم المساواة في الدخل في البلاد.

2.3. مؤشر ربط الشحن البحري (LSCI):

مؤشر ربط الشحن البحري يقيس مدى جودة اتصال الدول بشبكات الشحن العالمية. يتم حسابها بناءًا على خمسة مكونات لقطاع النقل البحري: عدد السفن، وقدرتها على نقل الحاويات، والحد الأقصى لحجم السفينة، وعدد الخدمات، وعدد الشركات التي تنشر الحاويات. السفن في موانئ الدولة.

بالاعتماد على البيانات التي تم الحصول عليها لمؤشر ربط الشحن البحري قمنا بتقديم تمثيلان بيانيان، التمثيل البياني الأول يمثل مؤشر ربط الشحن البحري للشريحة الدنيا من البلدان متوسطة الدخل محل الدراسة والتمثيل البياني الثاني يمثل مؤشر ربط الشحن البحري للشريحة العليا من البلدان متوسطة الدخل محل الدراسة.

الشكل (3.3): مؤشر ربط الشحن البحري للشريحة الدنيا من البلدان متوسطة الدخل محل الدراسة للفترة 2007-2017:

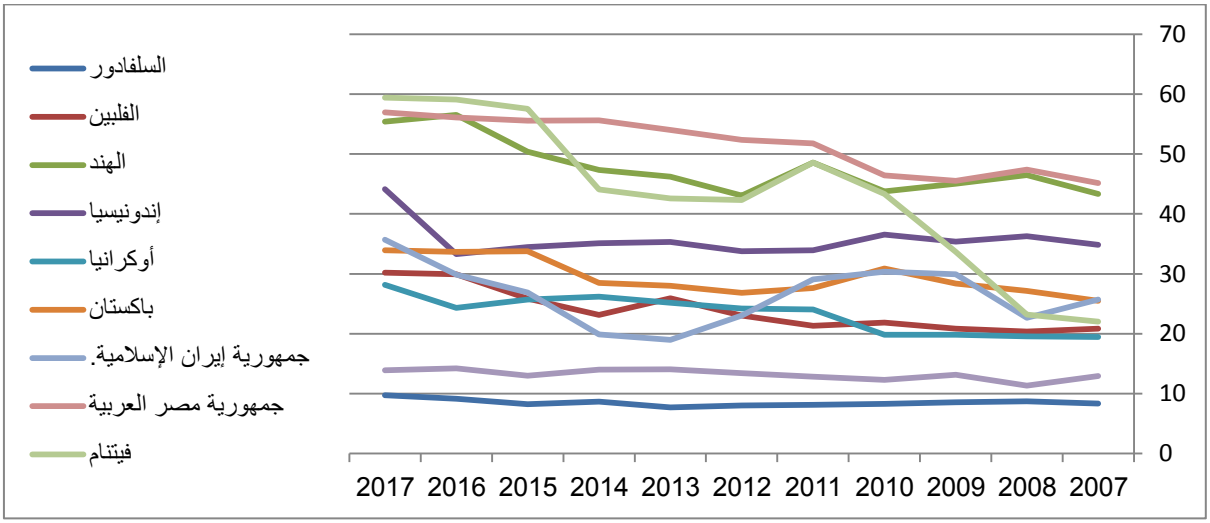

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على البيانات المجمعة.

من التمثيل البياني نلاحظ ارتفاع مؤشر ربط الشحن البحري للسلفادور خلال الفترة 2007-2017، من 8.34 إلى 9.76، يشير هذا إلى زيادة في ربط الشحن البحري للسلفادور خلال هذه الفترة.

بالنسبة للفلبين يُظهر مؤشر ربط الشحن البحري اتجاهًا تصاعديًا مع تذبذب طفيف من عام 2007 إلى عام 2017، حيث ارتفع من 20.82 إلى 30.20، يشير هذا إلى تحسن كبير في ربط الشحن البحري للفلبين خلال هذه الفترة.

كما يتقلب مؤشر ربط الشحن البحري في الهند خلال فترة الدراسة بين ارتفاع وانخفاض. ومع ذلك فأنه يظهر اتجاه تصاعدي عام من 43.35 إلى 55.38، ويشير هذا إلى تحسن شامل في ربط الشحن البحري للهند، على الرغم من بعض التقلبات.

ويشهد في إندونيسيا مؤشر ربط الشحن البحري أيضًا تقلبات خلال فترة الدراسة، مع انخفاض طفيف في عام 2011 وزيادة معتبرة في عام 2017، بشكل عام ظل المؤشر مستقرًا نسبيًا حيث انتقل من 34.82 إلى 44.15.

ويظهر مؤشر ربط الشحن البحري لأوكرانيا زيادة في الاتصال خلال الفترة 2007-2017 من 19.47 إلى 28.18، ويشير هذا إلى تحسن كبير في ربط الشحن البحري لأوكرانيا خلال هذه الفترة.

أما فيما يخص باكستان فقد شهد مؤشر ربط الشحن البحري زيادة إجمالية خلال فترة الدراسة من 25.47 إلى 33.93، قد تشير هذه الزيادة إلى تحسين ربط الشحن البحري لباكستان.

أما جمهورية إيران الإسلامية فشهد مؤشر ربط الشحن البحري لها تقلبات كبيرة فبعد ان انخفض في عام 2008 وارتفع ليستقر نسبيا من 2009 إلى 2011، ثم شهد تقلبا ليرتفع بشكل حاد من عام 2015، حيث ارتفع من 26.88 إلى 35.70 في عام 2017. قد يشير هذا إلى تحسن في ربط الشحن البحري الإيراني.

كما شهد مؤشر ربط الشحن البحري لجمهورية مصر العربية زيادة مطردة خلال فترة الدراسة من 45.12 إلى 56.93، قد تشير هذه الزيادة إلى تحسن في ربط الشحن البحري لمصر.

وشهدت فيتنام زيادة قوية في مؤشر ربط الشحن البحري من 22.04 في عام 2007 إلى 59.42 في عام 2017، قد تعكس هذه الزيادة الكبيرة تحسنًا كبيرًا في ربط الشحن البحري لفيتنام.

أما هندوراس فقد شهد مؤشر ربط الشحن البحري لها تقلبات طفيفة خلال فترة الدراسة، إلا أنه ظل مستقرًا نسبيًا بشكل عام، حيث ارتفع من 12.95 في عام 2007 إلى 13.89 في عام 2017، قد يشير هذا إلى تحسن بسيط في ربط الشحن البحري لهندوراس.

الشكل (4.3): مؤشر ربط الشحن البحري للشريحة العليا من البلدان متوسطة الدخل محل الدراسة للفترة 2007-2017:

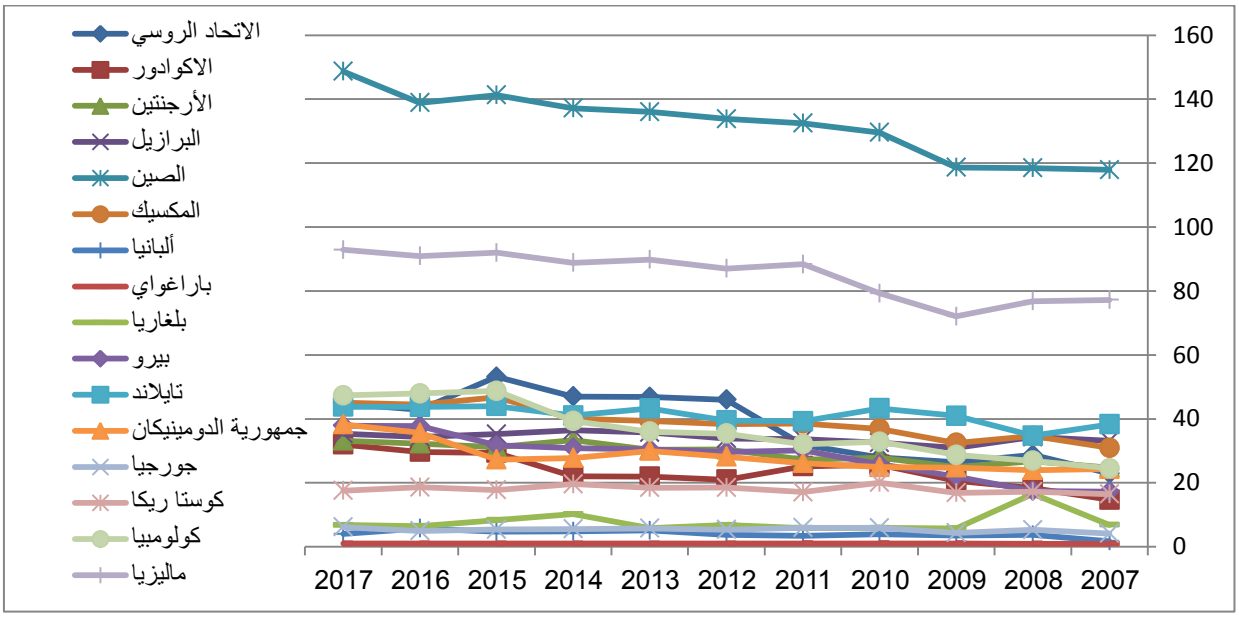

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على البيانات المجمعة.

من التمثيل البياني نلاحظ أن مؤشر ربط الشحن البحري الروسي شهد زيادة تدريجية خلال هذه فترة الدراسة، وبلغ ذروته في عام 2015 عند 53.12 ثم انخفض في عامي 2016 و2017. قد يعكس هذه الزيادة تحسنًا في ربط الشحن البحري لروسيا.

أما الإكوادور فقد شهد مؤشر ربط الشحن البحري لها أيضًا زيادة مطردة خلال الفترة من 14.73 إلى 32.00. وقد يفسر هذا على أن هناك تحسن في ربط الشحن البحري للإكوادور.

كما شهد مؤشر ربط الشحن البحري للأرجنتين تزايداً من 24.78 في عام 2007 إلى 33.20 في عام 2017، مع بعض التقلبات خلال هذه الفترة، على الرغم من أن هذه الزيادة ليست كبيرة مثل الزيادة في البلدان الأخرى، إلا أنها قد تشير إلى بعض التحسن في ربط الشحن البحري للأرجنتين.

بالنسبة للبرازيل أظهر مؤشر ربط الشحن البحري لها اتجاهًا عامًا للاستقرار خلال هذه الفترة، حيث تحوم قيمه حول 35.00. قد يشير هذا إلى أن ربط الشحن البحري للبرازيل مستقر نسبيًا.

أما في الصين فقد سجل مؤشر ربط الشحن البحري الصيني نموًا قويًا خلال هذه الفترة، حيث ارتفع من 117.90 إلى 148.66. قد تعكس هذه الزيادة الكبيرة المتزايدة تطورا وتحسنا في ربط الشحن البحري للصين.

أما فيما يخص المكسيك فإن مؤشر ربط الشحن البحري لها نما بشكل مطرد طوال هذه الفترة، حيث ارتفع من 30.94 في عام 2007 إلى 45.03 في عام 2017. قد تشير هذه الزيادة المطردة إلى تحسن في ربط الشحن البحري للبلاد.

وشهد مؤشر ربط الشحن البحري في ألبانيا ارتفع أيضًا خلال هذه الفترة، حيث وصل إلى أعلى مستوى له في عام 2016 عند 5.73 ثم انخفض في عام 2017 ليصل إلى 4.00. على الرغم من أن القيم المطلقة لمؤشر ألبانيا منخفضة نسبيًا مقارنة بالدول الأخرى، إلا أن هذه الزيادة قد تشير إلى تحسن في ربط الشحن البحري للبلد.

كما ظل مؤشر ربط الشحن البحري لباراغواي منخفضًا ومستقرًا للغاية خلال هذه الفترة، بقيمة تتراوح عند 0.99. يشير هذا إلى أن ربط الشحن البحري لباراغواي محدود.

أما مؤشر ربط الشحن البحري في بلغاريا فكان متذبذبًا خلال هذه الفترة، وتراوحت قيمه بين 5.75 و16.57 ولكن بدون اتجاه واضح صعودي أو هبوطي. قد يشير هذا إلى استقرار نسبي في ربط الشحن البحري للبلد.

أما بالنسبة لبيرو فإن مؤشر ربط الشحن البحري لها شهد ارتفعاً بشكل كبير خلال فترة الدراسة، من 17.25 في عام 2007 إلى 37.86 في عام 2017. قد تشير هذه الزيادة الكبيرة إلى تحسن في ربط الشحن البحري لبيرو.

أما تايلاند فشهد مؤشر ربط الشحن البحري لها زيادة خلال الفترة 2007–2017، مع بعض التقلبات. قد يشير هذا إلى تحسن في ربط الشحن البحري للبلد.

كما شهد مؤشر ربط الشحن البحري لجمهورية الدومينيكان نموًا تدريجيًا على مر فترة الدراسة، مع زيادة ملحوظة بدأت في عام 2016. وهذا يشير إلى تحسين ربط الشحن البحري لجمهورية الدومينيكان.

ويظهر مؤشر ربط الشحن البحري لجورجيا بعض التباين. ومع ذلك، من المهم ملاحظة أن الأرقام ظلت منخفضة نسبيًا خلال الفترة 2007–2017، مما قد يشير إلى محدودية ربط الشحن البحري للبلد.

كما يُظهر مؤشر ربط الشحن البحري في كوستاريكا تقلبات طفيفة خلال الفترة المدروسة، مع مستويات مستقرة نسبيًا. قد يعكس هذا ثابت ربط الشحن البحري لكوستاريكا.

أما كولومبيا فتشهد زيادة تدريجية في مؤشرها لربط الشحن البحري من 24.53 في عام 2007 إلى 47.32 في عام 2017، مما قد يشير إلى تحسن في ربط الشحن البحري للبلاد.

أما بالنسبة لماليزيا يُظهر مؤشر ربط الشحن البحري لها مستويات عالية ومستقرة نسبيًا خلال الفترة 2007-2017. يشير هذا إلى وجود ربط الشحن بحري قوي لماليزيا.

3.3. حركة ميناء الحاويات (CPT):

تقيس حركة حاويات الموانئ تدفق الحاويات من وسائط النقل البري إلى البحري، والعكس بالعكس، بوحدات مكافئة عشرين قدمًا (TEUs)، يتم احتساب حركة النقل العابر على أنها مصعدين في الميناء الوسيط (مرة لتفريغ الحمولة ومرة أخرى كرافعة للخارج) وتشمل الوحدات الفارغة.

بالاعتماد على البيانات التي تم الحصول عليها لمؤشر حركة ميناء الحاويات قمنا بتقديم ثلاثة تمثيلات بيانية، التمثيل البياني الأول يمثل مؤشر حركة ميناء الحاويات للشريحة الدنيا من البلدان متوسطة الدخل محل الدراسة، التمثيل البياني الثاني يمثل مؤشر حركة ميناء الحاويات للشريحة العليا من البلدان متوسطة الدخل محل الدراسة والتمثيل البياني الثالث يمثل مؤشر حركة ميناء الحاويات للصين.

الشكل (5.3): مؤشر حركة ميناء الحاويات للشريحة الدنيا من البلدان متوسطة الدخل محل الدراسة للفترة 2007-2017:

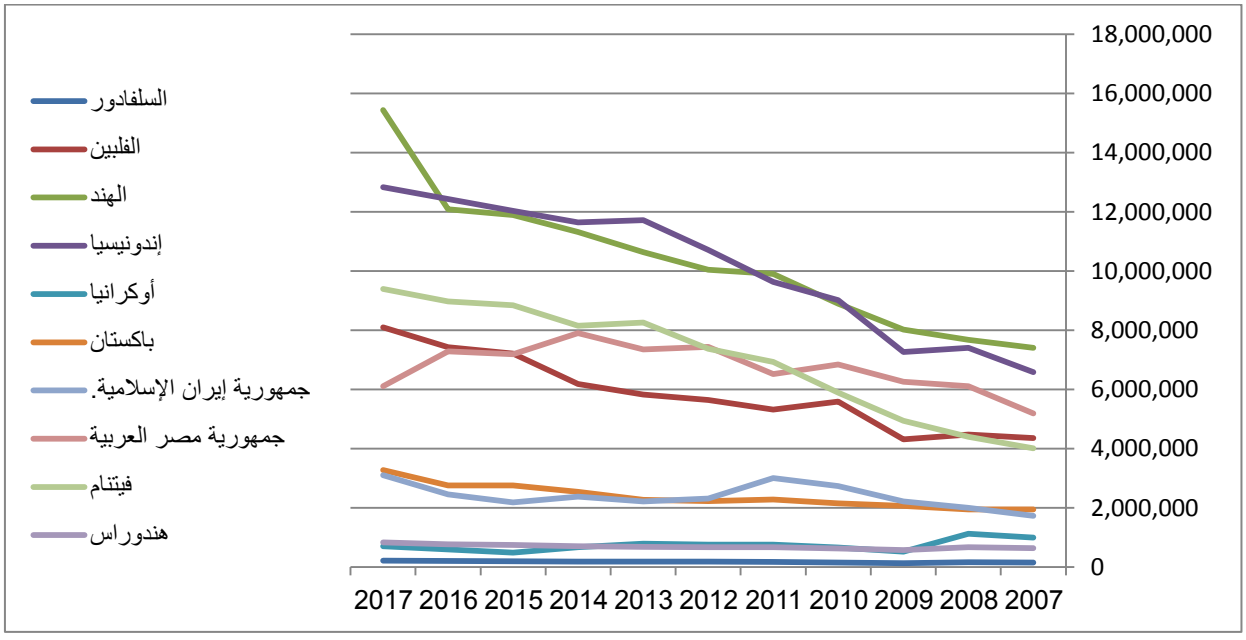

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على البيانات المجمعة.

من التمثيل البياني نلاحظ ارتفاع مؤشر حركة ميناء الحاويات للسلفادور خلال الفترة 2007-2017، من 144458 إلى 209903، يشير هذا إلى زيادة في حركة مرور الحاويات في الموانئ في السلفادور خلال هذه الفترة.

بالنسبة للفلبين يُظهر مؤشر حركة ميناء الحاويات اتجاهًا تصاعديًا من عام 2007 إلى عام 2017، حيث ارتفع من 4351271 إلى 8095420، يشير هذا إلى زيادة وتحسن كبير في حركة مرور الحاويات في الموانئ في الفلبين خلال هذه الفترة.

كما سجل مؤشر حركة ميناء الحاويات في الهند نموًا مضاعفاً خلال فترة الدراسة من 7398211 في عام 2007 إلى 15429000 في عام 2017. ويشير هذا إلى زيادة كبيرة وتحسن شامل في حركة مرور الحاويات في الموانئ في الهند.

وكذلك إندونيسيا سجل مؤشر حركة ميناء الحاويات في الهند نموًا كبيرا خلال فترة الدراسة. ويشير هذا إلى زيادة كبيرة في حركة مرور الحاويات في الموانئ في البلد.

ويظهر مؤشر حركة ميناء الحاويات في أوكرانيا تراجعا كبيرا خلال الفترة 2007-2017 من 990201 إلى 698500، ويشير هذا إلى نقص في حركة مرور الحاويات في الموانئ في أوكرانيا خلال هذه الفترة.

أما فيما يخص باكستان فقد شهد مؤشر حركة ميناء الحاويات تزايدا خلال فترة الدراسة، وتشير هذه إلى زيادة حركة مرور الحاويات في الموانئ في باكستان.

أما جمهورية إيران الإسلامية فشهد مؤشرها لحركة ميناء الحاويات ارتفاعاً خلال الفترة 2007-2011، ثم انخفاض واستقر نسبيًا إلى غاية 2015، ليرتفع بعدها. قد يشير هذا إلى زيادة في حركة مرور الحاويات في الموانئ في البلد.

كما شهد مؤشر حركة ميناء الحاويات لجمهورية مصر العربية تقلبا خلال فترة الدراسة من 5181581 إلى 6104100، قد تشير هذه إلى تحسناً نسبياً في حركة مرور الحاويات في الموانئ في مصر.

وبالنسبة لفيتنام فشهد مؤشر حركة ميناء الحاويات زيادة معتبرة من 4009066 في عام 2007 إلى 9390935 في عام 2017، وتعكس هذه زيادة وتحسناً في حركة مرور الحاويات في الموانئ في فيتنام.

أما هندوراس فقد شهد مؤشرها لحركة ميناء الحاويات زيادة تدرجية خلال فترة الدراسة، قد يشير هذا إلى تحسن بسيط وزيادة في حركة مرور الحاويات في الموانئ في البلد.

الشكل (6.3): مؤشر حركة ميناء الحاويات للشريحة العليا من البلدان متوسطة الدخل محل الدراسة للفترة 2007-2017:

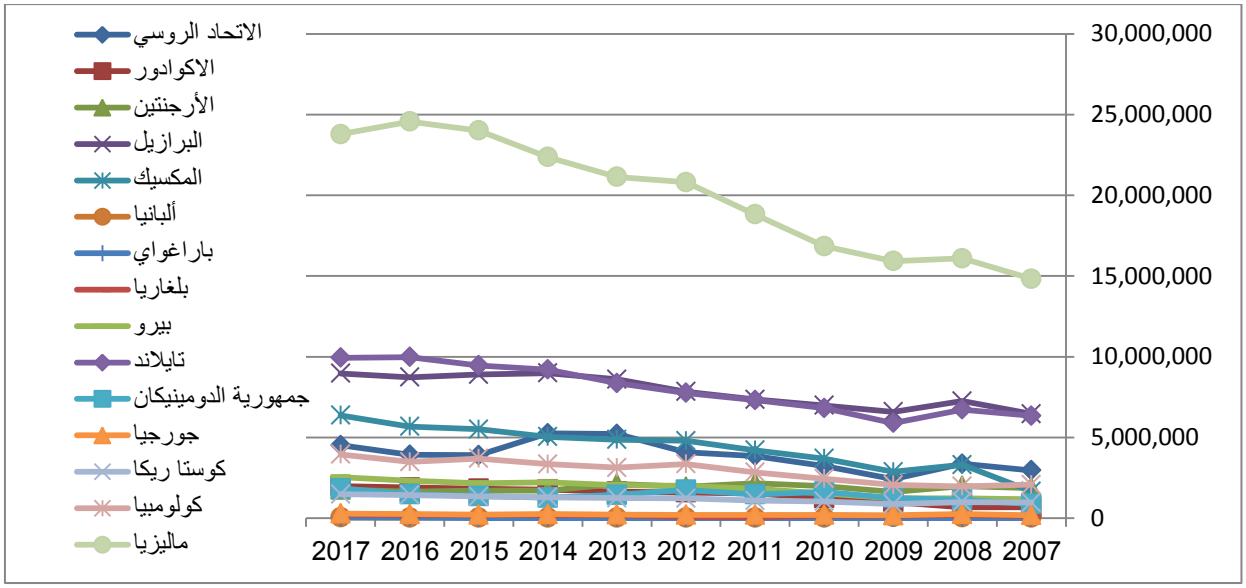

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على البيانات المجمعة.

من التمثيل البياني نلاحظ أن مؤشر حركة ميناء الحاويات في روسيا شهد زيادة تدريجية خلال الفترة 2007-2017، وبلغ ذروته في عام 2014 عند 5252000 ثم انخفض في ليصل إلى 4515300 في عام 2017. ويشير هذا إلى زيادة في حركة مرور الحاويات في الموانئ في روسيا.

أما الإكوادور فقد شهد مؤشرها لحركة ميناء الحاويات أيضًا زيادة مضاعفة خلال الفترة من 674837 إلى 1990094. وقد يفسر هذا على أن هناك تحسن وزيادة في حركة مرور الحاويات في الموانئ في الإكوادور.

كما أظهر مؤشر حركة ميناء الحاويات في الأرجنتين تزايدا خلال الفترة 2007-2011 من 1874259إلى 2168077، ثم سجل انخفاضاً ليصل إلى 1765973، قد تشير إلى تراجع في حركة مرور الحاويات في الموانئ في الأرجنتين.

وبالنسبة للبرازيل أظهر مؤشرها لحركة ميناء الحاويات زيادة معتبرة من 6464724 في عام 2007 إلى 8972506 في عام 2017، قد يشير هذا إلى أن زيادة وتحسن في حركة مرور الحاويات في الموانئ في البرازيل.

أما فيما يخص المكسيك فإن مؤشرها لحركة ميناء الحاويات نما بشكل مطرد طوال هذه الفترة، حيث ارتفع من 1661288 في عام 2007 إلى 6375338 في عام 2017. قد تشير هذه الزيادة المطردة إلى تحسن وزيادة في حركة مرور الحاويات في الموانئ في البلاد.

وشهد مؤشر حركة ميناء الحاويات في ألبانيا ارتفع أيضًا خلال هذه الفترة، إلا أن حركة ميناء الحاويات لديها ضعيف ففي في عام 2007 كان المؤشر عند 33127 ثم ارتفع في عام 2017 ليصل إلى 53273.59. على الرغم من أن القيم المطلقة لمؤشر ألبانيا منخفضة نسبيًا مقارنة بالدول الأخرى، إلا أن هذه الزيادة قد تشير إلى تحسن في حركة مرور الحاويات في الموانئ في البلد.

كما ظل مؤشر حركة ميناء الحاويات لباراغواي منخفضًا مع زيادة طفيفة خلال الفترة 2007–2017. يشير هذا إلى أن حركة مرور الحاويات في الموانئ في باراغواي محدود.

أما مؤشر حركة ميناء الحاويات في بلغاريا فكان متذبذبًا من عام 2007 إلى عام 2014 ثم سجل استقرارا نسبياً خلال السنة الثلاث الأخيرة للدراسة. قد يشير هذا إلى استقرار نسبي في حركة مرور الحاويات في الموانئ في البلد.

أما بالنسبة لبيرو فإن مؤشرها لحركة ميناء الحاويات سجل زيادة خلال فترة الدراسة، من 1177925 في عام 2007 إلى 2540960 في عام 2017. قد تشير هذه الزيادة إلى تحسن وزيادة في حركة مرور الحاويات في الموانئ في بيرو.

أما مؤشر حركة ميناء الحاويات في تايلاند فشهد ارتفاعا خلال الفترة 2007–2017. قد يشير هذا إلى زيادة وتحسن في حركة مرور الحاويات في الموانئ في البلد.

كما شهد مؤشر حركة ميناء الحاويات لجمهورية الدومينيكان تزايدا من عام 2007 إلى عام 2012 ثم تقلبا ليصل في عام 2017 إلى 1842616. وهذا يشير إلى زيادة حركة مرور الحاويات في الموانئ في جمهورية الدومينيكان.

ويظهر مؤشر حركة ميناء الحاويات لجورجيا بعض التزايد خلال الفترة 2007–2017، مما قد يشير إلى زيادة في حركة مرور الحاويات في الموانئ في البلد.

كما يُظهر مؤشر حركة ميناء الحاويات في كوستاريكا استقرارا نسبياً خلال فترة الدراسة. ويشير هذا إلى استقرار نسبي في حركة مرور الحاويات في الموانئ في كوستاريكا.

أما كولومبيا فشهدت زيادة في مؤشرها لحركة ميناء الحاويات من 2076760 في عام 2007 إلى 3956466 في عام 2017، مما قد يشير إلى زيادة وتحسن في حركة مرور الحاويات في الموانئ في البلاد.

أما بالنسبة لماليزيا يُظهر مؤشرها لحركة ميناء الحاويات زيادة معتبرة خلال الفترة 2007-2017. يشير هذا إلى وجود حركة مرور حاويات في الموانئ في ماليزيا متزايدة وقوية.

الشكل (7.3): مؤشر حركة ميناء الحاويات للصين للفترة 2007-2017:

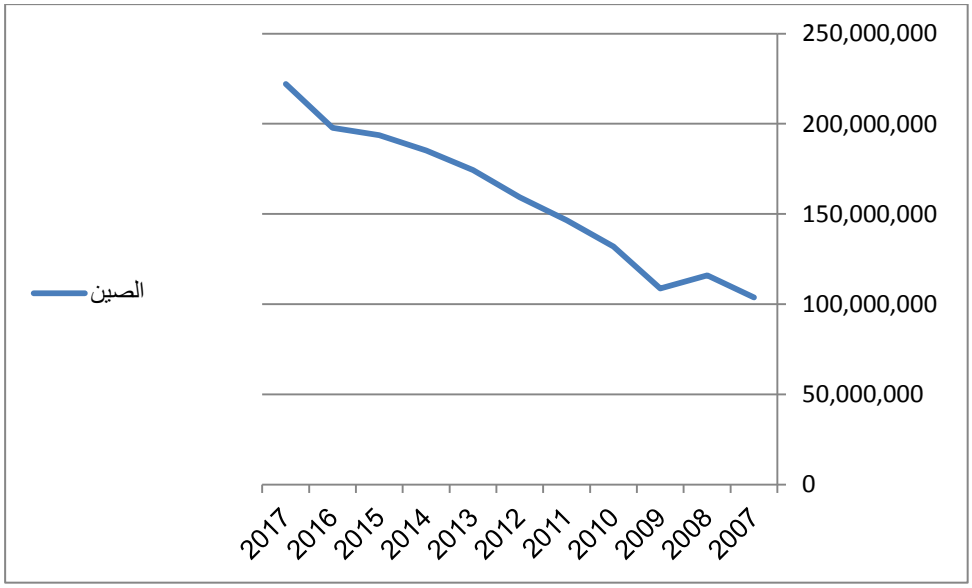

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على البيانات المجمعة.

من التمثيل البياني نلاحظ أن مؤشر حركة ميناء الحاويات الصيني قد سجل ارتفاعاً كبيرًا خلال فترة الدراسة، حيث ارتفع من 103823024 في عام 2007 إلى 222155820 في عام 2017. وتشير هذه إلى زيادة كبيرة في حركة مرور الحاويات في الموانئ في الصين.

4.3. جودة البنية التحتية للموانئ (QPI):

تقيس جودة البنية التحتية للموانئ تصور مديري الأعمال لمرافق الموانئ في بلادهم. تتراوح الدرجات من 1 (تعتبر البنية التحتية للميناء متخلفة للغاية) إلى 7 (تعتبر البنية التحتية للموانئ فعالة وفقًا للمعايير الدولية).

بالاعتماد على البيانات التي تم الحصول عليها لمؤشر جودة البنية التحتية للموانئ قمنا بتقديم تمثيلان بيانيان، التمثيل البياني الأول يمثل مؤشر جودة البنية التحتية للموانئ للشريحة الدنيا من البلدان متوسطة الدخل محل الدراسة والتمثيل البياني الثاني يمثل مؤشر جودة البنية التحتية للموانئ للشريحة العليا من البلدان متوسطة الدخل محل الدراسة.

الشكل (8.3): مؤشر جودة البنية التحتية للموانئ للشريحة الدنيا من البلدان متوسطة الدخل محل الدراسة للفترة 2007-2017:

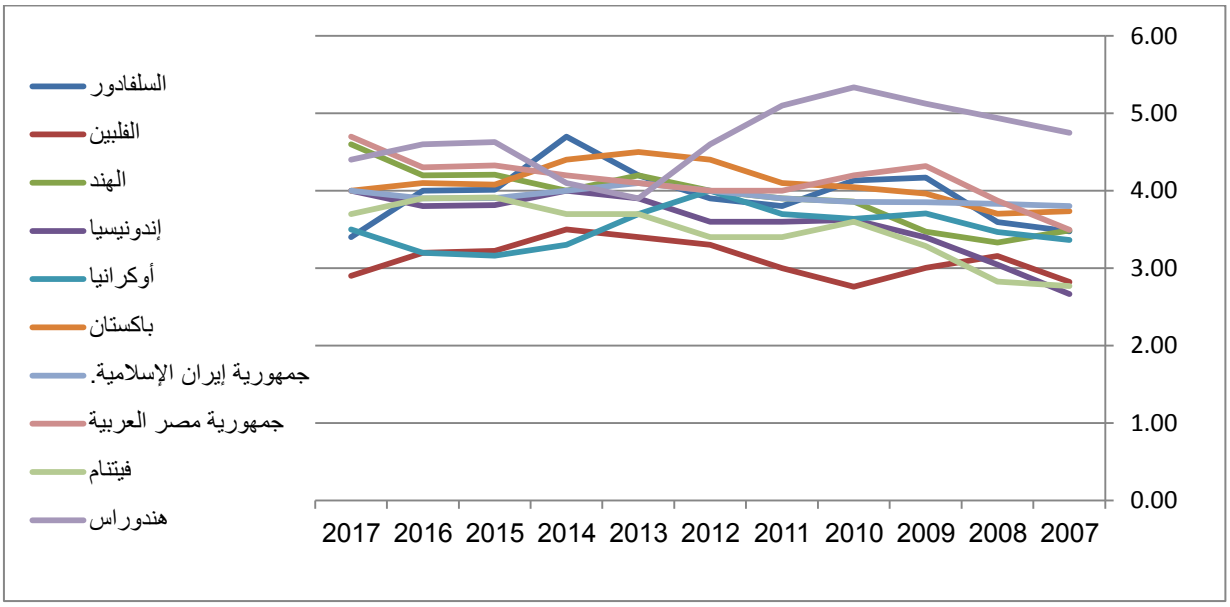

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على البيانات المجمعة.

من التمثيل البياني أظهر مؤشر جودة البنية التحتية للموانئ في السلفادور تقلباً حيث نلاحظ زيادة كبيرة في المؤشر بين عامي 2007 و 2014، من 3.48 إلى 4.70. قد يشير هذا التحسينات التي تم إجراؤها في البنية التحتية للموانئ في البلاد خلال هذه الفترة. ومن عام 2015 انخفض المؤشر تدريجياً ليصل إلى 3.40 في عام 2017.

ولقد شهد مؤشر جودة البنية التحتية للموانئ في الفلبين تغيرات، هناك زيادة طفيفة في المؤشر بين عامي 2007 و2009، حيث انتقل من 2.82 إلى 3.00، وسجل ارتفع المؤشر تدريجيًا ليصل إلى أعلى مستوى عند 3.50 في عام 2014، بعد ذلك سجل انخفض إلى 2.90 في عام 2017، وقد يشير هذا إلى بعض التحسينات في جودة البنية التحتية للموانئ في الفلبين.

وفيما يخص الهند فقد أظهر مؤشرها لجودة البنية التحتية للموانئ تزايدا، من 3.49 في عام 2007 إلى 4.60 في عام 2017، وتشير هذا إلى التحسينات التي تم إجراؤها في البنية التحتية للموانئ في البلد.

كما شهدت إندونيسيا زيادة كبيرة في مؤشر جودة البنية التحتية للموانئ خلال هذه الفترة، حيث ارتفع من 2.66 في عام 2007 إلى 4.00 في عام 2017. تشير هذه الزيادة إلى التحسينات التي تم إجراؤها في البنية التحتية للموانئ في إندونيسيا.

وكان مؤشر جودة البنية التحتية للموانئ في أوكرانيا مستقرًا نسبيًا خلال الفترة 2007-2017، حيث تراوحت القيم بين 3.36 و4، ويشير هذا إلى تحسينات بسيطة في البنية التحتية للموانئ في أوكرانيا.

أما باكستان فسجل مؤشرها لجودة البنية التحتية للموانئ زيادة في الفترة 2007-2013 من 3.73 إلى 4.50، ثم انخفض إلى 4.00 في عام 2017. وتشير هذه تحسنا في البنية التحتية للموانئ في باكستان خلال هذه الفترة.

وفيما يخص جمهورية إيران الإسلامية لوحظ استقرارا نسبياً في مؤشر جودة البنية التحتية للموانئ من 3.86 في عام 2010 إلى 4.00 في عام 2017. وهذا يشير إلى تحسن طفيف في البنية التحتية للموانئ في للبلد خلال فترة الدراسة.

وأظهر مؤشر جودة البنية التحتية للموانئ في جمهورية مصر العربية زيادة معتبرة من 3.49 في عام 2007 إلى 4.70 في عام 2017. وهذا يشير إلى التحسينات التي تم إجراؤها في البنية التحتية للموانئ في مصر.

أما فيتنام فيظهر مؤشرها لجودة البنية التحتية للموانئ زيادة من 2.77 في عام 2007 إلى 3.91 في عام 2015، ثم انخفض إلى 3.70 في عام 2017، وهذا يشير إلى تحسنا في البنية التحتية للموانئ في فيتنام خلال فترة الدراسة.

كما شهد مؤشر جودة البنية التحتية للموانئ في هندوراس زيادة في الفترة 2007-2010 من4.75 إلى 5.33، ويشير هذا إلى تحسن في البنية التحتية للموانئ، ثم سجل تقلبا ليصل إلى 4.40 في عام 2017.

الشكل (9.3):مؤشر جودة البنية التحتية للموانئ للشريحة العليا من البلدان متوسطة الدخل محل الدراسة للفترة 2007-2017:

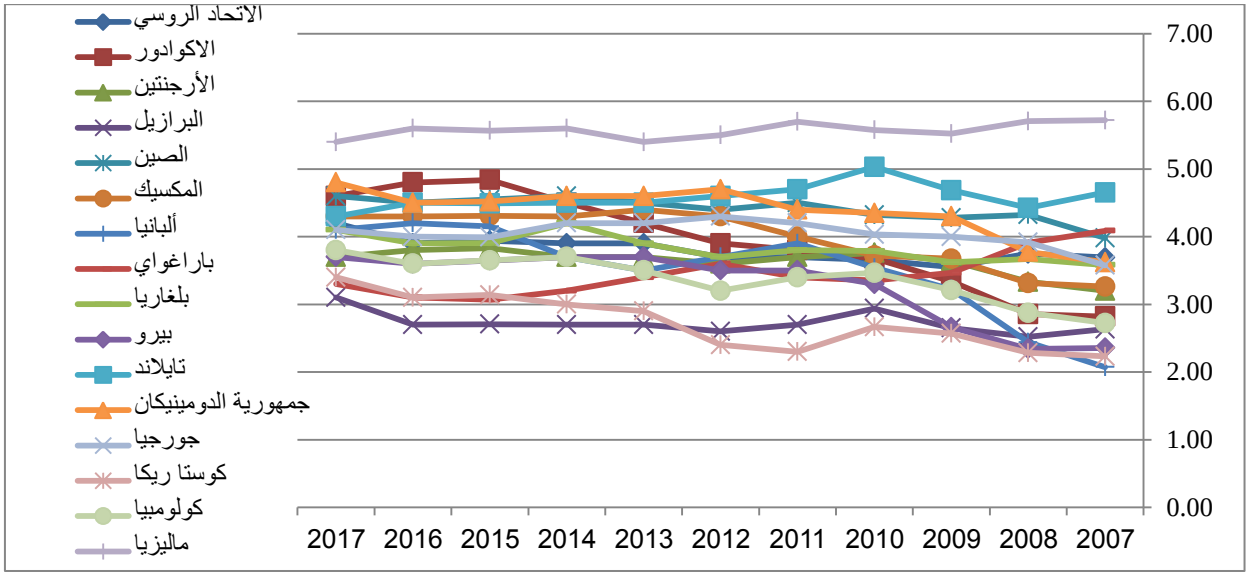

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على البيانات المجمعة.

من التمثيل البياني نلاحظ تزايدا في مؤشر جودة البنية التحتية للموانئ في روسيا من 3.69 في عام 2007 إلى 4.20 في عام 2017، يشير هذا إلى تحسنا في البنية التحتية للموانئ في روسيا خلال فترة الدراسة.

أما في الإكوادور فسجل مؤشرها لجودة البنية التحتية للموانئ ارتفاعاً من 2.82 في عام 2007 إلى 4.84 في عام 2015، ثم انخفاضا وصل إلى 4.60 في عام 2007. وتشير هذه الزيادة إلى التحسينات التي تم إجراؤها في البنية التحتية للموانئ في البلد خلال فترة الدراسة.

وشهدت الأرجنتين تقلبا في مؤشرها لجودة البنية التحتية للموانئ بين 3.20 و3.83 خلال فترة الدراسة، وسجل 3.70 في عام 2017، ويشير هذا تحسن طفيف في البنية التحتية للموانئ في الأرجنتين.

ولقد سجل مؤشر جودة البنية التحتية للموانئ في البرازيل استقرارا نسبيا، حيث كانت أغلب قيمه تحوم حول 4.70 خلال الفترة 2007–2016، وارتفع إلى 3.10 في عام 2017. وهذا يشير إلى تحسناً نسبياً في البنية التحتية للموانئ في البلاد.

كما شهدت الصين تحسنًا في مؤشر جودة البنية التحتية للموانئ من 3.98 في 2007 إلى 4.60 في 2017، ويشير هذا تحسناً في البنية التحتية للموانئ في الصين خلال هذه الفترة.

أما المكسيك فقد لوحظ تزايدا في مؤشرها لجودة البنية التحتية للموانئ في الفترة 2007–2013 من 3.26 إلى 4.40، ثم سجلت استقرارا عند 4.30 في الثلاث السنوات الأخيرة للدراسة، ويشير إلى التحسينات التي تم إجراؤها في البنية التحتية للموانئ في البلد.

وفيما يخص ألبانيا فقد سجلت زيادة معتبرة في مؤشرها لجودة البنية التحتية للموانئ من 2.07 في عام 2007 إلى 4.10 في عام 2017، ويشير هذا إلى تحسينات في البنية التحتية للموانئ في ألبانيا خلال هذه الفترة.

كما شهدت باراغواي تراجعاً في مؤشر جودة البنية التحتية للموانئ خلال فترة الدراسة، من 4.09 في عام 2007 إلى 3.30 في عام 2017، ويشير هذا إلى تراجع في جودة البنية التحتية للموانئ في باراغواي خلال هذه الفترة.

أما بلغاريا فسجل مؤشر جودة البنية التحتية للموانئ ارتفاعاً في قيمه من 3.58 عام 2007 إلى 4.20 عام 2015، ثم شهد استقراراً سبياً إلى عام 2017، ويشير هذا إلى تحسنا في البنية التحتية للموانئ في بلغاريا .

وشهدت بيرو ارتفاعاً في مؤشر جودة البنية التحتية للموانئ من 2.36 في عام 2007 إلى 3.70 في عام 2017، ويشير هذا إلى التحسن في جودة البنية التحتية للموانئ في بيرو.

أما تايلاند فشهدت ارتفاعا في مؤشر جودة البنية التحتية للموانئ بين عامي 2007 و2010، من 4.65 إلى 5.03، ثم سجلت انخفاضاً ليصل إلى 4.30 في عام 2017، ويشير هذا إلى تراجع في جودة البنية التحتية للموانئ في تايلاند خلال السنوات الأخيرة للدراسة.

أما جمهورية الدومينيكان فسجلت تزايدا في مؤشرها لجودة البنية التحتية للموانئ من 3.62 في عام 2007 إلى 4.80 في عام 2017، ويشير هذا إلى التحسينات التي تم إجراؤها في البنية التحتية للموانئ في البلد.

كما سجل مؤشر جودة البنية التحتية للموانئ في جورجيا ارتفاعاً من 3.58 إلى 4.30 في الفترة 2007-2012، ثم انخفاض طفيف إلى 4.10 في عام 2017. ويشير هذا إلى التحسن في جودة البنية التحتية للموانئ في البلد.

أما كوستاريكا فشهد مؤشرها لجودة البنية التحتية للموانئ زيادة خلال الفترة المدروسة، من 2.23 في عام 2007 إلى 3.40 في عام 2017. وهذا يشير إلى تحسنا في البنية التحتية للموانئ في كوستاريكا.

كما شهدت كولومبيا ارتفاعاً في مؤشرها لجودة البنية التحتية للموانئ من 2.72 في عام 2007 إلى 3.80 في عام 2017، ويشير هذا إلى التحسن في جودة البنية التحتية للموانئ في البلد.

أما ماليزيا فقد شهدت استقرارًا نسبياً في مؤشر جودة البنية التحتية للموانئ، وتحوم قيمه حول 5.50، ويشير هذا إلى استقراراً نسبياً في جودة البنية التحتية للموانئ في ماليزيا وهو ذو فعالية عالية.

5.3. عبء الإجراءات الجمركية (BCP):

يقيس عبء الإجراءات الجمركية تصورات مديري الأعمال عن كفاءة الإجراءات الجمركية في بلادهم. يتراوح التصنيف من 1 إلى 7، مع وجود درجة أعلى تشير إلى كفاءة أكبر.

بالاعتماد على البيانات التي تم الحصول عليها لمؤشر عبء الإجراءات الجمركية قمنا بتقديم تمثيلان بيانيان، التمثيل البياني الأول يمثل مؤشر لمؤشر عبء الإجراءات الجمركية للشريحة الدنيا من البلدان متوسطة الدخل محل الدراسة والتمثيل البياني الثاني يمثل مؤشر لمؤشر عبء الإجراءات الجمركية للشريحة العليا من البلدان متوسطة الدخل محل الدراسة.

الشكل (10.3): مؤشر عبء الإجراءات الجمركية للشريحة الدنيا من البلدان متوسطة الدخل محل الدراسة للفترة 2007-2017:

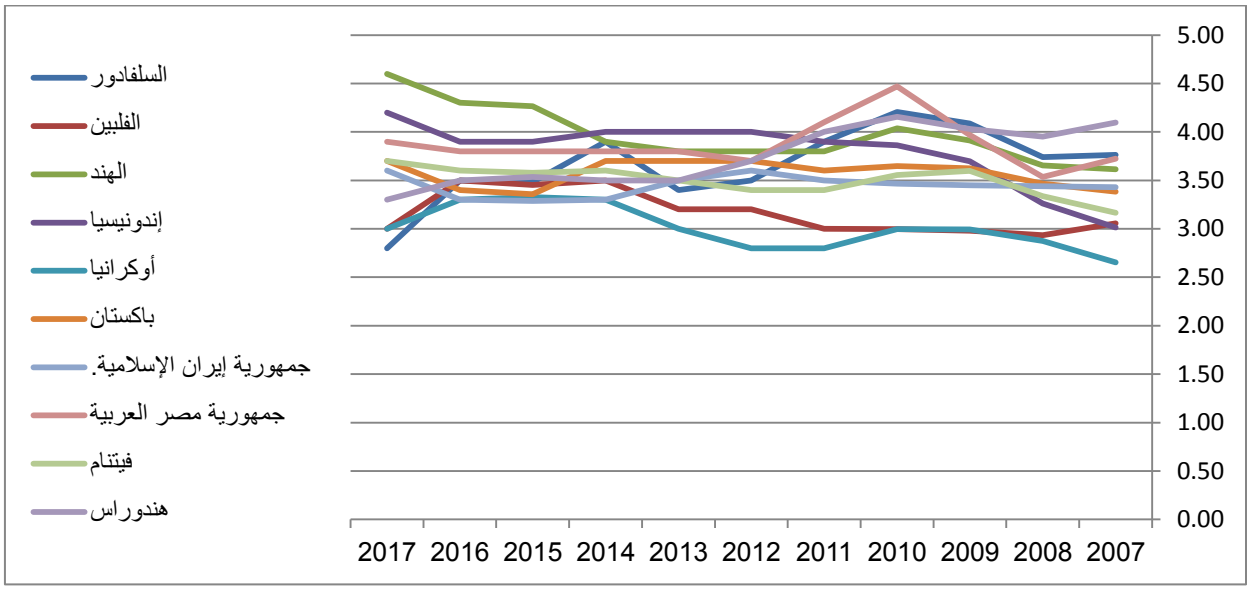

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على البيانات المجمعة.

من التمثيل البياني نلاحظ تذبذب مؤشر عبء الإجراءات الجمركية في السلفادور خلال الفترة من 3.76 في عام 2007 إلى 2.80 في عام 2017. وقد يشير هذا الانخفاض إلى تصور بأن الإجراءات الجمركية أقل كفاءة في البلاد.

كما تظهر البيانات أن مؤشر العبء الجمركي للفلبين قد شهد أيضًا تقلبات ضمن نطاق ضيق. حيث انخفض من 3.06 في عام 2007 إلى 3.00 في عام 2017. وقد يشير هذا إلى أن الإجراءات الجمركي للفلبين أقل كفاءة وشبه مستقر.

أما بالنسبة للهند فشهد مؤشر العبء الجمركي للهند تزايد في الفترة 2007 -2010، من 3.62 إلى 4.04، ثم انخفاض مع استقرار نسبي إلى عام 2014، ثم تزايد ليصل إلى 4.60 في عام 2017، مما يشير إلى زيادة كفاءة الإجراءات الجمركية للهند.

أما إندونيسيا فيظهر مؤشرها لأعباء الإجراءات الجمركية اتجاهًا تصاعديًا عامًا، حيث ارتفع من 3.01 في عام 2007 إلى 4.20 في عام 2017. يشير هذا إلى زيادة وتحسن كفاءة الإجراءات الجمركية للبلد.

وفيما يخص أوكرانيا، نلاحظ تقدم بدرجات منخفضة نسبيًا لمؤشرها لأعباء الإجراءات الجمركية طوال الفترة 2007-2013 حيث بقي مستقرا حول 2.80 إلى 3.00 ثم سجل ثباتا عند 3.33، لينخفض بعدها في عام 2017 إلى 3.00، ويشير هذا أن الإجراءات الجمركي لأوكرانيا أقل كفاءة.

أما باكستان فقد ارتفعت درجة مؤشرها لأعباء الإجراءات الجمركية بشكل طفيف من 3.38 في عام 2007 إلى 3.70 في عام 2017، ويشير هذا إلى زيادة الوعي لكفاءة الإجراءات الجمركية للبلد.

أما جمهورية إيران الإسلامية فيظهر مؤشر عبء الإجراءات الجمركية 3.46 في عام 2010 وظل مستقرًا نسبيًا حول هذه القيمة حتى عام 2013، ثم انخفض إلى 3.29 في عام 2016، وفي عام 2017 ارتفع إلى 3.60. ويشير هذا زيادة الوعي لكفاءة الإجراءات الجمركية لإيران.

وبالنسبة لجمهورية مصر العربية أظهر مؤشر العبء الجمركي تذبذبا خلال فترة الدراسة، من 3.72 في عام 2007 إلى 3.90 في عام 2017، حيث بلغ ذروته في عام 2010 عند 4.47، ويشير هذا إلى عدم استقرار في كفاءة الإجراءات الجمركية لمصر.

كما شهدت فيتنام زيادة طفيفة في مؤشر العبء الجمركي على مر الفترة المدروسة، حيث ارتفع من 3.17 في عام 2007 إلى 3.70 في عام 2017. ويشير هذا زيادة الوعي لكفاءة الإجراءات الجمركية للبلد.

وقد أظهرت هندوراس اتجاهاً عاماً نحو الانخفاض في مؤشر العبء الجمركي الخاص بها خلال هذه الفترة. حيث انخفض من 4.10 في عام 2007 إلى 3.30 في عام 2017. ويشير هذا تراجع في كفاءة الإجراءات الجمركية لهندوراس.

الشكل (11.3): مؤشر عبء الإجراءات الجمركية للشريحة العليا من البلدان متوسطة الدخل محل الدراسة للفترة 2007-2017:

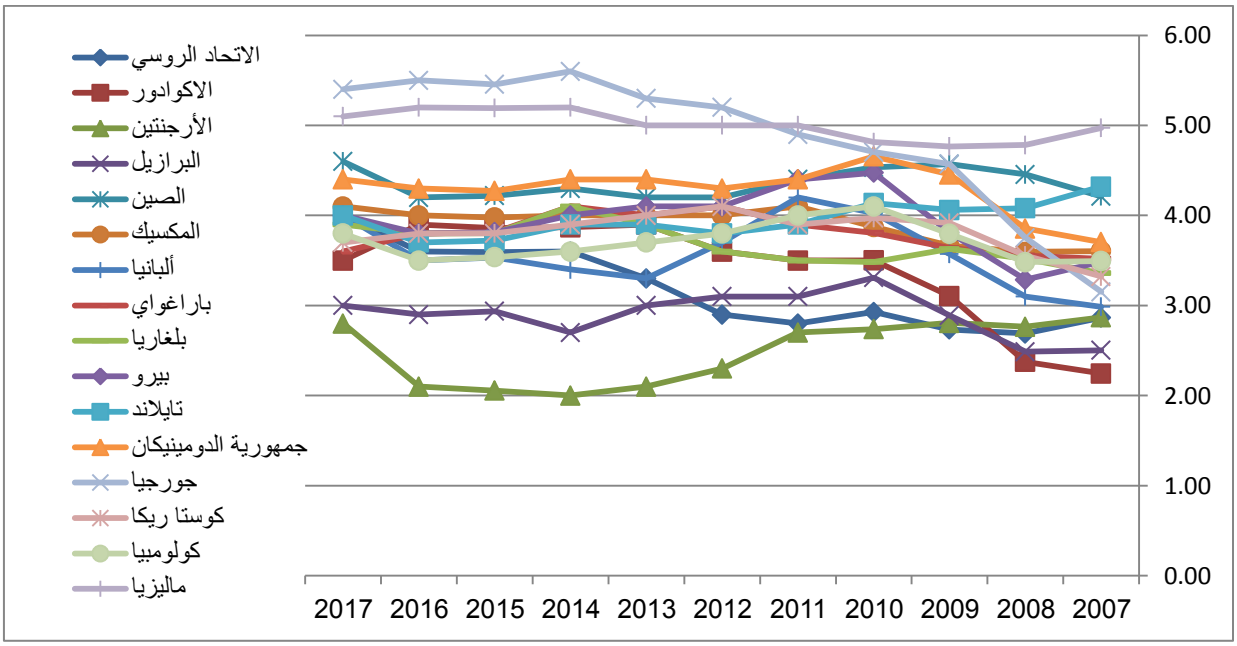

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على البيانات المجمعة.

من التمثيل البياني نلاحظ ارتفع مؤشر عبء الإجراءات الجمركية للاتحاد الروسي بشكل طفيف خلال الفترة، من 2.87 في عام 2007 إلى 4.00 في عام 2017. وقد تشير هذه الزيادة إلى تحسن ملحوظ في كفاءة الإجراءات الجمركية بمرور الوقت.

أما الإكوادور فيظهر أن مؤشرها لعبء الجمارك متقلب. فقد ارتفع من 2.25 في عام 2007 إلى 3.90 في عام 2013، ثم حقق شبه استقرار إلى عام 2016، ثم انخفض في عام 2017 إلى 3.50، ويشير هذا إلى تحسن في كفاءة الإجراءات الجمركية في الإكوادور خلال فترة الدراسة.

أما بالنسبة للأرجنتين فقد شهد تفاوت مؤشرها لعبء الإجراءات الجمركية خلال الفترة، مع زيادة طفيفة بين عامي 2007 و 2009 ثم تراجع بعد ذلك ليصل إلى أدنى قيمة له في عام 2014 عند 2.00. انخفض من 2.87 في عام 2007 إلى 2.80 في عام 2017. ويشير هذا إلى نقص كفاءة الإجراءات الجمركية في الأرجنتين.

وأظهر مؤشر عبء الإجراءات الجمركية للبرازيل اتجاهاً تصاعدياً من 2.50 في عام 2007 إلى 3.31 في عام 2010، تلاه انخفاض إلى 2.70 في عام 2014. ثم ارتفع إلى 3.00 في عام 2017. ويشير هذا إلى زيادة الوعي لكفاءة الإجراءات الجمركية في البلد.

كما أظهر مؤشر العبء الجمركي للصين زيادة مطردة خلال الفترة من 4.21 في عام 2007 إلى 4.60 في عام 2017. وقد تشير هذه الزيادة إلى تصور متزايد لكفاءة الإجراءات الجمركية في الصين.

وكذلك أظهر مؤشر العبء الجمركي للمكسيك زيادة معتبرة من 3.60 في عام 2007 إلى 4.10 في عام 2017، وقد تشير هذه الزيادة إلى تزايد لكفاءة الإجراءات الجمركية في المكسيك خلال فترة الدراسة.

أما ألبانيا فيظهر اتجاهاً متزايداً في مؤشرها لعبء الإجراءات الجمركية خلال الفترة، من 2.99 في عام 2007 إلى 4.00 في عام 2017. وقد تشير هذه الزيادة المطردة إلى تحسن ملحوظ في كفاءة الإجراءات الجمركية في البلد.

وشهد مؤشر عبء الإجراءات الجمركية لباراغواي اختلافات خلال هذه الفترة، لكنه ظل مستقراً بشكل عام عند حوالي 3.8. قد يشير هذا إلى تصور إيجابي نسبيًا عن كفاءة الإجراءات الجمركية في الدولة.

وفيما يخص بلغاريا فتظهر زيادة مع بعض التقلب في مؤشرها لعبء الإجراءات الجمركية خلال الفترة، من 3.36 في عام 2007 إلى 3.90 في عام 2017. وقد يشير هذا إلى تصور إيجابي لكفاءة الإجراءات الجمركية في البلاد.

وشهدت بيرو تذبذباً في مؤشرها لعبء الإجراءات الجمركية خلال الفترة 2007-2017، ولكنه مستقر بشكل عام حول 4. وقد يشير هذا إلى تصور إيجابي نسبيًا عن كفاءة الإجراءات الجمركية في البلد.

كما تقدم تايلاند في مؤشرها لعبء الإجراءات الجمركية مؤشرًا مرتفعًا نسبيًا طوال الفترة، مما يشير إلى الكفاءة العالية للإجراءات الجمركية في تايلاند خلال فترة الدراسة.

أما جمهورية الدومينيكان فسجلت تزايدا في مؤشرها لعبء الإجراءات الجمركية من 3.70 في عام 2007 إلى 4.40 في عام 2017، مع بعض التقلبات، ويشير هذا إلى التحسينات والكفاءة العالية للإجراءات الجمركية في البلد.

وتظهر جورجيا أيضًا مؤشرات عالية لعبء الإجراءات الجمركية خلال فترة الدراسة، خاصة من عام 2011، حيث بلغت ذروتها في عام 2014 عند 5.60. مما يشير إلى الإجراءات الجمركية أكثر كفاءة في جورجيا.

أما كوستاريكا فشهد مؤشرها لعبء الإجراءات الجمركية زيادة خلال الفترة 2007-2010 من 3.32 إلى 3.97، لينخفض في العام الموالي ثم ليرتفع بعدها إلى 4.10 في عام 2012. ثم يسجل انخفاضا تدريجيا إلى 3.70 في عام 2017. وهذا يشير إلى الكفاءة العالية للإجراءات الجمركية في كوستاريكا.

كما شهدت كولومبيا ارتفاعاً في مؤشرها لعبء الإجراءات الجمركية من 3.49 في عام 2007 إلى 4.10 في عام 2010، ثم سجلت انخفاضاً وشبه استقرار حيث تحوم قيمه حول 3.80. ويشير هذا إلى مستوى حسن لكفاءة الإجراءات الجمركية في البلد خلال فترة الدراسة .

كما تمتلك ماليزيا أعلى مؤشر لعبء الإجراءات الجمركية لمعظم السنوات، حيث تتراوح قيمه بين 4.77 و5.20، مما يشير إلى التحسينات والكفاءة العالية للإجراءات الجمركية في ماليزيا.

ثالثا: الطريقة والأدوات.

تقتضي أدبيات القياس الاقتصادي لبيانات البانل القيام باختبارات تحديد الأثار المقطعية قبل تقدير النماذج، فهل النماذج المقدرة هي نماذج متجانسة بالنسبة للمقطع العرضي، أم هي نماذج أثار ثابتة، في الحالة المقابلة أثار عشوائية. لذا ففي بادي الأمر سوف نقوم من التحقق من وجود الأثار الثابتة من عدمها، وهذا بالاستعانة باختبار فيشر، حيث تتقضي الفرضية الصفرية وجود تجانس في المعالم المقدرة بالنسبة للمقطع العرضي، أما الفرضية البديلة فتنص على أن النموذج يحتوى على اختلافات في الحد الثابت على مستوى المقطع العرضي، حيث ان هذه الاختلافات يطلق عليها بالأثار الثابتة، إن هذه النتيجة لا تحقق إلا إذا تم قبول الفرضية البديلة وهذا عند تجاوز

الإحصائية المحسوبة القيمة الجدولية عند أحد مستويات المعنوية الثلاث. الخطوة الثانية هي القيام بعملية المفاضلة بين الاثار الثابتة والعشوائية عبر اختبار Hausman حيث تتقضي الفرضية الصفرية فعالية مقدر الأثار العشوائية مقارنة مع مقدر الأثار الثابتة، أما الفرضية البدلية فتعني فعالية مقدر الأثار الثابتة.

بعدها ننتقل إلى تحليل متانة النموذج المقدر، حيث تتطلب متانة النموذج من الناحية الاحصائية القيام باختبارات الارتباط البواقي على المستوى المقطع العرضي من خلال اختبار Pesaran بهدف التأكد من عدم وجود ارتباط البواقي على مستوى المقاطع العرضية، حيث تعني الفرضية الصفرية عدم وجود ارتباط للبواقي على مستوى المقاطع العرضية، بعدها نقوم باختبار Wooldridge بهدف التأكد من عدم وجود ارتباط ذاتي للبواقي على مستوى المقطع الزمني، حيث تنص الفرضية الصفرية لهذا الاختبار على عدم وجود ارتباط ذاتي للبواقي. كما نستخدم أيضا اختبار Wald من أجل التأكد من تجانس تباين الأخطاء في نماذج الأثار العشوائية، إن الفرضية الصفرية لهذا الاختبار تتقضي وجود تجانس تباينات الأخطاء. ففي حالة وجود أحد هذه المشاكل في النموذج أو حتى جميعا، نقوم بمعالجة هذه العلل بواسطة طريقة المربعات الصغرى المعممة الممكنة FGLS.

المبحث الثاني: النتائج والمناقشة.

سنقوم في هذا المبحث من الدراسة بتقدير النماذج القياسية المقترحة المتعلقة بأثر مؤشرات تدابير تيسير التجارة على عدالة توزيع الدخل لعينة تتكون من 26 دولة نامية من البلدان متوسطة الدخل حسب تصنيف البنك الدولي، ثم استخلاص النتائج وتحليلها ومناقشتها.

وللقيام بذلك قمنا ببناء ثلاثة نماذج قياسية وهي كالتالي:

النموذج الأول: معامل جيني (GINI).

نختبر في النموذج الأول من هذه الدراسة أثر مؤشرات تدابير تيسير التجارة على عدالة توزيع الدخل، حيث يتمثل مؤشر عدالة توزيع الدخل في معامل جيني، أما مؤشرات تدابير تيسير التجارة فتتمثل في: مؤشر ربط الشحن البحري، مؤشر حركة حاويات الموانئ، مؤشر جودة البنية التحتية للموانئ ومؤشر عبء الإجراءات الجمركية.

يأخذ النموذج الصيغة الرياضية العامة التالية:

$$GINI = f\ (LSCI, CPT, QPI, BCP, IEF, GDPg, GFCF)$$

حيث أن :

(GINI): معامل جيني.

(LSCI): مؤشر ربط الشحن البحري.

(CPT): مؤشر حركة حاويات الموانئ.

(QPI): مؤشر جودة البنية التحتية للموانئ.

(BCP) : مؤشر عبء الإجراءات الجمركية.

(IEF): مؤشر الحرية الاقتصادية.

(GDPg): معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي.

(GFCF): إجمالي تكوين رأس المال الثابت.

النموذج الثاني: نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (GDPpc).

نختبر في النموذج الثاني من هذه الدراسة أثر مؤشرات تدابير تيسير التجارة على عدالة توزيع الدخل، حيث يتمثل مؤشر عدالة توزيع الدخل في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، أما مؤشرات تدابير تيسير التجارة فتتمثل في: مؤشر ربط الشحن البحري، مؤشر حركة حاويات الموانئ، مؤشر جودة البنية التحتية للموانئ ومؤشر عبء الإجراءات الجمركية.

يأخذ النموذج الصيغة الرياضية العامة التالية:

$$\mathbf{GDPpc = \mathit{f}\ (LSCI, CPT, QPI, BCP, IEF, GDPg, GFCF)}$$

حيث أن :

(GDPpc): نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي.

(LSCI): مؤشر ربط الشحن البحري.

(CPT): مؤشر حركة حاويات الموانئ.

(QPI): مؤشر جودة البنية التحتية للموانئ.

(BCP): مؤشر عبء الإجراءات الجمركية.

(IEF): مؤشر الحرية الاقتصادية.

(GDPg): معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي.

(GFCF): إجمالي تكوين رأس المال الثابت.

النموذج الثالث: نصيب الفرد العامل من الناتج المحلي الإجمالي (GDPppe).

نختبر في النموذج الثالث من هذه الدراسة أثر مؤشرات تدابير تيسير التجارة على عدالة توزيع الدخل، حيث يتمثل مؤشر عدالة توزيع الدخل في نصيب الفرد العامل من الناتج المحلي الإجمالي، أما مؤشرات تدابير تيسير التجارة فتتمثل في: مؤشر ربط الشحن البحري، مؤشر حركة حاويات الموانئ، مؤشر جودة البنية التحتية للموانئ ومؤشر عبء الإجراءات الجمركية.

يأخذ النموذج الصيغة الرياضية العامة التالية:

$$\mathbf{GDPppe = \mathit{f}\ (LSCI, CPT, QPI, BCP, IEF, GDPg, GFCF)}$$

حيث أن :

(GDPppe): نصيب الفرد العامل من الناتج المحلي الإجمالي.

(LSCI): مؤشر ربط الشحن البحري.

(CPT): مؤشر حركة حاويات الموانئ.

(QPI): مؤشر جودة البنية التحتية للموانئ.

(BCP): مؤشر عبء الإجراءات الجمركية.

(IEF): مؤشر الحرية الاقتصادية.

(GDPg): معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي.

(GFCF): إجمالي تكوين رأس المال الثابت.

أولا: تقدير النموذج الأول: معامل جيني (GINI).

الجدول (6.3): [1] تقدير نموذج عدالة توزيع الدخل معامل جيني (GINI).

Variable	pooled1	fe1	re1	gls1
lsci	.01609131	-.12544614***	-.11384101***	.00230783
ief	.35920264***	.07191798	.06263085	.12735569***
gdpg	.20573331	.08654695**	.09081954***	.16683279***
gfcf	3.401e-12	2.436e-12	1.638e-12	4.445e-11***
cpt	-7.438e-08	-9.389e-08*	-6.468e-08	-1.417e-06***
qpi	-1.1705795	.17000825	.0764134	3.5624924***
bcp	-1.6220953	.00407097	.04847265	-2.4045382***
_cons	29.511637***	40.77614***	41.013248***	32.135796***

legend: * p<.1; ** p<.05; *** p<.01

المصدر: مخرجات برنامج STATA16.0.

الجدول (7.3): اختبارات صلاحية ومتانة النموذج المقدر عدالة توزيع الدخل–معامل جيني (GINI).

الاختبار	Fisher	Hausman	Pesaran CD	Wald	Wooldridge
الإحصائية	205.29***	6.29	3.438***	8.37e+05***	28.708***

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج STATA16.0.

من أجل القيام بالتحليل الاقتصادي لنموذج المقدر، يجب التحقق أولا من صلاحية ومتانة النموذج المقدر من الناحية الاحصائية، فمن خلال نتائج الجدول أعلاه يظهر اختبار فشير صلاحية نموذج الأثار الثابتة (FE) بالمقارنة النموذج المدمج (Pooled) مما يعني أن نتائج نموذج الأثار الثابتة أكثر صلاحية ومتانة من النموذج المدمج، أما اختبار Hausman فقد أثبت فعالية نموذج الأثار العشوائية (RE) بالمقارنة مع نموذج الأثار الثابتة، مما يجعلنا نعتمد نموذج الأثار العشوائية من أجل استكمال باقي اختبارات المتانة.

بخصوص اختبار Pesaran CD، تظهر النتائج وجود ارتباط للبواقي على مستوى المقطع العرضي، كما أظهر اختبار Wooldridge وجود ارتباط ذاتي للبواقي على المستوى الزمني، أما اختبار Wald فتظهر النتائج وجود مشكلة عدم تجانس تباينات الأخطاء في نموذج الأثار الثابتة، مما يستدعي بنا معالجة هذه المشاكل عبر تقدير الاثار الثابتة بواسطة طريقة المربعات الصغرى المعممة الممكنة FGLS.

[1] ***1 معنوي عند مستوى 1%، **5 معنوي عند مستوى 5%، *10 معنوي عند مستوى 10%.

1. أثر الانفتاح الاقتصادي على عدالة توزيع الدخل –الأثر على معامل جيني (GINI):

يعد الانفتاح الاقتصادي والتوزيع العادل للدخل ركيزتين أساسيتين لأي اقتصاد مستدام. يشير الانفتاح الاقتصادي إلى درجة الحرية التي يتعين على الشركات المشاركة فيها في التجارة الدولية والاستثمار وحركة السلع ورأس المال والخدمات عبر الحدود مع الحد الأدنى من الحواجز. من ناحية أخرى، يشير التوزيع العادل للدخل إلى التوزيع العادل للثروة بين الأفراد والفئات الاجتماعية داخل المجتمع.

تم الترويج للانفتاح الاقتصادي على نطاق واسع باعتباره عاملاً أساسياً لتعزيز النمو والتنمية في مختلف الاقتصادات. ولجانب من الاعتبار أنه ينطوي على تحرير التجارة وسياسات الاستثمار، مما يسمح بتدفق أكبر للسلع والخدمات ورؤوس الأموال عبر الحدود. ومع ذلك، لا يزال تأثير هذه العملية على عدم المساواة موضوع نقاش حاد بين العلماء وصانعي السياسات على حد سواء.

وضمن الأدب الاقتصادي، يُعتبر موضوع تأثير الانفتاح الاقتصادي على توزيع الدخل والعدالة واللامساواة من الموضوعات التي حظيت بالنقاش بين الاقتصاديين، كما يحمل طابعا جدليا تدفع به جهات مختلفة ومنظمات حكومية وغير حكومية ومدارس اقتصادية فكرية، وقد توجهه في أحايين أخرى توجهات أيدولوجية. فمن ناحية، يجادل مؤيدو الانفتاح الاقتصادي بأنه يمكن أن يؤدي إلى فرص أكبر للنمو الاقتصادي والتنمية، والتي يمكن أن تعود بالنفع في نهاية المطاف على كل فرد في المجتمع المحلي والدولي، بما في ذلك الفئات ذوي الدخل المنخفض، والدول الأقل تقدما. ويرتبط هذا التوجه بتوليفة وثنائية متلازمة ركّبت عمدا لتجمع بين الانفتاح الاقتصادي والنمو والتنمية الاقتصادية، اعتبارا أن الانفتاح الاقتصادي من شأنه أن يخلق أسواقًا جديدة وفرصًا للاستثمار، مما يؤدي إلى خلق فرص عمل وزيادة الأجور، بالإضافة إلى ذلك، من شأن التجارة الحرة أن تُساهم في تحقيق التخصيص الأمثل للموارد، وإلغاء حالات التمييز غير العادلة التي تشهدها تدفقات التجارة الدولية، ما يرفع من مستويات الكفاءة الاقتصادية، وهذا يؤدي إلى معدلات توظيف أعلى، وأجور أعلى، وفي نهاية المطاف، قدرا أكبر من العدالة في توزيع الدخل. كما من شأن التخصيص الأمثل للموارد أن يُؤدي إلى انخفاض أسعار السلع والخدمات، ويرفع من مستويات الرفاهية، وهو ما يؤدي أيضًا إلى تحسين مستوى المعيشة لذوي الدخل المنخفض. فالاقتصاد المفتوح من وجهة نظرهم يسمح بالمنافسة يعزز الابتكار ويعزز الكفاءة ويوفر للمستهلكين إمكانية الوصول إلى مجموعة واسعة من السلع بأسعار معقولة، وزيادة القدرة على تحمل تكاليف السلع والخدمات الأساسية، والتي يمكن أن تفيد الأسر ذات الدخل المنخفض.

كما يُسهم الانفتاح الاقتصادي من خلال مدخل الانفتاح المالي في تمكين الأفراد والمؤسسات من الحصول على التمويل دون عوائق تعيق انسيابية حركة رؤوس الأموال، ما يُوفر فرصا وخيارات أكثر للمستثمرين تمكنهم من المفاضلة بين مصادر التمويل الأقل تكلفة بما يضمن زيادة الإنتاج وتحقيق الفائض فيه، وتعظيم الربح في الوقت ذاته. وارتباطا بما سبق يرى مؤيدو هذا النهج أن الانفتاح الاقتصادي يساعد في تكافؤ الفرص بين من هم في قمة الهرم ومن هم في قاعدة الهرم سواء كانوا دولا أو أقاليما أو أفرادا. كما يؤدي الانفتاح الاقتصادي إلى زيادة الاستثمار الأجنبي، والذي يوفر التمويل للشركات لتوسيع عملياتها وخلق المزيد من الوظائف، مما يعزز توزيعًا أكثر عدلاً للدخل.

كما يساعد الانفتاح الاقتصادي على تعزيز التوزيع العادل للدخل بطرق أخرى، بداية بإتاحة الفرص للشركات للمنافسة العادلة، وهذه المنافسة تدفع الابتكار وتخفض الأسعار، مما يجعل السلع والخدمات في متناول جميع المواطنين. وهذا بدوره يؤدي إلى نمو اقتصادي أكبر وخلق فرص عمل، مما يمكن أن ينتشل الناس من الفقر ويقلل من مستوياته ويحسن المستوى العام للمعيشة. كما يسهل الانفتاح الاقتصادي على الأشخاص بدء أعمالهم التجارية الخاصة، والتي يمكن أن تكون عاملاً حاسمًا في الحد من عدم المساواة.

ومن خلال نتائج تقدير طريقة المربعات الصغرى المعممة الممكنة FGLS المبين في هذا الجزء من الدراسة، يتبين أن للانفتاح الاقتصادي أثر طرديا على معامل جيني (Gini index)، وهذا الأثر دال احصائيا عند مستوى 1 بالمئة، وهو يُؤشّر على أن زيادة الانفتاح الاقتصادي أدت إلى تعميق الفوارق في الدخل بين طبقات المجتمع، أي أنه أداة لتعميق حالة اللامساواة، أي أن مستوى الانفتاح الاقتصادي للبلد قلل من قدرته على ضمان التوزيع العادل للدخل، ويمكن تفسير هذا الأثر أن الانفتاح الاقتصادي يفضل أولئك الذين لديهم وصول أكبر إلى رأس المال والمهارات. على سبيل المثال، في اقتصاد أكثر انفتاحًا، قد يتمكن العمال ذوو المهارات العالية من الحصول على أجور أعلى، بينما قد يواجه العمال الأقل مهارة منافسة أكبر وأجورًا أقل. بالإضافة إلى ذلك، يمكن أن تؤدي زيادة التجارة الدولية وسلاسل القيمة العالمية والإقليمية إلى الاستعانة بمصادر خارجية للوظائف في البلدان ذات تكاليف العمالة المنخفضة، مما قد يؤدي إلى زيادة تفاقم عدم المساواة في الدخل في قطاعات معينة من الاقتصاد. ويُمكن حصر بعض العوامل التي تعتبر سببا في تعميق اللاعدالة في توزيع الدخل ارتباطا بالانفتاح الاقتصادي، كما يلي:

* **المنافسة:** غالبًا ما يؤدي الانفتاح الاقتصادي إلى زيادة المنافسة في الأسواق المحلية، مما قد يؤدي إلى انخفاض أرباح الشركات المحلية وفقدان الوظائف للعمال. بالإضافة إلى تعطيل أسواق العمل المحلية من خلال هجرة اليد

العاملة، وحيثما لا يتم تنظيم سوق العمل ويكون ضعف العمال مرتفعاً، يتم إزاحة القوى العاملة المحلية عن طريق العمالة الأرخص ثمناً من البلدان الأخرى، ويؤدي تهجير العمال المحليين إلى انخفاض الأجور وزيادة انعدام الأمن الوظيفي، مما يؤدي إلى عواقب غير مقصودة. في الوقت نفسه، قد تستفيد الشركات الكبيرة متعددة الجنسيات التي لديها موارد أكثر وقدرة تفاوضية أكبر بشكل كبير من الانفتاح الاقتصادي.

* **التوزيع غير المتكافئ للمنافع:** يمكن أن يؤدي الانفتاح الاقتصادي إلى منافع غير متناسبة لمجموعات معينة من الأفراد، مثل أصحاب رؤوس الأموال والعمال ذوي المهارات العالية، في حين أن مجموعات أخرى مثل العمال ذوي المهارات المتدنية، وصغار المزارعين، أو العاملين في أماكن غير قادرة على المنافسة أو في قطاعات الصناعات ذات الفائدة الضئيلة أو المعدومة. كما تميل البلدان المتقدمة والشركات الكبيرة إلى الاستفادة بشكل أكبر من العولمة وسياسات التجارة الحرة. وهذا يمكن أن يؤدي إلى زيادة التفاوتات بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية، مما يخلق حواجز أمام البلدان التي لم تشارك بشكل كامل في العولمة الاقتصادية للحاق بالآخرين.

* **ضعف التنظيم:** يتطلب الانفتاح الاقتصادي أنظمة حكم جيدة ومؤسسات قوية لتنظيم وإدارة المخاطر المرتبطة بالأنشطة الاقتصادية. وفي بعض الحالات، يسمح التنظيم الضعيف للشركات الكبيرة بالاستفادة من قوتها السوقية، مما يضر بمن هم أقل قدرة على حماية أنفسهم.

* **تخصيص الموارد:** تشجع الأسواق المفتوحة إعادة تخصيص الموارد من الاستخدامات الأقل إنتاجية إلى الاستخدامات الأكثر إنتاجية. يمكن أن يكون هذا مفيدًا للاقتصاد ككل، ولكنه قد يؤدي أيضًا إلى تفاقم عدم المساواة في توزيع الثروة والدخل.

* **تأثير السياسات التجارية على الاهتمامات البيئية:** في بعض الأحيان، قد تكون البلدان غير قادرة على تنفيذ اللوائح البيئية بسبب صعوبة اللحاق بالدول الأكثر تقدمًا، مما قد يكون له عواقب سلبية، حيث تؤثر التكاليف المرتبطة بالتلوث البيئي بشكل غير متناسب على الفقراء.

* قد يؤدي الانفتاح الاقتصادي أيضًا إلى تفاقم توزيع الدخل داخل البلدان. على الرغم من نمو الاقتصاد، فإن فوائد الاستثمار أو الأنشطة التجارية الخارجية قد تعود فقط على العديد من القطاعات الرئيسية في الاقتصاد. مع تحقيق المكاسب الاقتصادية لمجموعات صغيرة فقط من الأفراد، مما يؤدي إلى زيادة عدم المساواة.

* يؤدي الانفتاح الاقتصادي أيضًا إلى تفاقم عدم المساواة إذا لم يقترن بسياسات تعزز العدالة والتوازن. على سبيل المثال، قد يهيمن عدد قليل من الشركات الكبيرة على بعض قطاعات الاقتصاد، والتي يمكنها استخدام قوتها السوقية للحد من المنافسة ورفع الأسعار. يمكن أن يضر هذا بالأسر ذات الدخل المنخفض، الذين ينفقون حصة أكبر من دخلهم على الضروريات الأساسية. علاوة على ذلك، قد تُعمق بعض الممارسات التجارية مثل الاستعانة بمصادر خارجية في الوظائف منخفضة الأجر على حساب الوظائف ذات الأجور الأعلى التي يشغلها حاليًا العمال المحليين.

وبالتالي، فإن الاقتصاد الأكثر انفتاحًا لا يضمن مجتمعًا أكثر إنصافًا، ويتطلب تحقيق الانفتاح الاقتصادي والتوزيع العادل للدخل توازناً بين الحاجة إلى خلق نمو اقتصادي وضرورة ضمان أن يفيد النمو غالبية المواطنين في المجتمع. في حين أن الانفتاح الاقتصادي يمكن أن يساعد في خلق فرص جديدة وتعزيز استخدام أكثر كفاءة للموارد، إلا أنه يحتاج إلى الاسترشاد بسياسات شاملة تعزز الإنصاف والكرامة والعدالة الاجتماعية. لذلك، تقع على عاتق الحكومة مسؤولية ضمان أن سياساتها تعمل على تحسين توزيع الدخل، وإزالة الحواجز التي تحول دون تكافؤ الفرص، وخلق ساحة لعب متكافئة، من أجل خلق اقتصاد مزدهر وشامل يستفيد منه جميع المواطنين.

يجب أن تهدف السياسات الاقتصادية للحكومات إلى تعزيز الانفتاح الاقتصادي مع ضمان وجود نظام إعادة توزيع مناسب مطبق من خلال أنظمة الضرائب أو سياسات الرفاهية المستهدفة التي تعزز تكافؤ الفرص بغض النظر عن الخلفية أو الوضع الاجتماعي والاقتصادي.

وعليه، يجب على الحكومات أن تدرك آثار الانفتاح الاقتصادي وسياسات التجارة والاستثمار على عدم المساواة. يجب أن يكون تعزيز النمو الاقتصادي العادل والاستدامة البيئية والرفاهية الاجتماعية أولوية في خطة التنمية الاقتصادية الخاصة بالدولة. يجب على صانعي السياسات السعي لضمان تقاسم فوائد الانفتاح الاقتصادي على نطاق واسع مع التخفيف من المخاطر التي تشكلها مثل هذه السياسات. تحتاج الحكومات إلى وضع سياسات لضمان التوزيع الشامل للمكاسب من أنشطة التجارة والاستثمار. في نهاية المطاف، يجب أن يتكامل الانفتاح الاقتصادي مع السياسات التي تعطي الأولوية لرفاهية الجميع وتعزز الوصول إلى التعليم أو شبكات الأمان الاجتماعي، ولا سيما للطبقات الأكثر ضعفاً في المجتمع، لتعزيز النمو الاقتصادي الشامل. إن النهج المتوازن الذي يعطي الأولوية للعدالة والعدالة للجميع أمر بالغ الأهمية إذا لم يصبح الانفتاح الاقتصادي أداة لتعزيز عدم المساواة. وعلى ذلك يُتطلب من

الدول صياغة السياسات التي تعزز التوزيع العادل للدخل، مثل الضرائب التصاعدية وتعزيز نظام شبكات الأمان الاجتماعي، بالإضافة إلى استخدام الهياكل الضريبية التصاعدية التي تفرض ضرائب أعلى على الأثرياء لتوفير الخدمات العامة الأساسية والمساعدة في تمويل برامج المساعدة الاجتماعية للسكان المحرومين. يمكن أن تساعد برامج الرعاية الاجتماعية مثل الرعاية الصحية الشاملة والإسكان والتعليم في ضمان وصول كل فرد إلى أساسيات الحياة.

2. أثر تدابير تيسير التجارة على عدالة توزيع الدخل –الأثر على معامل جيني (GINI) :

تعتبر عدالة توزيع الدخل مصدر قلق بالغ للحكومات في جميع أنحاء العالم، يمكن أن تؤدي الفوارق في الدخل إلى عدم الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي، وهذا هو السبب في أن الحكومات نفذت تدابير لضمان توزيع الدخل بشكل عادل. وقد أصبحت آليات تيسير التجارة، من خلال تبسيط إجراءات التجارة الدولية، جزءًا لا يتجزأ من التجارة الدولية في السنوات الأخيرة.

يمكن لتدابير تيسير التجارة، مثل الإجراءات الجمركية المبسطة وتحسين البنية التحتية للنقل، أن تؤثر بشكل إيجابي على عدالة توزيع الدخل. وفي البلدان النامية حيث الحواجز التجارية عالية، يمكن لهذه التدابير أن تقلل من تكلفة ممارسة الأعمال التجارية، وتحفز جذب الاستثمار الأجنبي، وتزيد من الصادرات. ونتيجة لذلك، يتم إنشاء المزيد من فرص العمل في قطاعي التصنيع والخدمات، مما يساهم في زيادة انتقال العمال والحد من عدم المساواة في الدخل.

كما يعزز تيسير التجارة النمو الذي تقوده الصادرات، مما يؤدي إلى زيادة دخل العاملين في الصناعات التصديرية، ويؤدي تيسير التجارة إلى تقليل تكاليف المعاملات والتأخيرات المرتبطة بالتجارة الدولية، مما يجعل صناعات التصدير أكثر قدرة على المنافسة. وتُسهم هذه القدرة التنافسية المتزايدة إلى زيادة الطلب على السلع القابلة للتداول، مما يؤدي في النهاية إلى زيادة دخل العاملين في هذه الصناعات والقطاعات الاقتصادية المرتبطة. وبالتالي، يمكن أن يساهم تيسير التجارة في توزيع أكثر عدلاً للدخل من خلال تعزيز النمو في صناعات التصدير.

كما يساعد تيسير التجارة الشركات الصغيرة والمتوسطة على توسيع أعمالها والوصول إلى الأسواق الدولية. فغالبًا ما تواجه المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم عقبات بسبب التكاليف الباهظة والتعقيدات المرتبطة بالتجارة الدولية، وعلى هذا النحو فمن شأن تدابير تيسير التجارة أن تقلل من الحواجز أمام دخول هذه الشركات للسوق والمنافسة فيه. وهو ما يساعد الشركات الصغيرة والمتوسطة على توسيع أعمالها وزيادة إيراداتها، مما يؤدي في النهاية إلى

زيادة دخل عمالها. وكمحصلة لذلك، تُساهم تيسير التجارة في توزيع أكثر عدلاً للدخل من خلال تعزيز وصول الشركات الصغيرة والمتوسطة إلى الأسواق الدولية.

1.2. أثر حركة الحاويات في الميناء على عدالة توزيع الدخل –الأثر على معامل جيني (GINI):

أصبحت حركة الحاويات من أهم جوانب التجارة الدولية في الآونة الأخيرة، يتضمن نقل البضائع في حاويات كبيرة مصممة خصيصًا لهذا الغرض. بينما قد يجادل البعض بأن حركة الحاويات لها تأثير سلبي على المجتمع، فإن هذا ليس هو الحال، ففي الواقع، هناك العديد من الآثار الإيجابية لتوزيع دخل مرور الحاويات. من ذلك أن حركة الحاويات تعتبر من مصادر خلق فرص عمل. فمع نقل الكثير من البضائع، يزداد الطلب على العمال المهرة وغير المهرة الذين يمكنهم التعامل مع تعبئة وتفريغ البضائع. وهذا يشمل مختلف الوظائف والمهام من تحميل وتفريغ السفن إلى قيادة الشاحنات والعمل في المستودعات. وهكذا خلقت حركة الحاويات آلاف الوظائف في جميع أنحاء العالم، لا سيما في البلدان النامية حيث فرص العمل نادرة.

كما توفر حركة الحاويات دفعة لاقتصاد الدولة، فالدخل الناتج عن حركة الحاويات مهم ويساهم بشكل كبير في الناتج المحلي الإجمالي للبلد. ولا يتم توليد هذا الدخل فقط من نقل البضائع ولكن أيضًا من الخدمات المرتبطة مثل الجمارك والتأمين والخدمات المصرفية. علاوة على ذلك، نظرًا لتوزيع الدخل المتولد على قطاعات مختلفة من الاقتصاد، تستفيد منه الصناعات الأخرى أيضًا.

كما توفر حركة الحاويات سلعًا ميسورة التكلفة للناس في جميع أنحاء العالم. ففي الماضي، كانت التجارة تقتصر على ما هو متاح محليًا، ولكن مع ظهور حركة مرور الحاويات أصبح العالم قرية عالمية، يمكن للناس في البلدان النامية والبلدان المنخفضة الدخل الآن الوصول إلى السلع التي لم تكن متوفرة في السابق ويمكن لأولئك في البلدان المتقدمة الوصول إلى السلع بتكلفة أقل بكثير. وهذا مفيد بشكل خاص للفقراء الذين كانوا مستبعدين في السابق من فوائد العولمة.

ومن خلال نتائج تقدير طريقة المربعات الصغرى المعممة الممكنة FGLS المبين في هذا الجزء من الدراسة، يتبين أن حركة الحاويات في الميناء أثر عكسيا على معامل جيني (Gini index)، حيث كلما ازدادت حركة الحاويات انخفض معامل جيني، وانخفاض معامل جيني واتجاهه نحو الصفر يُؤشر على انخفاض حالات اللامساواة، وهذا الأثر دال احصائيا عند مستوى 1 بالمئة، وهو يُؤشّر على أن زيادة حركة الحاويات في الميناء أدت إلى زيادة العدالة في توزيع

الدخل، أي أنه أداة للتقليل من حالة اللامساواة، أي أن زيادة حركة الحاويات في الميناء للبلد قلل من رفع من قدرة البلد في ضمان التوزيع العادل للدخل.

ويمكن تفسير هذا الأثر أن الانفتاح الاقتصادي يفضل أولئك الذين لديهم وصول أكبر إلى رأس المال والمهارات. على سبيل المثال، في اقتصاد أكثر انفتاحًا، قد يتمكن العمال ذوو المهارات العالية من الحصول على أجور أعلى، بينما قد يواجه العمال الأقل مهارة منافسة أكبر وأجورًا أقل. بالإضافة إلى ذلك، يمكن أن تؤدي زيادة التجارة الدولية وسلاسل القيمة العالمية والإقليمية إلى الاستعانة بمصادر خارجية للوظائف في البلدان ذات تكاليف العمالة المنخفضة، مما قد يؤدي إلى زيادة تفاقم عدم المساواة في الدخل في قطاعات معينة من الاقتصاد. ويُمكن حصر بعض العوامل التي تعتبر سببا في تعميق اللاعدالة في توزيع الدخل ارتباطا بالانفتاح الاقتصادي، كما يلي:

ويُمكن التأكيد على أثر حركة الحاويات المشار إليه أعلاه فيما تعلق بتقليل حالات تركز الدخل والثروة من خلال الآتي:

* **خلق فرص عمل:** تؤدي حركة الحاويات في الموانئ إلى خلق فرص عمل جديدة سواء بشكل مباشر أو غير مباشر. يحتاج مقدمو خدمات الموانئ وشركات الشحن ومقدمو النقل إلى قوة عاملة يمكن توظيفها محليًا، يمكن أن يساعد تدفق الوظائف على تقليل البطالة وزيادة الدخل وتعزيز الاقتصاد المحلي.

* **زيادة الإيرادات للشركات المحلية:** تؤدي أنشطة الموانئ إلى زيادة النشاط الاقتصادي، مما يؤدي بدوره إلى زيادة الطلب على السلع والخدمات من الشركات المحلية، تستفيد الشركات المحلية من زيادة الطلب وتكون قادرة على تحقيق المزيد من الإيرادات، ومزج المزيد من عوامل الإنتاج بما في ذلك العمل.

* **تطوير البنية التحتية:** يمكن أن تؤدي حركة الحاويات في الموانئ إلى تطوير البنية التحتية مثل الطرق والجسور وخطوط السكك الحديدية، هذا يخلق فرص عمل جديدة يمكن الاستفادة منها من قبل رواد الأعمال المحليين. كما يمكن للبنية التحتية الجديدة أن تسهل نقل البضائع، وبالتالي تقليل تكلفة النقل وتعزيز الأنشطة الاقتصادية.

* **زيادة الإيرادات الضريبية:** يمكن أن تؤدي حركة الحاويات في الموانئ إلى زيادة الإيرادات الضريبية المتولدة بشكل مباشر وغير مباشر، مع زيادة عدد الشركات العاملة وتوظيف المزيد من الأشخاص، يمكن للحكومة جمع المزيد من الضرائب. كم يمكّن استخدام هذه الإيرادات المتزايدة لتمويل الخدمات العامة القيمة ومشاريع

البنية التحتية التي تعود بالفائدة على المجتمع بأكمله. كما أنه مع زيادة الإيرادات الضريبية يمكّن ذبك من استخدامها لتمويل البرامج التي تهدف إلى الحد من عدم المساواة وتحسين رفاهية السكان ذوي الدخل المنخفض.

* **البصمة البيئية:** لحركة الحاويات تأثير إيجابي على البيئة، فعلى الرغم من أن حركة الحاويات تساهم في انبعاثات الكربون، إلا أنها لا تزال أكثر كفاءة من أشكال النقل التقليدية. فمع نقل كميات كبيرة من البضائع في شحنة واحدة، يؤدي ذلك إلى عدد أقل من الرحلات ويقلل من البصمة الكربونية للنقل. علاوة على ذلك، يمكن إعادة استخدام الحاويات نفسها لسنوات، مما يقلل من كمية النفايات المنتجة ويقلل من الحاجة إلى إنتاج حاويات جديدة، كما ان انخفاض التدهور البيئي من شأنه أن يسهم في تنمية اقتصادية مستدامة شاملة، كما يقلل من الانفاق الحكومي والمؤسسي المخصص من أجل علاج التدهور البيئي، ما يُمكّن من تخصيص هذا الجزء من الانفاق من أجل البرامج الاجتماعية والبرامج التي تهدف زيادة القوة الشرائية.

في الأخير يُمكن التأكيد أن لحركة الحاويات تأثير إيجابي على الاقتصاد والتجارة الدولية، ويكون لذلك انعكاس هام على توزيع الدخل. وعلى الرغم من أن الظاهرة لا تخلو من التحديات وآثار سلبية، إلا أن الفوائد تفوق العيوب. لذلك تخلق حركة الحاويات فرص عمل، وتوفر دفعة تحفيزية للاقتصاد من خلال قناة التصدير، وتوفر سلعًا بأسعار معقولة ما يُعزز الرفاهية الاجتماعية، ولها تأثير إيجابي على البيئة. على هذا النحو، فإنه جانب هام من جوانب التجارة الدولية التي ينبغي تشجيعها ودعمها.

2.2. أثر عبء الإجراءات الجمركية على عدالة توزيع الدخل –الأثر على معامل جيني (GINI):

يمكن أن يكون للإجراءات الجمركية تأثير كبير على التوزيع العادل للدخل، لا سيما في البلدان النامية حيث تلعب التجارة دورًا حاسمًا في اقتصاداتها. عبء الإجراءات الجمركية، الذي يشمل التعريفات والرسوم والمتطلبات الالتزام الوثائقي، يمكن أن يؤثر بشكل غير متناسب على الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم والأسر ذات الدخل المنخفض.

إحدى الطرق التي يمكن أن تؤثر بها الإجراءات الجمركية على توزيع الدخل هي زيادة تكلفة السلع المستوردة، يمكن أن يكون لذلك تأثير كبير على الأسر ذات الدخل المنخفض التي تعتمد على السلع المستوردة للضروريات

الأساسية. كما يمكن أن يؤدي ارتفاع أسعار السلع المستوردة إلى انخفاض القوة الشرائية، وبالتالي تقليل الإنفاق الاستهلاكي الإجمالي، مما قد يؤثر سلبًا على الاقتصاد.

بالإضافة إلى ذلك، يمكن أن تخلق الإجراءات الجمركية حواجز أمام دخول الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم غير القادرة على تحمل التكاليف المرتبطة بتصدير منتجاتها. يمكن أن يحد هذا من قدرتهم على الوصول إلى أسواق جديدة وتوسيع قاعدة عملائهم، مما قد يؤثر في النهاية على دخلهم وربحيتهم.

كما يمكن أن تساهم الإجراءات الجمركية أيضًا في الفساد والسلوك الساعي إلى الريع، مما قد يؤدي إلى تفاقم عدم المساواة في الدخل. في بعض الحالات، قد يطلب مسؤولو الجمارك رشاوى أو ينخرطون في ممارسات فاسدة أخرى، والتي يمكن أن تزيد من تكاليف ممارسة الأعمال التجارية وتخلق حواجز إضافية أمام دخول الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم. وعلى ذلك، يمكن أن يكون لعبء الإجراءات الجمركية آثار كبيرة على التوزيع العادل للدخل. كما يمكن للجهود المبذولة لتبسيط الإجراءات الجمركية وخفض التكاليف المرتبطة بها أن تساعد في تعزيز نمو اقتصادي وتنمية أكثر إنصافاً.

ومن خلال نتائج تقدير النموذج الخاص بعدالة توزيع الدخل المبين في الجدول السابق، يتبين أن لعبء الإجراءات الجمركية أثر سلبيا على معامل جيني (Gini index)، حيث كلما ازدادت مؤشر عبء الإجراءات الجمركية انخفض معامل جيني، ويقيس عبء الإجراءات الجمركية تصورات مديري الأعمال عن كفاءة الإجراءات الجمركية في بلادهم، ويتراوح التصنيف من 1 إلى 7، مع وجود درجة أعلى تشير إلى كفاءة أكبر. وبذلك فهذا يعني أنه كلما تحسنت جودة الإجراءات الجمركية كلما أدى ذلك إلى انخفاض معامل جيني واتجاهه نحو الصفر ما يعني على انخفاض حالات اللاعدالة في توزيع الدخل، وهذا الأثر دال احصائيا عند مستوى 1 بالمئة. ويمكن تفسير النتيجة المستخلصة كالآتي:

لجودة الإجراءات الجمركية تأثير كبير على تحقيق توزيع عادل للدخل، فعندما تكون الإجراءات الجمركية عالية الجودة، يمكنها تعزيز التجارة وتقليل التكاليف وخلق مجال متكافئ لجميع الشركات بغض النظر عن الحجم أو الموقع، وهذا بدوره يمكن أن يساعد في تعزيز النمو الاقتصادي والتنمية، مما يمكن أن يفيد جميع أفراد المجتمع.

كما تتمثل إحدى الطرق التي يمكن أن تساهم بها الإجراءات الجمركية عالية الجودة في التوزيع العادل للدخل في تقليل الحواجز التجارية. يمكن للإجراءات الجمركية المبسطة والفعالة والشفافة أن تساعد في تسهيل التجارة، مما قد

يؤدي إلى زيادة المنافسة، وانخفاض الأسعار، وزيادة اختيار المستهلك. يمكن أن يفيد هذا الأسر ذات الدخل المنخفض على وجه الخصوص، لأنها غالبًا ما تكون أكثر المستهلكين حساسية للأسعار.

بالإضافة إلى ذلك، يمكن أن تساعد الإجراءات الجمركية عالية الجودة في تقليل تكاليف ممارسة الأعمال التجارية، خاصة بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم. عندما تكون الإجراءات الجمركية بسيطة وواضحة ويمكن التنبؤ بها، تكون الشركات الصغيرة والمتوسطة أكثر قدرة على التنقل في النظام والوصول إلى أسواق جديدة. يمكن أن يساعد ذلك في تكافؤ الفرص أمام الشركات الصغيرة وتقليل عدم المساواة في الدخل من خلال تعزيز مشاركة اقتصادية أكبر.

علاوة على ذلك، تساعد الإجراءات الجمركية عالية الجودة في الحد من الفساد وسلوك البحث عن الريع، عندما تكون الإجراءات الجمركية شفافة وخاضعة للمساءلة ويتم فرضها، يمكن أن تساعد في تقليل فرص الفساد والرشوة. يمكن أن يخلق هذا مجالًا أكثر تكافؤًا لجميع الشركات، بغض النظر عن الحجم أو الموقع، ويساهم في توزيع أكثر عدلاً للدخل.

وعليه يُمكن الحكم، أنو جودة الإجراءات الجمركية أمرًا بالغ الأهمية في تحقيق التوزيع العادل للدخل، حيث تساعد الإجراءات الجمركية عالية الجودة في تقليل الحواجز التجارية، وخفض التكاليف، وتعزيز مشاركة اقتصادية أكبر، والتي يمكن أن تفيد جميع أفراد المجتمع وتعزز نموًا اقتصاديًا وتنمية أكثر إنصافًا.

3.2. أثر جودة البنية التحتية للموانئ على عدالة توزيع الدخل –الأثر على معامل جيني (GINI):

تُشير النظرية الاقتصادية إلى أن لجودة البنية التحتية تأثير كبير على عدالة توزيع الدخل، حيث تُسهم البنية التحتية عالية الجودة في خلق المزيد من الفرص للنمو الاقتصادي والتنمية، والتي يمكن أن يكون لها انعكاسا على فئات المجتمع المختلفة، بما في ذلك الأسر ذات الدخل المنخفض. في المقابل، يمكن للبنية التحتية الضعيفة أن تخلق حواجز أمام المشاركة الاقتصادية وتديم عدم المساواة في الدخل.

إحدى الطرق التي يمكن أن تؤثر بها جودة البنية التحتية على توزيع الدخل هي من خلال تأثيرها على فرص العمل، يمكن للبنية التحتية عالية الجودة أن تساعد في خلق فرص العمل، لا سيما في قطاعات مثل البناء والنقل. يمكن أن توفر هذه الوظائف فرصًا للأسر ذات الدخل المنخفض وتساعد على الحد من الفقر. في المقابل، يمكن أن

تحد البنية التحتية الضعيفة من فرص العمل، لا سيما في المناطق الريفية أو المناطق ذات وسائل النقل الضعيفة، مما قد يؤدي إلى استمرار عدم المساواة في الدخل.

وفيما تعل بجودة البنية التحتية للموانئ فتكتسي الموانئ دورًا حاسمًا في التجارة الدولية، ويمكن أن تؤثر جودة البنية التحتية للموانئ على القدرة التنافسية للشركات وفرص العمل والوصول إلى السلع والخدمات الأساسية. كما تساعد البنية التحتية للموانئ عالية الجودة في تقليل تكلفة ممارسة الأعمال التجارية، حيث يمكن للموانئ المجهزة بمرافق حديثة، مثل معدات مناولة البضائع الآلية، أن تقلل من وقت وتكلفة تحميل وتفريغ البضائع. وهو ما يجعل الشركات أكثر قدرة على المنافسة ويساهم في النمو الاقتصادي، والذي يمكن أن يكون له انعكاس على مختلف الطبقات المكونة للبلد. وبالإضافة إلى ما سبق تؤثر جودة البنية التحتية للموانئ على فرص العمل، بمساهمتها في خلق فرص عمل لا سيما في قطاعي الشحن والخدمات اللوجستية. ناهيك عن فرص العمل الناتجة عن توسيع السوق المرتبط بجذب المزيد من الأعمال وزيادة حجم البضائع وحركية التدفقات التجارية عبر الميناء، مما يمكن أن يخلق المزيد من فرص العمل. يمكن أن تساعد فرص العمل هذه في الحد من الفقر والمساهمة في توزيع أكثر عدلاً للدخل.

تُمكن جودة البنية التحتية للموانئ من الوصول إلى السلع والخدمات الأساسية. تلعب الموانئ دورًا مهمًا في نقل البضائع الأساسية، مثل المواد الغذائية والإمدادات الطبية. يمكن للبنية التحتية للموانئ عالية الجودة أن تضمن نقل هذه السلع بكفاءة وفعالية، مما يقلل من مخاطر النقص أو ارتفاع الأسعار الذي يمكن أن يؤثر سلبًا على الأسر ذات الدخل المنخفض. كما تُسهل جودة البنية التحتية للموانئ الوصول إلى الأسواق العالمية، حيث تجتذب الموانئ المجهزة بمرافق حديثة والتي تتمتع بوصلات نقل فعالة المزيد من الأعمال وتسهل التجارة بشكل أكبر، وهو ما يخلق فرصًا للشركات من جميع الأحجام ويقلل من عدم المساواة في الدخل من خلال تعزيز مشاركة اقتصادية أكبر.

أخيرًا، يمكن أن تؤثر جودة البنية التحتية للموانئ على الفساد وسلوك البحث عن الريع، الموانئ التي تدار بشكل جيد وتتسم بالشفافية يمكن أن تقلل من فرص الفساد والسلوك الساعي إلى الريع، وهو ما يخلق مجالًا أكثر تكافؤًا لجميع الشركات، بغض النظر عن الحجم أو الموقع، ويساهم في توزيع أكثر عدلاً للدخل.

وتُشير تقديرات النموذج الأول في هذه الأطروحة إلى أن جودة الموانئ في حالة الدول منخفضة ومتوسطة الدخل تعمق من حالة اللامساواة، حيث تُبين النتائج أن جودة البنية التحتية للموانئ أثر في تعميق اللاعدالة في توزيع الدخل. وهذا الأثر دال احصائيا عند مستوى 1 بالمئة. وهذه النتيجة تخالف النظرية الاقتصادية، ونتائج مجموعة من

الدراسات التجريبية السابقة، ففي حين أن البنية التحتية للموانئ عالية الجودة لها تأثير إيجابي بشكل عام على التوزيع العادل للدخل، إلا أنها يمكن أن تسهم أيضًا في عدم المساواة في ظل ظروف معينة وأوضاع اقتصادية محددة، من ذلك:

* تفيد البنية التحتية للموانئ عالية الجودة الشركات الأكبر حجمًا أكثر من الشركات الصغيرة. قد يكون لدى الشركات الأكبر حجمًا المزيد من الموارد للاستفادة من مرافق الموانئ الحديثة، مثل معدات مناولة البضائع الآلية وغيرها، يمكن أن يمنحهم هذا ميزة تنافسية على الشركات الصغيرة، مما يؤدي إلى زيادة تركيز القوة السوقية وربما المساهمة في عدم المساواة في الدخل.

* قد تؤدي البنية التحتية عالية الجودة للموانئ إلى تركيز النشاط الاقتصادي في مناطق معينة، مما قد يؤدي إلى تفاقم التفاوتات في الدخل بين المناطق. فتجذب الموانئ ذات المرافق الحديثة المزيد من الأعمال التجارية وتتعامل مع المزيد من البضائع، مما يؤدي إلى تطوير الصناعات الداعمة في المنطقة المحيطة. يمكن أن يؤدي ذلك إلى زيادة النشاط الاقتصادي وفرص العمل في المنطقة، ولكن أيضًا إلى تركيز النشاط الاقتصادي في هذا المجال الجغرافي، مما قد يسهم في تفاوت الدخل الإقليمي.

* قد تفيد البنية التحتية للموانئ عالية الجودة مجموعات معينة أكثر من غيرها. على سبيل المثال، قد يتم إعطاء الأولوية لأنواع معينة من البضائع على غيرها، مما يؤدي إلى عدم المساواة في الوصول إلى مرافق الميناء. بالإضافة إلى ذلك، قد تكون فوائد البنية التحتية للموانئ الحديثة في متناول مجموعات معينة، مثل أولئك الذين لديهم المهارات أو الاتصالات اللازمة للاستفادة منها، في حين قد يتخلف آخرون عن الركب، مما قد يساهم في عدم المساواة في الدخل.

بشكل عام، في حين أن البنية التحتية للموانئ عالية الجودة لها تأثير إيجابي بشكل عام على التوزيع العادل للدخل، إلا أنها يمكن أن تسهم أيضًا في عدم المساواة في الدخل في ظل ظروف معينة، من المهم مراعاة هذه الآثار المحتملة عند تطوير وإدارة البنية التحتية للموانئ للتأكد من أنها تساهم في توزيع أكثر إنصافًا للدخل.

ثانيا: تقدير النموذج الثاني: نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (GDPpc).

الجدول (8.3): [1] تقدير نموذج نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (GDPpc)

Variable	pooled2	fe2	re2	gls2
lsci	119.42799***	79.066625***	76.057387***	47.220353***
ief	240.58667***	151.28831***	157.76649***	56.941447***
gdpg	-354.28327***	42.072522***	38.854547**	53.739585***
gfcf	4.746e-09**	2.149e-11	5.142e-10	4.356e-09***
cpt	-.0001704***	.00004198*	.00002364	-.00014322***
qpi	1188.3569*	720.79125***	748.36437***	422.74662***
bcp	-2801.6265***	148.08044	105.74884	-63.564301
_cons	2423.3823	-2716.1958**	-2866.4862*	7475.939***

legend: * p<.1; ** p<.05; *** p<.01

المصدر: مخرجات برنامج STATA16.0.

الجدول (9.3): اختبارات صلاحية ومتانة نموذج نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (GDPpc).

الاختبار	Fisher	Hausman	Pesaran CD	Wald	Wooldridge
الإحصائية	485.39***	8.92	11.231***	9.17e+05***	64.043***

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج STATA16.0.

من أجل القيام بالتحليل الاقتصادي لنموذج المقدر، يجب التحقق أولا من صلاحية ومتانة النموذج المقدر من الناحية الاحصائية، فمن خلال نتائج الجدول أعلاه يظهر اختبار فشير صلاحية نموذج الأثار الثابتة(FE) بالمقارنة النموذج المدمج (Pooled) مما يعني أن نتائج نموذج الأثار الثابتة أكثر صلاحية ومتانة من النموذج المدمج، أما اختبار Hausman فقد أثبت فعالية نموذج الأثار العشوائية(RE) بالمقارنة مع نموذج الأثار الثابتة، مما يجعلنا نعتمد نموذج الأثار العشوائية من أجل استكمال باقي اختبارات المتانة.

بخصوص اختبار Pesaran CD ، تظهر النتائج وجود ارتباط للبواقي على مستوى المقطع العرضي، كما أظهر اختبار Wooldridge وجود ارتباط ذاتي للبواقي على المستوى الزمني، أما اختبار Wald فتظهر النتائج وجود مشكلة عدم تجانس تباينات الأخطاء في نموذج الأثار الثابتة، مما يستدعي بنا معالجة هذه المشاكل عبر تقدير الاثار الثابتة بواسطة طريقة المربعات الصغرى المعممة الممكنة FGLS.

[1] ***1 معنوي عند مستوى 10*، % معنوي عند مستوى 5**، % معنوي عند مستوى 1.

1. أثر تدابير تيسير التجارة على عدالة توزيع الدخل –الأثر على نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (GDPpc):

1.1. أثر ربط الشحن البحري على عدالة توزيع الدخل –الأثر على نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (GDPpc):

تجدر الإشارة إلى أن لجودة اتصال البلدان بشبكات الشحن العالمية آثار إيجابية وسلبية على عدم المساواة في الدخل. من المهم النظر في هذه الآثار المحتملة ووضع سياسات تعزز النمو الاقتصادي وخلق فرص العمل مع تلبية احتياجات الأسر ذات الدخل المنخفض وتعزيز توزيع أكثر إنصافًا للدخل. ويُمكن التأكيد على الآثار التي تُحدثها جودة اتصال البلدان بشبكات الشحن العالمية على عدالة توزيع الدخل، فمن ناحية تتمكن الدول التي ترتبط بشكل جيد بشبكات الشحن العالمية من الاستفادة من زيادة التجارة والاستثمار، مما يؤدي إلى النمو الاقتصادي وخلق فرص العمل، يمكن أن يؤدي ذلك إلى زيادة فرص الأسر ذات الدخل المنخفض والمساهمة في توزيع أكثر إنصافًا للدخل. قد تستفيد البلدان التي تتمتع بجودة اتصال في شبكات النقل من انخفاض تكاليف النقل، مما يجعل سلعها أكثر قدرة على المنافسة في الأسواق العالمية، ما يؤدي إلى زيادة الصادرات وعائدات النقد الأجنبي، والتي يمكن أن تسهم في النمو الاقتصادي وخلق فرص العمل. ما يساهم في توزيع أكثر إنصافًا للدخل، من خلال الفوائد المحققة للأفراد وفئات القطاع العائلي ذات الدخل المنخفض. وقد تستفيد البلدان كذلك من زيادة الوصول إلى مجموعة واسعة من السلع والخدمات، مما يؤدي إلى تحسين مستويات المعيشة وزيادة الرفاهية، يمكن أن يكون هذا مفيدًا بشكل خاص للأسر ذات الدخل المنخفض، الذين قد يكون لديهم وصول محدود إلى السلع والخدمات الأساسية.

ومع ذلك، هناك أيضًا آثار سلبية محتملة للربط بشبكات الشحن العالمية على عدم المساواة في الدخل. على سبيل المثال، قد تكون البلدان التي تعتمد بشدة على الصادرات عرضة للصدمات الاقتصادية العالمية، مثل التقلبات في أسعار السلع الأساسية أو التحولات في الطلب على منتجات معينة. يمكن أن يؤدي هذا إلى عدم الاستقرار الاقتصادي وفقدان الوظائف، لا سيما في الصناعات التي تعتمد بشكل كبير على الصادرات. يمكن أن يكون لذلك تأثير سلبي غير متناسب على الأسر ذات الدخل المنخفض، والتي قد تكون أكثر عرضة للصدمات الاقتصادية. بالإضافة إلى ذلك، قد تواجه البلدان التي ترتبط بشكل جيد بشبكات الشحن العالمية منافسة من دول أخرى ذات

تكاليف عمالة أقل أو حماية أضعف للعمالة. يمكن أن يؤدي هذا إلى سباق نحو القاع من حيث الأجور وظروف العمل، مما قد يساهم في عدم المساواة في الدخل.

ومن خلال نتائج تقدير النموذج الخاص نصيب الفرد من الناتج المبين في الجدول أعلاه، يتبين أن جودة اتصال الدول بشبكات الشحن العالمية معبرا عنها بـ: عدد السفن، وقدرتها على نقل الحاويات، والحد الأقصى لحجم السفينة، وعدد الخدمات، وعدد الشركات التي تنشر الحاويات. السفن في موانئ الدولة، ذات أثر طردي على نصيب الفرد من الناتج، حيث كلما ازدادت جودة اتصال الدول بشبكات الشحن العالمية أدى ذلك إلى زيادة نصيب الفرد من الناتج، وهذا الأثر دال احصائيا عند مستوى 1 بالمئة. ويمكن تفسير النتيجة المستخلصة كالآتي:

* **الوصول إلى أسواق أكبر:** تتمتع البلدان المرتبطة جيدًا بشبكات الشحن العالمية بإمكانية الوصول إلى أسواق أكبر، مما يؤدي إلى زيادة الطلب على سلعها وخدماتها. وهو ما يُسهم في زيادة الإنتاج والرفع من الناتج المحلي الإجمالي، وكمحصلة لذلك زيادة نصيب الفرد من الإنتاج.

* **انخفاض تكاليف النقل:** تستفيد البلدان التي ترتبط بشكل جيد بشبكات الشحن العالمية من انخفاض تكاليف النقل، مما يمنح السلع القابلة للتداول مزايا تنافسية، بجعل صادرات البلد أكثر قدرة على المنافسة في الأسواق العالمية، وهو ما يؤدي إلى زيادة الصادرات وزيادة عائدات النقد الأجنبي، ما يرفع من الطلب المحلي الكلي، الذي يكون له أثر مهم في زيادة الإنتاج والمساهمة في زيادة نصيب الفرد من الإنتاج.

* **الوصول إلى مجموعة واسعة من المدخلات:** يمكّن الربط بشبكات الشحن العالمية البلدان من الوصول إلى مجموعة واسعة من المدخلات الوسيطية، مثل المواد الخام والمكونات والتكنولوجيا، والتي تساهم في تحسين الإنتاجية وتطوير عمليات الإنتاج، ما من شأنه أن يؤدي إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي وارتفاع نصيب الفرد من الناتج.

* **زيادة التخصص:** تتخصص البلدان التي ترتبط جيدًا بشبكات الشحن العالمية في إنتاج السلع والخدمات التي تتمتع فيها بميزة نسبية. يؤدي ذلك إلى زيادة الكفاءة والإنتاجية، ويُسهم في زيادة الناتج والمساهمة في زيادة نصيب الفرد من الإنتاج.

* **جذب الاستثمار الأجنبي:** للبلدان التي تتسم باتصال جيد بشبكات الشحن العالمية قدرة على جذب الاستثمار الأجنبي، وينتج عن ذلك زيادة الإنتاج. وعادة ما تُفضل الشركات المتعددة الجنسيات والمشروعات

الأجنبية وشبكات الإنتاج العالمية الأسواق ذات البنية التحتية المتطورة، من أجل استهداف أسواق معينة مجاورة بالتصدير، أو لسهولة الوصول إلى الأسواق العالمية، وهو الأمر الذي يُعزز أثر سلاسل القيمة العالمية في تعزيز التنمية الاقتصادية للبلد، كما يخلق فرصًا للشركات المحلية في الاندماج في سلاسل قيمة إقليمية وعالمية تُمكّن من رفع القيمة المضافة المحلية وزيادة الروابط الأمامية للبلد، بما يحقق زيادة في الناتج، ونصيب الفرد من الناتج.

وعليه يُمكن القول، أن لجودة اتصال دولة ما بشبكات الشحن العالمية دورًا مهمًا في زيادة نصيب الفرد من الناتج عن طريق زيادة الوصول إلى أسواق أكبر، وخفض تكاليف النقل، وتحسين الوصول إلى المدخلات الوسيطية، وتعزيز التخصص والكفاءة الاقتصادية، وجذب الاستثمار الأجنبي، وتعزيز المشاركة في سلاسل القيمة الإقليمية والاندماج في سلاسل القيمة العالمية، بما يُسهم في تعزيز النمو الاقتصادي، وزيادة نصيب الفرد من الناتج.

2.1. أثر جودة البنية التحتية للموانئ على عدالة توزيع الدخل –الأثر على نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (GDPpc):

تُؤكّد نتائج الأطروحة على الأثر الذي تُحدثه جودة البنية التحتية للموانئ في زيادة نصيب الفرد من الناتج، يتبين أن جودة البنية التحتية للموانئ ذات أثر طردي على نصيب الفرد من الناتج، حيث كلما ازدادت جودة البنية التحتية للموانئ أدى ذلك إلى زيادة نصيب الفرد من الناتج، وهذا الأثر دال احصائيا عند مستوى 1 بالمئة. ويمكن تفسير النتيجة المستخلصة كالآتي:

* **كفاءة محسّنة:** يمكن للبنية التحتية عالية الجودة للميناء تحسين كفاءة سلسلة التوريد عن طريق تقليل أوقات الانتظار وزيادة سرعة مناولة البضائع وتحسين دقة تتبع الشحنات، يساعد ذلك في تقليل التكاليف وزيادة سرعة التجارة، مما يساهم في زيادة الإنتاج.

* **انخفاض تكاليف النقل:** تقلل البنية التحتية الفعالة للموانئ أيضًا من تكاليف النقل من خلال السماح للسفن الأكبر والأكثر كفاءة بالرسو والتفريغ، مما يقلل من الحاجة إلى رحلات متعددة أو إعادة الشحن. يساعد ذلك في تقليل تكلفة نقل البضائع، وجعل الصادرات أكثر قدرة على المنافسة وزيادة كمية السلع التي يمكن تداولها، مما يؤثر على الدورة الاقتصادية ويؤدي إلى زيادة الإنتاج.

* **زيادة القدرة التنافسية:** يمكن للبنية التحتية للموانئ عالية الجودة أن تجعل دولة ما أكثر قدرة على المنافسة من خلال تقليل الحواجز التجارية وتسهيل استيراد وتصدير السلع للشركات. وهو ما يؤدي إلى زيادة الاستثمار

والتجارة، ويرفع من الطلب الكلي محفزا لزيادة الإنتاج وخلق المزيد من فرص العمل، وكمحصلة لذلك زيادة الناتج المحلي الإجمالي ونصيب الفرد منه.

* **الآثار على الاستثمار الأجنبي وشبكات الإنتاج:** يمكن للبلدان التي تمتلك بنية تحتية عالية الجودة للموانئ أن تجتذب أيضًا الاستثمار الأجنبي من خلال تقديم خدمات شحن تتسم بالكفاءة والفعالية من حيث الوقت والإنجاز والتكلفة المترتبة عن ذلك. يُسهم ذلك في اكتساب تكنولوجيات حديثة وطرائق إنتاج جديدة كما يسمح بانتقال جوانب إنتاج ابتكارية وابداعية، ما يُؤدي إلى تغيرات هيكلية وبنيوية في هيكل الإنتاج وأساليبه وطرائقه، وهو ما يرفع من القيم المضافة المتأتية من العملية الإنتاجية ويُحفّز النمو الاقتصادي، وينعكس ذلك على نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي.

* **المساهمة في الارتباط بشبكات الإنتاج العالمية والاندماج في سلاسل القيمة العالمية:** من شأن البنية التحتية العالية الجودة للموانئ أن تُيسر للدول المشاركة في شيكات الإنتاج الدولية، والاندماج في سلاسل القيمة العالمية، لجانب من الاعتبار أن تموضع المشروعات ومراحل الإنتاج تُحبذ الأسواق ذان الترابط العالي مع الأسواق الدولية، والتي تتميز بجودة إدارة الموانئ وقوة بنيتها التحتية، خاصة في مراحل الإنتاج التي تُعد روابط خلفية لمراحل أخرى تتموضع في أقاليم ودول مجاورة، أو مراحل الإنتاج النهائية التي تستهدف من خلال المنتج النهائي أسواقا محددة.

* **الأثر على الوصول إلى الأسواق العالمية:** يمكن لدولة ذات بنية تحتية عالية الجودة للموانئ أن تحسّن وصولها إلى الأسواق العالمية من خلال ربطها بطرق الشحن الرئيسية وتمكينها من المنافسة بشكل أكثر فعالية مع البلدان الأخرى. وهو ما يكون له انعكاس على الصادرات والواردات خاصة الواردات الوسيطية، مما يساهم في زيادة الإنتاج وزيادة دخل الفرد.

وارتباطا بما سبقا، يُمكن الحكم أن لجودة البنية التحتية للموانئ دورًا مهما في زيادة نصيب الفرد من إنتاج الدولة من خلال تحسين الكفاءة، وخفض تكاليف النقل، وزيادة القدرة التنافسية، وجذب الاستثمار الأجنبي، وتحسين الوصول إلى الأسواق العالمية، وتسهيل الاندماج في شبكات الإنتاج العالمية وسلاسل القيمة العالمية.

3.1. أثر حركة الحاويات في الميناء على عدالة توزيع الدخل –الأثر على نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (GDPpc):

تُبين نتائج الأطروحة الأثر الذي تُحدثه حركة الحاويات في الميناء في خفض نصيب الفرد من الناتج، يتبين أن حركة الحاويات في الميناء ذات أثر عكسي على نصيب الفرد من الناتج، حيث كلما ازدادت حركة الحاويات في الميناء أدى ذلك إلى انخفاض نصيب الفرد من الناتج، وهذا الأثر دال احصائيا عند مستوى 1 بالمئة.

تجدر الإشارة أنه بشكل عام ومن خلال ما توصلت إليه مجموعة من الدراسات التجريبية السابقة، أن لحركة الحاويات الفعالة في الميناء تأثير إيجابي على نصيب الفرد من الناتج، حيث يمكن أن تؤدي إلى زيادة التجارة، وانخفاض تكاليف النقل، وتحسين النمو الاقتصادي. ومع ذلك، هناك حالات يمكن أن تؤدي فيها حركة الحاويات الفعالة إلى خفض نصيب الفرد من الإنتاج:

* **الاعتماد الاقتصادي:** يؤدي الاعتماد المفرط على مرور الحاويات كمصدر أساسي للنمو الاقتصادي إلى اختلال التوازن في الاقتصاد. عندما يتركّز معظم النشاط الاقتصادي حول الميناء، فإن أي اضطراب أو تباطؤ في حركة الحاويات يمكن أن يؤدي إلى انخفاض كبير في النشاط الاقتصادي، ويكون له تأثير غير متناسب على الاقتصاد ككل مما يتسبب في انخفاض نصيب الفرد من الناتج.

* **قيود البنية التحتية:** تتطلب حركة الحاويات الفعالة بنية تحتية مناسبة مثل الطرق والسكك الحديدية والمستودعات. إذا لم تكن البنية التحتية كافية للتعامل مع حجم حركة الحاويات، فقد يؤدي ذلك إلى الازدحام والتأخير وزيادة تكاليف النقل، مما يقلل من تنافسية الميناء ويؤثر سلبًا على النشاط الاقتصادي ونصيب الفرد من الإنتاج.

* **الآثار البيئية والسياسات الاقتصادية ذات الصلة:** يكون لحركة الحاويات الكبير آثار بيئية، تُؤدي في غالبها إلى زيادة الانبعاثات والتلوث، وفي حال كانت القضايا البيئية ضمن صميم أولويات السياسات الاقتصادية، أو تُؤطرها اتفاقيات دولية أو مؤسسية –كاتفاقيات منظمة التجارة العالمية– فإن ذلك يُؤدي إلى انتهاج سياسات تقلل من الانبعاثات وتقيّد النشاط الاقتصادي، أو فرض ضرائب بيئية، خاصة في ظل القدرات الامتصاصية البيئية المنخفضة، وهو ما يُعبّر عن انتهاج سياسات انكماشية من شأنها التأثير على النشاط الاقتصادي وخفض الناتج وهو ما يُؤثر سلبًا على نصيب الفرد من الإنتاج.

* **الازدحام والمنافسة:** يمكن أن تؤدي حركة الحاويات الفعالة إلى زيادة المنافسة بين الموانئ والازدحام في الميناء، إذا كانت هناك منافذ متعددة في المنطقة تتنافس على حركة الحاويات، فقد يؤدي ذلك إلى زيادة الطاقة الإنتاجية وتقليل الكفاءة، مما قد يؤدي في النهاية إلى انخفاض الإنتاج.

* **عدم المساواة في الدخل:** يمكن أن تؤدي حركة الحاويات الفعالة إلى تفاوت في الدخل، خاصة إذا لم يتم توزيع فوائد النشاط الاقتصادي المتزايد بشكل عادل. على سبيل المثال، إذا كان النشاط الاقتصادي المتزايد يفيد فقط أصحاب الميناء والشركات الكبيرة، فقد يؤدي ذلك إلى تركيز الثروة وانخفاض مستوى المعيشة لغالبية سكان المنطقة.

وعليه يُمكن الحكم، مع ما أشارت إليه الدراسات التجريبية أن من شأن الحركة الفعالة للحاويات في الميناء أن تُؤدي إلى زيادة النشاط الاقتصادي وتعزيز النمو الاقتصادي، ولكن من المحتمل أيضًا أن تؤثر سلبًا على نصيب الفرد من الناتج إذا كان الاعتماد الاقتصادي على حركة الحاويات مرتفعًا للغاية، والبنية التحتية غير كافية، والآثار البيئية كبيرة وما يرتبط بها من سياسات انكماشية، بالإضافة إلى آثار الازدحام أو المنافسة، ويتعمق ذلك مع عدم المساواة في الفوائد الاقتصادية المتأتية من الحركة الفاعلة للحاويات، وتركّزها عند فئة قليلة من المستثمرين والأفراد. وبالتالي، من الضروري تحقيق توازن بين حركة الحاويات الفعالة والعوامل الاقتصادية والاجتماعية والبيئية الأخرى لتحقيق النمو الاقتصادي المستدام وزيادة نصيب الفرد من الإنتاج.

2. أثر الانفتاح الاقتصادي على عدالة توزيع الدخل –الأثر على نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (GDPpc):

تُبين مخرجات التقدير في هذه الأطروحة أن الانفتاح الاقتصادي يُسهم في زيادة نصيب الفرد من الناتج، وهذا الأثر دال احصائيا عند مستوى 1 بالمئة. وعلى ذلك فإن الانفتاح الاقتصادي، والدرجة التي ينخرط بها بلد ما في التجارة والاستثمار الدوليين، لها أثر مهم في زيادة نصيب الفرد من الناتج. وتجدر الإشارة أن للانفتاح الاقتصادي آثار مداخل تأثير مختلفة تُؤدي إلى زيادة الإنتاج والناتج الإجمالي، مبينة كما يلي:

* **الوصول إلى الأسواق:** من خلال الانفتاح على التجارة الدولية، يمكن للبلدان الوصول إلى أسواق أكبر، مما يُمكّن من الاستحواذ على الحصص السوقية في هذه الأسواق، وهو ما يؤدي إلى زيادة الطلب وزيادة حجم

الصادرات. كما يؤدي الانفتاح الاقتصادي كذلك إلى مزيد من التخصص، والاستفادة من ووفورات الحجم، وتحسين الكفاءة، والتي يمكن أن تسهم جميعها في زيادة نصيب الفرد من الإنتاج.

* **تدفقات الاستثمار الأجنبي:** يُعزز الانفتاح الاقتصادي الاستثمار الأجنبي، الذي يمكن أن يجلب رأس مال جديدًا وتكنولوجيا وخبرات إلى البلاد. يمكن أن يؤدي ذلك إلى زيادة الإنتاجية والابتكار والقدرة التنافسية، والتي يمكن أن تسهم جميعها في زيادة نصيب الفرد من الإنتاج.

* **زيادة المنافسة:** يُؤدي الانفتاح الاقتصادي أيضًا أن يزيد المنافسة، محليًا ودوليًا. يؤدي ذلك إلى انخفاض الأسعار وزيادة الجودة وزيادة الابتكار، حيث تسعى الشركات إلى تمييز نفسها عن المنافسين. يؤدي هذا أيضًا إلى تحسين الكفاءة حيث تسعى الشركات جاهدة لتقليل التكاليف وزيادة الإنتاجية من أجل الحفاظ على القدرة التنافسية وتنميتها. كما تدفع الشركات إلى تبني تقنيات وعمليات إنتاج وممارسات إدارية جديدة تساعدهم على زيادة الكفاءة والإنتاجية، ينتج عن هذا تغييرات هيكلية في الإنتاج حيث تصبح الشركات أكثر كفاءة، وتقوم بتحديث عملياتها، وتتخصص في المجالات التي تتمتع فيها بميزة تنافسية.

* **الوصول إلى التقنيات الجديدة:** من خلال الانخراط في التجارة الدولية، يمكن للبلدان أيضًا الوصول إلى التقنيات والأفكار الجديدة من خلال الشركاء التجاريين. يمكن أن يؤدي هذا إلى تحسين عمليات الإنتاج، وتحسين المنتجات، وزيادة الكفاءة، وكلها عوامل تسهم في زيادة الناتج للفرد.

* **تنويع الاقتصاد:** يُشجّع الانفتاح الاقتصادي البلدان على تنويع اقتصاداتها، والابتعاد عن الصناعات التقليدية نحو قطاعات جديدة عالية النمو. يمكن أن يؤدي ذلك إلى زيادة الإنتاجية، وزيادة الأجور، وزيادة الابتكار، والتي يمكن أن تسهم جميعها في زيادة نصيب الفرد من الإنتاج.

* **التغيرات الهيكلية والبنيوية في الاقتصاد:** يمكن للاستثمار الأجنبي المباشر أن يجلب تقنيات وممارسات إدارية جديدة يمكن أن تؤدي إلى الارتقاء بالصناعة، كما يؤدي إلى زيادة الاستثمار في البحث والتطوير، كما توفر التجارة الوصول إلى أسواق جديدة وفرص التعلم من الشركات والبلدان الأخرى. ويؤدي ذلك إلى نقل التقنيات المتقدمة، التي تساعد الشركات على تحسين عمليات الإنتاج وإنشاء منتجات جديدة. كما يُمكّن الانفتاح الاقتصادي ويسهل من الوصول إلى سلاسل القيمة العالمية، والتي تكون محركًا مهمًا للتغيير الهيكلي والارتقاء الصناعي. فمن خلال المشاركة في سلاسل القيمة العالمية، تتخصص الشركات في مراحل محددة من

الإنتاج وتستفيد من وفورات الحجم والنطاق. وهذا من شأنه أن يُسهم في تطوير صناعات جديدة ورفع مستوى الصناعات القائمة، بما يُسهم في زيادة القيم المضافة وزيادة الناتج الإجمالي.

وعليه نستنتج أن من شأن الانفتاح الاقتصادي احداث تغييرات هيكلية في الإنتاج وتحقيق الارتقاء الصناعي بما يساهم في زيادة نصيب الفرد من الناتج، من خلال توفير الوصول إلى أسواق أكبر، وتشجيع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، وزيادة المنافسة، وتيسير الحصول على التكنولوجيات والتقنيات الجديدة، وتعزيز آليات التنويع الاقتصادي، والمشاركة في سلاسل القيمة العالمية.

ومع ذلك، من المهم الإشارة أن تأثير الانفتاح الاقتصادي في تعزيز التغيير الهيكلي والارتقاء الصناعي وزيادة نصيب الفرد من الناتج يمكن أن يختلف اعتمادًا على مجموعة متنوعة من العوامل، بما في ذلك مستوى التنمية في الدولة، وجودة مؤسساتها، ومستوى رأس المال البشري، ودرجة المنافسة في الأسواق المحلية، ومدى قدرتها على التكيف والاستفادة من فوائد التجارة والاستثمار الدوليين.

ثالثا: تقدير النموذج الثالث: نصيب الفرد العامل من الناتج المحلي الإجمالي (GDPppe).

الجدول (10.3): [1] تقدير نموذج نصيب الفرد العامل من الناتج المحلي الإجمالي (GDPppe).

Variable	pooled3	fe3	re3	gls3
lsci	222.37185***	127.01738***	121.77524***	102.29605***
ief	210.82652	165.58817***	176.04466***	72.084074***
gdpg	-834.52736***	75.965595**	69.877714*	78.551293***
gfcf	9.733e-09*	8.387e-10	1.770e-09	5.636e-09***
cpt	-.00039421***	.0000605	.00002552	-.0002229***
qpi	2983.5092**	1501.114***	1557.7064***	1387.8613***
bcp	-4342.7821**	592.15622	516.41525	-634.00624*
_cons	20005.271***	7151.7694**	6928.3721*	20083.519***

legend: * p<.1; ** p<.05; *** p<.01

المصدر: مخرجات برنامج STATA16.0.

الجدول (11.3): اختبارات صلاحية ومتانة نموذج نصيب الفرد العامل من الناتج المحلي الإجمالي (GDPppe)

الاختبار	Fisher	Hausman	Pesaran CD	Wald	Wooldridge
الإحصائية	553.98***	3.51	12.462***	1.77e+06***	49.105***

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج STATA16.0.

[1] ***1 معنوي عند مستوى 1%، **5 معنوي عند مستوى 5%، *10 معنوي عند مستوى 10%.

من أجل القيام بالتحليل الاقتصادي لنموذج المقدر، يجب التحقق أولا من صلاحية ومتانة النموذج المقدر من الناحية الاحصائية، فمن خلال نتائج الجدول أعلاه يظهر اختبار فشير صلاحية نموذج الأثار الثابتة(FE) بالمقارنة النموذج المدمج (Pooled) مما يعني أن نتائج نموذج الأثار الثابتة أكثر صلاحية ومتانة من النموذج المدمج، أما اختبار Hausman فقد أثبت فعالية نموذج الأثار العشوائية(RE) بالمقارنة مع نموذج الأثار الثابتة، مما يجعلنا نعتمد نموذج الأثار العشوائية من أجل استكمال باقي اختبارات المتانة.

بخصوص اختبار Pesaran CD ، تظهر النتائج وجود ارتباط للبواقي على مستوى المقطع العرضي، كما أظهر اختبار Wooldridge وجود ارتباط ذاتي للبواقي على المستوى الزمني، أما اختبار Wald فتظهر النتائج وجود مشكلة عدم تجانس تباينات الأخطاء في نموذج الأثار الثابتة، مما يستدعي بنا معالجة هذه المشاكل عبر تقدير الاثار الثابتة بواسطة طريقة المربعات الصغرى المعممة الممكنة FGLS.

1. أثر تدابير تيسير التجارة على عدالة توزيع الدخل –الأثر على نصيب الفرد العامل من الناتج المحلي الإجمالي (GDPppe):

1.1. أثر ربط الشحن البحري على عدالة توزيع الدخل –الأثر على نصيب الفرد العامل من الناتج المحلي الإجمالي (GDPppe):

من خلال نتائج تقدير النموذج الخاص نصيب الفرد العامل من الناتج المحلي الإجمالي المبين في الجدول أعلاه، يتبين أن جودة اتصال الدول بشبكات الشحن العالمية ذات أثر طردي على نصيب العامل من الناتج، حيث كلما ازدادت جودة اتصال الدول بشبكات الشحن العالمية بوحدة واحدة أدى ذلك إلى زيادة نصيب العامل من الناتج بـ 102.29، وهذا الأثر أكبر من الأثر المسجل على نصيب الفرد من الناتج والذي بلغ 47.22. وهذا الأثر دال احصائيا عند مستوى 1 بالمئة. ويمكن تفسير النتيجة المستخلصة كالآتي:

* **الوصول إلى أسواق:** يؤدي تحسين الاتصال بشبكات الشحن العالمية إلى زيادة وصول البلد إلى الأسواق، سواء للتصدير أو استيراد مدخلات الإنتاج. يؤدي ذلك إلى زيادة حجم الإنتاج وتمكين الشركات من الاستفادة من وفورات الحجم، والتي تؤدي إلى زيادة نصيب العامل من الناتج.
* **انخفاض تكاليف النقل:** تُؤدي جودة الشحن البحري إلى انخفاض تكاليف النقل، بما يُسهم في خفض تكلفة المدخلات والسلع التامة الصنع. بما يُسهّل للشركات استيراد المدخلات الوسيطية وتصدير السلع، بما يزيد من القدرة التنافسية للشركات المحلية ويؤدي إلى زيادة نصيب العامل من الناتج.

* **الوصول إلى مجموعة واسعة من المدخلات:** يمكّن الربط بشبكات الشحن العالمية البلدان من الوصول إلى مجموعة واسعة من المدخلات الوسيطية، مثل المواد الخام والمكونات والتكنولوجيا، والتي تساهم في تحسين الإنتاجية وتطوير عمليات الإنتاج، ما من شأنه أن يؤدي إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي وارتفاع نصيب الفرد من الناتج.

* **تحسين الخدمات اللوجستية:** تُؤدي جودة الشحن البحري أيضًا إلى تحسين الخدمات اللوجستية، مما يساعد في تقليل التأخير وتحسين موثوقية الشحن. يساعد هذا الشركات على تخطيط عمليات الإنتاج بشكل أفضل وتقليل مقدار الوقت والموارد التي يتم إهدارها بسبب التأخير أو الاضطرابات، مما يؤدي إلى زيادة الإنتاج، وزيادة نصيب الفرد من الناتج.

وعليه نستخلص أن لجودة اتصال الدولة بشبكات الشحن العالمية تأثير مهم على نصيب العامل من الناتج، من خلال زيادة الوصول إلى الأسواق والتكنولوجيا والمعرفة، وتقليل تكاليف النقل، وتحسين الخدمات اللوجستية. بما يساعد الشركات على أن تصبح أكثر قدرة على المنافسة، وتحسين عمليات الإنتاج الخاصة بها، والاستفادة من وفورات الحجم، والتي تؤدي إلى زيادة الناتج ونصيب العامل من الناتج.

2.1. أثر جودة البنية التحتية للموانئ على عدالة توزيع الدخل –الأثر على نصيب الفرد العامل من الناتج المحلي الإجمالي (GDPppe):

تُؤكّد نتائج الأطروحة على الأثر الذي تُحدثه جودة البنية التحتية للموانئ في زيادة نصيب العامل من الناتج، يتبين أن جودة البنية التحتية للموانئ ذات أثر طردي على نصيب العامل من الناتج، حيث كلما ازدادت جودة البنية التحتية للموانئ بوحدة واحدة أدى ذلك إلى زيادة نصيب العامل من الناتج بـ 1387.86، وهذا الأثر أكبر من الأثر المسجل ضمن نموذج نصيب الفرد من الناتج والذي بلغ 422.74 . وهذا الأثر دال احصائيا عند مستوى 1 بالمئة.

ويُمكن تفسير النتيجة المستخلصة بنفس الجوانب التي تم تفسير نصيب الفرد من الناتج، حيث تعد جودة البنية التحتية للموانئ عاملاً مهمًا في تحديد القدرة التنافسية لأي بلد في السوق العالمية، ولها تأثير كبير على زيادة الناتج المحلي الإجمالي لكل عامل. فمن خلال تحسين البنية التحتية للموانئ، يمكن للبلدان تعزيز قدرتها على التجارة مع بقية العالم، وجذب الاستثمار، وتطوير صناعات جديدة، وتعزيز المشاركة في شبكات الإنتاج العالمية وسلاسل القيمة،

وعملية الارتقاء الصناعي والتغيرات الهيكلية، والانتقال العمالة إلى مهام أعلى محتوى معرفي وذات أجور أعلى، مما يؤدي إلى زيادة النمو الاقتصادي والتنمية وانعكاس هذه المؤشرات على نصيب العامل من الناتج.

بالإضافة لذلك قد تُمثل العوامل الآتية، عوامل مساهمة في زيادة نصيب العامل من الناتج، من ذلك:

* **الصناعات كثيفة العمالة:** يكون لجودة البنية التحتية للموانئ تأثير أكبر على الصناعات التي تتطلب عمالة كثيفة، مثل التصنيع أو الخدمات اللوجستية. في مثل هذه الصناعات، تؤدي التحسينات في البنية التحتية للموانئ إلى زيادة الإنتاجية والإنتاج لكل عامل، مما يكون له تأثير أكبر على حصة القوى العاملة من نصيب الفرد من الناتج.

* **اتجاه الاستيراد / التصدير:** يكون تأثير البنية التحتية للموانئ على اتجاه الاستيراد / التصدير للاقتصاد عاملاً أيضًا، فقد تشهد البلدان التي تعتمد بشكل كبير على الصادرات أو الواردات تأثيرًا أكبر على اقتصادها من خلال التحسينات في البنية التحتية للموانئ، حيث تزيد من قدرتها التنافسية في الأسواق العالمية. يؤدي ذلك إلى توظيف حصة أكبر من القوى العاملة في الصناعات الموجهة للتصدير.

* **الاستثمار وتراكم رأس المال:** يمكن أن تؤدي التحسينات في البنية التحتية للموانئ أيضًا إلى جذب الاستثمار وتعزيز تراكم رأس المال، مما قد يكون له تأثير أكبر على حصة القوى العاملة من نصيب الفرد من الناتج. وذلك لأن الاستثمار وتراكم رأس المال يمكن أن يؤدي إلى زيادة الإنتاجية وزيادة الأجور، والتي ترفع من نصيب القوى العاملة من الناتج.

* **انعكاسات زيادة الإنتاجية على الأجور:** يؤدي تحسين البنية التحتية للموانئ إلى زيادة الإنتاجية، وهو ما يؤدي إلى زيادة أجور العمال. فعندما تصبح الموانئ أكثر كفاءة وفعالية، يمكنها التعامل مع كميات أكبر من التدفقات التجارية، مما يقلل من الوقت والتكلفة اللازمين لنقل البضائع. تُترجم هذه الكفاءة المتزايدة إلى إنتاجية أعلى، وعندما يكون العمال أكثر إنتاجية، يمكنهم الحصول على أجور أعلى، بما يُعظم نصيبهم من الدخل.

* **ظروف عمل محسّنة:** تُسهم جودة البنية التحتية للميناء في تحسين ظروف العمل للموظفين، مما يجعل بيئة العمل أكثر أمانًا وراحة، يؤدي هذا إلى ارتفاع الروح المعنوية بين العمال وزيادة الرضا الوظيفي، بما ينعكس على الإنتاجية والدخول المتولدة من الدورة الاقتصادية، بما يعزز زيادة الأجور.

* **الارتقاء التكنولوجي:** غالبًا ما تتضمن ترقيات البنية التحتية للموانئ اعتماد تقنيات جديدة، مثل الأتمتة والرقمنة. يؤدي ذلك إلى تطوير مهارات جديدة بين العمال، ورفع مهاراتهم واكتساب معارف متقدمة، ترفع من مستوياتهم ودرجاتهم الوظيفية، ما يُقابله زيادة في الأجور.

* **جذب وظائف ذات رواتب أعلى:** عندما تتمتع الموانئ ببنية تحتية أفضل، فإنها تصبح أكثر جاذبية للشركات، مما يؤدي إلى خلق وظائف ذات رواتب أعلى. وعادة ما تتطلب هذه الوظائف مهارات أو تدريبًا متخصصًا، مما يؤدي إلى زيادة أجور العمال تناسبا مع طبيعة الوظائف والمهام الجديدة.

وعليه نستخلص، أن من شأن البنية التحتية الأفضل للموانئ أن تُؤدي إلى زيادة الإنتاجية، وتحسين ظروف العمل، واعتماد تقنيات جديدة، وتطوير مهارات جديدة بين العمال ورفع مستوياتها، وخلق وظائف ذات رواتب أعلى، وكلها عوامل تسهم في زيادة أجور العمال.

3.1. أثر حركة الحاويات في الميناء على عدالة توزيع الدخل –الأثر على نصيب الفرد العامل من الناتج المحلي الإجمالي (GDPppe):

من خلال مخرجات تقدير النموذج الخاص بنصيب العامل من الناتج، يتبين أن لحركة الحاويات في الميناء أثرا عكسيا على نصيب العامل من الناتج، وهو نفس الأثر المستخلص عند تقدير نموذج نصيب الفرد من الناتج، إلا أن هناك اختلافا في عمق الأثر المسجل. حيث تُبين مخرجات التقدير أن التغير في كفاءة حركة الحاويات في الميناء بوحدة واحدة تُؤدي إلى تغير في نصيب العامل من الناتج بـ 0.00022، وهذا الأثر أكبر من الأثر المسجل ضمن نموذج نصيب الفرد من الناتج والذي بلغ 0.00014 ، وهذا الأثر دال احصائيا عند مستوى 1 بالمئة. وعلى ذلك تُبين مخرجات التقدير أن لجودة وكفاءة حركة الحاويات في الميناء تأثيرات معقدة على أجور العمال ونصيبهم من الدخل، ولا تتوافق مع ما ترى به النظرية الاقتصادية، وكذا نتائج مجموعة من الدراسات التجريبية، وفيما يلي بعض التفسيرات لمداخل التأثير السلبي لكفاءة حركة الحاويات في الميناء على نصيب العامل من الناتج.

* **الأتمتة وإزاحة الوظائف:** نظرًا لأن الموانئ أصبحت أكثر آلية، يكون هناك انخفاض في عدد العمال المطلوبين للتعامل مع البضائع، وتتم الاستعاضة عن الوظائف التقليدية بالآليات الحديثة. يؤدي ذلك إلى إزاحة الوظائف، لا سيما بين العمال اليدويين الذين قد لا يمتلكون المهارات المطلوبة لتشغيل المعدات الجديدة

وصيانتها. نتيجة لذلك، قد يواجه العمال الباقون منافسة متزايدة على الوظائف، مما يؤدي إلى ضغط هبوطي على الأجور، وانخفاض نصيب العمالة من الدخل.

* **العمل بعقود قصيرة الأجل:** لزيادة الكفاءة، تعتمد بعض الموانئ على العمل بعقود قصيرة الأجل، مما يؤدي إلى انخفاض الأجور والمزايا للعمال. يمكن أن يؤدي هذا إلى انخفاض إجمالي في حصة الدخل التي يذهب إلى العمل.

* **معايير العمل غير الملائمة:** في بعض الحالات، قد تعمل الموانئ في مناطق تكون فيها معايير العمل غير كافية، وحقوق العمال غير محمية. يمكن أن يؤدي ذلك إلى انخفاض الأجور وظروف العمل التي لا تدعم رفاهية العمال.

في الأخير نخلص إلى أن تأثير حركة الحاويات على أجور العمال وحصتهم من الدخل يعتمد على مجموعة من العوامل، بما في ذلك درجة الأتمتة، ومعايير العمل، والأمن الوظيفي، وفرص تنمية المهارات. ففي حين أن الكفاءة المحسنة لحركة الحاويات في الميناء تؤدي إلى انخفاض التكاليف وزيادة القدرة التنافسية، تُثبت النتائج أن هناك مقايضة مع رفاهية العمال والتوزيع العادل للدخل.

4.1. أثر عبء الإجراءات الجمركية على عدالة توزيع الدخل –الأثر على نصيب الفرد العامل من الناتج المحلي الإجمالي (GDPppe):

ترتبط الإجراءات الجمركية الفعالة عادةً بزيادة التجارة، وانخفاض تكاليف المعاملات، وتحسين أداء سلسلة التوريد، وتعزيز الشفافية، وكلها عوامل من شأنها أن تسهم في زيادة النمو الاقتصادي ونصيب الفرد من الناتج. وعلى ذلك دأبت الدراسات التجريبية التأكيد على أنه من الضروري أن تقوم البلدان بتنفيذ إجراءات جمركية فعالة تتسم بالشفافية والانسيابية والموثوقية لتعزيز النمو الاقتصادي وتحسين الرفاهية العامة.

لكن من خلال مخرجات التقدير القياسي لهذه الأطروحة نستخلص أثرا سلبيا لجودة الإجراءات الجمركية على نمو نصيب العامل من الناتج، وهو أثر عكسي على نصيب العامل من الناتج، حيث كلما ازدادت جودة الإجراءات الجمركية وانخفض عبؤها أدى ذلك إلى انخفاض نصيب العامل من الناتج 634.006، وهذا الأثر دال احصائيا عند مستوى 10 بالمئة.

يُمكن القول أنه قد يرتبط التأثير العكسي بين كفاءة الإجراءات الجمركية ونصيب العامل من الناتج، بعوامل اقتصادية أخرى لم يتم أخذها في الاعتبار في التحليل، فيمكن أن تكون السياسات الاقتصادية المختلفة من مثل الحواجز التجارية أو التعريفات أو اللوائح الحكومية، أو القيود البيئية وقيود الصحة والسلامة النباتية ومعايير التقييس ومبادئ اقتصادية من مثل مبدأ دفع الخطر، ومكافحة الإغراق، تقيد النمو الاقتصادي وتعوض أي فوائد مكتسبة من الإجراءات الجمركية الفعالة.

من جانب آخر، قد لا يتم تنفيذ الإجراءات الجمركية الفعالة بشكل موحد في جميع الصناعات أو القطاعات أو الأقاليم والمناطق، مما قد يؤدي إلى نمو اقتصادي غير متساوٍ وانخفاض في نصيب الفرد من الناتج في قطاعات أو مناطق معينة. يمكن أن يحدث هذا إذا تأثرت بعض الصناعات أو المناطق بشكل غير متناسب بالتعريفات أو اللوائح أو غيرها من العوامل التي تحد من قدرتها على الاستفادة من الإجراءات الجمركية الفعالة.

ووقد تُبرر هذه النتيجة في حالة ما أدت الإجراءات الجمركية الفعالة إلى زيادة المنافسة في قطاعات معينة، مما يُؤدي إلى انخفاض الأسعار وخفض الأرباح للشركات العاملة في تلك القطاعات، وهو ما يؤدي إلى انخفاض في الإنتاج والناتج الإجمالي، حيث تقوم الشركات بتخفيض الاستثمار والإنتاج استجابةً لانخفاض هوامش الربح وتقليل العمالة وتخفيض مستويات الأجور بما يُخفض الدخول المتولدة للعمال. أو أن الإجراءات الجمركية الفعالة أدت إلى تغييرات في تكوين الإنتاج، مع نمو بعض الصناعات في حين أن البعض الآخر ينخفض. فإذا كانت الصناعات المتراجعة أكثر كثافة في العمالة الماهرة ذات الدخول المرتفعة، فقد يؤدي ذلك إلى انخفاض نصيب العامل من الناتج. بالإضافة إلى ما سبق، قد تُؤدي الإجراءات الجمركية الفعالة إلى إعادة تخصيص الموارد، بعيدًا عن الصناعات الأقل كفاءة ونحو الصناعات الأكثر كفاءة، قد يؤدي ذلك إلى اضطرابات قصيرة الأجل وانخفاض في الإنتاج، ولكن على المدى الطويل، يجب أن يؤدي إلى زيادة النمو الاقتصادي وزيادة نصيب العامل من الناتج.

وعليه يُمكن الحكم، أنه في حالات تُؤدي الإجراءات الجمركية الفعالة إلى زيادة المنافسة في قطاعات اقتصادية مما يُؤدي إلى انخفاض الأسعار وخفض الأرباح للشركات العاملة ما يتسبب في خفض الإنتاج ارتباطا بتراجع الأرباح، وخفض الأجور والدخول المتولدة للعمال. كما تؤدي الإجراءات الجمركية الفعالة إلى تغييرات في تكوين الإنتاج، مع نمو بعض الصناعات في حين أن البعض الآخر ينخفض، فإذا كان الانخفاض في صناعات ذات أهمية محلية وينتج عن ذلك انخفاض في نصيب العامل من الناتج. كما من شأن الإجراءات الجمركية الفعالة ارتباطا بالمنافسة الدولية أن تُؤثر

في إعادة تخصيص الموارد، بعيدًا عن الصناعات الأكثر كفاءة ونحو الصناعات الأقل كفاءة، وهو ما ينتج عنه انخفاض في الناتج في المدى القصير. وعلى ذلك فمن الأهمية بمكان صياغة السياسات الاقتصادية بما يعظم المنافع المتأتية من الإجراءات الجمركية الفاعلة، مع ضرورة تنفيذ الإجراءات الجمركية الفعالة بشكل موحد في جميع الصناعات أو القطاعات من أجل تقليل العوامل التي تحد من قدرة البلد على الاستفادة من الآثار الاقتصادية الإيجابية الإجراءات الجمركية الفعالة.

2. أثر الانفتاح الاقتصادي على عدالة توزيع الدخل –الأثر على نصيب الفرد العامل من الناتج المحلي الإجمالي (GDPppe):

تُبين مخرجات التقدير في هذه الأطروحة أن الانفتاح الاقتصادي يُسهم في زيادة نصيب العامل من الناتج، وهذا الأثر دال احصائيا عند مستوى 1 بالمئة. وعلى ذلك فإن الانفتاح الاقتصادي، والدرجة التي ينخرط بها بلد ما في التجارة والاستثمار والتمويل الدولي، لها أثر في زيادة نصيب العامل من الناتج. وتجدر الإشارة أن للانفتاح الاقتصادي أثر في زيادة العامل من الناتج أعمق مما هو مسجل في النموذج السابق أي الأثر على نصيب الفرد من الناتج، حيث أن الزيادة في درجة الانفتاح الاقتصادي تُؤدي إلى زيادة في نصيب العامل من الناتج بمقدار 72.08 في حين الأثر المسجل على نصيب الفرد من الناتج بُقدر بـ56.94 . وهذا الأثر دال احصائيا عند مستوى 1 بالمئة.

ويُمكن تفسير هذا الأثر بما تم طرحه فيما تعلق بنصيب الفرد من الناتج، من ذلك الأثر الذي يُحدثه الوصول إلى الأسواق، وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، وزيادة المنافسة والوصول إلى التقنيات الجديدة وتنويع الاقتصاد بالإضافة إلى التغيرات الهيكلية والبنيوية في الاقتصاد. وبالإضافة إلى الآثار السابقة هناك جملة من الآثار المرتبطة بالتأثيرات ذات الصلة بأجور العمالة وترقية والوظائف والارتقاء في المهام، ويُمكن إجمالها من خلال مداخل التأثير الآتية:

* **الاستثمار في رأس المال البشري:** يجعل الانفتاح الاقتصادي الدول في وضعية تتطلب المنافسة مع الشركات المتعددة الجنسيات والشركات الكبرى ذات القدرات التنافسية العالية، مما يُحتم عليها اعتماد برامج لإعادة تأهيل العمالة، وزيادة الاستثمار في رأس المال البشري، مثل التعليم والتدريب والتكوين، وهو ما يكون له في زيادة مستوى مهارة القوى العاملة، مما يؤدي إلى زيادة الإنتاجية ورفع الأجور ونصيب الأفراد من الدخل.

* **النمو القائم على التصدير**: يمكّن الانفتاح الاقتصادي من تعزيز النمو الذي تقوده الصادرات، مما يؤدي إلى زيادة الطلب على العمالة في الصناعات الموجهة للتصدير، يؤدي هذا إلى ارتفاع الأجور في هذه الصناعات ويمكن أن يمتد إلى قطاعات أخرى من الاقتصاد.

* **نقل التكنولوجيا**: يُسهّل الانفتاح الاقتصادي نقل التكنولوجيا والمعرفة من الشركات الأجنبية إلى الشركات المحلية، وهو ما يؤدي إلى زيادة الإنتاجية والكفاءة، مما يكون له نتائج هامة في زيادة الأرباح وارتفاع الأجور وزيادة نصيب العامل من الناتج.

وارتباطا بالسالف ذكره، نستنتج أن الانفتاح الاقتصادي يُسهم في زيادة نصيب العامل من الناتج من خلال الأثر الذي تُحدثه إمكانات الوصول إلى الأسواق، وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، وزيادة المنافسة والوصول إلى التقنيات الجديدة وتنويع الاقتصاد بالإضافة إلى التغيرات الهيكلية والبنيوية في الاقتصاد. والآثار التوزيعية للدخل على العمالة من خلال زيادة أجور العمال ارتباطا بمزيج من المنافسة المتزايدة والاستثمار في رأس المال البشري والنمو الذي تقوده الصادرات ونقل التكنولوجيا.

رابعا. نتائج الأطروحة ونتائج الدراسات التجريبية السابقة:

فيما تعلق بأثر تيسير التجارة وعدالة توزيع الدخل، فقد خلصت مجموعة متزايدة من الأبحاث التجريبية حول العلاقة بين تيسير التجارة وعدالة توزيع الدخل. تشمل تدابير تيسير التجارة السياسات والممارسات التي تقلل من تكاليف التجارة، مثل تبسيط الإجراءات الجمركية، وتحسين البنية التحتية للنقل، وتعزيز تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وقد خلصت الدراسات التجريبية إلى مجموعة من النتائج التي تتوافق في مجموعة من جوانبها وتتباين في جوانب أخرى مع الأطروحة فيما تعلق بالأثر، حيث تشير دراسة (Park, Seo, 2016) إلى أن أنشطة موانئ الحاويات تؤثر بشكل إيجابي على النمو الاقتصادي الإقليمي، في حين أن الاستثمار في الموانئ يؤدي بشكل غير مباشر إلى النمو الاقتصادي.[1] ومن ناحية أخرى، تُؤكّد دراسة (Özer et al, 2021) أن النقل البحري بالحاويات له

[1] . Park, J. S., & Seo, Y. J. (2016). **The impact of seaports on the regional economies in South Korea: Panel evidence from the augmented Solow model**. *Transportation Research Part E: Logistics and Transportation Review*, *85*, PP 107-119.

تأثير إيجابي وذو دلالة إحصائية على النمو الاقتصادي على المدى القصير والطويل.[1] وأن اختيار الإجراء الجمركي وتوثيقه لهما تأثير كبير على الفوائد الاقتصادية الحقيقية للمشاركين في العملية الجمركية.[2]

كما تُؤكّد دراسة (Rodríguez-Pose, 2012) على أن التغييرات في أنظمة التجارة لها تأثير أكثر استقطابًا واستمرارية في البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل التي تميل سماتها الهيكلية إلى تعزيز تأثير عدم المساواة في التجارة والتي تكون مستويات عدم المساواة المكانية الداخلية فيها، في المتوسط أعلى بكثير من البلدان ذات المستويات المرتفعة من الدخل.[3] كما وجد (Nguyen Viet, 2015) أن تيسير التجارة يساعد البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل على تقليل الفقر وعدم المساواة وزيادة نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي.[4]

كما يُظهر التحليل الخاص بدراسة (Ghose, 2004) أنه في حين أن الأداء التجاري المحسن كان له تأثير محفز على أداء النمو في البلدان، فإن تحرير التجارة كان له تأثيرات شديدة التباين على الأداء التجاري عبر البلدان، وأن توزيع الفوائد وكذا تكاليف تحرير التجارة عبر البلدان من شأنها الحد من عدم المساواة الدولية دون التأثير على عدم المساواة بين البلدان.[5] في المقابل خلص (Chakrabarti, 2000) إلى أن زيادة المشاركة في التجارة تُؤدي إلى الحد بشكل كبير من عدم المساواة في الدخل.[6] وتوفّر نتائج (Agnello, Sousa, 2014) أيضًا دعمًا لعلاقة غير خطية بين عدم المساواة والدخل وتؤكد فكرة أن التجارة يمكن أن تعزز توزيعًا أكثر عدالة للدخل.[7] محددا (Silva, Leichenko, 2004) مدخل التأثير من خلال الإشارة إلى أن التجارة تؤثر على عدم المساواة في المقام الأول من خلال أسعار الاستيراد والتصدير.[8]

وتربط دراسة (Fawaz, Rahnama-Moghadamm, 2019) عدم المساواة في الدخل في بلد ما إيجابيًا بمتوسط عدم المساواة في الدخل بين أكبر شركائها التجاريين، وأن التجارة مع البلدان الأكثر تعقيدًا من الناحية

[1] . Özer, M., Canbay, Ş., & Kırca, M. (2021). **The impact of container transport on economic growth in Turkey: An ARDL bounds testing approach**. *Research in Transportation Economics*, *88*, 101002

[2] . Ovcharenko, N.A., Isachkova, L.N., & Sidorenko, T.N. (2020). **CHOICE OF CUSTOMS PROCEDURES IN FOREIGN ECONOMIC ACTIVITY**.

[3]. Rodríguez-Pose, A. (2012). **Trade and regional inequality**. *Economic Geography*, *88*(2), 109-136.

[4] . Nguyen Viet, C. (2015). **The impact of trade facilitation on poverty and inequality: Evidence from low-and middle-income countries**. *The Journal of International Trade & Economic Development*, *24*(3), 315-340

[5] . Ghose, A. K. (2004). **Global inequality and international trade**. *Cambridge journal of economics*, *28*(2), 229-252

[6] . Chakrabarti, A. (2000). **Does trade cause inequality?**. *Journal of Economic Development*, *25*(2), 1-22

[7] . Agnello, L., & Sousa, R. M. (2014). **How does fiscal consolidation impact on income inequality?**. *Review of Income and Wealth*, *60*(4), 702-726

[8] . Silva, J. A., & Leichenko, R. M. (2004**). Regional income inequality and international trade**. *Economic Geography*, *80*(3), 261-286.

الاقتصادية مرتبطة بانخفاض التفاوت في الدخل.[1] وأن معظم المقاييس التقليدية للاعتماد على التجارة لها آثار إيجابية غير متسقة أو ضعيفة على عدم المساواة، في حين أن تركيز السلع التصديرية له تأثير معم على خفض حالات اللامساواة.[2]

أما فيما تعلق بالانفتاح الاقتصادي، فقد خلصت مجموعة من الدراسات التجريبية إلى نتائج متوافقة مع نتائج الأطروحة، إذ تستخلص دراسة (Hamori, Hashiguchi, 2012) أن التحرير المالي يقلل من عدم المساواة، في المقابل يزداد عدم المساواة مع زيادة الانفتاح التجاري. إلا أن حالة عدم المساواة والآثار غير المتكافئة للانفتاح التجاري تنخفض مع زيادة النمو الاقتصادي للدولة.[3] كما تظهر النتائج الرئيسية لدراسة (Wahiba, El Weriemmi, 2014) أن النمو الاقتصادي وتبادل الانفتاح شكلا عوامل تفاقم عدم المساواة وأن هذه الآثار تتفاقم مع عملية تحرير التجارة المتسارعة في البلاد.[4] أكد عليها (Agusalim, L., & Pohan, 2018) حين تشير نتائج هذه الدراسة إلى إلى أن الانفتاح التجاري على المدى القصير له تأثير كبير على عدم المساواة في الدخل.[5] كما تكشف النتائج التجريبية لدراسة (Goh, Law, 2019) أن الانفتاح التجاري يميل إلى زيادة عدم المساواة في الدخل.[6] وقد استخلص (Jalil, 2012) دليلا جديدا يتماشى مع فرضية كوزنتس القائلة بأن عدم المساواة في الدخل يرتفع مع زيادة الانفتاح ثم يبدأ في الانخفاض بعد نقطة حرجة.[7]

وتشير استنتاجات (D'Elia, De Santis, 2019) إلى أن التجارة والانفتاح المالي يقللان من فجوات النمو عبر البلدان ولكن ليس عدم المساواة في الدخل، وأن آثار التمويل أقوى في البلدان ذات الدخل المرتفع. ومع ذلك، تستفيد البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل أكثر من التجارة الدولية.[8] كما تساهم نتائج (Ennis, Gonzaga, 2019) في الأدبيات الاقتصادية حول أصول عدم المساواة في ظل الانفتاح الاقتصادي، وعوامل العولمة الاجتياحية، مما

[1] . Fawaz, F., & Rahnama-Moghadamm, M. (2019). **Spatial dependence of global income inequality: The role of economic complexity**. *The International Trade Journal*, *33*(6), 542-554.
[2] . Lee, C. S., Nielsen, F., & Alderson, A. S. (2007). **Income inequality, global economy and the state**. *Social Forces*, *86*(1), 77-77-111.
[3] . Hamori, S., & Hashiguchi, Y. (2012). **The effect of financial deepening on inequality: Some international evidence**. *Journal of Asian Economics*, *23*(4), 353-359.
[4] . Wahiba, N. F., & El Weriemmi, M. (2014). **The relationship between economic growth and income inequality**. *International Journal of Economics and Financial Issues*, *4*(1), 135-143
[5] . Agusalim, L., & Pohan, F. S. (2018). **Trade openness effect on income inequality: Empirical evidence from Indonesia**. *Signifikan: Jurnal Ilmu Ekonomi*, *7*(1), 1-14
[6] . Goh, L. T., & Law, S. H. (2019). **The effect of trade openness on income inequality with the role of institutional quality**. *Indonesian Journal of Economics, Social, and Humanities*, *1*(2), 65-76
[7]. Jalil, A. (2012). **Modeling income inequality and openness in the framework of Kuznets curve: New evidence from China**. *Economic Modelling*, *29*(2), 309-315.
[8] . D'Elia, E., & De Santis, R. (2019). **Growth divergence and income inequality in OECD countries: the role of trade and financial openness**. *LEQS Paper*, (148)

يشير إلى أن الافتقار إلى المنافسة قد يكون أحد مصادر عدم المساواة الاقتصادية.[1] والسبب الآخر بحسب (Anderson, 2005) هو أن آثار الانفتاح على عدم المساواة في الدخل من خلال الطلب النسبي على العمالة الماهرة قد تم تعويضها بآثارها عبر قنوات أخرى.[2]

وبحسب (Dorn et al, 2022) يختلف تأثير الانفتاح التجاري على عدم المساواة في الدخل باختلاف البلدان، يميل الانفتاح التجاري إلى الاستفادة بشكل غير متناسب من حصص الدخل النسبية للطبقات الأشد فقرا، ولكن ليس بالضرورة جميع فئات الفقراء، في الاقتصادات الناشئة والنامية. وفي معظم الاقتصادات المتقدمة أدى الانفتاح التجاري إلى زيادة عدم المساواة في الدخل. كما تشير النتائج إلى وجود تأثير قوي للانفتاح التجاري على عدم المساواة في الصين والبلدان التي تمر بمرحلة انتقالية.[3]

وبدلاً من الكشف عن عدم الحساسية تجاه تزايد عدم المساواة، تشير نتائج (McCall et al, 2017) إلى أن زيادة عدم المساواة الاقتصادية في المجتمع المعاصر يمكن أن تثير الشكوك حول وجود الفرص الاقتصادية في المجتمع والتي بدورها قد تحفز دعم السياسات المصممة لمعالجة عدم المساواة الاقتصادية. [4] ومع ذلك تشير نتائج (Lim, McNelis, 2014) إلى أن التجارة والانفتاح المالي يمكن أن يكونا سياسات فعالة للحد من عدم المساواة في البلدان منخفضة الدخل، إذا زادت بشكل كبير من الإنتاجية الحدية للعمالة من خلال أساليب الإنتاج كثيفة رأس المال.[5] وتقدم نتائج (Chu, Hoang, 2020) دليلاً مؤهلًا على أنه عندما يصل مستوى التعليم والإنفاق الحكومي والانفتاح التجاري إلى عتبات معينة، فإنها تسهل الجوانب المفيدة للتعقيد الاقتصادي العالي في الحد من عدم المساواة في الدخل. النتائج التي توصلنا إليها مهمة لصانعي السياسات في تكييف سياساتهم تجاه مكافحة عدم المساواة في عملية تطوير اقتصاد قائم على المعرفة. [6]

[1] . Ennis, S. F., Gonzaga, P., & Pike, C. (2019). **Inequality: A hidden cost of market power**. *Oxford Review of Economic Policy*, *35*(3), 518-549.
[2] . Anderson, E. (2005). **Openness and inequality in developing countries: A review of theory and recent evidence**. *World development*, *33*(7), 1045-1063
[3] . Dorn, F., Fuest, C., & Potrafke, N. (2022). **Trade openness and income inequality: New empirical evidence**. *Economic Inquiry*, *60*(1), 202-223
[4] . McCall, L., Burk, D., Laperrière, M., & Richeson, J. A. (2017). **Exposure to rising inequality shapes Americans' opportunity beliefs and policy support**. *Proceedings of the National Academy of Sciences*, *114*(36), 9593-9598
[5] . Lim, G. C., & McNelis, P. D. (2014). **Income inequality, trade and financial openness**.
[6]. Chu, L. K., & Hoang, D. P. (2020). **How does economic complexity influence income inequality? New evidence from international data**. *Economic Analysis and Policy*, *68*, 44-57

خامسا. صياغة السياسات لتعظيم أثر تيسير التجارة في تحقيق عدالة توزيع الدخل:

هناك العديد من السياسات الاقتصادية التي يمكن صياغتها لتعزيز تأثير تدابير تيسير التجارة في تحقيق التنمية الاقتصادية، وزيادة العدالة في توزيع الدخل، والحد من عدم المساواة، بالإضافة إلى تحقيق أقصى استفادة من التدابير المختلفة لتيسير التجارة من أجل رفع مهارات العمال ومعارفهم ورفع مستويات أجور العمال والدخول المتولدة من الوظائف، وعلى ذلك من الأهمية بمكان أن تولي الدولة عناية في صياغة السياسات الاقتصادية بما يخدم تعظيم المنافع المتأتية من تدابير تيسير التجارة، كما يلي:

*__الاستثمار في البنية التحتية:__ تلعب جودة البنية التحتية، ولا سيما البنية التحتية للنقل والخدمات اللوجستية، دورًا حاسمًا في تسهيل التجارة وتقليل تكاليف المعاملات. يمكن للحكومات الاستثمار في تحسين جودة وكفاءة البنية التحتية لتعزيز الاتصال بالأسواق الرئيسية وشبكات الإنتاج العالمية، بما يُعظّم تأثير تدابير تيسير التجارة على التنمية الاقتصادية والحد من عدم المساواة.

* **الاستثمار في التعليم والتدريب:** التعليم وتنمية المهارات ضروريان لتحسين إنتاجية العمل وزيادة القدرة التنافسية للاقتصاد. يمكن للحكومات الاستثمار في برامج التعليم والتدريب لرفع مستويات مهارات القوى العاملة وتحسين فرصهم للمشاركة في أنشطة ذات قيمة مضافة أعلى أو العثور على وظائف ذات رواتب أعلى. يجب أن تهدف السياسات الاقتصادية إلى زيادة الاستثمار في التعليم والتدريب، لا سيما في القطاعات التي تتمتع فيها الدولة بميزة نسبية، يساعد ذلك في رفع مستوى مهارات ومعارف القوى العاملة المحلية.

* **تعزيز مرونة سوق العمل:** تساعد سياسات سوق العمل مثل قوانين الحد الأدنى للأجور واتفاقيات المفاوضة الجماعية وبرامج الحماية الاجتماعية في الحد من عدم المساواة في الدخل وتعزيز تأثير تدابير تيسير التجارة على العمال. يجب أن تهدف السياسات الاقتصادية إلى تعزيز مرونة سوق العمل، من مثل تقليل الحواجز أمام حركية العمالة، وتحسين مرونة تحديد الأجور، وتعزيز الحقوق العمالية. وهو ما يُحقق إلى زيادة كفاءة سوق العمل وتعظيم المنافع من تدابير تيسير التجارة.

* **سياسات التكنولوجيا والابتكار:** يمكن لسياسات التكنولوجيا والابتكار أن تعزز تطوير واعتماد تكنولوجيات جديدة، مما يؤدي إلى زيادة الإنتاجية والقدرة التنافسية. يمكن للحكومات الاستثمار في برامج البحث والتطوير وتقديم حوافز للشركات للابتكار واعتماد تقنيات جديدة، كما يمكن للحكومات تعزيز

الابتكار ونقل التكنولوجيا من خلال سياسات الحوافز الضريبية للبحث والتطوير، ودعم حاضنات التكنولوجيا، والشراكات مع الجامعات والمؤسسات البحثية الدولية.

* **تشجيع ريادة الأعمال:** يجب أن تعزز السياسات الاقتصادية ريادة الأعمال والابتكار، مما يؤدي إلى خلق صناعات ووظائف جديدة، ويمكن أن يساهم في رفع المنافع من الانفتاح الاقتصادي.

* **دعم البحث والتطوير:** يجب أن تدعم السياسات الاقتصادية البحث والتطوير، لا سيما في القطاعات التي تتمتع فيها الدولة بميزة نسبية. يُسهم ذلك في تطوير تقنيات ومنتجات جديدة، ويساهم في رفع مستوى القوى العاملة المحلية.

* **سياسات المنافسة:** تُسهم السياسات الاقتصادية التي تعزز المنافسة العادلة وتمنع الاحتكارات، في تقليل الأثر السلبي للكارتلات والتي تحد من الوصول إلى الأسواق وتقلل من تأثير تدابير تيسير التجارة على التنمية الاقتصادية وتقليل عدم المساواة.

* **سياسات ترويج الصادرات:** تساعد سياسات ترويج الصادرات في تعزيز القدرة التنافسية للشركات المحلية وزيادة صادرات البلاد، مما يؤدي إلى زيادة النمو الاقتصادي وتقليل عدم المساواة.

* **الاتفاقيات التجارية:** للاتفاقيات التجارية أثر في تعزيز تحرير التجارة وتقليل الحواجز التجارية، مما يؤدي إلى زيادة النمو الاقتصادي وتقليل عدم المساواة. ومع ذلك، من المهم التأكد من أن الاتفاقات التجارية عادلة ومنصفة لجميع الأطراف المعنية، ولا سيما بالنسبة للبلدان النامية والبلدان المتوسطة والمنخفضة الدخل.

* **تخصيص مجالات الاستثمار الأجنبي المباشر وتوجيه تموضعه:** يجب أن تهدف السياسات الاقتصادية إلى جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الصناعات ذات القيمة المضافة العالية، والتي يمكن أن تعزز نقل التكنولوجيا ويخدم أهداف التغير الهيكلي في الاقتصاد والارتقاء الصناعي فيه، مما يُسهم في رفع مستوى القوة العاملة المحلية، وارتفاع الأجور، وزيادة العدالة في توزيع الدخل.

* **تعزيز المشاركة في سلاسل القيمة العالمية:** من خلال تحسين المناخ الاقتصادي والتشريعات الاقتصادية وتشريعات الاستثمار، بالإضافة إلى المؤسسات والحوكمة الفعالة والشفافة والتي تكتسي أهمية لخلق بيئة أعمال مواتية للشركات للمشاركة في سلاسل القيمة العالمية. يمكن للحكومات تعزيز الحكم الرشيد وسيادة القانون من خلال سياسات مثل تدابير مكافحة الفساد والإصلاح التنظيمي وتحديث القطاع العام.

في الأخير يمكن للنهج الشامل الذي يجمع بين هذه السياسات أن يعزز تأثير تدابير تيسير التجارة على في زيادة النمو الاقتصادي، وخلق فرص العمل، والحد من الفقر، وزيادة التنمية الاقتصادية مع الحد من عدم المساواة في توزيع الدخل.

خلاصة الفصل الثالث:

لقد تضمن هذا الفصل الجانب التطبيقي (الدراسة القياسية) لدراستنا، حيث قمنا في المبحث الأول باستعراض متغيرات الدراسة ومؤشراتها، مجتمع الدراسة والمعطيات المجمعة، وعرض الاختبارات الاحصائية المستخدمة في الدراسة.

أما في المبحث الثاني، حاولنا قياس وتحليل أثر تدابير تيسير التجارة على عدالة توزيع الدخل في عينة تتكون من 26 دولة نامية من البلدان متوسطة الدخل حسب تصنيف البنك الدولي، وذلك خلال الفترة الزمنية 2007-2017. وتوصلت الدراسة إلى نتائج التالية:

هناك أثر عكسي لكل من مؤشر حركة حاويات الموانئ ومؤشر عبء الإجراءات الجمركية، وأثر طردي لجودة البنية التحتية للموانئ على معامل جيني (Gini index) في بلدان عينة الدراسة؛

هناك أثر طردي لكل من مؤشر ربط الشحن البحري ومؤشر جودة البنية التحتية للموانئ، وأثر عكسي لمؤشر حركة حاويات الموانئ على نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في بلدان عينة الدراسة؛

هناك أثر طردي لكل من مؤشر ربط الشحن البحري ومؤشر جودة البنية التحتية للموانئ، وأثر عكسي لكل من مؤشر حركة حاويات الموانئ ومؤشر عبء الإجراءات الجمركية على نصيب الفرد العامل من الناتج المحلي الإجمالي في بلدان عينة الدراسة.

أما مؤشر الانفتاح الاقتصادي فكان أثره طردياً على كل من: معامل جيني، نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ونصيب الفرد العامل من الناتج المحلي الإجمالي في عينة الدراسة.

الخاتمة

الخاتمة

من خلال هذه الأطروحة حاولنا قياس أثر تدابير تيسير التجارة على عدالة توزيع الدخل في عينة مكونة من 26 دولة نامية تتمثل في: بلغاريا، كوستاريكا، جمهورية الدومينيكان، السلفادور، جورجيا، هندوراس، إندونيسيا، بيرو، الاتحاد الروسي، تايلاند، أوكرانيا، الأرجنتين، البرازيل، الاكوادور، باراغواي، كولومبيا، باكستان، الصين، فيتنام، المكسيك، جمهورية مصر العربية، ماليزيا، ألبانيا، الهند، الفلبين وجمهورية إيران الإسلامية، وهي من البلدان متوسطة الدخل (الشريحة العليا/الشريحة الدنيا) حسب تصنيف البنك الدولي، وذلك للفترة الزمنية 2007-2017.

وقد تم قياس الأثر من خلال تقدير ثلاثة نماذج دالة على عدالة توزيع الدخل، وتمثلت المتغيرات المستقلة لهذه الدراسة في معامل جيني، نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ونصيب الفرد العامل من الناتج المحلي الإجمالي. في حين مثّلت المتغيرات المستقلة مؤشر ربط الشحن البحري، مؤشر حركة ميناء الحاويات، مؤشر جودة البنية التحتية للموانئ ومؤشر عبء الإجراءات الجمركية. أما متغيرات المراقبة فتمثلت في مؤشر الحرية الاقتصادية، معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي وإجمالي تكوين رأس المال الثابت، وقد خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج والاستنتاجات والتوصيات نوردها كما يلي:

أولا. اختبار الفرضيات:

من خلال ما تم تناوله في الدراسة القياسية المتعلقة بقياس أثر تدابير تيسير التجارة على عدالة توزيع الدخل في مجموعة من الدول النامية، فيمكن استخلاص الآتي:

- **الفرضية الأولى:** بينت نتائج تقدير النموذج الأول معامل جيني أن مؤشر ربط الشحن البحري غير معنوي وغير مقبول من الناحية الإحصائية. **وهو ما ينفي صحة الفرضية الأولى.**
- **الفرضية الثانية:** بينت نتائج التقدير أن مؤشر ربط الشحن البحري يرتبط بعلاقة طردية مع كل من نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ونصيب الفرد العامل من الناتج المحلي الإجمالي. **وهو ما يُثبت صحة الفرضية الثانية.**
- **الفرضية الثالثة:** بينت نتائج التقدير أن مؤشر حركة ميناء الحاويات يرتبط بعلاقة عكسية مع معامل جيني. **وهو ما يُثبت صحة الفرضية الثالثة.**
- **الفرضية الرابعة:** بينت النتائج أن مؤشر حركة ميناء الحاويات يرتبط بعلاقة عكسية مع كل من نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ونصيب الفرد العامل من الناتج المحلي الإجمالي. **وهو ما ينفي صحة الفرضية الرابعة.**

◆ **الفرضية الخامسة:** بينت نتائج التقدير أن مؤشر جودة البنية التحتية للموانئ يرتبط بعلاقة طردية مع معامل جيني. **وهو ما ينفي صحة الفرضية الخامسة.**

◆ **الفرضية السادسة:** بينت النتائج أن مؤشر جودة البنية التحتية للموانئ يرتبط بعلاقة طردية مع كل من نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ونصيب الفرد العامل من الناتج المحلي الإجمالي. **وهو ما يُثبت صحة الفرضية السادسة.**

◆ **الفرضية السابعة:** بينت النتائج أن مؤشر عبء الإجراءات الجمركية يرتبط بعلاقة عكسية مع معامل جيني. **وهو ما يُثبت صحة الفرضية السابعة.**

◆ **الفرضية الثامنة:** بينت نتائج تقدير النموذج الثاني نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي أن مؤشر عبء الإجراءات الجمركية غير معنوي وغير مقبول من الناحية الإحصائية. وبينت نتائج تقدير النموذج الثالث نصيب الفرد العامل من الناتج المحلي الإجمالي أن مؤشر عبء الإجراءات الجمركية يرتبط بعلاقة عكسية مع نصيب الفرد العامل من الناتج المحلي الإجمالي. **وهو ما ينفي صحة الفرضية الثامنة.**

ثانيًا. نتائج الدراسة:

1. نتائج تقدير النماذج القياسية:

يمكن التأكيد على مجموعة من النتائج التي تم التوصل إليها تباعًا بحسب النماذج التي قُدرت في الدّراسة القياسية، وهي كالآتي:

1.1. نتائج تقدير النموذج الأول معامل جيني (GINI):

◆ تؤدي الزيادة في حركة الحاويات إلى انخفض معامل جيني، وانخفاض معامل جيني واتجاهه نحو الصفر يُؤشر على انخفاض حالات اللامساواة، وهذا الأثر دال احصائيا عند مستوى 1 بالمئة، وهو يُؤشّر على أن زيادة حركة الحاويات في الميناء أدت إلى زيادة العدالة في توزيع الدخل.

◆ تؤدي الزيادة في مؤشر عبء الإجراءات الجمركية إلى انخفض معامل جيني، فهذا يعني أنه كلما تحسنت جودة الإجراءات الجمركية كلما أدى ذلك إلى انخفاض معامل جيني واتجاهه نحو الصفر ما يعني على انخفاض حالات اللاعدالة في توزيع الدخل، وهذا الأثر دال احصائيا عند مستوى 1 بالمئة.

◆ إن جودة الموانئ في حالة الدول منخفضة ومتوسطة الدخل تعمق من حالة اللامساواة، حيث أن لجودة البنية التحتية للموانئ أثر في تعميق اللاعدالة في توزيع الدخل. وهذا الأثر دال احصائيا عند مستوى 1 بالمئة.

◆ إن زيادة الانفتاح الاقتصادي أدت إلى تعميق الفوارق في الدخل بين طبقات المجتمع، أي أنه أداة لتعميق حالة اللامساواة، أي أن مستوى الانفتاح الاقتصادي للبلد قلل من قدرته على ضمان التوزيع العادل للدخل، وهذا الأثر دال احصائيا عند مستوى 1 بالمئة.

2.1. نتائج تقدير النموذج الثاني نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (GDPpc):

◆ كلما ازدادت جودة اتصال الدول بشبكات الشحن العالمية بوحدة واحدة أدى ذلك إلى زيادة نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بمقدار 47.22، وهذا الأثر دال احصائيا عند مستوى 1 بالمئة.

◆ كلما ازدادت جودة البنية التحتية للموانئ بوحدة واحدة أدى ذلك إلى زيادة نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بمقدار 422.74، وهذا الأثر دال احصائيا عند مستوى 1 بالمئة.

◆ كلما ازدادت حركة الحاويات في الميناء بوحدة واحدة أدى ذلك إلى انخفاض نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بمقدار 0.00014، وهذا الأثر دال احصائيا عند مستوى 1 بالمئة.

◆ يُسهم الانفتاح الاقتصادي في زيادة نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، حيث أن الزيادة في درجة الانفتاح الاقتصادي تُؤدي إلى زيادة في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بمقدار 56.94، وهذا الأثر دال احصائيا عند مستوى 1 بالمئة.

3.1. نتائج تقدير النموذج الثالث نصيب الفرد العامل من الناتج المحلي الإجمالي (GDPppe)

◆ كلما ازدادت جودة اتصال الدول بشبكات الشحن العالمية بوحدة واحدة أدى ذلك إلى زيادة نصيب العامل من الناتج المحلي الإجمالي بمقدار 102.29، وهذا الأثر دال احصائيا عند مستوى 1 بالمئة.

◆ كلما ازدادت جودة البنية التحتية للموانئ بوحدة واحدة أدى ذلك إلى زيادة نصيب الفرد العامل من الناتج المحلي الإجمالي بـ 1387.86، وهذا الأثر دال احصائيا عند مستوى 1 بالمئة.

◆ يؤدي التغير في كفاءة حركة الحاويات في الميناء بوحدة واحدة إلى تغير في نصيب الفرد العامل من الناتج المحلي الإجمالي بـ 0.00022، وهذا الأثر دال احصائيا عند مستوى 1 بالمئة.

◆ كلما ازدادت جودة الإجراءات الجمركية وانخفض عبؤها أدى ذلك إلى انخفاض نصيب الفرد العامل من الناتج المحلي الإجمالي بـ 634.006، وهذا الأثر دال احصائيا عند مستوى 10 بالمئة.

◆ يُسهم الانفتاح الاقتصادي في زيادة نصيب الفرد العامل من الناتج المحلي الإجمالي، حيث أن الزيادة في درجة الانفتاح الاقتصادي تُؤدي إلى زيادة في نصيب الفرد العامل من الناتج المحلي الإجمالي بمقدار 72.08، وهذا الأثر دال احصائيا عند مستوى 1 بالمئة.

2. النتائج والاستنتاجات:

◆ يؤدي تيسير التجارة إلى تحفيز النمو الاقتصادي من خلال تسهيل التجارة الدولية للشركات وجعلها أقل تكلفة. يمكن أن يؤدي ذلك إلى زيادة خلق فرص العمل، وزيادة الأجور، وزيادة الفرص لأصحاب المشاريع والشركات الصغيرة. نتيجة لذلك، يمكن أن يساهم تيسير التجارة في توزيع أكثر إنصافًا للدخل من خلال خلق فرص جديدة للأفراد عبر مستويات الدخل المختلفة.

◆ لا يمكن التقليل من الأثر الإيجابي لتوزيع دخل حركة الحاويات على نطاق عالمي. من خلال نقل البضائع بكفاءة عبر مسافات شاسعة، تمكن حركة الحاويات الشركات من الوصول إلى أسواق جديدة وخلق المزيد من الفرص للنمو الاقتصادي. وهذا بدوره يؤدي إلى خلق فرص عمل وزيادة أجور العمال في كل من البلدان المتقدمة والنامية. بالإضافة إلى ذلك، يمكن إعادة استثمار الدخل الناتج عن حركة الحاويات في ترقيات البنية التحتية، مما يؤدي إلى تحسين أنظمة النقل وزيادة الكفاءة في جميع جوانب التجارة. ينتج عن هذا وصول أكبر إلى السلع والخدمات للمستهلكين في جميع أنحاء العالم. علاوة على ذلك ، أدى الشحن بالحاويات إلى تحسين الاستدامة البيئية من خلال تقليل انبعاثات الكربون لكل طن – ميل مقارنة بوسائل النقل الأخرى. لذلك، من الواضح أن توزيع دخل مرور الحاويات لا يؤثر بشكل إيجابي على عالم الأعمال فحسب، بل يؤثر أيضًا على المجتمع ككل من خلال زيادة النمو الاقتصادي، وخلق فرص العمل، وتحسين البنية التحتية ، وزيادة إمكانية الوصول إلى المنتجات، والاستدامة البيئية.

◆ يُمكن الحكم، على الرغم مما أشارت إليه الدراسات التجريبية أن من شأن الحركة الفعالة للحاويات في الميناء أن تُؤدي إلى زيادة النشاط الاقتصادي وتعزيز النمو الاقتصادي، ولكن من المحتمل أيضًا أن تؤثر سلبًا على نصيب الفرد من الناتج إذا كان الاعتماد الاقتصادي على حركة الحاويات مرتفعًا للغاية، والبنية التحتية غير كافية، والآثار البيئية كبيرة وما يرتبط بها من سياسات انكماشية، بالإضافة إلى آثار الازدحام أو المنافسة، ويتعمق ذلك مع عدم المساواة في الفوائد الاقتصادية المتأتية من الحركة الفاعلة للحاويات، وتركّزها عند فئة قليلة من المستثمرين والأفراد. وبالتالي، من الضروري تحقيق توازن بين حركة الحاويات الفعالة والعوامل الاقتصادية والاجتماعية والبيئية الأخرى لتحقيق النمو الاقتصادي المستدام وزيادة نصيب الفرد من الإنتاج.

◆ لحركة الحاويات في الموانئ تأثير إيجابي كبير على توزيع الدخل من خلال خلق فرص عمل جديدة، وتعزيز الأعمال التجارية المحلية وتوليد المزيد من الإيرادات الضريبية للحكومة.

◆ نخلص إلى أن تأثير حركة الحاويات على أجور العمال وحصتهم من الدخل يعتمد على مجموعة من العوامل، بما في ذلك درجة الأتمتة، ومعايير العمل، والأمن الوظيفي، وفرص تنمية المهارات. ففي حين أن الكفاءة المحسنة لحركة الحاويات في الميناء تؤدي إلى انخفاض التكاليف وزيادة القدرة التنافسية، تُثبت النتائج أن هناك مقايضة مع رفاهية العمال والتوزيع العادل للدخل.

◆ لجودة البنية التحتية للموانئ تأثير كبير على التوزيع العادل للدخل. حيث تقلل البنية التحتية للموانئ عالية الجودة من تكلفة ممارسة الأعمال التجارية، وخلق فرص عمل، وتحسين الوصول إلى السلع والخدمات الأساسية، وتسهيل الوصول إلى الأسواق العالمية، والحد من الفساد والسلوك الساعي إلى الريع.

◆ في حين أن البنية التحتية للموانئ عالية الجودة لها تأثير إيجابي بشكل عام على التوزيع العادل للدخل، إلا أنها يمكن أن تسهم أيضًا في عدم المساواة في الدخل في ظل ظروف معينة، من المهم مراعاة هذه الآثار المحتملة عند تطوير وإدارة البنية التحتية للموانئ للتأكد من أنها تساهم في توزيع أكثر إنصافًا للدخل.

◆ يُمكن الحكم أن لجودة البنية التحتية للموانئ دورًا مهما في زيادة نصيب الفرد من إنتاج الدولة من خلال تحسين الكفاءة، وخفض تكاليف النقل، وزيادة القدرة التنافسية، وجذب الاستثمار الأجنبي، وتحسين الوصول إلى الأسواق العالمية، وتسهيل الاندماج في شبكات الإنتاج العالمية وسلاسل القيمة العالمية.

◆ نستخلص، أن من شأن البنية التحتية الأفضل للموانئ أن تُؤدي إلى زيادة الإنتاجية، وتحسين ظروف العمل، واعتماد تقنيات جديدة، وتطوير مهارات جديدة بين العمال ورفع مستوياتها، وخلق وظائف ذات رواتب أعلى، وكلها عوامل تسهم في زيادة أجور العمال.

◆ إن لجودة اتصال دولة ما بشبكات الشحن العالمية دورًا مهمًا في زيادة نصيب الفرد من الناتج عن طريق زيادة الوصول إلى أسواق أكبر، وخفض تكاليف النقل، وتحسين الوصول إلى المدخلات الوسيطية، وتعزيز التخصص والكفاءة الاقتصادية، وجذب الاستثمار الأجنبي، وتعزيز المشاركة في سلاسل القيمة الإقليمية والاندماج في سلاسل القيمة العالمية، بما يُسهم في تعزيز النمو الاقتصادي، وزيادة نصيب الفرد من الناتج.

◆ نستخلص أن لجودة اتصال الدولة بشبكات الشحن العالمية تأثير مهم على نصيب العامل من الناتج، من خلال زيادة الوصول إلى الأسواق والتكنولوجيا والمعرفة، وتقليل تكاليف النقل، وتحسين الخدمات اللوجستية. بما يساعد الشركات على أن تصبح أكثر قدرة على المنافسة، وتحسين عمليات الإنتاج الخاصة بها، والاستفادة من وفورات الحجم، والتي تؤدي إلى زيادة الناتج ونصيب العامل من الناتج.

◆ يمكن للانفتاح الاقتصادي أن يعمق عدم المساواة إذا استفادت مجموعات معينة أكثر من غيرها أو إذا كان هناك تنظيم ضعيف. ومع ذلك، مع الإدارة السليمة والسياسات التوزيعية، يمكن إدارة المخاطر والتحديات المرتبطة بالانفتاح الاقتصادي لتحقيق نتائج أكثر إنصافًا.

◆ نستنتج أن الانفتاح الاقتصادي يُسهم في زيادة نصيب العامل من الناتج من خلال الأثر الذي تُحدثه إمكانات الوصول إلى الأسواق، وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، وزيادة المنافسة والوصول إلى التقنيات الجديدة وتنويع الاقتصاد بالإضافة إلى التغيرات الهيكلية والبنيوية في الاقتصاد. والآثار التوزيعية للدخل على العمالة من خلال زيادة أجور العمال ارتباطا بمزيج من المنافسة المتزايدة والاستثمار في رأس المال البشري والنمو الذي تقوده الصادرات ونقل التكنولوجيا.

◆ من المهم الإشارة أن تأثير الانفتاح الاقتصادي في تعزيز التغيير الهيكلي والارتقاء الصناعي وزيادة نصيب الفرد من الناتج يمكن أن يختلف اعتمادًا على مجموعة متنوعة من العوامل، بما في ذلك مستوى التنمية في الدولة، وجودة مؤسساتها، ومستوى رأس المال البشري، ودرجة المنافسة في الأسواق المحلية، ومدى قدرتها على التكيف والاستفادة من فوائد التجارة والاستثمار الدوليين.

ثالثا .التوصيات:

لتحقيق العدالة في توزيع الدخل من خلال تدابير تيسير التجارة، يمكن للبلدان النامية متوسطة الدخل (عينة الدراسة) أن تتخذ التوصيات التالية:

◆ الاستثمار في تطوير وتحديث البنية التحتية للموانئ من أجل تحسين كفاءة عمليات الموانئ وخفض التكاليف المرتبطة بتحركات الحاويات. يمكن أن يشمل ذلك توسيع مرافق الموانئ، تحسين الأرصفة ومحطات الحاويات ومرافق المناولة وشبكة النقل البري التي تربط الموانئ بمناطق الإنتاج والاستهلاك، وتحسين الوصول البري إلى الموانئ، وزيادة سعة مناولة الحاويات، واعتماد تقنيات الموانئ المتقدمة. يمكن لشبكة موانئ تتسم بالكفاءة وحسن الصيانة أن تعزز التنافسية وتحفز التجارة، مما يساهم في توزيع أكثر إنصافًا للدخل، ويمكن أن تساعد الاستثمارات المستهدفة في البنية التحتية للموانئ في تقليل التكاليف بالنسبة للمستوردين والمصدرين، وتعزيز النمو الاقتصادي وتحسين كفاءة التجارة الدولية.

◆ تحسين الربط البحري من خلال تعزيز الروابط مع شبكات النقل البحري الدولية. يمكن أن يشمل ذلك مبادرات لجذب شركات الشحن الدولية وتحسين خدمات الشحن وتعزيز الاتفاقيات التجارية المواتية. يمكن أن يؤدي الاتصال البحري الأفضل إلى فتح فرص عمل جديدة وتعزيز التجارة والمساهمة في توزيع أكثر عدلاً للدخل.

◆ تنفيذ إصلاحات لتبسيط الإجراءات الجمركية للتقليل من عبء الإجراءات الجمركية ، وقد يشمل ذلك إنشاء أنظمة تخليص جمركي إلكترونية، وأتمتة العمليات، ومواءمة اللوائح الجمركية مع المعايير. يمكن أن يساعد تبسيط

الإجراءات الجمركية في تقليل الحواجز والتكاليف المرتبطة بالتجارة على المتداولين، ويمكن أن يسهل التجارة ويشجع على توزيع أكثر إنصافًا للدخل.

◆ صياغة السياسات الاقتصادية بما يعظم المنافع المتأتية من الإجراءات الجمركية الفاعلة، مع ضرورة تنفيذ الإجراءات الجمركية الفعالة بشكل موحد في جميع الصناعات أو القطاعات من أجل تقليل العوامل التي تحد من قدرة البلد على الاستفادة من الآثار الاقتصادية الإيجابية للإجراءات الجمركية الفعالة.

◆ صياغة السياسات الاقتصادية التي تهدف إلى تشجيع الاستثمار في التعليم والتدريب، وجذب الاستثمار الأجنبي المباشر، وتعزيز روح المبادرة والابتكار، ودعم البحث والتطوير، وتعزيز مرونة سوق العمل لتحقيق أقصى استفادة من الانفتاح الاقتصادي من أجل رفع مهارات العمال والمعرفة ورفع مستويات الأجور للعمال وزيادة العدالة في توزيع الدخل.

رابعا .آفاق الدراسة:

بناءً على التوصيات التي خرجت بها الدراسة والتي قد تفتح أفاقا أوسع للبحث ولدراسات أخرى تعني بـ:

◆ تحليل تأثير جودة البنية التحتية للموانئ على توزيع الدخل في البلدان النامية: دراسة تجريبية.

◆ الصلة بين الربط البحري وتوزيع الدخل: من منظور البلدان النامية.

◆ آثار الإجراءات الجمركية في الموانئ على توزيع الدخل في البلدان النامية: تحليل اقتصادي قياسي.

◆حركة الحاويات في الموانئ وتوزيع الدخل: دراسة مقارنة للبلدان النامية.

يمكن أن تكون هذه العناوين بمثابة نقطة انطلاق لمقترحات بحثية تهدف إلى فحص الروابط بين هذه العوامل المختلفة وتوزيع الدخل في البلدان النامية.

قائمة المراجع

أولا: المراجع باللغة العربية:

1. بخيت، حيدر نعمة وظاهر عمران موسى. (2015)، "**التحويلات الاجتماعية و دورها في إعادة توزيع الدخل في العراق**". مجلة الغري للعلوم الاقتصادية و الإدارية مج. 11، ع. 32 ، ص ص. 33-62. https://search.emarefa.net/detail/BIM-580903
2. بشار أحمد العراقي، (2013) ، "**السياسات المالية وتأثيرها في معدلات الفقر**"، جامعة الموصل مركز الدراسات الاقليمية، الموصل، العراق، المجد9، العدد 30 .
3. بول أ.ساموبلسون، ويليام د.نوردهاوس، (2006)،" **الاقتصاد**"، ترجمة هشام عبد الله، مراجعة أسامة الدباغ، ترجمة الطبعة الخامسة عشر، الدار الأهلية للنشر والتوزيع، عمان-الأردن.
4. صندوق النقد الدولي، (2014)، "**سياسة المالية العامة وعدم المساواة في الدخل- سلامة تصميم السياسات :الطريق الكفء للحد من عدم المساواة**"، نشرة صندوق النقد الدولي، 18 أكتوبر 2014.
5. عادل عامر، "**أين العدالة الاجتماعية من السياسات الحكومية**"، مقال منشور على الموقع الالكتروني لصحيفة رأي اليوم، بتاريخ 2015/11/13، تاريخ الاطلاع. https://www.raialyoum.com
6. عبد الفتاح الجبالي، (2013) ، " **السياسة الضريبية والعدالة الاجتماعية في مصر**"، المركز المصري للحقوق الاقتصادية والاجتماعية، القاهرة.
7. كبداني سيدي أحمد، (2013)، "**أثر النمو الاقتصادي على عدالة توزيع الدخل في الجزائر مقارنة بالدول العربية: دراسة تحليلية وقياسية**."، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص :اقتصاد، جامعة أبي بكر بلقايد – تلمسان، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية والتسيير.
8. ماركس لوسون وآخرون، (2019) ، "**الصالح العام أم الثروات الفردية**"، ورقة إحاطة من منظمة أوكسفام (OXFAM)، منظمة أوكسفام (OXFAM)، بريطانيا، يناير.
9. محمود محمد ابو العلا، (2009)،" **آليات تسهيل التجارة الدولية" منظور جمركي**"، الدار المصرية للنشر والتوزيع.
10. احمد ج. م & ,.عوده م. ح. (2017). "**دراسة وتحليل الرفاهية الاقتصادية وعلاقتها بمتوسط وعدالة توزيع الدخل في العراق للمدة (1975-2011)**".مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية، كلية الادارة والاقتصاد، المجلد 13، العدد 38، ص ص 33-52. https://journal.uokufa.edu.iq/index.php/ghjec/article/view/5518
11. أحمد يونس علي، (2010)، "**تحليل و قياس الرفاهية و علاقتها بعدالة توزيع الدخل في مدينة كركوك لسنة 2009**"، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد 83، 278-307.
12. البشير عبد الكريم، سراج وهيبة، (2013)، "**تحليل العلاقة بين توزيع الدخل، النمو الاقتصادي والفقر في الدول العربية**"، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا – المجلد 09، العدد 11، ص ص 1-22.
13. اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، (2017)، "**تنفيذ تدابير تسهيل التجارة في المنطقة العربية**"، المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة.
14. اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا(الإسكوا)، (2012)، "**دراسة حول إنشاء النافذة الواحدة وتطبيقها لتسهيل التجارة في السودان**"، E/ESCWA/EDGD/2012/WP.1 ، نيويورك.
15. اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، (2005)، "**تسهيل التجارة بالإشارة إلى دول عربية**"، الأمم المتحدة، نيويورك.
16. رنان مختار، (2018)، "**تأثير العولمة على توزيع الدخل في البلدان النامية، دراسة تطبيقية على مجموعة من البلدان النامية خلال الفترة: 1981-2015**"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم التسيير تخصص :التجارة الدولية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح – ورقلة.

17. سحر عبد الرؤف سليم، عبير شعبان عبده، (2014)، "**قضايا معاصرة في التنمية الاقتصادية**"، مكتبة الوفاء القانونية، الاسكندرية، الطبعة الأولى.

18. سعيدة مو ، سمير آيت يحيى،(2019)، "**تشخيص التفاوت في توزيع الدخل الوطني في الجزائر خلال الفترة 2017–2000** "، مجلة الإستراتيجية والتنمية، المجلد09، العدد 03 :مكرر(الجزء الأول)، ص ص 512-533.

19. عبد الرحمن سيف سردار،(2015)، "**اقتصاد الفقر وتوزيع الدخل**"، دار الدراية للنشر والتوزيع، المملكلة الأردنية الهاشمية، الطبعة الأولى.

20. عبد الرزاق الفارس، (2001)،"**الفقر وتوزيع الدخل في الوطن العربي**"، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان.

21. عبد العظيم عبد الواحد الشكري، باسمة نياز محسن، (2017)، "**العلاقة بين التفاوت في توزيع الدخول ومتوسط انفاق الفرد(دراسة قياسية)**"، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 19، العدد 01، ص ص 135-147.

22. غرداين حسام، (2020)، "**اللامساواة، إعادة التوزيع و آلية الحماية الاجتماعية – دراسة تحليلية وقياسية لحالة الجزائر**-"، أطروحة التخرج لنيل شهادة الدكتوراه ل م د في العلوم الاقتصادية تخصص: اقتصاد عمومي واجتماعي، جامعة أبي بكر بلقايد – تلمسان، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير.

23. قصي الجابري، راجي محيل الخفاجي، (2011) "**الفقر والتفاوت في توزيع الدخل في الأقتصاد العراقي (محاولة للقياس والتحليل)**"، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، المجلد 09، العدد 28.

24. وزارة تطوير القطاع العام(2012)،" **الدليل الإرشادي لتطبيق النافذة الواحدة في الدوائر الحكومية**"، المملكة الأردنية.

25. محمد جلال محمد السيد خطاب، شيماء أمين بدوي،"**متطلبات تطبيق نظام النافذة الواحدة في الجمارك المصرية في ضوء التجارب الدولية**"، **مصر**.

26. مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية UNCTAD، (2014)، "**هيئات تيسير التجارة الوطنية في العالم**"، الأمم المتحدة، نيويورك وجنيف.

ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية:

27. UNCTAD, **"Review of Maritime Transport 2021"**,
28. UNCTAD, **"World seaborne trade"**,
29. . Agnello, L., & Sousa, R. M. (2014). **How does fiscal consolidation impact on income inequality?**. *Review of Income and Wealth*, *60*(4), 702-726
30. . Agusalim, L., & Pohan, F. S. (2018). **Trade openness effect on income inequality: Empirical evidence from Indonesia**. *Signifikan: Jurnal Ilmu Ekonomi*, *7*(1), 1-14
31. . Anderson, E. (2005). **Openness and inequality in developing countries: A review of theory and recent evidence**. *World development*, *33*(7), 1045-1063
32. . Chakrabarti, A. (2000). **Does trade cause inequality?**. *Journal of Economic Development*, *25*(2), 1-22
33. . D'Elia, E., & De Santis, R. (2019). **Growth divergence and income inequality in OECD countries: the role of trade and financial openness**. *LEQS Paper*,
34. . Dorn, F., Fuest, C., & Potrafke, N. (2022). **Trade openness and income inequality: New empirical evidence**. *Economic Inquiry*, *60*(1), 202-223
35. . Ennis, S. F., Gonzaga, P., & Pike, C. (2019). **Inequality: A hidden cost of market power**. *Oxford Review of Economic Policy*, *35*(3), 518-549.
36. . Fawaz, F., & Rahnama-Moghadamm, M. (2019). **Spatial dependence of global income inequality: The role of economic complexity**. *The International Trade Journal*, *33*(6), 542-554.
37. . Ghose, A. K. (2004). **Global inequality and international trade**. *Cambridge journal of economics*, *28*(2), 229-252.
38. . Goh, L. T., & Law, S. H. (2019). **The effect of trade openness on income inequality with the role of institutional quality**. *Indonesian Journal of Economics, Social, and Humanities*, *1*(2), 65-76.
39. . Hamori, S., & Hashiguchi, Y. (2012). **The effect of financial deepening on inequality: Some international evidence**. *Journal of Asian Economics*, *23*(4), 353-359.

40. . Lee, C. S., Nielsen, F., & Alderson, A. S. (2007). **Income inequality, global economy and the state**. *Social Forces*, *86*(1), 77-111.
41. . Lim, G. C., & McNelis, P. D. (2014). **Income inequality, trade and financial openness**.
42. . McCall, L., Burk, D., Laperrière, M., & Richeson, J. A. (2017). **Exposure to rising inequality shapes Americans' opportunity beliefs and policy support**. *Proceedings of the National Academy of Sciences*.
43. . Nguyen Viet, C. (2015). **The impact of trade facilitation on poverty and inequality: Evidence from low-and middle-income countries**. *The Journal of International Trade & Economic Development*, *24*(3), 315-340.
44. . Ovcharenko, N.A., Isachkova, L.N., & Sidorenko, T.N. (2020). **CHOICE OF CUSTOMS PROCEDURES IN FOREIGN ECONOMIC ACTIVITY**.
45. . Özer, M., Canbay, Ş., & Kırca, M. (2021). **The impact of container transport on economic growth in Turkey: An ARDL bounds testing approach**. *Research in Transportation Economics*, *88*, 101002
46. . Park, J. S., & Seo, Y. J. (2016). **The impact of seaports on the regional economies in South Korea: Panel evidence from the augmented Solow model**. *Transportation Research Part E: Logistics and Transportation Review*, *85*, PP 107-119.
47. . Silva, J. A., & Leichenko, R. M. (2004**). Regional income inequality and international trade**. *Economic Geography*, *80*(3), 261-286.
48. . Wahiba, N. F., & El Weriemmi, M. (2014). **The relationship between economic growth and income inequality**. *International Journal of Economics and Financial Issues*.
49. Apergis ; Nicholas, & Cooray ; Arusha, (2017), **" Economic Freedom and Income Inequality: Evidence from A Panel of Global Economies-A Linear and A Non-Linear Long-Run Analysis"**, *The Manchester School*, *85*(1), pp 88-105. http://hdl.handle.net/10545/623370
50. Atif ; Syed Muhammad, Srivastav ; Mudit , Sauytbekova ; Moldir, & Arachchige ; Udeni Kathri,(2012), "**Globalization and Income Inequality: A Panel Data Analysis of 68 Countries**", *MPRA Paper N° 42385*, University Library of Munich, Germany. https://mpra.ub.uni-muenchen.de/42385/
51. Barusman ; Andoni Fornio, & Barusman ; M. Yusuf Sulfarano, (2017), **"The Impact of International Trade on Income Inequality in the United States since 1970's"**, *European Research Studies Journal*, *Volume XX* , Issue 4A, pp35-50.
52. Catherine ; L. Mann, (2004), **"Achieving The APEC Shanghai Objective: A Methodology to Benchmark and Quantify Trade Facilitation Efforts in Financial Terms"**, *Trade Facilitation And Trade Liberalisation: From Shanghai To Bogor APEC Economic Committee 2004, Asia-Pacific Economic Cooperation.*
53. Cheewatrakoolpong ; Kornkarum, Sothitorn ; Mallikamas, & Kawin ; Phupoxsakul**,** (2013), **"Trade facilitation and microfinance for poverty reduction in the Greater Mekong Subregion: A case study for Thailand",** *ARTNeT Working Paper Series, N°. 132*, Asia-Pacific Research and Training Network on Trade (ARTNeT), Bangkok. http://hdl.handle.net/10419/103858
54. David; Shark, (2015), "**Benefits Of The Wto's Trade Facilitation Agreement**", *Session 3: Implementation Of The Trade Tacilitation Agreement, WORLD TRADE ORGANIZATION*.
55. de Melo J., Sorgho Z., Wagner L, (2021), "**Implementing the Trade Facilitation Agreement (TFA): estimates of reduction in time at customs for the United Nations' vulnerable economies**" *Ferdi Working paper P296, novembre* .https://ferdi.fr/dl/df-wCeNdTTncsda33oUQ9K56Wvr/ferdi-p296-implementing-the-trade-facilitation-agreement-estimates-of.pdf
56. de Sá Porto ; Paulo C., Canuto ; Otaviano, & Morini ; Cristiano, (2015), **"The Impacts of Trade Facilitation Measures on International Trade Flows"**, *Policy Research Working Paper,N°. 7367. World Bank*, Washington, DC. © World Bank. https://openknowledge.worldbank.org/handle/10986/22451 License: CC BY 3.0 IGO.
57. De ; Prabir, & Raychaudhuri ; Ajitava, (2013), "**Trade facilitation and poverty reduction in Asia and the Pacific: A case study of a South Asian economic corridor"** , *ARTNeT Working Paper Series, N°. 131*, Asia-Pacific Research and Training Network on Trade (ARTNeT), Bangkok. http://hdl.handle.net/10419/103868
58. Dennis ; Allen,(2006), "**The Impact of Regional Trade Agreements and Trade Facilitation in the Middle East North Africa Region",** *World Bank Policy Research Working Paper 3837*, Available at SSRN: https://ssrn.com/abstract=922963

59. Engman ; Michael, (2005), **"The Economic Impact of Trade Facilitation"**, *OECD Trade Policy Papers, N°. 21*, OECD, Publishing, Paris. http://dx.doi.org/10.1787/861403066656
60. Enowbi Batuo ; Michael, & Asongu ; Simplice A., (2012),**" The impact of liberalisation policies on income inequality in african countries"**, *MPRA Paper No. 43344*, University Library of Munich, Germany. https://mpra.ub.uni-muenchen.de/43344/
61. Global Alliance for Trade Facilitation, (2019), "**The Trade Facilitation Agreement, A simple guide**",
62. Goh ; Lim Thye, & Law ; Siong Hook, (2019), **"The Effect of Trade Openness on Income Inequality with the Role of Institutional Quality"**, *Indonesian Journal of Economics, Social, and Humanities*, *Volume 1*, Issue 2, pp 65-76. https://doi.org/10.31258/ijesh.1.2.65-76
63. Grainger ; Andrew, (2011), **"Trade Facilitation: A Conceptual Review"**, *Journal of World Trade, Volume 45, Issue 1*.
64. Herzer ; Dierk,(2009), **"Cross-country heterogeneity and the trade-income relationship"**, *FIW Working Paper, N°. 26*, FIW - Research Centre International Economics, Vienna. http://hdl.handle.net/10419/121027
65. Heshmati ; Almas, (2004), "**The Relationship between Income Inequality, Poverty and Globalisation**", *IZA Discussion Papers 1277*, Institute of Labor Economics (IZA).
66. International Chamber of Commerce (ICC), (2007), **"Updated ICC Recommendations for a WTO Agreement on Trade Facilitation"**, *Paris : International Chamber of Commerce* .
67. Khemili ; Hasna, &Belloumi ; Mounir, (2018), **"Cointegration Relationship between Growth, Inequality and Poverty in Tunisi",** *International Journal of Applied Economics, Finance and Accounting*, *Vol. 2*, N°. 1, pp. 8-18. https://doi.org/10.33094/8.2017.2018.21.8.18
68. LEE ; Chi-Chuan, LEE ; Chien-Chiang, & LIEN ; Donald, (2020), **" Income Inequality, Globalization, and Country Risk: A Cross-Country Analysis "**, *Technological and Economic Development of Economy*, *Volume 26*, Issue 2, pp 379–404. https://doi.org/10.3846/tede.2019.11414
69. Lee ; Hyo-young, & Kim ; Chong-Sup,(2012), **"The Impact of Trade Facilitation on the Extensive and Intensive Margins of Trade: An Application for Developing Countries",** *Journal of East Asian Economic Integration*, *Vol. 16*, No. 1, pp 67-96. Available at SSRN: https://ssrn.com/abstract=2318224 or http://dx.doi.org/10.2139/ssrn.2318224
70. Malvika ; Mahesh, (2016), **"The effects of trade openness on income inequality - evidence from BRIC countries"**, Economics Bulletin, Volume 36, Issue 3, pp 1751-1761.
71. Margareta; Drzeniek Hanouz, Thierry ; Geiger, & Sean ; Doherty, (2014), "**The Global Enabling Trade Report 2014"**,*World Economic Forum.*
72. Martín-Legendre, Juan. (2018). "**The challenge of measuring poverty and inequality: A comparative analysis of the main indicators**". *European Journal of Government and Economics. 7(1)* . PP 24-43. DOI:10.17979/ejge.2018.7.1.4331
73. Milner ; Chris, Morrissey ; Oliver, & Zgovu ; Evious, (2008)," **Trade facilitation in developing countries"**, *CREDIT Research Paper, N°. 08/05*, The University of Nottingham, Centre for Research in Economic Development and International Trade (CREDIT), Nottingham. http://hdl.handle.net/10419/65454
74. Moïsé, E. (2013-05-15), **"The Costs and Challenges of Implementing Trade Facilitation Measures",** *OECD Trade Policy Papers, No. 157, OECD Publishing, Paris*.
75. Munim ; Ziaul Haque, & Schramm ; Hans-Joachim,(2018), **"The impacts of port infrastructure and logistics performance on economic growth: the mediating role of seaborne trade",** *Journal of Shipping and Trade, 3*, 1. https://doi.org/10.1186/s41072-018-0027-0
76. Nicholas Rohde, (2007), " **Derivation of Theil's Inequality Measure from Lorenz Curves**", *School of Economics, The University of Queensland, Brisbane, Australia*.
77. OECD (2018), **"Trade Facilitation and the Global Economy"**, *OECD Publishing, Paris*.
78. OLUBIYI ; Ebenezer A.,(2015), **"Effects of Trade Facilitation on Inequality: A Case Study of Sub-Sahara Africa"**,*Turkish Economic Review*, KSP Journals, *Volume 2*, Issue 3, pp 169-185.
79. OXFAM, (2020), "**Understanding And Measuring Inequalities"**, The Multidimensional Inequality Framework: The Oxfam Toolkit, Oxfam Intermón for Oxfam International, Barcelona (Spain).
80. Pandey, M. D., and J. S. Nathwani. (1996), "**Measurement of Socio-Economic Inequality Using the Life-Quality Index**." *Social Indicators Research*, vol. 39, no. 2, pp. 187–202. *JSTOR*, http://www.jstor.org/stable/27522951. Accessed 30 Apr. 2023. PP 194-196

http://www.jstor.org/stable/27522951

81. [1] Pavlína Hejduková, Lucie Kureková, (2017), **"Income Inequality And Selected Methods Of Its Measurement With The Use Of Practical Data For International Comparison",** *International Journal of Economic Sciences, Vol. VI(2),* pp. 68-81 . p70. DOI: 10.20472/ES.2017.6.2.004
82. Persson ; Maria, (2010), **"Trade Facilitation and the Extensive Margin"**, *IFN Working Paper, No. 828, Research Institute of Industrial Economics (IFN), Stockholm*. http://hdl.handle.net/10419/81441
83. Resolution adopted by the Economic and Social Commission for Asia and the Pacific, (2016), "**Framework Agreement on Facilitation of Cross-border Paperless Trade in Asia and the Pacific**", *Economic and Social Commission for Asia and the Pacific, United Nations Economic and Social Council, E/ESCAP/RES/72/4*, P 04.
84. S. THIRUNAVAKKARASU, A. J. VERMA, S. CHANDRA MOHAN, N.J.KUMARESH, SUDHA; KOKA, SUGRIVE ;MEENA, "**Single Window In Customs Clearance: International Best Practices Nad Lessons Learnt Overseas**", *National Academy Of Customs, Excise And Customs, Faridabad*.
85. Sakyi ; Daniel, Bonuedi ; Isaac, & Opoku ; Eric Evans Osei,(2018), "**Trade facilitation and social welfare in Africa**", *Journal of African Trade*, ISSN 2214-8515, Elsevier, Amsterdam, *Volume 5*, Issue 1/2, pp 35-53. http://dx.doi.org/10.1016/j.joat.2018.08.001
86. Sakyi ; Daniel, & Afesorgbor ; Sylvanus Kwaku,(2019), **"The Effects of Trade Facilitation on Trade Performance in Africa",** *Journal of African Trade*, *Volume 6*, Issue 1-2, pp 1- 15. https://doi.org/10.2991/jat.k.191129.001
87. Santhi ; Luh Putu Gita, & Setyari ; Ni Putu Wiwin,(2019), **"The Impact of Trade Facilitation on Export Performance in Six ASEAN Countries Period 2005- 2016"**, *International Journal of Applied Economics, Finance and Accounting*, Online Academic Press, *Volume 5*, Issue 2, pp 89-100. DOI: 10.33094/8.2017.2019.52.89.100
88. [1] Subashini ; Perera, Mahinda ; Siriwardana , & Stuart ; Mounter, (2017), "**Trade Facilitation, Economic Development and Poverty Alleviation: South Asia at a Glance**"**,** Chapters, in: Gabriel Staicu (ed.), *Poverty, Inequality and Policy*, IntechOpen, pp 121-157. http://dx.doi.org/10.5772/intechopen.69948
89. Subrata; Ghatak, (1995), "**Introduction to Development Economics**", *ROUTLEDGE, London and New York, 3rd edition*.
90. Sukoco ; Sukoco, Djoni ; Hartono, & Arianto ; A. Patunru, (2020), **"The impacts of liberalization and trade facilitation on economic performance, poverty and income inequality: An analytical study",** *Economic Journal of Emerging Markets*, *Volume 12*, Issue 1, pp 67-79. https://doi.org/10.20885/ejem.vol12.iss1.art6
91. Summary of Asia Pacific countries, (2017),**"Implementation of the WTO Trade Facilitation Agreement"**,
92. **Tableaux de l'économie française,** (2017), *INSEE Références, édition 2017***.**
93. Tao, Y., Henry, K., Zou, Q. *et al.* (2014), "**Methods for measuring horizontal equity in health resource allocation: a comparative study**". *Health Econ Rev* **4**, 10. https://doi.org/10.1186/s13561-014-0010-x
94. Topalova ; Petia,(2005), **"Trade Liberalization, Poverty, and Inequality: Evidence from Indian Districts"**, *NBER Working Paper N°. w11614*. Available at SSRN: https://ssrn.com/abstract=804260
95. Trade facilitation implementation guide, **"The characteristics of a Single Window"**.
96. Viet ; Cuong Nguyen (2014): **"The impact of trade facilitation on poverty and inequality: Evidence from low- and middle-income countries"**, *The Journal of International Trade & Economic Development: An International and Comparative Review*, *Volume 24*, Issue 3, pp 315-340. DOI: 10.1080/09638199.2014.898315
97. **Survey of Income and Housing, User Guide, Australia, 2019-20.**
98. Wilson ; John S, Mann ; Catherine L, & Otsuki ; Tsunehiro,(2004), **"Assessing the Potential Benefit of Trade Facilitation: A Global Perspective"**, *World Bank Policy Research Working Paper 3224*. Available at SSRN: https://ssrn.com/abstract=610266
99. Wilson ; John S., Mann ; Catherine L., & Otsuki ; Tsunehiro, (2003), "**Trade Facilitation and Economic Development: A New Approach to Quantifying the Impact",** *THE WORLD BANK ECONOMIC REVIEW*, *Volume 17*, Issue 3, pp 367–389.
100. World Bank, (2020)**, "Doing Business 2020",** *Washington, DC: World Bank*. DOI:10.1596/978-1-4648-1440-2.

101. World Economic Forum, & Global Alliance for Trade Facilitation, (2016), "**The Global Enabling Trade Report 2016**", *Geneva: World Economic Forum ; Global Alliance for Trade Facilitation*.
102. World Trade Organization, "**The Trade Facilitation Agreement: An overview**".
103. WTO, World Trade Report 2015, (2015), **"Speeding up trade: benefits and challenges of implementing the WTO Trade Facilitation Agreement"** , *Geneva*.
104. Wu ; Laping, (2013), "**Trade Facilitation and Poverty Reduction: China-ASEAN Region Case Study"**. *ARTNeT Working Paper Series, N°. 135*, Asia-Pacific Research and Training Network on Trade (ARTNeT), Bangkok. http://hdl.handle.net/10419/103859
105. Yann; Duval, Roberto; Maeso and others, (2015), **"Indicators for Trade Facilitation: A Handbook (Version 1.0)**", Workshop on Trade Facilitation Performance and Monitoring.
106. Yay; Gülsün, Taştan; Hüseyin, & Oktayer; Asuman, (2016), "**Globalization, Economic Freedom, and Wage Inequality: A Panel Data Analysis"**, PANOECONOMICUS, Savez ekonomista Vojvodine, Novi Sad, Serbia, Volume 63, Issue 5, pp. 581-601. http://dx.doi.org/10.2298/PAN130515024Y
107. Yean ; Tham Siew, (2017), **"Trends towards reducing trade costs: Comparing multilateral and regional commitments in Trade Facilitation"**, *APEC STUDY CENTERS CONSORTIUM CONFERENCE 2017 PROCEEDINGS, Hanoi, Vietnam*.
108. Yeo ; Alassane D., Deng ; Aimin, & Nadiedjoa ; TodineY., (2020),**"Trade Facilitation Effects on International Trade: Evidence From Lower-Middle and Upper-Middle Income Countries",** *International Journal of Financial Research*, *Vol. 11*, No. 5, pp 254-266. https://doi.org/10.5430/ijfr.v11n5p254
109. [1]. Chu, L. K., & Hoang, D. P. (2020). **How does economic complexity influence income inequality? New evidence from international data**. *Economic Analysis and Policy*, *68*, 44-57
110. Jalil, A. (2012). **Modeling income inequality and openness in the framework of Kuznets curve: New evidence from China**. *Economic Modelling*, *29*(2), 309-315.
111. Rodríguez-Pose, A. (2012). **Trade and regional inequality**. *Economic Geography*, *88*(2), 109-136.
112. -Kim ; Sangkyom, Lee ; Hongshik, & Park ; Innwon, **"Measuring The Impact of APEC Trade Facilitation: A Gravity Analysis"**, *Trade Facilitation And Trade Liberalisation: From Shanghai To Bogor APEC Economic Committee 2004, Asia-Pacific Economic Cooperation*,

ثالثا. مواقع الأنترنت

- ☒ لمزيد من المعلومات: http://lpi.worldbank.org/international .
- ☒ لمزيد من المعلومات: https://wb-lpi-media.s3.amazonaws.com/LPI_Report_2016.pdf .
- ☒ موقع الأمم المتحدة الإسكوا (ESCWA).
- ☒ موقع البنك الدولي: https://lpi.worldbank.org/about
- ☒ موقع مرشد تنفيذ تيسير التجارة، "**تيسير التجارة – المبادىء والمنافع**"، https://tfig.unece.org/AR/details.html

- ☒ http://dx.doi.org/10.1787/5k46hzqxt8jh-en
- ☒ http://dx.doi.org/10.1787/9789264277571-en
- ☒ http://www.diw.de/documents/dokumentenarchiv/17/57489/paperrohde.pdf
- ☒ http://www.pwccustoms.com/en/recent-developments/assets/sg-wto-trade-facilitation-agreement.pdf
- ☒ https://handoutset.com/wp-content/uploads/2022/05/Introduction-to-Development-Economics-Subrata-Ghatak.pdf
- ☒ https://handoutset.com/wp-content/uploads/2022/05/Introduction-to-Development-Economics-Subrata-Ghatak.pdf
- ☒ https://hbs.unctad.org/world-seaborne-trade/
- ☒ https://inequalitytoolkit.org/intermon/public/guides/understanding_and_measuring_inequalities_fv.pdf
- ☒ https://nacin.gov.in/resources/file/downloads/56977646e542a.pdf
- ☒ https://tfig.unece.org/contents/single-window-concept.htm
- ☒ https://tfig.unece.org/pdf_files/Indicators-for-Trade-Facilitation-ESCAP-OECD-Handbook.pdf

- https://unctad.org/publication/review-maritime-transport-2021
- https://www.abs.gov.au/statistics/detailed-methodology-information/concepts-sources-methods/survey-income-and-housing-user-guide-australia/2019-20/summary-indicators-income-and-wealth-distribution
- https://www.abs.gov.au/statistics/detailed-methodology-information/concepts-sources-methods/survey-income-and-housing-user-guide-australia/2019-20/summary-indicators-income-and-wealth-distribution

الملاحق

– النموذج الأول: معامل جيني (GINI).

الملحق رقم(01): نتائج تقدير النموذج المدمج.

Source	SS	df	MS		
Model	1864.86908	7	266.409869	Number of obs	= 286
Residual	14161.5841	278	50.94095	F(7, 278)	= 5.23
				Prob > F	= 0.0000
Total	16026.4532	285	56.233169	R-squared	= 0.1164
				Adj R-squared	= 0.0941
				Root MSE	= 7.1373

gini	Coef.	Std. Err.	t	P>|t|	[95% Conf.	Interval]
lsci	.0160913	.0302906	0.53	0.596	-.0435367	.0757193
ief	.3592026	.0759816	4.73	0.000	.2096302	.508775
gdpg	.2057333	.1314129	1.57	0.119	-.0529574	.4644241
gfcf	3.40e-12	2.87e-12	1.19	0.237	-2.25e-12	9.05e-12
cpt	-7.44e-08	7.35e-08	-1.01	0.312	-2.19e-07	7.03e-08
qpi	-1.17058	.8544534	-1.37	0.172	-2.8526	.511441
bcp	-1.622095	1.117865	-1.45	0.148	-3.82265	.5784597
_cons	29.51164	4.26915	6.91	0.000	21.10767	37.9156

المصدر: مخرجات برنامج STATA16.0

الملحق رقم(02): نتائج تقدير نموذج الأثار الثابتة.

Fixed-effects (within) regression — Number of obs = 286
Group variable: code — Number of groups = 26

R-sq: — Obs per group:
within = 0.2005 — min = 11
between = 0.0074 — avg = 11.0
overall = 0.0100 — max = 11

F(7,253) = 9.07
corr(u_i, Xb) = -0.4561 — Prob > F = 0.0000

gini	Coef.	Std. Err.	t	P>|t|	[95% Conf.	Interval]
lsci	-.1254461	.0234152	-5.36	0.000	-.1715597	-.0793326
ief	.071918	.0500595	1.44	0.152	-.0266685	.1705045
gdpg	.0865469	.0337391	2.57	0.011	.0201017	.1529922
gfcf	2.44e-12	1.56e-12	1.56	0.121	-6.45e-13	5.52e-12
cpt	-9.39e-08	5.27e-08	-1.78	0.076	-1.98e-07	9.89e-09
qpi	.1700083	.3604106	0.47	0.638	-.539779	.8797955
bcp	.004071	.3873289	0.01	0.992	-.7587287	.7668706
_cons	40.77614	2.832244	14.40	0.000	35.19836	46.35392
sigma_u	8.3543776					
sigma_e	1.6216506					
rho	.9636902	(fraction of variance due to u_i)				

F test that all u_i=0: F(25, 253) = 205.29 — Prob > F = 0.0000

المصدر: مخرجات برنامج STATA16.0

الملحق رقم(03): نتائج تقدير الأثار العشوائية.

Random-effects GLS regression — Number of obs = 286
Group variable: code — Number of groups = 26

R-sq:
within = 0.1992
between = 0.0081
overall = 0.0110

Obs per group:
min = 11
avg = 11.0
max = 11

Wald chi2(6) = .
corr(u_i, X) = 0 (assumed) — Prob > chi2 = .

gini	Coef.	Std. Err.	z	P>|z|	[95% Conf.	Interval]
lsci	-.113841	.02267	-5.02	0.000	-.1582734	-.0694087
ief	.0626308	.0485365	1.29	0.197	-.032499	.1577607
gdpg	.0908195	.0337559	2.69	0.007	.0246593	.1569798
gfcf	1.64e-12	1.50e-12	1.09	0.276	-1.31e-12	4.59e-12
cpt	-6.47e-08	5.03e-08	-1.29	0.198	-1.63e-07	3.39e-08
qpi	.0764134	.3581154	0.21	0.831	-.6254798	.7783066
bcp	.0484727	.3865805	0.13	0.900	-.7092112	.8061565
_cons	41.01325	3.178571	12.90	0.000	34.78336	47.24313
sigma_u	7.9525132					
sigma_e	1.6216506					
rho	.960078	(fraction of variance due to u_i)				

المصدر: مخرجات برنامج STATA16.0

الملحق رقم(04): نتائج اختبار هوسمان.

Test: Ho: difference in coefficients not systematic

chi2(5) = (b-B)'[(V_b-V_B)^(-1)](b-B)
= 6.29
Prob>chi2 = 0.2790

المصدر: مخرجات برنامج STATA16.0

الملحق رقم(05): نتائج اختبار ارتباط البواقي على مستوى المقاطع العرضية.

Pesaran's test of cross sectional independence = 3.438, Pr = 0.0006

Average absolute value of the off-diagonal elements = 0.443

المصدر: مخرجات برنامج STATA16.0

الملحق رقم(06): نتائج اختبار تجانس تباين البواقي.

```
================================================================================
* Panel Groupwise Heteroscedasticity Tests
================================================================================
  Ho: Panel Homoscedasticity - Ha: Panel Groupwise Heteroscedasticity

- Lagrange Multiplier LM Test     = 2.52e+04     P-Value > Chi2(25)  0.0000
- Likelihood Ratio LR Test        = 160.9764     P-Value > Chi2(25)  0.0000
- Wald Test                       = 8.37e+05     P-Value > Chi2(26)  0.0000
--------------------------------------------------------------------------------
```

المصدر: مخرجات برنامج STATA16.0

الملحق رقم(07): نتائج اختبار الارتباط ذاتي للبواقي.

```
Wooldridge test for autocorrelation in panel data
H0: no first-order autocorrelation
       F(  1,       25) =      28.708
             Prob > F =       0.0000
```

المصدر: مخرجات برنامج STATA16.0

الملحق رقم(08):نتائج تقدير النموذج بواسطة طريقة FGLS

```
Cross-sectional time-series FGLS regression

Coefficients:  generalized least squares
Panels:        heteroskedastic with cross-sectional correlation
Correlation:   panel-specific AR(1)

Estimated covariances      =       351          Number of obs      =       286
Estimated autocorrelations =        26          Number of groups   =        26
Estimated coefficients     =         7          Time periods       =        11
                                                Wald chi2(6)       =    424.01
                                                Prob > chi2        =    0.0000
```

gini	Coef.	Std. Err.	z	P>|z|	[95% Conf.	Interval]
lsci	.0023078	.0228617	0.10	0.920	-.0425003	.047116
ief	.1273557	.034806	3.66	0.000	.0591372	.1955742
gdpg	.1668328	.0209491	7.96	0.000	.1257734	.2078922
gfcf	4.44e-11	5.84e-12	7.62	0.000	3.30e-11	5.59e-11
cpt	-1.42e-06	1.40e-07	-10.11	0.000	-1.69e-06	-1.14e-06
qpi	3.562492	.3090776	11.53	0.000	2.956711	4.168273
bcp	-2.404538	.2936161	-8.19	0.000	-2.980015	-1.829061
_cons	32.1358	2.641188	12.17	0.000	26.95916	37.31243

المصدر: مخرجات برنامج STATA16.0

2- النموذج الثاني: نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (GDPpc).

الملحق رقم(09): نتائج تقدير النموذج المدمج.

Source	SS	df	MS		
				Number of obs	= 286
				F(7, 278)	= 9.12
Model	1.7099e+09	7	244268932	Prob > F	= 0.0000
Residual	7.4474e+09	278	26789328.6	R-squared	= 0.1867
				Adj R-squared	= 0.1662
Total	9.1573e+09	285	32130932.8	Root MSE	= 5175.8

gdppc	Coef.	Std. Err.	t	P>|t|	[95% Conf.	Interval]
lsci	119.428	21.96619	5.44	0.000	76.18679	162.6692
ief	240.5867	55.10055	4.37	0.000	132.1194	349.054
gdpg	-354.2833	95.29835	-3.72	0.000	-541.8813	-166.6852
gfcf	4.75e-09	2.08e-09	2.28	0.023	6.49e-10	8.84e-09
cpt	-.0001704	.0000533	-3.20	0.002	-.0002753	-.0000655
qpi	1188.357	619.6348	1.92	0.056	-31.41522	2408.129
bcp	-2801.626	810.6562	-3.46	0.001	-4397.431	-1205.822
_cons	2423.382	3095.914	0.78	0.434	-3671.029	8517.794

المصدر: مخرجات برنامج STATA16.0

الملحق رقم(10): نتائج تقدير نموذج الأثار الثابتة.

Fixed-effects (within) regression — Number of obs = 286
Group variable: code — Number of groups = 26

R-sq:
within = 0.6027
between = 0.0019
overall = 0.0065

Obs per group:
min = 11
avg = 11.0
max = 11

F(7,253) = 54.82
corr(u_i, Xb) = -0.4892 — Prob > F = 0.0000

gdppc	Coef.	Std. Err.	t	P>|t|	[95% Conf.	Interval]
lsci	79.06662	11.19564	7.06	0.000	57.0181	101.1152
ief	151.2883	23.93525	6.32	0.000	104.1506	198.426
gdpg	42.07252	16.13186	2.61	0.010	10.30269	73.84236
gfcf	2.15e-11	7.48e-10	0.03	0.977	-1.45e-09	1.49e-09
cpt	.000042	.0000252	1.67	0.097	-7.64e-06	.0000916
qpi	720.7913	172.3252	4.18	0.000	381.4167	1060.166
bcp	148.0804	185.1957	0.80	0.425	-216.6412	512.8021
_cons	-2716.196	1354.197	-2.01	0.046	-5383.131	-49.2608
sigma_u	6539.4837					
sigma_e	775.36895					
rho	.98613669	(fraction of variance due to u_i)				

F test that all u_i=0: F(25, 253) = 485.39 — Prob > F = 0.0000

المصدر: مخرجات برنامج STATA16.0

الملحق رقم(11): نتائج تقدير الأثار العشوائية.

Random-effects GLS regression — Number of obs = 286
Group variable: code — Number of groups = 26

R-sq:
within = 0.6016
between = 0.0027
overall = 0.0083

Obs per group:
min = 11
avg = 11.0
max = 11

Wald chi2(6) = .
corr(u_i, X) = 0 (assumed) — Prob > chi2 = .

gdppc	Coef.	Std. Err.	z	P>|z|	[95% Conf.	Interval]
lsci	76.05739	11.22158	6.78	0.000	54.0635	98.05128
ief	157.7665	24.01002	6.57	0.000	110.7077	204.8253
gdpg	38.85455	16.45914	2.36	0.018	6.595229	71.11386
gfcf	5.14e-10	7.47e-10	0.69	0.491	-9.50e-10	1.98e-09
cpt	.0000236	.0000251	0.94	0.345	-.0000255	.0000727
qpi	748.3644	175.1786	4.27	0.000	405.0205	1091.708
bcp	105.7488	188.7122	0.56	0.575	-264.1202	475.6179
_cons	-2866.486	1728.065	-1.66	0.097	-6253.431	520.459
sigma_u	5294.2498					
sigma_e	775.36895					
rho	.97900136	(fraction of variance due to u_i)				

المصدر: مخرجات برنامج STATA16.0

الملحق رقم(12): نتائج اختبار هوسمان.

Test: Ho: difference in coefficients not systematic

chi2(5) = (b-B)'[(V_b-V_B)^(-1)](b-B)
= 8.92
Prob>chi2 = 0.1124

المصدر: مخرجات برنامج STATA16.0

الملحق رقم(13): نتائج اختبار ارتباط البواقي على مستوى المقاطع العرضية.

Pesaran's test of cross sectional independence = 11.231, Pr = 0.0000

Average absolute value of the off-diagonal elements = 0.436

المصدر: مخرجات برنامج STATA16.0

الملحق رقم(14): نتائج اختبار تجانس تباين البواقي.

```
================================================================================
* Panel Groupwise Heteroscedasticity Tests
================================================================================
  Ho: Panel Homoscedasticity - Ha: Panel Groupwise Heteroscedasticity

- Lagrange Multiplier LM Test     = 2.96e+04     P-Value > Chi2(25)  0.0000
- Likelihood Ratio LR Test        = 187.5424     P-Value > Chi2(25)  0.0000
- Wald Test                       = 9.17e+05     P-Value > Chi2(26)  0.0000
--------------------------------------------------------------------------------
```

المصدر: مخرجات برنامج STATA16.0

الملحق رقم(15): نتائج اختبار الارتباط ذاتي للبواقي.

```
Wooldridge test for autocorrelation in panel data
H0: no first-order autocorrelation
     F(  1,       25) =      64.043
           Prob > F =       0.0000
```

المصدر: مخرجات برنامج STATA16.0

الملحق رقم(16):نتائج تقدير النموذج بواسطة طريقة FGLS

```
Cross-sectional time-series FGLS regression

Coefficients:  generalized least squares
Panels:        heteroskedastic with cross-sectional correlation
Correlation:   panel-specific AR(1)

Estimated covariances      =       351          Number of obs      =       286
Estimated autocorrelations =        26          Number of groups   =        26
Estimated coefficients     =         7          Time periods       =        11
                                                Wald chi2(6)       =    153.85
                                                Prob > chi2        =    0.0000
```

gdppc	Coef.	Std. Err.	z	P>|z|	[95% Conf.	Interval]
lsci	47.22035	8.174652	5.78	0.000	31.19833	63.24238
ief	56.94145	15.75467	3.61	0.000	26.06287	87.82003
gdpg	53.73959	8.78902	6.11	0.000	36.51342	70.96575
gfcf	4.36e-09	8.49e-10	5.13	0.000	2.69e-09	6.02e-09
cpt	-.0001432	.0000212	-6.75	0.000	-.0001848	-.0001016
qpi	422.7466	127.9667	3.30	0.001	171.9365	673.5567
bcp	-63.5643	173.3915	-0.37	0.714	-403.4053	276.2767
_cons	7475.939	901.1521	8.30	0.000	5709.713	9242.165

المصدر: مخرجات برنامج STATA16.0

3- النموذج الثالث : نصيب الفرد العامل من الناتج المحلي الإجمالي (GDPppe).

الملحق رقم(17): نتائج تقدير النموذج المدمج.

Source	SS	df	MS		
				Number of obs	= 286
				F(7, 278)	= 7.40
Model	8.0204e+09	7	1.1458e+09	Prob > F	= 0.0000
Residual	4.3042e+10	278	154826555	R-squared	= 0.1571
				Adj R-squared	= 0.1358
Total	5.1062e+10	285	179165545	Root MSE	= 12443

gdpppe	Coef.	Std. Err.	t	P>|t|	[95% Conf.	Interval]
lsci	222.3718	52.80761	4.21	0.000	118.4183	326.3254
ief	210.8265	132.464	1.59	0.113	-49.9333	471.5863
gdpg	-834.5274	229.1011	-3.64	0.000	-1285.521	-383.5341
gfcf	9.73e-09	5.00e-09	1.95	0.053	-1.16e-10	1.96e-08
cpt	-.0003942	.0001281	-3.08	0.002	-.0006464	-.000142
qpi	2983.509	1489.627	2.00	0.046	51.12739	5915.891
bcp	-4342.782	1948.85	-2.23	0.027	-8179.16	-506.4037
_cons	20005.27	7442.702	2.69	0.008	5354.059	34656.48

المصدر: مخرجات برنامج STATA16.0

الملحق رقم(18): نتائج تقدير نموذج الأثار الثابتة.

```
Fixed-effects (within) regression               Number of obs      =       286
Group variable: code                            Number of groups   =        26

R-sq:                                           Obs per group:
     within  = 0.4744                                         min =        11
     between = 0.0064                                         avg =      11.0
     overall = 0.0022                                         max =        11

                                                F(7,253)           =     32.62
corr(u_i, Xb)  = -0.4590                        Prob > F           =    0.0000
```

gdpppe	Coef.	Std. Err.	t	P>|t|	[95% Conf.	Interval]
lsci	127.0174	25.2253	5.04	0.000	77.33905	176.6957
ief	165.5882	53.92938	3.07	0.002	59.38048	271.7959
gdpg	75.9656	36.34727	2.09	0.038	4.383843	147.5473
gfcf	8.39e-10	1.69e-09	0.50	0.619	-2.48e-09	4.16e-09
cpt	.0000605	.0000568	1.07	0.288	-.0000513	.0001723
qpi	1501.114	388.272	3.87	0.000	736.4569	2265.771
bcp	592.1562	417.2712	1.42	0.157	-229.6113	1413.924
_cons	7151.769	3051.19	2.34	0.020	1142.802	13160.74
sigma_u	15203.942					
sigma_e	1747.0117					
rho	.98696885	(fraction of variance due to u_i)				

```
F test that all u_i=0: F(25, 253) = 553.98                     Prob > F = 0.0000
```

المصدر: مخرجات برنامج STATA16.0

الملحق رقم(19): نتائج تقدير الأثار العشوائية.

Random-effects GLS regression — Number of obs = 286
Group variable: code — Number of groups = 26

R-sq:
within = 0.4734
between = 0.0053
overall = 0.0014

Obs per group:
min = 11
avg = 11.0
max = 11

Wald chi2(7) = 214.07
corr(u_i, X) = 0 (assumed) — Prob > chi2 = 0.0000

gdppe	Coef.	Std. Err.	z	P>|z|	[95% Conf.	Interval]
lsci	121.7752	25.22915	4.83	0.000	72.32701	171.2235
ief	176.0447	53.97566	3.26	0.001	70.2543	281.835
gdpg	69.87771	36.92085	1.89	0.058	-2.485813	142.2412
gfcf	1.77e-09	1.68e-09	1.05	0.292	-1.52e-09	5.06e-09
cpt	.0000255	.0000564	0.45	0.651	-.000085	.000136
qpi	1557.706	393.1444	3.96	0.000	787.1575	2328.255
bcp	516.4152	423.3869	1.22	0.223	-313.4078	1346.238
_cons	6928.372	3991.157	1.74	0.083	-894.1518	14750.9
sigma_u	12816.966					
sigma_e	1747.0117					
rho	.98175993	(fraction of variance due to u_i)				

المصدر: مخرجات برنامج STATA16.0

الملحق رقم(20): نتائج اختبار هوسمان.

Test: Ho: difference in coefficients not systematic

chi2(5) = (b-B)'[(V_b-V_B)^(-1)](b-B)
= 3.51
Prob>chi2 = 0.6218

المصدر: مخرجات برنامج STATA16.0

الملحق رقم(21): نتائج اختبار ارتباط البواقي على مستوى المقاطع العرضية.

Pesaran's test of cross sectional independence = 12.462, Pr = 0.0000

Average absolute value of the off-diagonal elements = 0.479

المصدر: مخرجات برنامج STATA16.0

الملحق رقم(22): نتائج اختبار تجانس تباين البواقي.

```
================================================================================
* Panel Groupwise Heteroscedasticity Tests
================================================================================
  Ho: Panel Homoscedasticity - Ha: Panel Groupwise Heteroscedasticity

- Lagrange Multiplier LM Test     = 2.37e+04     P-Value > Chi2(25)  0.0000
- Likelihood Ratio LR Test        = 175.6460     P-Value > Chi2(25)  0.0000
- Wald Test                       = 1.77e+06     P-Value > Chi2(26)  0.0000
--------------------------------------------------------------------------------
```

المصدر: مخرجات برنامج STATA16.0

الملحق رقم(23): نتائج اختبار الارتباط ذاتي للبواقي.

```
Wooldridge test for autocorrelation in panel data
H0: no first-order autocorrelation
    F(  1,      25) =     49.105
           Prob > F =      0.0000
```

المصدر: مخرجات برنامج STATA16.0

الملحق رقم(24):نتائج تقدير النموذج بواسطة طريقة FGLS

```
Cross-sectional time-series FGLS regression

Coefficients:  generalized least squares
Panels:        heteroskedastic with cross-sectional correlation
Correlation:   common AR(1) coefficient for all panels  (0.8622)

Estimated covariances      =       351          Number of obs      =       286
Estimated autocorrelations =         1          Number of groups   =        26
Estimated coefficients     =         7          Time periods       =        11
                                                Wald chi2(6)       =    236.58
                                                Prob > chi2        =    0.0000
```

gdpppe	Coef.	Std. Err.	z	P>|z|	[95% Conf.	Interval]
lsci	102.2961	11.39447	8.98	0.000	79.96331	124.6288
ief	72.08407	27.33915	2.64	0.008	18.50033	125.6678
gdpg	78.55129	17.09304	4.60	0.000	45.04954	112.053
gfcf	5.64e-09	8.85e-10	6.37	0.000	3.90e-09	7.37e-09
cpt	-.0002229	.000027	-8.26	0.000	-.0002758	-.00017
qpi	1387.861	283.7277	4.89	0.000	831.7652	1943.957
bcp	-634.0062	325.9896	-1.94	0.052	-1272.934	4.921684
_cons	20083.52	1699.131	11.82	0.000	16753.28	23413.75

المصدر: مخرجات برنامج STATA16.0